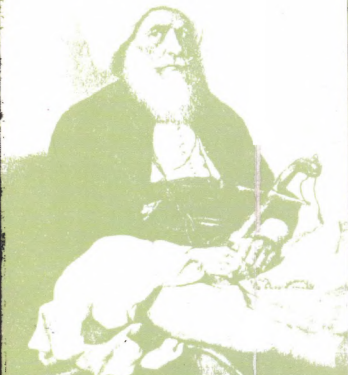


هنري دودويل

ميراث الترجمة

الاتجاه السياسي لمصر
في عهد محمد علي
مؤسس مصر الحديثة

تعريب: أحمد محمد عبد الخالق بك
و علي أحمد شكرى
تقديم: محمد عفيفى



المركز القومي للترجمة

1110



المركز القومي للترجمة



هنري دودويل
الاتجاه السياسي الصاعد لمصر
في عهد محمد علي مؤسس
مصر الحديثة

كانت ترجمة هذا الكتاب تهدف إلى تأكيد مكانة الملك الشاب الجديد "فاروق الأول" الذي دخل في البدايات في صدام مع الاحتلال البريطاني في مصر، وحتى مع حزب الوفد، حزب الأغلبية، لتأكيد سلطة القصر الملكي في مصر، وأيضاً لدعم مكانة مصر والملك فاروق في العالم العربي والإسلامي، وأحلام فاروق لاسيما مع نشأة جامعة الدول العربية. ولهذا ستشهد مصر احتفالات كبرى منذ عام ١٩٤٨م بمناسبة المئوية الأولى لوفاة محمد علي "مؤسس مصر الحديثة" وإبراهيم باشا "البطل الفاتح".

نحن إذن أمام كتاب مهم عن محمد علي وتجربته في تحديث مصر، كتاب لم يسقط. كما يظن البعض. في شراك الدعاية التاريخية للأسرة العلوية، ولكنه احتفظ بأكبر قدر من المنهجية والنقد والتحليل بمعايير عصره، على الرغم من الدعم الذي تلقاه من الملك فؤاد. كما يحسب للترجمة أنها احتفظت بالنص الأصلي دون تدخل لحذف أي انتقاد يتعلق بمحمد علي الجد الأعلى للملك فاروق، وهذا يوضح مساحة الرأي والرأي الآخر الذي كانت تتمتع به مصر "الليبرالية" آنذاك.

الاتجاه السياسى

لمصر فى عهد محمد على

المركز القومي للترجمة

المشروع القومي للترجمة

إشراف : جابر عصفور

سلسلة ميراث الترجمة

محرر السلسلة : طلعت الشايب

- العدد : ١١١٠ -

- الاتجاه السياسى لمصر فى عهد محمد على (مؤسس مصر الحديثة)

- هنرى دودويل

- أحمد محمد عبد الخالق بك

- على أحمد شكرى

- محمد عفيفى

- ٢٠٠٧ -

هذه ترجمة كتاب :

الاتجاه السياسى لمصر فى عهد

محمد على

مؤسس مصر الحديثة

تأليف : هنرى دودويل

حقوق الترجمة والنشر بالمريية محفوظة للمركز القومي للترجمة .

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة .

El-Gabalaya St., Opera House, El-Gezira, Cairo

c.mail:egyptcouncil@yahoo.com

المركز القومي للترجمة

المشروع القومي للترجمة

الاتجاه السياسى لمصر فى عهد

محمد على

مؤسس مصر الحديثة

تأليف : هنرى دودويل

تعريب : أحمد محمد عبد الخالق بك

على أحمد شكرى

تقديم : محمد عفيفى



٢٠٠٧

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشؤون الفنية

دودويل ، هنرى
الاتجاه السياسى لمصر فى عهد محمد على مؤسس مصر الحديثة /
تأليف : هنرى دودويل ؛ تعريب : أحمد محمد عبد الخالق ،
على أحمد شكرى - المركز القومى للترجمة (المشروع القومى للترجمة) ،
٢٠٠٧

٣٢٤ ص : ٢٤ سم
١ - مصر - تاريخ - العصر الحديث - عصر محمد على
٩٦٢ ، ٠٣١ (١٨٤٩ - ١٨٠٥)

رقم الإيداع ٢٠٠٧/٧٨٥٥

I.S.B.N. 977 - 437 - 277 - 8 الترقيم الدولى
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية
المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها
فى ثقافتهم ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز القومى للترجمة .

تقديم

سعدت للغاية لإعادة نشر ترجمة هذا الكتاب ضمن سلسلة ميراث الترجمة، وهناك العديد من الأسباب وراء ذلك؛ فمنذ ترجمة هذا الكتاب المهم في أربعينيات القرن الماضي لم تتم إعادة نشره مرة أخرى، رغم حاجة البحث التاريخي له. فمن أول صفحة في الكتاب تدرك أنك أمام نص في غاية الثراء والأهمية، يحفز القارئ على التفاعل معه بالإيجاب أو النقد.

فإذا بدأنا بمقدمة المترجمين، يستلفت انتباه القارئ العبارة التالية:

"إذا قلنا مصر الحديثة فقد قلنا الأسرة العلوية المجيدة، وفي طرفها الأول محمد على الكبير، وفي طرفها الثاني جلالة الملك فاروق الأول حرسه الله".

هكذا تبدأ قصة تاريخ هذا الكتاب، وكتب أخرى مشابهة، كتبت في هذه الفترة للبحث عن مشروعية تاريخية للأسرة العلوية "أسرة محمد على"؛ حيث رعى الملك فؤاد عملية كتابة تاريخ مصر، أو بالأحرى مصر الحديثة، أو محمد على كمؤسس لمصر الحديثة، وإن كان البعض يرى أن إضفاء لقب "مؤسس مصر الحديثة" على محمد على سابق على عصر الملك فؤاد؛ إذ استخدمه محمد على باشا نفسه، وترديد بعض الأوروبيين لهذه المقولة إلى أن ترسخت في مصر في الفترة من عام ١٩٠٢ إلى عام ١٩٠٥، وهي الفترة التي شهدت الاحتفال بالمنوية الأولى لتولى محمد على حكم مصر، إلا أن هذا اللقب ازداد رسوخاً والتصاقاً به على عهد الملك فؤاد؛ حيث صدرت العديد من الكتابات بلغات شتى، ومنها العربية، عن تاريخ محمد على وخلفائه، ساهمت في إعطاء المشروعية التاريخية ليس فقط للأسرة العلوية، ولكن أيضاً لـ "المملكة المصرية" الوليدة التي تأسست في عام ١٩٢٢ بعد سقوط الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

ولكن هذه الكتابات فى الحقيقة لم تكن مجرد دعاية أو سند تاريخى للأسرة العلوية، ولكن أيضاً محاولات لتأكيد تاريخ "الاستقلال المصرى" لا سيما مع روح القومية المصرية التى ترعرعت بعد ثورة ١٩١٩، فكان البحث عن "مصر المستقلة" من خلال التاريخ الفرعونى، ومصر "الإسلامية" وتاريخ الدول المستقلة فيها، والتأكيد على حقبة عصر سلاطين المماليك "الفترة الزاهية"؛ حيث كانت مصر قاعدة لدولة مستقلة تمتد خارج حدودها، ثم القفز على مصر "المحتلة" "العثمانية" إلى "مصر الحديثة" المستقلة على يد محمد على؛ لذلك شارك فى هذه النوعية من الكتابات خيرة مؤرخى مصر أمثال: شفيق غريال وأحمد عزت عبد الكريم ومصطفى زيادة وعبد الرحمن الرافعى وغيرهم.

ويعترف المترجمان بهذا الاتجاه: "تحمّد لأسرة محمد على ما قدمته من خدمات صادقات حولت مصر من ولاية تركية متواضعة الأهمية إلى مملكة مستقلة ذات سيادة يحسب حسابها ويُنزل على رأيها".

ويجرنا الرأى السابق إلى نقد الفكرة التقليدية فى الفصل التام بين القرن التاسع عشر وما قبله، أو بين محمد على، الذى هو فى الأصل والى عثمانى، والعصر العثمانى السابق عليه؛ إذ تميل معظم الدراسات الحديثة إلى فكرة "الاستمرارية" فى تاريخ مصر، ولعل أهم من تعرّض لذلك أخيراً الباحث الأمريكى "كينيث كونو" فى دراسته عن "فلاحو الباشا" الأرض والمجتمع والاقتصاد فى الوجه البحرى من ١٧٤٠ - ١٨٥٨، والتى قام المشروع القومى للترجمة مشكوراً بترجمتها، يقول:

"كتبت ضد فكرة الانقطاع هذه فى محاولة لإظهار أنه لا يوجد أخدود تاريخى كامل فى ١٧٩٨ ولا فى ١٨٠٥، وأكدت أنه كانت هناك استمرارات من نواحٍ عديدة بين ما قبل العصر الحديث أو العصر العثمانى من ناحية، والقرن التاسع عشر أو العصر الحديث من ناحية أخرى، ونتيجة عملى جزئياً وليس عملى فقط، بدأت فكرة الانقطاع، وهى التى تقول إن مصر الحديثة بدأت مع نابليون أو محمد على تفقد شعبيتها بين المؤرخين المتخصصين".

ومع الاعتراف بوجاهة الرأى السابق، فإن ذلك يجب ألا يُعتبر تجاوزاً للدور العام لحمد على فى حكم مصر؛ إذ كانت تجربة محمد على فى الإصلاح محط اهتمام ودراسة إستانبول نفسها، بل واسترعت تجربة محمد على فى التحديث والتعامل مع الغرب اهتمام اليابان وهى تخطو خطواتها الأولى فى الانفتاح على الغرب فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

وإذا كان تأليف الكتاب بالإنجليزية من ضمن أهدافه إضفاء مشروعية تاريخية للمملكة المصرية الوليدة أمام العالم الغربى، فإن ترجمة الكتاب إلى العربية: هيئت إلى دعم مكانة مصر الإقليمية و"العربية" المتصاعدة فى الأربعينيات:

"ولما كانت مصر الفاروق قد أخذت تتبوأ مكانة ممتازة ليس بين الشعوب العربية الشقيقة فحسب، بل وبين الدول الأوروبية، نظراً لموقعها الجغرافى ومركزها الثقافى... فقد رأينا واجباً علينا أن نخرج للقراء هذا الكتاب النفيس عن الجد الأعلى للفاروق".

هكذا كانت ترجمة الكتاب تهدف إلى تأكيد مكانة الملك الشاب الجديد "فاروق الأول" الذى دخل فى البدايات فى صدام مع الاحتلال البريطانى فى مصر، وحتى مع حزب الوفد، حزب الأغلبية، لتأكيد سلطة القصر الملكى فى مصر. وأيضاً لدعم مكانة مصر والملك فاروق فى العالم العربى والإسلامى، وأحلام فاروق لا سيما مع نشأة جامعة الدول العربية. ولهذا ستشهد مصر احتفالات كبرى منذ عام ١٩٤٨ بمناسبة المئوية الأولى لوفاة محمد على "مؤسس مصر الحديثة" وإبراهيم باشا "البطل الفاتح".

وإذا تركنا المقدمة القصيرة، لكنها الثرية أيضاً، وتطرقنا إلى الكتاب والمؤلف فمن الوهلة الأولى لابد أن نشهد له بالكثير من الموضوعية والمنهجية، أخذين فى الاعتبار تاريخ صدور الكتاب فى عام ١٩٣١م.

إذ يرفض المؤلف بداية المنهج السائد فى عصره فى تناول "السيرة" برفع الشخصية التاريخية إلى مصاف "الأبطال" من خلال المنهج الفرنسى، أو الموقف المضاد من خلال المنهج الإنجليزى بوصم الشخصية التاريخية بـ "الأوغاد"، وعلى ذلك فهو يبحث عن الطريق الثالث والموضوعية التاريخية فى تناول السيرة.

ويحسب له التأكيد على أهمية الوثائق كمصدر أساسي لكتابة السيرة التاريخية، وعدم الركون إلى الانطباعات العامة و "الحكايات" و "الأساطير" عن الشخصية. ولذلك يؤكد منذ البداية حرصه على الاطلاع على أكبر قدر ممكن من الوثائق الأجنبية عن عصر "محمد على"، ويشير إلى الفرصة التي أتاحتها له الملك فؤاد بالاطلاع على بعض الوثائق المصرية عن هذا العصر، لكن سيظل هذا الجانب أهم أوجه القصور في معظم الدراسات الأجنبية حول محمد على التي لم تستفد من الوثائق المصرية، حتى تم تنظيم الأرشيف المصرى وظهور العديد من الدراسات الأجنبية الجديدة وعلى رأسها دراسات عفاف لطفى السيد، وكنيث كونو، وغيرها.

والمؤلف هو ابن عصره في نظره إلى العصر العثماني؛ فهو يكتب بعد سنوات قليلة من سقوط الدولة العثمانية، بل وسقوط الإمبراطوريات التقليدية الأخرى مثل الإمبراطورية الروسية وإمبراطورية النمسا والمجر، ومن هنا إعطاء مشروعية تاريخية للدول الوليدة على أنقاض هذا التاريخ البائد.

وعلى الرغم من الدعم الكامل الذى حظى به المؤلف من جانب الأسرة العلوية، فإنه في الحقيقة يحتفظ كثيراً بموضوعيته فى تناول سيرة محمد على، لا سيما النقاط الشائكة والغامضة فى تاريخه وأهمها النشأة والتكوين، والمبالغات والأساطير فى هذا الشأن للرفع من قدر محمد على:

"هنا نرى أنفسنا تحت رحمة القصاصين ومروجى الحكايات الذين أولعوا بالمبالغة فيما يروونه من الروايات، وما يضيفونه على الموضوع من الحواشى التى يتخيلونها تخيلاً لإظهار آثار العبقرية التى لمحوها حتى فى تلك السن المبكرة لمحمد على ومقارنة عظمته فيما بعد بما كان يظهر عليه فى البداية من سيما التواضع".

ويقدم المؤلف مقارنة مهمة ومثيرة بين الجماهير المصرية فى ثورتها فى عام ١٨٠٥، والجماهير الفرنسية فى أثناء الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، وأيضاً توصيف واقعى لرغبة محمد على فى القفز إلى الحكم:

”فى الواقع كان هناك تشابه كبير بين الثورتين، فإن الشعب فى كلتا الحالتين كان منهنمكاً فى استبدال حاكم بأخر. وعلى الرغم من ذلك كان يوجد فارق جوهري بين الحالتين، فالشعب الذى كان يتدفق وراء غوغاء باريس ورعاعها كان يهدف إلى إيجاد معاهدة جديدة، بينما لم يكن للرجل - محمد على - الواقف خلف فتنة القاهرة من غاية سوى تعزيز نفوذه الشخصى بالوصول إلى كرسى الحكم“.

وفى إطار عقد المقارنات المهمة، يقارن المؤلف بين نظامى الحكم فى مصر أيام محمد على والهند تحت حكم الإنجليز؛ حيث يرى:

”كان النظام فى كلا البلدين نظاماً أوتوقراطياً مستنداً إلى الحكم الفردى المطلق المحدود فقط بما يتحلى به الحاكم الفرد من المبادئ الأدبية“.

وحتى عند تناوله لإبراهيم باشا، فهو يشيد به كقائد عسكرى، لكنه ينتقده كحاكم:

”وفى الحق لم يرزق إبراهيم ما كان لأبيه من هبة حكم الناس وإسلاس قادهم“.

ولكن رغم أوجه النقد الذى يوجهه دوبريل لنظام حكم محمد على، فإن ذلك لا يمنعه من امتداح التجربة بشكل عام:

”وبالرغم من ذلك كله فإن من الواضح أنه هو الذى أنشأ مصر الحديثة، وجعلها على اتصال جديد نافع بالغرب“.

هكذا نجد أمامنا كتاباً مهماً عن محمد على وتجربته فى تحديث مصر، كتاباً لم يسقط -كما يظن البعض- فى شراك الدعاية التاريخية للأسرة العلوية، ولكنه احتفظ بأكبر قدر من المنهجية والنقد والتحليل بمعايير عصره، رغم الدعم الذى تلقاه من الملك فؤاد. كما يحسب للترجمة أنها احتفظت بالنص الأسمى دون تدخل لحذف أى انتقاد يتعلق بمحمد على الجد الأعلى للملك الفاروق، وهذا يوضح مساحة رأى والرأى الآخر الذى كانت تتمتع به مصر ”الليبرالية“ آنذاك.

محمد عفيفى

الاتجاهات السياسية في مصر



محمّد علي

مؤلف

٢٥٥ — ٢٥٦

تأليف

هنري دودويل

أستاذ التاريخ بجامعة لندن

تقديم

علي أحمد شكري

مدير المعهد الدولي للترجمة

و

أحمد محمد إسماعيل

الخبير الاقتصادي لمصر في السودان



(ب)

كلمة الترجمة

إذا قلنا مصر الحديثة فقد قلنا الأسرة العلوية المجيدة وفي طهرها الأول محمد علي الكبير ، وفي طرفها الثاني جلالة الملك فاروق الأول حرسه الله . وليس يسع المؤرخ إلا أن يعجب حقاً بما يبذله جلالة الجالس على عرش مصر من همة مقطوعة النظير لإتمام المهمة التي اضطلع بها أبوه العظيم ساكن الجنان الملك فؤاد الأول وهي كشف ما يحيط بتاريخ مصر من غموض ولبس ليظهر جلها واضحا للعالم أجمع فينسني الأجيال المصرية المقبلة أن تشرب من هذا العين الصافي ، وتحمد لأسرة محمد علي ما قدمته من خدمات صادقات حولت مصر من ولاية تركية متواضعة الأهمية إلى مملكة مستقلة ذات سيادة بحسب حسابها ، وينزل على رأيها . ويضيق المقام إذا أراد الباحث أن يأتي على كل ما عمله الملك الراحل في سبيل نشر تاريخ مصر وإليك بعض ما أمر جلالتهم بوضعه من الكتب الفذة :

- ١ - فلقد أوصى الكاتب الفرنسي الكبير المسيو هانوتو بوضع كتاب عن تاريخ الأمة المصرية يقع في سبعة مجلدات ضخمة .
- ٢ - عهد الى المسيو دزيو بوضع تاريخ مصر والدول الأوريسية العظمى (١٨٣٩ - ١٨٤١) ويقع في خمسة مجلدات .
- ٣ - مختصر تاريخ مصر (من عهد ما قبل التاريخ الى العصر الحاضر) وهو من وضع فريق من المؤلفين الممتازين ويقع في ثلاثة مجلدات .
- ٤ - تاريخ الغزوات الحربية لمحمد علي وإبراهيم وهو بقلم الجنرال فيجانب القائد الفرنسي المشهور .
- ٥ - تاريخ الغزوات البحرية لمحمد علي وإبراهيم تأليف الأميرال دوران فييل .
- ٦ - تاريخ ساكن الجنان إسماعيل بقلم المسيو جورج دوران وهو في ٥ مجلدات .
- ٧ - كتاب الفن المصري في خلال العصور المختلفة وقد ظهر أخيراً في مجلد واحد .

(ج)

- ٨ - مؤلف مصور عن مصر من وضع الاستاذين بواسوناس و ترامبلية .
٩ - وأخيرا هذا الكتاب الحاضر الذى ترجمه للقراء عن تاريخ محمد على الكبير بقلم الأستاذ هنرى دودويل مدرس التاريخ بجامعة لندن .

ولهذا الكتاب أهمية خاصة فان مؤلفه لم يدخر وسعا فى الاطلاع على كثير من المستندات الرسمية ذات القيمة التاريخية فى إنجلترا وفرنسا وإيطاليا كما استطاع فوق ذلك الاطلاع على بعض التقارير المحفوظة فى وزارة الخارجية البريطانية وهى التى أرسلها القناصل الانجليز فى مصر إلى دولتهم .

يضاف الى هذا أن الأستاذ دودويل كان قد هبط الى مصر حيث أسعده الحظ بالتشرف بمقابلة جلالة الملك فؤاد فتمنحله جلالاته بأن أذن له بالاطلاع على بعض الخطابات والأوامر التى كان محمد على قد أصدرها الى كبار موظفيه .

° ° °

ويسير جلالة الفاروق على غرار أبيه العظيم لجلالاته لا يلقى اهتمامه إلى التاريخ فحسب بل أصبح بحق راعى الحركة العلمية والثقافية فى وادى النيل . بل لا يكاد أى مشروع يرمى الى تقدم مصر يخلو من تعضيد الفاروق ومناصرة وليس إنشاء جامعة فاروق الأول فى الاسكندرية فى أثناء الحرب عالمية واتجاه النية الى إنشاء جامعة أخرى فى أسينوط بالشىء الهين . والآن وقد انتهت الحرب فى القارة الأوروبية ؛ فلسوف يشهد العالم العجب العاجب من آثار نشاط الفاروق حرسه الله فى السير بوادى النيل فى مزارع الفلاح فى كافة نواحي التقدم وال عمران .

ولما كانت مصر الفاروق قد أخذت تنبؤا مكانة ممتازة ليس بين الشعوب العربية الشقيقة فحسب بل وبين الدول الأوروبية نظرا لموقعها الجغرافى ومركزها الثقافى - وهما صوتها يدوى فى المؤتمرات الدولية - فقد رأينا واجبا علينا أن نخرج للقراء هذا الكتاب النفيس عن الجد الأعلى للفاروق مستعينين بالله تعالى فنه الهداية والتوفيق ؟

المترجم

مُقَدِّمَةٌ

ليس ما سنعرضه أمام القارىء فى كتابنا هذا سوى محاولة لاجتناب ما جرى عليه الكتاب الفرنسيون من التقاليد من جعل الشخص الذى يترجمون له (بطلا) وما ألفه الكتاب الانجليز من جعل من يكتبون عنه (وغدا جيانا) . بل جعلت همى أن أتحقق مما قام به محمد على وذلك بتقصى ما يوجد من المادة الأساسية الأصلية وهى مهمة أصبحت فى السنوات الأخيرة من وجوه عديدة أسهل بكثير مما كانت فى الماضى .

فأقد نشرت الجمعية الجغرافية فى مصر تحت رعاية جلالة الملك فؤاد الشىء الكثير من المعلومات الجليلة ، وما نشرته باللغة الفرنسية والانجليزية والايطالية يعتبر على جانب عظيم من الأهمية وله قيمته الكبيرة .

ولم أقصر على دراسة هذه الوثائق بل قد اطلعت بالتفصيل على ما كتبه ممثلونا من التقارير المحفوظة ضمن أضاير وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الهند . هذا إلى أننى قد تمكنت بفضل معونة الأستاذ قطاوى من الإفادة من تقارير القناصل العموميين الروس وهى التقارير التى لم تنشر إلى يومنا هذا وبخاصة تقارير الكفونت ميديم معتمد روسيا ، وقد كتبها فى أخرج الأوقات التى مرت بمحمد على .

كذلك استطعت أخيرا بفضل إذن جلالة الملك فؤاد أن أدرس طائفة قيمة من الخطابات والأوامر التى أصدرها محمد على لسكبار موظفيه .

وليس يسعنى في هذا المقام إلا أن أنوه بما أسداه إلى من المعونة المشكورة
كل من المسيو رينيه ويوسف جلاد بك (باشا) فانهما لم يضنا على بمساعدتهما
القيمة كلها احتجت إليهما أثناء قيامي بمهمتي في القاهرة .

على إننى أشعر بأننى مدين للمسيو جورج دوين والأستاذ ل . م . بنسون
فلأولهما بسبب الانتفاع العظيم بالمجلدات القيمة التى كتبها للمجموعة التى نشرتها
الجمعية الجغرافية الملكية فى مصر ، ولثانتهما لتفضله بقراءة مسودات الكتاب
الحالى وتقديم ما عن له من الملاحظات النافعة ؟

هنرى دووويل

الفصل الأول

محمد على وارتفاع شأنه

لا يزال معشر أبناء الجيل الحالي يميلون الى الاستخفاف بقوة أجدادنا في القرن الثامن عشر وازدراء ما كان في أساليبهم من الخبرة والابتكار. فآدابهم الرسمية وأزيائهم المبرقشة وأراجيزهم الحاسية ورواياتهم الرقيقة الخيالية وتواريخهم الشخصية - كل هذا يشعر بنهاية الدنيا القديمة أكثر مما يشعر ببداية دنيا جديدة. وعلى الرغم من هذا يتعذر علينا المبالغة في مقدار ما نحن مدينون لهم به من الدين الحديث. فهو لا الأجداد لم يقتصروا على أن خلفوا لنا آراء معينة عن حب الإنسانية. ونظريات واضحة عن النهضة والرقى بل تركوا لنا كذلك طريقة استخدام البخار في الصناعات، كما خلفوا لنا انقلابا في فنون الحرب وهما النقطتان العظيمتان اللتان دارت حول محورهما آراؤنا وتاريخنا الحديث. وفي الواقع أن أجدادنا قد أحدثوا انقلابا كليا في موارد القوة كانت نتيجة انهيار صرح الامبراطوريات الكبرى وفشل ريجها. لأن القوة لم تعد قاصرة على سلالة أولئك القبائل الرحل الذين اندفقوا شرقا وغربا وجنوبا، وأخذوا يندفعون من برارى روسيا الوسطى تجر في أذيالها مظاهر الخراب والقسوة. بل صارت الآن ملكا للشعوب التي تستطيع بما لديها من جنود المشاة المنظمة أحسن تنظيم أن تصمد بلا خوف ولا وجل في وجه أى قوة من الجنود الراكبة. بل أصبح في وسعها بفضل ما لديها من مدافع الحصار الضخمة أن تشق طريقا لنفسها وسط الأسوار مهما بلغت مناعتها وقوتها. كما أنها بفضل مدافع الميدان تقدر على تشتيت ما قد يستطيع الجنود الآسيوية

الراكبة أن تحشده من التجمعات . وبالجملة لم ينته القرن الثامن عشر حتى كانت الولايات الهندية قد ذاقت الأمرين من فعل السلاح الجديد وأخذت تطأطأ . رأساً أمام شدة فتكها . هذا بينما كان الأتراك في الشرق الأدنى قد عجزوا عن مقاومته . وهم الذين كانوا قد تمكنوا قبل ذلك بكثير من اختراق جبال الكربات وكادوا أن يستولوا على فينا نفسها وبدأوا ينسحبون أمامه . ومن ثم شرعت جنودهم تتجلى باستمرار عن المقاطعة تلو الأخرى وينتزع منهم الأقليم بعد الأقليم . بل إن قبضتهم على الإستانة أخذت تضعف رويداً رويداً وكان بدسياً أن تنشأ عن ازدياد الشعور بالضعف العسكري جملة عواقب أدبية لها أثرها السيئ . ذلك لأنه كلما تلاشت الثقة بالنفس ازدادت الثقة المتبادلة انهماكاً وضعفاً فقد تزعزعت ثقة الصاري عسكر - أو القائد العام - بمعاونيه من الضباط الذين كانوا بدورهم يرتابون فيه . ثم إن الإستانة أخذت تضمحل بشكل ملبوس وهي التي كانت يوماً ما حصن الإسلام الحصين وركنه الركين والتي أقيمت عليها المساجد في الماضي ذكرى لذلك الدين . لا بل إنه حتى المسيحيين المحتقرين الذين لبثوا القرون الطويلة وهم قانعون بحرق الأرض وأداء الجزية عن « بدوهم » وهم صاغرون - كما كان يفعل الرعايا الهندوس في دلهي - قد بدأوا يرفعون رؤوسهم ويتهايمسون بالاستقلال . وأصبح شأن باشوات السلطان كشأن أمراء الهند إبان سطوة امبراطرة المغول لا ينفذون من الأوامر إلا ما يكفل لهم الرجوع ويعود عليهم بالمتقعة . ولم تكن « بشالك » بغداد ودمشق والقاهرة سوى ولايات تابعة في الإسم فقط ،

علاقة مصر بتركيا

ذاقت ولاية مصر الكثير من مساوىء الحكم التركى فى خلال العصور الطويلة ولم تكن علاقاتها بالامبراطورية يوما بما وثيقة حتى منذ الفتح العثمانى فى عهد السلاطين سليم . بل لقد تركت غنيمة باردة يستبد بها من فروا من مذبحه الممالك وأقاموا أنصع البراهين على نذالتهم وجبنهم بهجرهم لمولاهم . نعم كان يشرف على أعمالهم أحد الباشوات الذى تعينه حكومة الاسنانة وهذا الباشا الرأى نفسه . كان عرضة للاستبدال من آن لآخر لأنه لم يكن حاكما إلا بالإسم فقط . لأن البيكوات وهم رؤساء الممالك وزعماءهم قصروا مطالعهم على تحقيق اللبانات الشخصية الخاصة بينما كان أتباعهم - وهم خليط من رقيق الجراكسة والكرج - يدربون على تأليف قوة من الجنود الراكبة غير النظامية . وفى الواقع كانت هذه القوة أشجع وأسمى قوة راكبة غير نظامية فى كافة أنحاء العالم وكانت نفوس البيكوات تتطلع لاقتفاء الأشياء التى تهتم ذواتهم مثال ذلك أن الخراج الذى يتزعمونه من البلاد كان يذهب فى ابتياع الثياب الزردية الفاخرة وملء الاسطبلات بأخف الجياد العربية وتزيين القصور بأثمن السجاد الشرقى وجلب أجمل بنات الرقيق إلى الحريم ووضعن تحت حراسة الحصيان العبيد . وقد غاضت موارد مصر وتلاشت بسرعة فى عصر هؤلاء المحاربين السفهاء . فالترع التى لم يكن للزراعة حياة بدونها أصبحت مسدودة بسبب الإهمال . وبينما كان العمران يتلاشى فى المدن كانت الصحراء تغطي على الجهات التى كانت يوما ما آهلة بالسكان . ثم ان الاسكندرية تدهورت الى مدينة صغيرة لا يزيد عدد سكانها على ٥٠٠٠ نسمة بعد أن كانت ميناء عظيمة زاخرة بتجارها ومصنوعاتها . وكثيرا ما شن البدو الرحل الفارة على الجهات المسكونة . ولم

يكن يخطر لأية قافلة من القوافل أن تقطع للطريق من السويس أو القصير الى القاهرة في أمان إلا إذا كانت مصحوبة بقوة كبيرة من الحرس العسكرى وبالجلة فان مصر في عهد الممالك كان مثلها كمثل السند في عهد الأمراء المغول سواء بسواء .

وقد أدى ظهور الأتراك العثمانيين إلى العدول عن طريق التجارة القديمة بين بغداد والخليج الفارسي أو بين الاسكندرية والبحر الاحمر وهى التى كانت خلال العصور الطويلة وسيلة لنقل الجزء الأكبر من التجارة بين الشرق والغرب . ولكن حوادث الهند فى أواسط القرن الثامن عشر اقتضت إيجاد وسائل للدواصلات مع أوروبا تكون أكثر سرعة من طريق رأس الرجاء الصالح .

فشروعات دبلية ، وأعمال كليف ، ومعارك وارن هاستنجز ، مضافا إليها مسألة المسائل وهى هل تحكم الهند بحيث يكون الإشراف على تجارتها بواسطة لندن أو باريس ، كل هذه الشئون تطلبت اتخاذ قرارات عاجلة وإرسال الامدادات على جناح السرعة ومن ثم أصبحت لشئون مصر وسوريا والعراق أهمية عظيمة فى نظر الدولتين الأوربيتين المتنافستين .

وكان من عادة شركة الهند الشرقية الانجليزية من عهد بعيد إذا أرادت إرسال بريد مستعجل الى الشرق أن ترسل رسالها برا عن طريق حلب فبغداد على أن يستقلوا السفن عند رأس الخليج الفارسي ولكن هذا الطريق لم يكن مأمونا بحال ما بسبب ازدياد القلاقل فى (بشلك) بغداد من ناحية وبسبب غارات القبائل البدوية المتوالية من ناحية أخرى . على أن الطرود التى كانت ترسلها الشركة لم تكن تحتوى على ما يمكن أن يسيل لعاب البدو أو يحرك شهواتهم ولكنهم حتى وإن اعتقدوا أن الرسول لا يحمل فى جعبته قسطا كبيرا من المال فانه كثيرا ما كان يعن لهم أن يقتلوا بقتل ذلك (الكافر) .

ومع أن كثيراً من الطرود وصلت سالمة إلا أن حاملها كان عرضة للقتل أو على الأقل لأن يرغمه البدو على اتلاف أوراقه (١). على أنه كانت هناك طريق أخرى عدا هذه الطريق بواسطة مصر ثم البحر الأحمر . وكان في اتباع هذه الطريق فائدة لا يستهان بها ، وهي تقصير مدة السفر في المنطقة التي تقطنها القبائل الرحل من القاهرة الى السويس . وليس من ريب في أن السفر بهذه الطريق كان يكفل انتظام الطريق وسلامته بشرط الاتفاق قبل ذلك مع البكوات الممالك في مصر . فلما هبط الرحالة «جيمس بروس» إلى وادي النيل في سنة ١٧٦٨ وجد على بك حاكم مصر الفعلي رافداً راية النصيان علانية ضد الأتراك وشديد الميل لمصادقة (الكفار) ليأمن بمساعدتهم له شر الاعتداء التركي . وقد كان من الذكاء بحيث أقول بأنه سيتمكن بتشجيعه التجارة من زيادة إيراداته. وسرعان ما وجدت اقتراحات بروس المؤيدة من التجار الطليان المقيمين في الاسكندرية ظهيرا في الاقتراحات المقدمة مباشرة من القباطنة الانجليز الذين رأوا تدهور التجارة في البحر الأحمر فتصوروا أنهم قد يجدون لبضائعهم الواردة من البنغال سوقا رائجة في القاهرة .

وكان لعل بك من الاهتمام بالموضوع أنه بعث بخطاب الى ولاية الأمور الانجليز في البنغال مقترحا عليهم أن يفتحوا طريقاً للتجارة مع السويس رأساً وتهدى أوامر السلطان بأن لا يسمح لأية سفينة مسيحية بالاقتراب من الموانئ الواقعة في شمال جدة (٢). وعند ما أصبح (وارن هاستنجز) حاكماً لقلعة وليم في سنة ١٧٧٢ أدرك فوراً بثاقب رأيه ماعسى أن تفيده البنغال من قبول الاقتراحات المذكورة . وقد أرسلنا فعلاً بإرشاده عدة قوافل تجارية وهكذا

(١) راجع مثلا مخاطرات الكابتن جيمس بارتون (استشارات مدارس العامة ١٠ أغسطس سنة ١٨٥٨)

(٢) راجع كتاب شارلس رو (في البحث عن مخرج) ص ٢٩ وما بعدها

إلى أن عقدت اتفاقية مؤقتة تعهد بها خلفاء على بك بأن يضمنوا سلامة البضائع عند إرسالها من السويس الى القاهرة (١) على أن هذه الترتيبات لم ترشح لها شركة الهند الشرقية ولا السلطان الذى كان قد استرد بعض سلطته الفلقة على مصر . فأما الباب العالى فقد خشى على موارد الحجاز من أن تتأثر فيما لو تحولت التجارة الهندية من جدة الى السويس . وأما الشركة فقد كان تخوفها من أن يؤدى نشاط الحركة التجارية عن طريق مصر الى الأضرار بما لديها من امتياز تصدير البضائع المهربة من الهند الى أوروبا عن طريق البحر المتوسط وكانت نتيجة ذلك كله أن الشركة أصدرت فى سنة ١٧٧٧ أمراً بمنع إرسال السفن المشحونة بالبضائع إلى إحدى الموانئ الواقعة فى شمال جدة ولكنها حصلت فى الوقت نفسه من الباب العالى على وعد شفوى بأن يسمح لبريدها وطردهما باجتياز الأراضي المصرية مجاناً .

ولم تكن لهذا التدبير نتيجة أصلاً إذ ولم يكن لا بوسع الشركة ولا الباب العالى تنفيذ هذه الأوامر حرفياً . فان حق إرسال الطرود أسىء استعماله وكان وسيلة لنقل البضائع المغشوشة مما ترتب عليه إلقاء القبض فى سنة ١٧٧٩ ثم فى سنة ١٧٨٠ على حاملى الطرود الانجليزية وأودعوا السجن (٢) .

وأظهر الفرنسيين فى الوقت نفسه أشد الاهتمام بما يمكن أن يؤدى إليه طريق مصر من الاحتمالات . فلقد كانت الطريق المذكورة تبشر فى نظرهم

(١) المخطوط رقم ٢٩٢١ بالمتحف البريطانى وتوجد صورة من المصادرة بين السجلات الخاصة بالمصانع فى وزارة الهند والبحر الاحمر المجلد الخامس

(٢) راجع كتاب شارلس دو ص ١٢٤ و ١٤٨ وكان جيمس وولى أحد من كان لهم نفع فى الموضوع قومندان الطوبخية فى جيش نواب اربخوت .

بفوائد طائلة لأنها من الوسائل المؤدية إلى تقليل شأن السيادة البحرية البريطانية تلك السيادة التي كان لها أسوأ تأثير في سائر حرب السنوات السبع. فلو تحول الشطر الأكبر من التجارة الهندية إلى طريق البحر المتوسط فإن يقتصر الأمر على إفادة التجار الفرنسيين فوائد جسيمة بل إن واجبات الأسطول الفرنسي تقل كثيراً عما عليه. وما شجع على التعلل بهذه الأمان ما كان يلوح على الامبراطورية العثمانية من علامات الاضمحلال والفساد. فان شامت الأقدار أن تتلاشى تلك الامبراطورية فان جيرانها كروسيا والنمسا لا محالة يجنيان فوائد جسيمة في الحال. ولكن هذه الفوائد - كما لاحظ الفرنسيون في سنة ١٨٧٣ - قد تصبح لها باحتلال الفرنسيين لمصر على أنه كان يوجد رأى آخر له قيمته من حيث أنه يمكن تطبيقه عملياً فوراً ألا وهو عقد محالفة مع البيكوات، وهو ما حدث فعلاً.

في أوائل سنة ١٧٨٥ توصل أحد المندوبين الفرنسيين إلى توقيع عدة اتفاقات مع البيكوات ومع العميل الأساسي ومع أحد زعماء البدو على نقل البضائع الفرنسية في أمان في مقابل شروط مرضية. فكان مثل هذه الاتفاقات كمثل المعاهدة المؤقتة التي وصفها (وارن هاستنجز) بمعنى أنها أقامت الدليل ناصحاً على قلق الموقف المصري. فلم يكتف الباب العالي برفض إبرام المعاهدة الفرنسية بل عمل على تدعيم سلطته المزعومة على مصر.

وكانت النتيجة المباشرة أن الخطر الذي كان يهدد مركز الانجليز في الهند تلاشى مؤقتاً. ولكن كان لا يزال هناك احتمال بأن الفرنسيين قد يخطر لهم يوماً من الأيام أن يوطدوا أقدامهم في مصر إما بالقوة أو بطريق المفاوضات ومن ثم أخذنا نحتذى حذو الفرنسيين: فان جورج بلدوين الذي لعب دوراً مهماً في مشروعاتنا الأولى عين قنصلاً عاماً وصدرت التعليمات بأن يعقد مع

البيكوات معاهدة كالتى عقدت بينهم وبين الفرنسيين ولكن عودة النفوذ التركي بعد اضمحلاله جعل عقد هذه المعاهدة أشق مما كان ينتظر . وانقضى عام وتلاه عام آخر ولاحظت وزارة الخارجية أن بلديون كان يتقاضى سنويا مرتبا قدره ١٤٠٠ جنيه دون أن يصنع شيئا .

ومن ثم قرر غرنفيل سنة ١٧٩٣ الغاء هذا المنصب أو أن تقوم الشركة الهندية بدفع مرتبه إذا كانت ترى ضرورة وجود بلديون فى مصر . وما كاد غرنفيل يقرر هذا حتى جاءت الأنباء سراعا بأن بلديون قد نجح بعد طول الجهد فى توقيع المعاهدة المطلوبة .

ولكن رجال الوزارة وقتئذ ما عدا (دنداس) أخذ اهتمامهم يتحول كلية عن مصر بسبب الخطر المباشر الذى نشأ عن وقوع الثورة الفرنسية . ولكن سرعان ما دفع الفرنسيون أنفسهم الى الاهتمام بشئون مصر ذلك أن عوامل عديدة أجمعت فى شتاء ١٧٩٧ و ١٧٩٨ على تجهيز حملة عسكرية وإرسالها إلى الشرق .

وقد تمى الى غرنفيل فى فصل الربيع أن دور الكتب التابعة للحكومة قد فُحصت فحفا دقيقا لاستيعاب ما فيها من الكتب الخاصة بالرحلات إلى مصر وإيران والهند وأن الحكومة الفرنسية قررت الانتفاع بخدمات علمائها عن لهم دراية بتاريخ العرب والترك والفرس وأن الحملة جملت غايتها احتلال مصر وشق الطريق عبر برزخ السويس .

نعم لم يكن أحد يعرف وقتذاك إلى أى حد يمكن أن ينظر الانسان الى هذا المشروع نظرة جدية ولكن (دنداس) عده مشروعا فائقا خيرا ، هذا بينما أن حاكم كلكتا العام رأى من قبيل الاحتياط لإحباط هذا المشروع سلفا أن يحجز على السلطان (تيتو) أو يكبح جماحه قبيل أن يوفق بونابرت بفضل مضاء عن عمته وجسارته إلى إيجاد وسيلة لإمداد السلطان بفرقة من

الجنود الفرنسية . أما في إنجلترا فقد استقر الرأي على حشد أكبر عدد ممكن من السفن لتشقيت الحملة التي تجمعت في ميناء طولون كأننا ما كانت الغاية التي ترمى إلى تحقيقها . وهذه المناسبة كتب (جون نتجتون) وكان صادقا فيما كتبه « أن إنجلترا لم يسبق لها اتخاذ قرار حكيم كهذا مقرونا بمثل هذا الخامس العام » . وفي ١٩ مايو غادر نابليون ثغر طولون على رأس قوة تبلغ ٣٨٠٠ جندي وفي ١٢ يونيو سلبت له ماله سلاحا ولم يمن آخر الشهر المذكور حتى ألقى نابليون مراسيه في الأراضي المصرية بالقرب من الاسكندرية . فاحتل المدينة من فورده وبدأ زحفه إلى الجنوب . وفي ١٨ يولييه أنزل بالممالك هزيمة ماحقة في معركة الأهرام بالقرب من القاهرة . ثم دخل إلى العاصمة في ٢٤ يولييه . وبعد ثمانية أيام التقى الأميرال نلسن بالعمارة الفرنسية فأجهز عليها في خليج أبي قير بعد أن قضى الأسابيع الطويلة يجد في اقتناء آثارها .

ومن ثم بدأت تظهر للعيان آثار السيادة البحرية . ذلك أن نابليون بعد أن انقطعت عنه المؤن والامدادات بل والأنباء التي يمكن أن يكيف حركاته على ضوءها قد تمكن ، بفضل عبقرية في التنظيم ، من إنشاء حكومة وأن يسترضى الزعماء الدينيين في القاهرة ويقمع الفتن ويضع البلاغات الطنانة . نعم كان عليه أن يفعل ذلك كله ؛ ولكنه كان في أعين الفرنسيين كمن يحرث أرضا مجدبة في حاجة إلى الماء . ولقد حاول شق مخرج لنفسه عن طريق سوريا ولكن سفن أعدائه كانت قد نقلت إلى عكا المؤن والامدادات بزعامة قائد محنك تمكن من القضاء على ما بذله الفرنسيون من الجهود الفريدة لاحتلال ذلك المكان .

ولئن ططن نابليون أمام سكان القاهرة بأنه دك أسوار عكا وترك المدينة قاعاً صاففاً فإن ذلك لم يغير شيئاً من الواقع وهو أن الهزيمة حلت به ودارت الدوائر على مشروعاته الضخمة .

وأخيرا اضطر إلى الاذعان أمام منطق الحوادث فتغلى عن جيشه في مصر وانتقل راجعا إلى فرنسا في يوم ٢٢ اغسطس سنة ١٧٩٩ تاركا مكانه في القيادة وكبير ، الذى كان على حق في التبرم بمنصبه هذا والارتياح فيه . فانه ما كاد يسمع باقتراب الجيش الركي حتى شرع في مفاوضة السير سيدنى سمث الذى كان يقوم بالدفاع عن عكا . وفى ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ عقد اتفاق العريش الذى نص على جلاء الجنود الفرنسية عن الأراضى المصرية والعودة إلى بلادها فى السفن التى يجمعها ولاية الأمور الأتراك لهذا الغرض .

ولكن بينما كان هؤلاء مشغولين بجمع السفن المطلوبة بما عرف عنهم من حب التراخي انتهزت الوزارة الانجليزية الفرصة بناء على معلومات خاصة وصلتها عن قوة الحملة الفرنسية فى مصر لتعلن أنها غير مرتبطة باتفاق الفرنسيين سالف الذكر .

وقد أدت هذه الغلطة إلى إرسال حملة انجليزية لاخراج الفرنسيين من مصر . وفى نهاية العام المذكور كان السير رالف اباركرومبى ، يسير فى اتجاه مصر على رأس قوة عددها ١٥٠٠٠ جندي لطرد الفرنسيين من وادى النيل بينما جهزت حملة هندية لمناوئتها من ناحية البحر الأحمر .

وفى ٨ مارس سنة ١٨٠١ التقى السير رالف مراسيه فى خليج أبى قير وكان القائد كبير قد لقي حتفه قبل ذلك وانتقلت القيادة إلى د ميتو ، وهو قائد غير محنك اعتنق الاسلام واقرن بزوجة مسلمة ثم دارت رحى المعركة خارج الاسكندرية فاسفرت عن قتل السير رالف وعن التجاء قسم كبير من الحامية الفرنسية إلى الاحتماء داخل أسوار الاسكندرية بينما عهد إلى بقية الحملة وعددها ١٢٠٠٠ بالدفاع عن قلعة القاهرة .

ولم يكن في هذا المسلك البعيد عن الجرأة العسكرية ما يبشر بوقوع مقاومة عنيفة . إذ سرعان ما بدأت القاهرة تلقى سلاحها ثم تلتها الاسكندرية ومن ثم وصل الاحتلال الفرنسي في مصر إلى تلك الخاتمة المحزنة . على أن هذا الاحتلال لم يكن بغير نتائج . فلقد زعزع حكم المماليك كما أنه أزال الغشاوة التي كانت تخيم على أعين الانجليز ونبهتهم إلى أهمية مصر من الوجهة العسكرية بصفتها دولة واقعة في منتصف الطريق بين الشرق والغرب . ثم أنه كشف للسلا عن عجز تركيا . وأخيرا جاء الى مصر بطريق الصدفة باحد المجازفين الألبانيين الا وهر محمد علي .

كانت ولادة محمد علي في سنة ١٧٦٩ في دار صغيرة باحد الشوارع المهمجرة القديمة في قوله . وهي ثغر صغير يحيط به سور ، ولا يعرف عن أرومة محمد علي الا النزر اليسير . وهناك خلاف في الرأى على ذلك . فمن قال بأنه منحدر من سلالة تركية . بينما يوجد من يقول بأنه من سلالة فارسية . ويستند القول الأول الى قوة بنية محمد علي ومثانة اخلاقه . بينما يستند القول الثاني إلى ذكائه المرن وسعة حيلته .

وكان أبوه ابراهيم أغا قومندان فصيلة محلية من الجنود غير النظامية في خدمة الوالى وقد لحق بربه تاركا ابنه الصغير في حضانة ذلك الوالى . ويخيل إلينا أن تربية هذا الصغير كانت على أسس عملية صارمة . ذلك أن الطعام كان يقدم اليه في الأوقات المناسبة كما كان يقصر على لبس ما يختار له من الملابس واداء الصلاة في أوقاتها .

ثم درب على ركوب الخيل وحمل السلاح . وأغلب الظن أنه عندما بلغ سن الشباب خرج في صحبة الدوريات المكلفة بمطاردة العصابات أو بتحصيل الخراج .

ومن ثم تعلم القواعد الأولية للحرب وفن مباغتة العدو وأساليب القيادة
وهناك ما يدل على خروجه على رأس بعض هذه الدوريات حيث أبلغ
أحسن بلا .

وهنا نرى أنفسنا تحت رحمة القاصصين ومروجي الحكايات الذين أولعوا
بالمبالغة فيما يروونه من الروايات وبما يضيفونه على الموضوع من الحواشي
التي يتخيلونها تخيلاً لاظهار آثار العبقرية التي لمحوها حتى في تلك السن
المبكرة لمحمد علي ومقارنته عظمته فيما بعد بما كان يظهر عليه في البداية
من سبيل التواضع .

ولما بلغ الفتى سن الثامنة عشرة زوجه الوالى من إحدى قريباته فاستولدها
خمسة من الأولاد الذكور وهم الذين رزقهم محمد علي في حياته . ثم مالت
نفسه لمزاولة تجارة التبغ إذ ليس بخاف أن أجود أنواع التبغ التركي يزرع
في الاقليم المناخم لقوله ، ولكن ليس في وسعنا أن نقول على أى مقياس
كان محمد علي يعمل في تلك التجارة . وقد خيل الى بعض المؤرخين أنه كانت
لمحمد علي تجارة واسعة تستند الى أموال قريفته الثرية بينما يقول آخرون أنه
استعان على الخروج من ورطته بقرض تافه لا يزيد على روبيتين . ومهما
يكن من أمر فإن ما نعلمه بصفة قاطعة هو أنه كان يذكر حياته الماضية بالخنان
المصحوب بالأسف . وقد ذهب في أخريات أيامه لزيارة مسقط رأسه
وأوقف وفقاً لخصص ريعه لنفقات إحدى مدارس قوله التي لا تزال موجودة
الى يومنا هذا (١)

ف عندما اضطرب الباب العالي - تحت ضغط انجلترا - لحشد الجنود وارسالها

(١) خطاب الى حاكم قوله في ٩ شوال سنة ١٢٤٦ هـ (وجدت صورته بين سجلات

قصر عابدين) .

الى مصر جرياً وراء الأمل الكاذب وهو طرد الفرنسيين منها طلب الى والى قوله أو كما يسمونه بالتركية شوريجي قوله أن يجيز فصيلة من الجنود قوامها ٣٠٠ محارب . فصدع الوالى بالأمر وجمع الفصيلة المطلوبة تحت قيادة ابنة على أغا وأرسل محمد على كساعده .

ولكن السفر فى البحر الى أبى قير كان متعباً بسبب العواصف الجوية حتى اذا ألفت القوة التركية مراسيها فى الأراضى المصرية قاست الأمرين من الحرمان والفاقة قبل أن يقذف بها الفرنسيون الى البحر . وفيما ينقلونه من الروايات عن حادث الهجوم الفرنسى هذا استطرد بان محمد على نفسه كاد أن يلقى حتفه غرقاً وهو يحاول ركوب السفينة لولا مبادرة احدى البوارج الانجليزية الواقعة على مقربة من الميناء الى انقاذه .

ومهما يكن نصيب هذه الرواية من الصحة فان على أغا قائد الفصيلة استولى عليه الجزع بسبب ما رآه من دوران البحر والجوع والعطش فسارع بالعودة الى بلاده وترك قيادة الفصيلة لمحمد على . وليس من يشك فى أن إقدامه من ناحية وسعة حيلته من ناحية أخرى استلقتا انظار القادة الأتراك بينما اكتسبه حصافة رأيه وحسن رعايته للجنود ثقة رجاله

فلم يحل عام ١٨٠١ حتى كان محمد على أحد الضابطين السكبريين المتولين قيادة الفصيلة الألبانية باعتبارها الجزء الرئيسى من القوة التركية المعسكرة فى مصر وقد تعاونت هذه القوة مع الحملة الانجليزية الى حد الاقتراب من الجهات غير المحصنة فى مصر واحتلال الأماكن الحالية من الحاميات الفرنسية .

على أن هتشنسن وهو الذى خاف اباركرومى فى قيادة الحملة الانجليزية مرعان ما تزعزت ثقته فى مقدرة تلك القوة التركية وأخذ يحس بجزرها

عن الاحتفاظ بمركزها في مصر (١).

وبما عزز هذا الرأي في نفسه أن الباب العالي طلب ابقاء قوة انجليزية في وادي النيل بعد طرد الفرنسيين منه . منعا لكل محاولة من ناحيتهم لاحتلال مصر مرة أخرى (٢) ولقد اقترح السفير الروسي احتلال النقطة الحربية المهمة بالاسكندرية والسويس إلى نهاية الحرب على الأقل وكان هذا هو أيضا رأى الحاكم العام في الهند البريطانية ..

وقد انبرى بعض الكتاب لوضع كراسات بهذه المعنى (٣) وقد جذدنداس هذه الفكرة لانه كان على الدوام مقتنعا باهمية مصر من الوجهة الحربية . وصادفت الفكرة قبولا لدى الوزارة التي أبدت رغبة شديدة في الوصول إلى تسوية العلاقات بين السلطان والبكوات للحيولة دون تكرار سوء الإدارة كالتى ساعدت الاحتلال الفرنسي وعاقبته . وتحقيقا لهذه الغاية اقترح تحديد حقوق المالك وواجباتهم وتنظيم طريقة لجباية الخراج (٤) وتعيين مبلغ محدد للاحتفاظ بقوة عسكرية تحت اشراف ضباط بريطانيين ..

ولم يكن (ايلجن) سفيرنا بالاستانة لسوء حظنا بالرجل الذى يستطيع اقتناع الأتراك بان مصلحتهم تقضى بالموافقة على ترتيب أمين برغم أنه كان مكروها فى نظرهم . فبدلا من أن يقترحوا شروطا راحوا يقيمون الدليل ناصعا على ما اشتهروا به من نقض العهد . ذلك أن قبطان باشا - كما كانوا يسمون الاميرال التركي - أغرى بعض المالك بالحضور على ظهر ذهبيتين ومن ثم

(١) راجع كتاب شارلس رو (انجلترا والحلة الفرنسية في مصر) المجلد الثانى ص

٢٦ . وكتاب سياسة الممالك ص ٥ لمؤلفه دوان وفونير جوتز .

(٢) راجع كتاب شارلس رو المذكور المجلد الثانى ص ٢٦٨

(٣) رسائل ووسلى المجلد الثانى ص ٢٦٨

(٤) هناك ماغنص واب لهذه المسألة في كتاب الاستاذ دغريلا (بداية المسألة المصرية

ص ١٦٦) والوثيقة موجودة في كتاب دوين وفونير جوتز صحيفة ٢٠٠

أمر بإطلاق النار عليهم واعتقل من نجا منهم من القتل وكادت هذه الحادثة أن تؤدي إلى نشوب القتال بين القوات التركية والقوات الانجليزية . ولم يطلق الأتراك سراح من وقع يدهم من الأسرى الاتحت تأثر التهديد ومن ثم انسحب اليكوات الى أعلى الصعيد بعيداً عن متناول يد الأتراك وبينما كانت هذه المشاحنات والمنازعات قائمة على قدم وساق تم توقيع معاهدة (أمبان) التي قضت بإعادة مصر إلى حظيرة السلطان تركيا . فأصبح لفرنسا الحق بمقتضى هذه المعاهدة بأن تطالب بجلاء القوات الانجليزية عنها في الحال .

وبعد عدة محادثات ضعيفة لتسوية مسألة اليكوات قنع القائد البريطاني بأصدار أوامر بالفرار عن اليكوات واعطاهم مديرية أسوان . ومن ثم شرعت الجنود الانجليزية بعدئذ تستقل السفن مصحوبة بأحد زعماء الممالك وهو ألى بك الذى ذهب لزيارة لندن وقد عين الميجر (ميسيت) ممثلاً لانجلترا في مصر للإشراف على سير العلاقات بين الأتراك والممالك ولبذل كل ما في وسعه لمنع دخول الفرنسيين إليها . وهكذا انتهى الاحتلال البريطانى لمصر في مارس سنة ١٨٠٣ .

وبدئى أن تعيين ميسيت ممثلاً لانجلترا كان راديه احباط دسائس القناصل الذين عينتهم فرنسا بعد توقيع معاهدة امبان . ثم شرعت الدول المناخمة لشواطئ البحر الأبيض المتوسط ترسل معتمديها إلى مصر . وحذت حذو ها فيما بعد السويد وبروسيا وروسيا .

وفد كان هؤلاء المعتمدون منقسمين إلى فريقين صريحين . فريق منهم كان يشغل معظم وقته بمراقبة الشؤون الجزائرية ، بينما كان الفريق الثانى يعنى بالمسائل السياسية . وبدئى أن هذا التقسيم كان بنسبة أهمية الدول التى كانوا يمثلونها . على أنه لم يكن في بداية القرن التاسع عشر من الشؤون السياسية ما يستحق الاهتمام .

ولهذا كان القناصل العموميون من أمثال صولت وجورفيني يقضون الوقت في جمع التحف القديمة مثل ما يقضونه في تمثيل مصالحهم الوطنية . ولكن أصبحت لأعمالهم السياسة منذ سنة ١٨٣٠ فصاعدا أهمية جديدة . وصاروا في الواقع - وإن لم يكونوا في الشكل - معتمدين سياسيين حقيقيين لدى بلاط الباشا مهمتهم توجيه أعماله إلى ما يوافق سياستهم الوطنية . وقد أصبح بعضهم أصدقاء حميمين لمحمد علي . لا بل أن نفوذ السكولونيل كامبل الشخصى كان له أثر كبير في تسكين إدارة حكومة محمد علي . إن لم نقل في تسكين سياسته الخارجية .

وقد ترتب على رحيل الانجليز أن خلا المسرح لسلسلة من الدسائس ولنصب أشراك المؤامرات بشكل مقطوع النظر . فقد كان الأمر البادى للعيان أن هناك حزبين يتطاحن في سبيل الاستيلاء على مصر وهما الأتراك والمماليك . ولكن كانت الأمور في الواقع أعقد من ذلك بكثير فقد كان الأتراك أنفسهم منقسمين الى فريقين فريق كان يأتمر بأوامر خسرو باشا المعين من قبل السلطان ليحكم مصر ، والفريق الثانى وهم الألبانيون كانوا لا يأتمرون إلا بأوامر زعيمهما طاهر باشا ومحمد علي . كذلك كان المماليك شطرين أحدهما يناصر البرديسى والثانى يؤازر الآلى . وكان كل من هذه الأقسام الأربعة أشد ميلا لاسحق الأقسام الأخرى بدلا من تكاتف الجميع لدفع الخطر المشترك ولهذا كانت احتمالات الائتلاف كثيرة . لأن الانسان كان وقتئذ يمكنه أن يتكهن التكهن المعقول الممكن وهو أن قسما من هذه الأقسام الأربعة ما كان ليستطيع البقاء طويلا بمفرده .

وكان خسرو باشا أول من اختفى من على المسرح السياسى . فعندما عين فيا بعد صدراً أعظم للإمبراطورية وصفه الساسة الغربيون بأنه رجل متوحش وأمى ولكنه ذكى ومقدام .

ولكن تبين في عام ١٨٠٣ أن أخلاق خسرو لم تسم إلى هذا المستوى الراقى . وإنما وصف وقتئذ بأنه جاهل في الحرب والسياسة أو الادارة تمام الجهل ولا يعرف من هذه الفنون سوى حز الرقاب (١) . وبالطبع كان مركزه بمصر في منتهى الحرج . ذلك لأن الأتراك كانوا أبغض في أعين الشعب من الفرنسيين . لأن جهلهم باللغة العربية وهي لغة المصريين المقدسة مضافا إليه أنهم عند التكلم بها و صلفهم ودعواهم بأن لهم الحق في حكم البلاد . كل هذه الصفات ساعدت على استلاب كل معونة محلية منهم . وكثيرا ما دعا عليهم مؤرخ ذلك العهد « الجبرتي » بأن يحقهم الله جميعا .

وكان على رأس الفصيلة الألبانية طاهر باشا الذي كان ما أصابه في بلاده من النجاح وما اشتهر به من الوحشية في قيادة إحدى عصابات قطاع الطريق سبيا في مكافأته بالالتحاق بجيش السلطان . ولقد أبدى طاهر في مصر الشيء الكثير من الشجاعة وسعة الحيلة ولكنه لم يكافأ المكافأة التي وعد بها (٢) . ثم أن أنصاره كانوا في شدة التذمر بسبب عدم دفع مرتباتهم وكانت النتيجة أنهم أثاروا فتنة في القاهرة في شهر مايو سنة ١٨٠٣ وهي حادث مألوف كان يقع يوميا في الجيش العثماني . ولما عرض طاهر باشا وساطته على خسرو رفضها هذا . فلم يكن من طاهر إلا أن ذهب في اليوم التالي على رأس الفصيلة الألبانية فهاجم القلعة واحتلها . وإذ ذاك فر خسرو إلى دمياط وارتقى طاهر منصة الحكم . ولما لم تكن الجنود العثمانية قد شدت أزر طاهر في هذه الحركة فإنه أهاب بالماليك أن يتقدموا لتأييده . ولم يترتب على مصرعه أي تغيير في الموقف المباشر لأن محمد علي سرعان ما حل محله . وإذ ذاك اشترك الألبانيون

(١) راجع تاريخ الجبرتي

(٢) ملاحظات عن اليونان (في وزارة الخارجية البريطانية) بقلم ليك

والمالِك في إنزال الهزيمة بمينو بالقرب من دمياط وقادوه أسيراً إلى القلعة في القاهرة وكان هذا أول ائتلاف بين الألبانيين والمالِك ضد الأتراك .

وما كادت هذه الأنباء تصل إلى الاسنانة حتى صدر الأمر إلى حاكم آخر يدعى على باشا بالذهاب فوراً على رأس قوة من ١٥٠٠ جندي ليحل محل الحاكم المخلوع خسرو فوصل إلى الاسكندرية واحتلها . ولكن سرعان ما وقع نفسه في نزاع مع قناصل الدول الأوروبية المقيمين في تلك المدينة . فلقد أعلن أن الامتيازات لحرمة لها مادام هو الحاكم بأمره . ولم يكن مطاعاً بين جنوده وقد كانوا يتسلون باطلاق النار على الشعار المعلق فوق القنصلية السويدية ثم أنه حاول أن يتدخل في حكم أصدرته المحكمة المحلية في صالح الفرنسيين لسبب مجهول . وفي أوائل سنة ١٨٠٤ بدأ يزحف جنوباً في اتجاه القاهرة متوقفاً أن يهب الألبانيون تحت قيادة محمد علي إلى مناصرته ولكن الألبانيين لم يحركوا ساكناً وأخيراً وقع الباشا في أسر البرديسي فأمر بعدامه (١) .

وإذ ذاك عين باشا ثالث - وهو خورشيد - مكانه ، وكانت العلاقات بين الألبانيين والمالِك قد أخذت تفتر لأن الأولين كانوا شديدي التمسك بتسلم مرتباتهم كاملة بينما لم يكن أمام المالِك إلا أن يلجأوا إلى القروض الاجبارية وغير ذلك من الوسائل العنيفة .

ولشد ما كان حزنهم أنهم رأوا أنفسهم مضطرين أن ينهبوا الأهالي لمصاحبة الغير . ثم أنهم أظهروا ميلاً لمساعدة خورشيد بصفتة (باشا) مصر وذلك نظراً لديمائه خلفه واعتدال آرائه . ومن ثم أصبح المجال واسعاً خالياً لعقد ائتلاف جديد . وقد تم فعلاً كما كان مقدراً بالضبط فلقد عاد ألقى بك من

انجلترا في فبراير سنة ١٨٠٤ وسرعان ما هب حزب اليرديمي يساعده
 الالبانيون بتشجيع من محمد علي - على الانرجح - لمهاجمة حزب الالفني ونهب
 منازلهم في القاهرة. ولشد ما كان اغتباط محمد علي بهذا الانقسام بين صفوف
 البيكوات (١) وراح من فوره ينشد حليفا اخر في شخص الباشا الجديد ،
 وكان لا يزال في الاسكندرية . وقد أبلغ محمد علي المعتمد الفرنسي في القاهرة
 بان الالبانيين بمجرد استطاعتهم الحصول من الممالك على مرتباتهم المتأخرة
 عن الاشهر الثمانية السالفة فسوف يعقبه انتحار بعيد الالبانيين إلى حظيرة
 رضا السلطان . ثم استرسل فقال « ماذا عسانا أن نتنظر من أناس كالممالك ؟
 أنهم أعداؤنا الطبيعيون وهم لا يخرجون عن القدر باخوانهم الاتراك (٢)
 وقد حدث الانتحار في الوقت الملائم كما توقعوا . في يوم ١٠ مارس أغار
 الالبانيون في القاهرة على دور زعماء البيكوات فسلمت القلعة. واذذاك أعلن
 محمد علي فرمانات بتعيين خورشيد باشا واليا على مصر (٣) وكان طبيعيا أن
 يتقدم الباشا للاتصال بحليفه . ثم دارت رحى القتال عدة أشهر حول القلعة
 بين البيكوات من ناحية وبين الباشا ومحمد علي من الناحية الاخرى . ولكن
 بدلا من اتجاه الالبانيين والممالك في العام السالف لطردهم وخسروا باشا فان هزيمة
 الاتراك قد تلاشت الان حتى أن خورشيد أصبح لا يعتمد الا على محمد علي وكان
 تقوذه اخذ في الازدياد . وقد صار الباشا - كما حدثنا لسبس بحق - عبارة عن أداة
 يستغرها الالبانيون كما يشاءون في قضاء مآربهم (٤) وفي خريف هذه السنة
 نجحت هذه الحقيقة بشكل لا يخفى فيه فلقد بدأ الالبانيون يضيقون ذرعا بمصر
 وأخذ كثيرون منهم يحنون إلى أوطانهم ويحاربون بطلب العودة بصحبة

(١) كتاب دوين مصر من سنة ١٨٠٢ - ١٨٠٤ ص ١٧٣

(٢) » » » » » » ٢٤٢ »

(٣) » » » » » » ١٧٣ »

(٤) » » » » » » ١٨٠ »

ما جمعه من الغنائم والاسلاب . ولكن خورشيد أحس بأن لا سبيل إلى اخفاظه
 يمر كره بفهم مساعدة محمد على المنطوية على الحزم وسعة الحيلة ولذا ألح عليه
 في البقاء . ونحسب أننا لناعد والواقع إذا قلنا انه لم يجد صعوبة في اقتناعه بذلك (١)
 وكان المؤس وقت ذلك قد ضرب اطنابه في كافة انحاء القاهرة . ولكن
 لم يكن ثمة مناص من ترضية جنود محمد على وحملهم على البقاء . وهنا لم
 ير خورشيد حيلة الا أن يرضيهم بتجديد طرق الابتزاز التي كانت شائعة في
 أيام المماليك . فمال ذلك أن أعيان الاقباط جىء بهم إلى القلعة وطلب اليهم
 تقديم ٢٠٠٠ كيس « نحو ١٠٠٠٠ جنيه » ولكن المماليك المعسكرين
 حول القاهرة قطعوا عنها الجيوب ففتشت المجاعة في المدينة ومن ثم أخذ
 المسلمون الصالحون يتحسرون على أيام حكم الفرنسيين الكفار (٢)
 وظل معتمد الدول ينظرون إلى هاتيك الحوادث دون أن يستطيعوا
 التكلم بما سوف تؤدي إليه من العواقب . ولقد راجت بعد مرور جيلين من
 وقوعها أشاعة ربما كان باعثها الرغبة في استدرار السخاء الخديوى بأن
 ليسبب المعتمد القرنى ادرك عبقرية محمد على من بداية الامر وانه ساهم
 في ارتفاعه بما كان يبذله له من النصائح . ولكن توجد إلى جانب هذه
 الرواية الخيالية أقوال ليسبب نفسه لتليران عن محمد على . فقد قال « لست
 أظن أن محمد على له من العبقرية ما يحمله يفكر في المشروعات الكبرى .
 ولو سلمنا جدلا أنه فكر فيها فليس لديه من الوسائل ما يمكنه من تنفيذ
 ما يفكر فيه » . من أجل هذا فان ليسبب لم يكن يشجع هذا الزعيم ذا العقيدة
 المحدودة أو يعيل اليه . كلا بل كان ميله إلى اليبكوات المماليك الذين كان
 يظن أن عودتهم إلى كراسى الحكم سوف تبعثها ازدياد التقوى القرنى (٣) .
 وكان المعتمد البريطاني الماجور ميسيت معذورا في وقوعه ضحية لهذه

(١) كتاب مصر من سنة ١٨٠٢ إلى ١٨٠٤ ص ٢٤٢

(٢) » » » » » ١٧٣

(٣) » » » » » ٢٤٨

الاماني الخداعة . على أن حوادث سنة ١٩٠٥ كان لها الفضل كل الفضل في جلاء الموقف . فان أهالي القاهرة بعد أن دفعهم الممالك إلى أحضان الجوع والفاقة وبعد أن التهمهم بالاشراوت أخذوا ينفرون واشرايت أعناقهم إلى الزعيم الالباني يرجون منه انقاذهم من وبلائهم . ولعلك تجد البسائط على هذا القلق في أعمال التحريض الماهرة أكثر مما تجده في الاعتراف بالجميل الناشئ عن الوجدان النقي . فان محمد علي - كما حدثنا المؤرخ الغربي المعاصر - قد توثقت عرى الصداقة بينه وبين أحد العلماء كما أنه كان يختلف خفية إلى داره ليعلمقه ويؤكد له أنه لو كان أمر مصر بيده لادار دفة الحكم بالعدل ولاتباع ما يشير به عليه الزعماء الدينيون من الاراء والنصائح .

ومن ثم بدأ محمد علي باعداد انصار له في المدينة نفسها وهي التي حاول خورشيد باشا عثا ان يسيطر على مصائرهما باحتجاز عالمن من علماء الدين كضمانة في يده .

ولم يكن بينهما العالم صديق محمد علي . ثم شرع في الوقت نفسه يأتي بالامدادات من سوريا ليستغنى بها عن معونة الالبانيين . فكان في حضور هذه الامدادات إلى مصر فصل الخطاب . ذلك لانه تبين أن قائدهم هو شقيق أحد الذين اشتركوا في اغتيال حياة ظاهر باشا . وقد برهنت هذه الامدادات على أن نظامها دون نظام الالبانيين او الممالك بمراحل . وهنا راجت سوق الاشاعات المقلقة في الخارج عن مسلك هذه الامدادات ورويت روايات تقشع منها الابدان عن كيفية وصولها إلى القرى وطرد أهلها السكان من مساكنهم واعتدائها على عقاب نسائهم ثم قتلهم بعد ذلك واختطافها الاطفال . على أن هذه الافاصيص اذا حككتنا بما راج من مثيلاتها في الجهات الاخرى - لم ينقص منها شيء اثناء ترددها . ثم ان ما تضمنته من المبالغات لم يضعف من تأثيرها الادبي . ومن ثم استولى الذعر على أهالي القاهرة من اقاصها إلى

أقصاها . وأغلق الازهر ابوابه ، وخلت الاسواق من السابلة ، وأصبح المراء لا يمرئ على مغادرة داره الا وهو يشعر بأنه يحمل حياته على كفه .

وكان محمد على عند وصول هذه الامدادات التي قضت مضاجع الاهلين بسلوكلها الوحشي متغيبا عن القاهرة في غزو الممالك ومشتغلا بتشتيتهم . فلم يلبث ان عجل بالعودة . ولم يتقض اسبوع حتي دخل العاصمة على رأس ٤٠٠٠ جندي زاعم ان الباعث له على دخول المدينة هو للحصول على مرائب رجاله . وهي حجة سرعان ما صادفت نقطة حساسة في انفس الامدادات بصفتها مكونة من جنود اترك . وفي يوم التاسع من شهر مايو كان الامر قد التبس على خورشيد فلم يدرك مغزى مجيء محمد على . فانتهاز فرصة عودته لاعلان الفرمان الشاهاني القاضي باعطائه متصرفية جدة . ولقد كانت هذه الاشارة اللبقة المقترنة برغبة التملق الموجهة للزعيم الالباني بان وجوده في مضر بات غير مرغوب فيه ، كافية لان يبت محمد على في الموقف بسرعة . فبينما كان خورشيد يتأهب للعودة إلى داره في القلعة اذا بالجنود الالبانيين يحيطون به ويستجوبونه لدفع مرائبهم موجبين اليه تهمة الاستغناء عن جباية الإيرادات العامة . ثم أخذوا يهددونه بالقتل العاجل أن لم يدفع هذه المرائب . وهنا تقدم أحد الضباط الالبانيين ليدرأ عنه عنف الجنود . وبينما كان خورشيد يعمل على التخلص من ذلك الموقف الحرج كان الشعب بارشاد العلماء يتنادى بمحمد على واليا على القاهرة (١) .

وأخيرا تمكن خورشيد من الفرار إلى القلعة ومنها حاول تصنيوب مدافعه على المدينة لاختضاعها . ولكن طوبجية الأتراك فشلوا في تحقيق هذه الغاية . ولم تؤد محاولتهم إلا إلى أهاجة الأهالي لا أن حاجهم . ثم تقدم العلماء معتمدين على تأييد الالبانيين بسلسلة مطالب . ولقد

كانت الحبكة في نظر القوم تقضي وقتئذ - كما تقضى الآن - بانه في المساومات السياسية - كما في المساومات التجارية سواء بسواء - ينبغي أن تبدأ بطلب ما تعتقد أنه المستحيل . وجريا على هذه الحبكة طلب العالم بأن تعسكر الجنود من ذلك الوقت فصاعدا على ضفة النهر الغربية أى في جهة الجزيرة ، والا يسمح لأى جندي مسلح بدخول العاصمة ، والا يكلف الاهالي بتقديم الاعانات . (١) .

فلما رفضت هذه المطالب عادوا إلى المناداة بمحمد على واليا على القاهرة بطريقة رسمية ، وشرعوا في محاصرة القلعة . وبلغ حماس الاهالي إلى درجة الغليان مما جعل يذكر رجال الجالية الفرنسية - وكانوا يرقبون تطور الاحوال عن كثب - بشدة اندفاع سكان باريس المتحمسين للثورة الفرنسية (٢) .

وفي الواقع كان هناك تشابه كبير بين الثورتين . فان الشعب في كلتا الحالتين كان منهمكا في استبدال حاكم بالآخر . على أنه رغم ذلك كانت يوجد فارق جوهرى بين الحالتين . فالشعب الذى كان يتدفق وراء غوغاء باريس ورعاها كان يهدف إلى إيجاد معاهدة جديدة ، بينما لم يكن للرجل الواقف خلف فتنة القاهرة من غاية سوى تعزيز نفوذه الشخصى بالوصول إلى كرسي الحكم . واذا كان الفرنسيون كذلك قد هاجموا البستيل واستولوا عليه ، فإن سكان القاهرة على الرغم من أنهم كانوا يقتلون أنصار خورشيد اينما عثروا عليهم في الطريق ، وعلى الرغم من أن كلا من هؤلاء السكان حتى الاطفال راح يبتاع السلاح (٣) فانهم لم يستطيعوا الاستيلاء على القلعة . نعم لقد تظاهر محمد على بمساعدة الاهالي ، فقد أمر بسحب المدافع إلى قمة جبل المقطم حيث يشرف على القلعة

(١) كتاب دوين باشا (القاهرة محمد على) ص ٢٧

(٢) » » » » » » ٣٥ »

(٣) » » » » » » ٣٥ »

ورضع جماعة من الرماة الماهرين في مأذنة جامع السلطان حسن ، ولكن الزعيم الاباني لم يكن يرى في الحالة ما يقتضى استعجال الامور والوصول بها إلى نتيجة حاسمة . ولعله كان يعتقد أن ذلك يكلفه الكثير من الضحايا في وقت لم يكن يعتمد فيه الاعتماد كله على رجاله .

وفوق ذلك فانه كان يفضل أن يصير باشا القاهرة برضاء الاسطانة لا أن يعلن عصيانه على السلطان وقد ذهب المعتمد الفرنسي دورفشي وهو أبعد نظرا من سلفه ليسبس (١) . إلى الباب الموضوع في تقرير بعث به حوالى ذلك الوقت إلى حكومته في باريس . فقد كتب يقول :

« أن تصرفات هذا الزعيم الاباني صاحب المشروعات الكبيرة تحملني على الظن بأنه يؤمل أن يصبح باشا القاهرة بلا قتال ما وبدون أغصاب السلطان . فكل تصرف من تصرفاته يكشف عن عقلية ما كيفالية . حتي لقد بدأت حقا أعتقد أن له عقلا أرجح مما لدى الكثيرين من الاتراك . ويخيل إلى أنه يرمى إلى اعتلاء كرسى الحكم باسترضاء العلماء والشعب وهكذا يرغم الباب العالي علي التنازل له عن طوعية عن كرسى الحكم الذي يكون قد تم له الاستيلاء عليه » .

ولقد جاءت النتيجة طبق ما توقعه هذا المعتمد الحاذق . ذلك أن رسولا من قبل السلطان وصل إلى الاسكندرية في شهر يونية يحمل أمرا بإعطاء ولاية مصر لخورشيد أو لمحمد علي ، أي لأصلح الرجلين وأعزهما تقرا . وبعد لأي ما اعترف الرسول بان محمد علي هو الاقوى فخلع عليه الولاية .. وفي يوم ٧ أغسطس غادر خورشيد القلعة وأخذ طريقه إلى بولاق لركوب السفينة التي أقلته إلى الاسكندرية .

ولقد كان ما أظهره محمد علي من المهاره السياسية أثناء هذه الحوادث ممما يعتبر ، والحق يقال ، خارقا للمألوف . فانه أولا ساعد المماليك على قهر خسرو باشا . ثم أنه رجح بعد ذلك كفة أحد حزبي المماليك ضد الحزب الآخر . وبعد هذا وذلك شد أزر خورشيد باشا ضد المماليك . وأخيرا وضع نفسه على رأس أهالي القاهرة في ثورتهم علي خورشيد . وأيضا علي الأتراك والمماليك بالتوالي . ولكنه كان في كل هذه الحركات واقفا عن كسب لايستحق لنفسه بالتورط في تأييد أحد من هذه الاحزاب المتطاحنة . ثم أنه تمكن في نهاية الامر من نيل رضاء السلطان بتوليته ولاية مصر . ولقد شاء بعض الباحثين أن يرى في سعي محمد علي للحصول علي موافقة السلطان رغبة منه في صيغ قوته بصيغة قانونية . ولكن محمد علي كان سياسيا عمليا قوي الشكيمة لا يعني الا بلباب الأمور دون قشورها . ولذا لم يكن يحفل كثيرا بقيمة الحق المعنوي . على أن اعتراف السلطان لم يضاعف نفوذ محمد علي داخل مصر نفسها . لأنه لم يكن يتوقع لا وصول أمدادات من الجنود من الاستانة لتأييده ، ولا أن يواصل الباب العالي تأييده ولو أدبيا . بل أن الديوان المغامر الذي نخر سوس الرشوة عظامه لن يتردد في أن يقلب له ظهر المجن متى ظهر على المسرح مرشح يمكن أن يعقد عليه الامال . هذا إلى أن المماليك كانوا لا يزالون يحتلون الوجه القبلي بأسره وجزءا غير قليل من الوجه البحري . ولكن الاعتراف الشاهاني بولايه قد اراح باله مؤقتا على كل حال ، وجعله يطمئن إلي عدم التدخل من ناحية تركيا ولو إلى أجل مسمى . وهكذا صار في وسعه - ولو لبضعة أشهر - أن يتفرغ للمماليك وحدهم دون أن يكون مضطرا للموازنة بين الأتراك والمماليك إلا اذا تدخلت في شؤون مصر إحدى الدول الاوربية العظمى صدفه .

ومهما كان من أمره فقد كان الشك يحيط بمركزه . لان جيشه لم يكن يمكن الاحتفاظ به كجمموعة مفعدة الاعن طريق دفع المرتبات بانتظام او اطلاق

يده في أعمال السلب والنهب . ولذلك كان لا مفر له من الالتجاء في نهاية الامر الى سلوك خطة الا برّاز وهي التي قضت على اسلافه . وفي الوقت نفسه ماذا عسى كان يكون ممالك الدول الاجنبية حياله ؟ نعم أن دور فيشي قد يسلم بمقدرة الباشا ويعترف بمواجهه الماكييفالية ، ولكنه لم يكن يرغب وقشيد في استمرار ادارته . ثم أت زميله المعتمد الانجليزى ميسيت لم يكن ميالا لاستمرار حكم محمد على . وفي الواقع أن كلا منهما كان قليل الثقة بحسن نية الباشا (١) . كما كان يرتاب في قدرته على الاحتفاظ بمركزه (٢) ومن ثم شرع المعتمدان المذكوران يشجع كل منهما حزبا معينا من أحزاب المماليك . على أن أجماع انعمد الانجليزى والفرنسى علي وخاصة محمد علي قد دفعه بالعكس إلى التقدم حثيثا إلى الامام وحفره إلى العمل للحيولة دون اتفاق كلمة المماليك ضده . وعلى الرغم من ذلك لم يكن دور فيشي مخدوعا بقوة البيكوات من الناحية العسكرية . وحسبك دليلا على هذا قوله :

« أن زعماء البيكوات - حتي ولو اتحدت كلمتهم جميعا - ليس لديهم من الرجال ما يزيد عن ٨٠٠ من المماليك ، بينما الباقون هم شر اذمة من اليونانيين والعثمانيين والاعراب الذين لم ينضموا إلى قضية البيكوات إلا طمعا في أشباع شهواتهم في النهب والسلب . وقد مضى الوقت الذي كان المماليك يخرجون فيه للقتال وراء زعمائهم كالضواري غير هيايين ولا وجاهين يستقبلون الموت بنفوس هادئة . ثم أنهم أصبحوا هيئة تنقصها النظام والمران . وبعد أن كان بلاط البيكوات يعبر بمثابة مدرسة للنظام العسكري وللتجلي بفضائل الاخلاق أصبح مهدا للرذيلة ولخالفعة النظام . وليس من ريب في أن معيشة المماليك في الزمن الاخير معيشة القبائل الرحل التي تقوم على السلب

(١) ميسيت اول يناير سنة ١٨٠٦ .

(٢) كتاب دوين باشا « القاهرة محمد علي » ص ٩٩ .

والنهب قد دفعهم إلى هذا الدرك الاخلاقي السحيق (١) ثم ختم المعتمد المذكو، أقواله عن مصر بالأبل لها في أن تذوق طعم النظام أو الحكم الصالح إلا إذا عاد الاحتلال الفرنسي (٢)

أما موقف الانجليز فكان علي التقيض من هذا من عدة نواح . فان
ماحصلنا عليه من التجارب ابان حملة سنة ١٨٠١ قد دفعنا إلى أن نعتقد
أعتقدا جازما وبحق بأن الاتراك لن يستطيعوا أن يستعيدوا مراكزهم في
مصر أو على الأقل لن يتمكنوا من الاحتفاظ به . فقلد وصفهم الجنرال
هتشنسن بانهم قوم ضعاف لاقاة لهم بأصد قائمهم وقد جعلوا اعتمادهم علي
أعدائهم . وتنقصهم الموهبة لوضع أية خطة معينة ، ويعوزهم النشاط لتنفيذ
تلك الخطط فيما لو ضموها (٣) وكان بكل أنسان يعتقد في الوقت نفسه
بان الفرنسيين مازالوا يحملون بالعودة إلى فتح مصر . لهذا فان نلسون بصفته
القائد الاعلى في حوض البحر المتوسط قد صدرت اليه التعليمات بمجرد استئناف
الحرب مع فرنسا بان يراقب أية حملة فرنسية يقصد أرسالها إلى الشرق بمجرد
استئناف الحرب مع فرنسا . وهذا السبب نفسه هو الذي جعلنا نبط - يطرنا
على جزيرة مالطة ، وبديهي أنه لو صمم الفرنسيون على استئناف هجومهم
على مصر وعجز الاتراك عن صدهم فان الممالك وخدمهم يصبحون وقتل
نوة الحكومة المحلية الفعالة ، ومن ثم بدأت مساع عديدة وطرح علي الباب
العالي مختلف المشروعات ليعهد إلى الممالك بإدارة البلاد ، فلما تبين أن الباب
العالي مضطرب على عدم التورط في مشروعات من هذا القيسل بدأت اجملرا
تقترح احتلال الاسكندرية علي الافله ، ولما كان الباب العالي غير ميسال
إلى اتباع هذا الرأي أيضا فان الوزارة البريطانية أصبحت من الآن فصاعدا
تعتقد أن أعمال الفرنسيين قد تدفعها إلى احتلال الاسكندرية سواء ارضى

(۱) کتاب دوین پاشا (القاهرة محمد دلی) ص ۸۲ ۸۲۴

(۲) » » » » » ص ۱۲۹

(١)	D	D	رحلة سنة ١٨٠٧ م ٦
(٢)	D	D	

الباب العالي أولم يرضى (١) وقد نفذت إنجلترا ذلك المشروع عندما رأت السلطان بمثابة ما أحرزته نابليون من الانتصارات الباهرة في أوروبا في سنتي ١٨٠٥ و ١٨٠٦ ، وقضائه علي الحليف الذي تألف ، فبعد اعتراف به أمبراطورا . واستقبل السفير الفرنسي في الاستانة بحفاوة خارجة عن الحدود المألوفة مما جعل الناس يؤولون هذه الظاهرة بأنها تطور يعتبر بمثابة فتح أبواب مصر أمام الفرنسيين يدخلونها أيضا يشاؤون . ومن ثم قررت إنجلترا احتلال الاسكندرية . فبعد أيام قلائل ذهب جزء من الجيش البريطاني المعسكر في صقلية فاصدا إلى الاسكندرية فاحتل المدينة في ليلة ٢٠ - ٢١ مارس سنة ١٨٠٧ ثم بادر القائد البريطاني ميسيت إلى دعوة حزب الالفى بك إلى شد أذننا هذا . بينما شرع القنصل الفرنسي بعد فراره إلى القاهرة يعد معدات الدفاع علي عجل لصد غارة المغيرين ..

ومما ساعد علي احتلال الاسكندرية بهذه السهولة أنها لم تكن وقتئذ حتى ولا تحت سيطرة محمد علي الاسمية . وفي خلال سنة ١٨٠٥ أستصدر سكان المدينة بالحاح من ميسيت فرمانا يجعل الاسكندرية تحت سلطة ضابط من ضباط البحر مستقل تمام الاستقلال عن باشا القاهرة . ومع أن الباشا قد حاول أن يرشى هذا القومندان البحري ويحمله علي قبول حامية البانية في المدينة فأن ميسيت تمكن من اقناع القومندان بأن يرفض الاقتراح المبيذكور (١) .

وفي يوم ٢٨ مارس خرجت فصيلة انجليزية قوامها ١٤٠٠ جندي متجهة إلى مدينة رشيد بقصد احتلالها وكانت ترمى إلى غاية مزدوجة الاولى تجهيل دخول المؤن الي الاسكندرية حتي اذا اصابت نجاسا باهرا . حققت الغاية الثانية وهي دفع المالك الي المبادرة لمساعدتنا ولكن المشروع قام علي

(١) ميسيت نول يتاير سنة ١٨٠٦ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٢٠)

اساس خطة فاسدة نفذت بطريقة فاسدة أيضا . فاولا كان يلغى علي فريرز
 بصفته قومندان الحملة أن يقدم بنفسه علي رأس القسم الاكبر من جيشه (١)
 وثانيا كانت قيادة الفصيلة التي ذهبت لاحتلال رشيد فاسدة فان قائد هافوشوب
 استخدم جنوده جميعا في الهجوم دون أن يترك لنفسه احتياطيا فلما خر
 صريحا في بداية الهجوم خلفه اكبر الضباط مقاما ولكن هذا أيضا سرعان
 ما أصيب بجروح وان تكرر حاله دون اشتراكه مع جنوده في مواصلة
 القتال الا انها لم تكن من المخزورة بحيث تحمله علي التحلي لغوره عن القيادة
 فكانت نتيجة ذلك كلة ان الحامية الالبانية عندما ارغمت علي التحلي عن
 مواقعها لم تكن ثمة مخافر امامية لحول دون عودتها . كذلك لم يتم أخذ
 بل شت الجنود في صعيد واحد بعد ان كانوا قد تفرقوا واختل نظامهم
 اثناء الهجوم . وما كان اشبه ما وقع بها سبق ان حدث في باتنا سنة ١٧٩٣
 فان العذر لما لم يرهن بطارده أو يتعقبه نجح في لم شتمه . ثم لما تأكد من عدم
 اتخاذ احتياطات مضادة اعاد الكرة علي المدينة ودخلها ثانية و ولا تبين له
 ان الجنود بلا حراسة انقض انقضاض العتاة . حتي اذا اختلط الحابل
 بالنابل ووصلت الي القوائد الجريح الانبياء المزعجة تترى اصدر أوامره
 بالانسحاب الغمام علي أن هذا الخطأ سرعان ما تحول الي كارثة كبرى .
 فالمألوف في الشرق هو أن تقلب الحظ مها كان نافها سرعان ما يؤدي الي
 تبدل موقف الالهالي . فان القاهرة ما كانت تسمع باحتلال الاسكندرية حتي
 استولي الذعر علي سكانها ولم يخطر لجنود الالبانيين المسكرين فيها الا أن
 يفرروا الي سوريا وقد ابتاعوا أثناء فرارهم من مصر الخيل والبغال والتمير
 لضعفتي ثمنها لنقل امتعتهم . بل انهم لم يترددوا في شراء (السيكون) وهي قطعة
 تقود مدقوقة في مدينة البندقية باربعة عشر قرشا مع ان ثمنها المعتاد هو عشرة

قروش . وابدئ الفلاحون استعدادهم للثورة ومنع المؤونة . عن بعض فصائل جنود محمد علي التي لم تكن من القوة بحيث تستطيع الدفاع عن نفسها في حين انهم قتلوا بعضا منها في كثير من الجهات . (١)

حدث هذا كله كما قلنا عندما وصلت الانبياء باحتلال الاسكندرية . ولكن ما أصاب الجنود الانجليزية من الفشل في رشيد غير الموقف ككية . فقد استرد الالبانيون شجاعته . ثم أر الممالك بدلا من أن يسادروا الي الانضام لجانب الانجليز ترددوا أولا ثم قرروا في النهاية أن يفتنوا مع محمد علي في مقابيل شروط معينة . وترتب علي هذا أن الاهالي عادوا الي خضوعهم السابق وأصبح يتعذر علي الانجليز أن يحصلوا علي معلومات ما عن حركات العدو (٢) .

وقد تمكن محمد علي بفضل هذه التطورات من أن يحشد جنده وبرسلهم الي الشال لاعد الانجليز الذين كانوا قد قاموا بمحاولة اخرى للاستيلاء علي رشيد . ولقد كان تقدمهم في هذه المرة بشيء من الحذر . بمعنى انهم اطلقوا وابلا من القنابل على المدينة وارجأوا مهاجمتها فعلا الي ان تصل امدادات الممالك التي وعدهم بها ميسيت . وبدلا من ظهور الحلفاء المزعومين ظهرت في مكانهم قوات محمد علي ... وسرعان ما وجد المحاصرون أنفسهم علي غير انتظار بين نارين . ثم استمر القتال ومالت كفة النصر الي هذا الفريق ثم لي ذلك وبعد أن سقط من رجالا ٤٠٠ جندي وأسر مثلهم صدر الامر مرة أخرى بالانسحاب الي الاسكندرية (٣)

علي أن محمد علي أخذ في القاهرة باسباب سياسة الاعتدال التي سبق له اتباعها مع خورشيد من قبل . ولو أن شخصا تركيا عدا محمد علي أحرر

(١) كتاب دوين (حيلة سنة ١٨٠٧) ص ١٧٩ - ١٨٠

(٢) مبيت لاسحاق مورير ٢ مايو سنة ١٨٠٧ (وزارة الهند - مصر والبحر الاحمر

(٣) كتاب دوين ص ٧٣ - ٨٢

ما أحرز من النجاح لداخلة الفرور وراح يقتل أسراه ولا صدر أمره بإجراء عملية الختان لهم بخصيمهم ولتقذف الباقين على قيد الحياة الى اليم دون أن يحسب حساب العواقب . ولكن الباشا نزل على حكم العادة فسمح بأن تعمل جماع القتلى ويطاف بها في الاسواق . ولم يشأ أن يتناسى بأنه لا مفر من عقد الصلح عاجلا أو آجلا ، وأن الاساطيل الانجليزية لن تسمح لسفن العدو بالدخول الى ميناء الاسكندرية أو مزارعتها . والى جانب هذا كله فإن بريطانيا لم تكن تسيطر على البحر المتوسط من الامام و كفي بل وعلى المياه الهندية من الخلف . ولهذا كله قرر محمد علي أن يبادل الاسرى معاملة حسنة بل أنه أرسل احدهم في شهر مايو الى الاسكندرية مصحوبا بمرجم يوثق به للبحث في الشروط التي ينسحب الانجليز بمقتضاها . وقد عرض في مقابل انسحاب الحملة الانجليزية أن يطلق سراح من وقع في يده من الأسرى وأن يعمد لابة قوة أوروبية ترمي الى احتلال مصر أو اختراق الاراضي المصرية في طريقها الى الهند (١) . ولكن هذه الاقتراحات قوبلت وقتذاك بالرفض غير أن وزارة بورتلند التي تبوأ كرسى الحكم في ربيع سنة ١٨٠٧ نظرت الى الموقف العسكري نظرة حكيمة قائمة على حقيقة الواقع أكثر مما نظرت اليه الوزارة السالفة وزارة غرانفيل . ومن ثم تقرر الجلاء عن الاسكندرية التي كان في الاستطاعة احتلالها من جديد اذا اقتضى الامر ذلك وكان من نتائج هذا القرار أن اتفقا عقد في ١٤ سبتمبر يقضي بالتخلي عن الاسكندرية للباشا في مقابل إطلاق سراح الاسرى الانجليز واعلان العفو العام عن كل من كان له ضلع في مساعدة القوات الانجليزية .

وهكذا مرت الازمة بسلام . وليس من شك في أن الحملة البريطانية لو حسنت قيادتها لاجهزت علي سطوة محمد علي الآخذة في الازدياد ولأدت

إلى إعادة مصر إما إلى حكم الممالك أو الباب العالي . ولكنها قامت علي فكرة خاطئة أسوء تنفيذها . وما أشبه ما حدث بالحلة العتيقة التي وجهناها في بداية الحرب العالمية الماضية إلى أعلى الفرات فمن الخطأ الغريب أننا أغفلنا في جملة رشيد أن نرسل أحدا من الضباط الذين عملوا تحت قيادة أبركرومي أو هتشنسن إبان احتلالنا الأول للاسكندرية كما أنه كان من المتعذر جدا سلخ قوات كبيرة من الجيش الرابع في صقلية لتحقيق الغاية المقصودة من إرسال تلك القوة إلى مصر . وبالجملة فإن الفشل كان من كافة الوجوه ذريعا من حيث هداه ، ومن حيث الثمن الذي تقاضاه منا ولكنه على ما يظن لم يكن فشلا تاما كما كان يلوح بادىء ذي بدء . ذلك لأن ذكاء محمد علي قد خلص من هذا الحادث بنتائج تتجلى فيها الحكمة . فلقد أدرك أن الجيش الفرنسي لا يمكن أن يحسب حيا به مباشرة كالأسطول البريطاني . ومن ثم بدأ يفكر في أن بريطانيا العظمى ربما تكون حليقا له قبحه في تحقيق مشروعاته التي كان قد بدأ فعلا في تنفيذها .

ومن ثم بدأت الحالة في مصر تتجلى تدريجيا . فقد صار الزعيم الألباني ممثل الاستانة . وأصبح التدخل الفرنسي مستحيلا . هذا إلى أن التدخل البريطاني قد حبط فلم يبق إذن سوى الممالك الذين ينبغي الاجتهاد عليهم قبل أن يعتبر محمد علي نفسه سيد مصر الاوحد . علي أنه كان مع ذلك تحت خطر متزايد بأن القالب ثائرة كشان كثيرين من الموقفين المتطالبيين بالاستيلاء علي تركيا بواسطة القاتون — قد يجد نفسه في النهاية أنه لم يثر إلا ترسمة مشقة بالديون .

فلقد كانت البلاد سائرة بخطوات واسعة نحو الخراب . فإن مديريات الوجه القبلي كانت تحت وطأة الممالك الجديدة . هذا بينما كان الوجه البحرى عاجزا كل العجز عن سد حاجات الجنود من جهة وحاجات الأهالي من الجهة الأخرى . بل لقد اضطر الفلاح في كثير من الأحيان — في سبيل

اداء مطالب الحكومة وما لحق به من وسائل الاكراه الظالمة التي كان يتبعها مندوبو الحكومة ان يتغلبوا حتى عن اسلانه الزراعية . وقد اصبحت القرى الواقعة في الأراضي المتاخمة لساحل البحر موجودة . ثم ان شواطئ النيل التي كانت في يوم ما جنة زاهرة قد خكم عليها بالخراب غير الطبيعي (١) وقد كان الاحتفاظ بالجيش — كما كان شأنه في الماضي — كما قدر له ان يبقى طويلا — علة العلل في حدوث القلاقل العظيمة (٢) . ففي سنة ١٨٠٩ كان لدى الباشا نحو عشرة آلاف جندي ، واسكنهم كانوا — كما تقضي التقاليد التركية — يتناولون مرتبات ٣٠٠٠ (٣) . واقتزادت مرتباتهم هذه وما اليها من مصروفات الحكومة بمراحل عن إيرادات أراضي الوجه البحري حتي في سنة ١٨٠٦ وعمما تقاضته الجمارك من الرسم علي تجارة معلاشية .

ولم يكن من سبيل الي سد العجز إلا بتجديد الضرائب التي فرضها الممالك وخورشيد باشا في الماضي وفي الضرائب التي اصبحت أثقل وابغض الي النفس مما كانت في أي زمن مضى . ذلك لان كل انسان اصبحت مجردا حتي من امتعته المنقولة ، ثم ان الاجانب انقسم ارضوا علي تقديم الاموال كما ارغم القباصل علي إبداء موافقتهم علي ذلك العمل (٤) وقد حدثنا المؤرخ العربي ان الجنود وحسد هم الذين كانت لديهم دون سائر السكان تقود يستطعون إقراضها (٥) .

وكان شأن الالبانيين في مصر كشأن اليهود العربية المأجورة التي

(١) ميسر اول يناير سنة ١٨٠٦ (وزارة الخارجية ٢٤-٢)

(٢) كتاب دوين (حملة سنة ١٨٠٧) ص ١٣٨

(٣) كتاب ريو «محمدي وثايلون» ص ٣٤

(٤) كتاب دوين (حملة سنة ١٨٠٧) ص ١٩١

(٥) العبرتي ص ١٨٢

جاءت الي بارودا أو الي حيدر اباد ، وكان موضع الحيرة في الموقف هو إما الاتجاه الي السلب والنهب فيؤدى ذلك الي استفزاز الالهالي وأما إغضاه الالبانيين عن اغتصاب الجنود وإثارتهم .

ولقد بذل محمد علي بلا ريب آخر ما في وسعه للخروج من هذه الورطة فلقد اجتذب الي جانبه مثلاً رجال الدين وبعض اعيان القاهرة بمنحهم بعض القرى التي كانت للبكوات والممالك من قبل وكان يرمى بذلك الي الفصل بين اهالي العاصمة وحكامهم السابقين فيالو تناسوا مظالمهم الماضية (١) على ان المتاعب قد نشأت برغم ذلك من ان لا آخر مما ادى الي التفاء التفيض علي مختلف الزعماء او علي اشخاص كان يؤمل ان يكونوا زعماء (٢) وكان من تلك جنوده اشد خطراً من كل هذا .

فبينما كان عائدا الي القلعة في أحد أيام شهر اكتوبر سنة ١٨٠٧ أطلق النار عليه نفر من الجنود من منزل مجاور فجرحوا جواده وأصابوا بعض رفقائه (٣)

وبعد أيام قلائل احتشد لقيف من الجنود الالبانيين والعثمانيين أمام داره في المدينة وصوبوا النار فعلا الي التوافد . وسرعان ما تخرجت الحالة في المدينة فلم يجد مندوجه من مغادرتها للعودة الي القلعة (٤)

وأصبح يانديا للعيان أن زيادة الايرادات عن النفقات نقصها مهما كانت الطريقة التي تتم بها هذه المعجزة — هي أول شرط أساسي في سبيل تحسن موقف محمد علي . وكانت التجارة إحدى الموارد المالية التي فكر فيها علي

(١) كتاب دوين ص ١٦١

(٢) الكتاب نفسه ص ١٣٧

(٣) كتاب دوين ص ٢٠٧

(٤) ٢١٠-٢٠٩ د د

ان هذه الفكرة لم تكن جديدة . ولقد أساء الكتاب الذين أشاروا إلى مركز شركة الهند الشرقية فهم الحقيقة عند ما زعموا أنها محقرة في أعين الشرقيين لا لسبب إلا لأنها تتاجر ولكن التاجر العادى إذا شعر بإحتقار فليس مرجعه اشتغاله بالتجارة بل لأنه بلا حماية . لا بل كنت ترى في كافة أنحاء الشرق من الآستانة إلى الصين وبانجوك عدداً من عظماء النبلاء وحكام الأقاليم وأبناء ملوك حاكين وأمهاتهم بل الأمباطرة أنفسهم كل هؤلاء كان لهم اهتمام مباشر بالتجارة . ولهذا فقد كانت طبيعية ومفهومة ولا محل للتشكك فيها تلك الخطوة التي خطاها محمد علي . وهو الذي احترف قديماً تجارة التبغ قبل أن تحدته نفسه بالانغماس في هذه الجريمة العظمى التي يسمونها في الشرف بالسياسة (١) ولقد خدمه الحظ في هذه المسألة فان الانجليز كانوا الأمة الوحيدة التي يستطيع محمد علي أن يتاجر معها . لأن الراية الفرنسية في السنوات الأخيرة من حروب نابليون كانت قد اختفت فعلاً من بحار الشرق . ولقد قيل بمناسبة وصول إحدى البواخر الفرنسية إلى الثغر الاسكندري سنة ١٨٠٨ انها الأولى من نوعها منذ خمسة أعوام ونصف عام (٢) وقد دخلت هناك سفينة في سنة ١٨١١ فكانت الأولى من عام ونصف عام (٣) ولم يكن يمكن تأمين السفن الفرنسية في مارسيليا إلا بعد دفع ٥٠ ٪ من القيمة المؤمن عليها فوراً . ثم ان الاسكندرية لم تكن يصلها من الصحف إلا صحيفة (مالطة غازيت) وكانت تنصح - كما قال دورقشي - بمختلف أنواع القذف ضد الحكومة الفرنسية (٤) ولكن الانجليز كانوا في الوقت نفسه عملاء متهاقين على القمح المصري . إذ ليس

(١) كتاب دريو (امباطورية محمد علي) ١٨١٤ - ١٨٢٣ من ٢٠٥

(٢) » » » ٩ ص

(٣) » » » من ١٣٧

(٤) » » » من ٢٦

يخفى أن تموين أساطيلهم التي تخرج عباب البحر المتوسط من مألطة إلى جبل طارق لمراقبة ما يجري فيه وتموين قواتهم الآخذة في الازدياد وهي القوات التي كانت تقوم بالأعمال الحربية في أسبانيا ، جعل الانجليز يتهافون على شراء مقادير كبيرة من القمح . ولقد كانت سنوات الحرب المذكورة سنوات شح في محصول القمح في العالم عدا في مصر . فقد كان الأمر بالعكس لأن ارتفاع مستوى النيل أدى الى وفرة المحصول (١) ولقد انتهز الباشا هذه الفرصة التي ساقها العناية الالهية اليه . وسرعان ما أصبح تصدير القمح بمثابة امتياز ويقال أنه أفاء عليه ربحاً بلغ ٥٠٠ في كل مائة

ولقد بذل دورقشنى القنصل الفرنسى في القاهرة متتهى ما في وسعه للحيلولة دون ازدياد هذه الصلات وتوثيقها . ولم يخرج ما حصل عليه من الترضية في هذا الصدد عن مجرد التوكيد بان الباشا انما يعمل لمصلحته الشخصية فحسب ، وعن اشارة من طرف خفي بأن الانجليز يحتمل أن يستخدم ضدهم ما قدموه للباشا من أموال وذخائر (٢) . ولم تقتصر حركة التجارة على بيع الحبوب ومشترائها . هذا في حين أن ثمنها دفع بعضه كسبائك ذهبية والبعض الآخر بشكل ذخائر والبعض بشكل سلع انجليزية . فمثلا رأينا الساعات الانجليزية راجت سوقها رواجاً لا يوازيه رواج الساعات الواردة من جنيف (التي كان يقال كذباً أنها مصنوعة في بريطانيا) . وهي الساعات التي اعتاد أن يبيعها الفرنسيون في مصر . ثم أن البقعة كانت تستورد من الخارج وتستعمل بدلاً من البقعة المصنوعة محلياً (٣)

ولعل أبلغ شيء من وجهة النظر الفرنسية أن هذه العلاقات التجارية

(١) كتاب غرادل (بداية المسألة المصرية) ص ٢٨١

(٢) كتاب ديوي (امبراطورية محمد علي) ص ١١٧

(٣) ١٠ ٥ ٥ ١٨٩

قد نشأت عنها صداقة سياسية . فان دسائس دورفيثى ونصائحه فى خلال الحملة الانجليزية فى سنة ١٨٠٧ قد كللت بالنجاح فى .بدأ الأمر . مثال ذلك أنه طلب - وقد أجيب إلى طلبه - بأن يعين حارس قضائى على البضائع الانجليزية الواردة تحت الراية (الفرنسية) (١) وأعلن حرباً شعواء موفقة على أحد الرهبان لاجترائه على نشر نبأ معروف فى الاسكندرية بطرد نابلتيون من الكنيسة (٢) ولكن حدث فى سنة ١٨١١ أن إحدى السفن الفرنسية المسلحة المسلحة باقتناص السفن التجارية قد حاولت بيع البضائع التى اغتنمتها كما أن سفينة أخرى قد أعادت الكرة فى سنة ١٨١٢ وحاولت بيع سفينة انجليزية استولت عليها . ولكن مندوبى انجلترا أبدوا فى الحالتين معارضه شديدة موفقة فقد أدى اعتراضهما إلى بقاء المسألة معلقة ريثما وصلتهم فرمانات من السلطان . وكانت علاقات الصداقة قد توثقت بينه وبين انجلترا بحظر بيع الغنائم أى البضائع التى تقع غنيمة بأيدي أحد فريقى النزاع فى الموانئ التركية . ولكن هذا كما لاحظ دورفيثى فى كثير من الغيظ . لم يمنع توريد بضائع الغنيمة التى حكمت بمصادرتها المحكمة الانجليزية فى لندن وتضييق مجال الانتقام أمام الفرنسيين . وقد قال بهذه المناسبة غالباً . ماذا عسى أن تكون قيمة الغنائم إذا لم نستطيع أن نبيعها فى جهة من الجهات (٣) ويلوح أن التجارة وقد دخلت فى موضوع النزاع قد رجحت كفة الميزان كثيراً لمصلحة انجلترا وبخاصة لأنها سجلت فى ملء خزان الباشا بعد أن كانت خاوية على عروشها .

وفى الوقت نفسه وللوصول إلى الغاية عينها شرع محمد على فى اصلاح أداة الايرادات فلقد سار الفساد السياسى فى عهد الامبراطورية التركية وعهد المغول

(١) كتاب دريو (امبراطورية محمدلى) ص ٢٠ و ٢٧

(٢) » » ص ٦٣

(٣) » » ص ١١٧

في هذه الطريق عينها . بمعنى أن الإيرادات العامة كانت تبذر بيننا وشمالا لسد مطامع شخصية . ثم أن طريقة فرض الضرائب وطريقة جبايتها كانت قد وضعت بشكل يحير عقول الباحثين . وقد سن الأقباط الذين احتسكروا لأنفسهم (مهمة المحاسبية) طريقة حسابية تشبه في تمقدها ما كان يفعلها جماعة البراهمة في دقتر بونا . ثم جاء سك العملة بمثابة فرصة نادرة لسلب الفلاح والحكومة على السواء وأصبح الفساد يختلف مساحته باختلاف الأقاليم وباختلاف الجهات في الاقليم الواحد . ثم أن عادة تأخير مرتبات الموظفين شهور عديدة أعطى طولا للحق - وهو ما يرجح أنهم كانوا يفعلونه على كل حال - أن يفرضوا ضرائب اضافية سرعان ما ضمت عند اكتشافها الى سلسلة الضرائب العامة وحلت محلها ضرائب جديدة أخرى .

٥ . واقد عقد محمد على النية على أن يشق لنفسه طريقا وسط هذه المساوي المتجمعة . فقرر في سنة ١٨٠٨ اجراء تحقيق في مسألة ملكية الأتبان . ولكن أسلاف محمد على من المصلحين الشرقيين سبق أن حاولوا أن يفعلوا هذا فكان تصييمهم على هذا الاصلاح أن سلقهم الناس بالسنة حداد .

ولقد أراد الباشا أن يطبق في مصر ما فعله الامبراطور (أ كبر) في الهند . ولم يكن ثمة محيص عن هذا بل كان ضروريا . فالضغط الذي استعمله ضد الموظفين المكلفين بجمع الضرائب لم يكن من شأنه أن يحملهم على التخلي عن أجورهم الاضافية ، كلا بل أدى بالعكس إلى تشديد وطأتهم على الفلاح الذي بعد أن ضاق ذرعا بما يستعمله من وسائل السلب كل من الملتزمين والموظفين والبدو والماليك والالبانيين جعل يفرض من الأرض ويهجر الحقول دون أن يجرها .

وكانت نتيجة ذلك أن أمر محمد على بأن تفحص كافة الهيئات التي يزعم الملتزمون لأنفسهم الحق في وضع أيديهم على الأرض بمقتضاها . فقضي بالغاء

جميع ما كان محتل الاجرامات كما أنه نزع بعد ذلك ملكية الاراضى التى تأخر سداد الضرائب عنها عدة سنوات وعوض أصحابها عن ضياع أراضيهم بمعاشرات معينة . ثم خطا محمد على بعد ذلك بست سنوات خطوة أخرى فالغنى الحصانة التى كانت تتمتع بها الأوقاف إلى ذلك الحين . وأمر بمسح الاراضى من جديد حيث تبين له أن الاطيان التى كانت تدفع عنها أموال أميرية كانت فى كثير من الأحيان تدفع هذه الأموال عن نصف المساحة المنزرعة فعلا . وقد سهل محمد على بهذه الطريقة مسألة توزيع الاراضى .

وأخيرا قضى محمد على فى سنة ١٨١٤ بتجريد باقى الملتزمين من أطيانهم . نعم كانت هذه التصرفات قاسية وبغيضة فى نظر الأشخاص الذين كان محمد على يدين لهم بفضل ما كان ينعم به من التأييد الشعبى . ولكن لم يكن ثمة مناص من أمثال هذه الاجرامات . ولقد بين دورفيلش فى سنة ١٨٠٨ أن ما يقرب من ثلثى الاراضى التى كانت مزروعة فعلا فى سنة ١٧٩٨ كانت بورا . على أن الباشا (مطبقا ما كان يروجه موظفو شركة الهند الشرقية من المبادئ) لم يسمح بأن تبقى الاراضى التى أصبحت فى حيازته بلا زراعة . بل أمر الفلاحين بالبدء فى حرثها مع فرض أصرم الجزاء على من يتهاون فى أداء أعماله (١) على أن هذا التدخل فى حقوق الملكية الذى لم يقتضه الأحرار الانجليز لمحمد على لم يمر مصحوبا بذلك الاستهجان العام المألوف . كلا بل أن الأمر لم يخرج عن بضعة اجتماعات بسيطة لا أهمية لها عقدت فى الجامع الأزهر ولم تكن لها من نتيجة سوى انتزاع بضعة وعود بتحسين الحالة وهى وعود لم يدر بخلة أحد أنها ستحترم (٢)

وقد أدت هذه التصرفات المالية إلى توطيد الخزانة الأميرية فى القاهرة .

(١) كتاب دريو (امبراطورية محمد على ١٨١٤-١٨٢٣) ص ٦٣١ و ٢٤١

والجوفى ص ٢٤٢ و ٣٠٤ .

(٢) كتاب الثورة المصرية لباتون الجزء الثانى ص ٢٧ وكتاب دريو ص ٢٤٢

ومن ثم قل الخطر الناشئ عن جيش الباشا بنسبة الحرص على دفع مرتبات الجنود بانتظام . وفي نفس الوقت اخذت المسألة الخاصة بالممالك تقترب تدريجيا من الحل الحاسم . فلقد رأينا يكمواهم في سنة ١٨٠٧ بسبب ما نصبه لهم محمد علي ودور فيشى من الدسائس وبسبب الاختلاف فيما بين بعضهم والبعض وبسبب فشل الانجليز في الاستيلاء على رشيد من الناحية الثالثة - أخذوا - يهملون استغلال آخر فرصة أتاحتها القدر لهم لاستعادة نفوذهم في القاهرة وفي الوجه البحرى . ولكنهم كانوا لا يزالون يعتبرون هيئة خطيرة بحسب حسابها . وكانوا لا يزالون يحتلون الصعيد تارة فيهددون بذلك القاهرة تهديدا فلبيا أو ينسحبون الى الجنوب نزولا على تقلبات القدر وتبعاً للسيطرة العسكرية . وقد يحدث أحيانا أن تجرى المفاوضات فجأة فتسفر عن اتفاقات مؤقتة ليس في نية أحد الفريقين التقيد بها ولأن تظل محترمة الا بقدر ما استغرق اجراء المفاوضات من زمن (١) وكان أشياح الفى بك ما يزالون يعلمون أنفسهم بالآمال بأن تصل إليهم حملة انجليزية قوية جديدة فتجهز كاية على عدوهم ثم تعود في سفنها الى انجلترا . هذا بينما كان الاكثر حماسا يرى أن في الاستطاعة الحصول من الانجليز على بنص الاموال ليتمكنوا من شراء جنود محمد علي . ثم يتولون هم (أشياح الفى بك) القضاء عليه نهائيا (٢) . أما الباشا فكان قد صمم من جانبه على إذلال الممالك جميعا . ولذا وجه اهتمامه إلى حملهم على العودة إلى القاهرة ليعيشوا فيها تحت حمايته . ثم انقضت بعد رحيل الانجليز عدة شهور بين مفاوضات وقتال من ناحية أخرى .

وأخيراً قبل اليكوات في نهاية سنة ١٨٠٩ المحمية للسكن في الجزيرة (٣)

(١) كتاب دريو (امبراطورية محمد علي) (١٨١٤ - ١٨٢٣) ص ٢٣

(٢) » » » ص ٤٣

(٣) » » » ص ٥٤

على أنهم رغم قبولهم هذا لم يصلوا إلى الجيزة قبل مرور ستة أشهر أخرى . ولما وصلوها قالوا إذا بهم كانوا أشد استعدادا للحرب منهم للسلم . ولقد ظلت جموعهم زمنا طويلا تواجه قوات الباشا مع أن فريقا من زعمائهم . قد انحاز إلى محمد على إلا أن الأغلبية قررت استئناف القتال . ثم دارت عدة معارك تمكن الباشا فيها من التغلب على خصومه بفضل مدقعيته . وأخيرا قرر أغلب من بقي منهم على قيد الحياة أن يعلن في أوائل سنة ١٨١٦ خضوعه (١) بعد أن انهار سلطانهم وفشلت رغبتهم .

وقضت الاعتبارات السياسية المرعية منذ عهد بعيد بالأجهاز عليهم أجمعين ولذا عقد محمد على النية على أن يبيد كافة هؤلاء الطغاة بعد أن أوقعهم سوء حظهم في يديه . ولتحقيق هذه الغاية كان من المستحسن جمع أكبر عدد منهم في مكان أمين لاسيل إلى فرارهم منه . وإذا كان قد تقرر إقامة مهرجان عظيم في أول مارس للأنعام على ابن الباشا بكسوة تشريفية بمناسبة تعيينه (باشا جدة) وقائدا للجند المزمع إرسالها لقمع حركة الوهابيين في الججاز فقد رأى محمد على أن يدعو جميع كبراء الممالك للاشتراك في المهرجان المذكور وسألهم أن يأتوا بكل من شاءوا من الموالى والاتباع .

فانطلقت عليهم الحيلة تماما وقصدوا إلى القلعة في حشد كبير للاشتراك في الموكب الذي تقرر خروجه من هناك قاصدا إلى المعسكر عن طريق بوابة الفتوح . وتنحدر من المنصة الصخرية التي تقوم عليها المباني الرئيسية في القلعة ظريق ملثوية تتجه إلى العزب (وتؤدي إلى ميدان الرميّة) وهذا سهل الاشراف على كل نقطة فيه لانزال الهلاك بكل من تحدّثه نفسه من الأعداء باقتحام الباب . وقد بدأت الجنود الملتحقة بالموكب تنحدر في هذه الطريق وكان في

(١) كتاب دربر (امبراطورية محمد على سنة ١٩١٤ - ١٨٢٣) ص ٦٩

طلعتها الجنود العثمانيون ، ثم الجنود الألبانيون ثم المماليك ثم جنود المشاة والسواري . وما كادت طلعة الجنود تعبر الباب حتى أمر الزعيم الألباني بإغلاقه وكانت هذه إشارة لجنوده بإطلاق نارهم على المماليك وهم ينحدرون في الطريق المذكورة التي مرعان ما تعطلت فيها حركة المرور بسبب ما تراكم فيها من جثث القتلى من آدميين وخيول . أما من تجاوزوا انهدال عليه الرصاص وهو يحاول الفرار أو قبض عليه وحى به إلى الباشا حيث أمر بإطاحة رأسه . ويقال أنه لم ينج إلا شخص واحد من المماليك في هذه المذبحة التي لم تكن فصل الخطاب بحال ما . ذلك لأن الأوامر قد صدرت إلى الجنود بأن يهبطوا إلى المدينة فيقتلوا كل من عثروا عليه من المماليك .

وقد صدع الجنود بالأمر وراحوا يشنون الغارة على قصور المماليك وينهبون ما فيها بعد أن أجهزوا على ساكنيها . وكان أحد الأوربيين قد ذهب إلى دار قريبة من القلعة لمشاهدة الموكب المزعوم . ولكنه ما كاد يعود أدراجه إلى منزله حتى رأى جمعا من الأسرى المساكين وهم يساقون إلى ساحة الإعدام لا بل لقد شهد بجانبه واحدا منهم يخرق قتيلا بضربة سيف شطرته نصفين . وقد رأى نساء أحد البيكوات يسوقهن الجنود الألبانيون كأنهن قطع من النعم . وكان أينما ذهب وقع نظره على الجود وهي محملة ، بخلاف أنواع السلب وأغلة في الانتقام (١)

ولقد تمكن الباشا بعد ذلك بعام من تمثيل مأساة كهذه . فقد كان لا يزال يوجد بعض المماليك في مختلف مديريات الصعيد . فبعد أن لبث يطاردهم ويضيق عليهم الخناق مدة أشهر بالقوة التي أرسلها إليهم وعلى رأسهم إبراهيم ابنه ، سلم إليه ٨٠٠ من المماليك ومعهم نحو ٢٠٠ من مواليتهم فأرسلوا جميعا إلى

(١) كتاب لين بولول (حياة سقراط نور كاتيج) الجزء الأول ص ٢٠٧ - ١٠٩

إلى النطع من فورهم (١) وبهذه الوسائل الشديدة بوسائل كرومويل أصبح الباشا سيد مضر المطاع لا يتارعه أحد سيادة البلاد .

وليس فيما عاق به دروفيشى على هذه الحوادث الشاذة ما يزيد الموضوع إضاحا فبينما كانت برك الدماء لم تجف بعد في القلعة ، وبينما كانت المدينة ما يزال يلوح عليها أثر التهاب قصور الممالك ولم يكن ما حدث في نظره سوى (إعدام قطيع) جرد الانجليز من أصدقائهم الباقين (٢) ولكن القنصل الفرنسى لم يتنبه الى الجانب الأدبى للأساسة إلا بعد أن اجترأ ميسيت على ضم تهاته الى جانب تهاتى الفرنسيين وإلا بعد أن تبين أن مركز الانجليز بدلا من أن يسوء . قد أخذ يتحسن باطراد . ومن ثم أخذ القنصل الفرنسى المذكور يصف ما اتخذ أخيراً من الاجرامات ضد الممالك بأنها اجرامات شريرة ولا مسوغ لها . وقد أراد البعض التخفيف من شأن هذه المنابح بأمرين : الأول أن البكوات تأمر وافيما بينهم على خلع محمد على . والثانى أن ديوان الاستانة هو الذى حرضه على ارتكاب تلك القذلة . وقد يكون كلا السببين صحيحا ولكن السبب الحقيقى يختلف بلا حدال عن ذلك . فلقد كانت سلطة الباشا ما تزال مرعزة . ثم أنه كان قد طلب اليه مرات عديدة أن يذهب على رأس حملة لتوطيد الحالة في بلاد العرب . فلم يكن يعقل طبعاً أن يضعضع قوته ويترك للممالك الفرصة للتغلب عليه .

وليس من شك في أن الباعث الذى دفع تيمورلك الى التخلص من أسراه بقتلهم أمام أبواب دلى هو نفسه الذى دفع محمد على الى قتل الممالك . ثم أنه لا يوجد ما يدعو الى الظن في أنه يتردد في تنفيذ نيته بمجرد اقتناعه بأن مركزه محفوف بالخطر . على أنه والحق يقال لم يكن من أولئك المتعطشين للولوغ في الدماء كما أنه لم يكن ممن يعتمد الى القتل حباً في القتل . ولكنه من الجانب

(١) خطاب الى ميسيت بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨١٣ وزارة الخارجية ٢٤-٤

(٢) كتاب ديرون (امبراطورية محمد على) (١٨١٤-١٨٣٣) ص ١١٣

الآخر لم يكن مدفوعاً بعاطفة الرقة حيال الحياة الإنسانية التي بدأت تم بلاد العرب في ابان القرن العاشر . بل كان يرى أسباباً عديدة تسوغ القتل تمام التسويغ . ولم يكن اعتقاده هذا بالشئ الغريب فان كل من غشى ديواته من الأصدقاء أو الرفقاء أو الضباط أو الرؤساء كان لابد أن يرمى محمد على بقصر النظر لو أنه رأى غير ذلك الرأي . وفي العام التالي تمكن جلال الدين حاكم حلب من اطاحة رؤوس زعماء الانكشارية جملة واحدة (١)

فكل ما فعله محمد على هو أنه كان موقفاً التوفيق كله فيما عجز قبطان باشا عن فعله من سنوات .

وليس ثمة ما يمكن إضافته بعد ذلك إذا نظرنا الى المسألة من ناحية الأخلاق التركية . وبديهي أن وجهة نظر محمد على وآراءه كانت كلها تركية تماماً ولم يكن يعقل أن تكون عبداً ذلك . فان مولده ونشأته وتجاريته في الحياة كل هذه العوامل أدت الى اخراج رجل قوى الشكينة لا يدركه الوهن دون غاية من الغايات . وليس وجه الغرابة في أن محمد على قد أسس ملكه كما يؤسسه التركي بل في قدرته - على عكس أى تركي آخر في زمنه - على التطور وامتصاص الآراء الجديدة وتحويرها لتكون ملائمة لمختلف الظروف والملايسات الحديثة . وقد كشفت له عيناه الثاقبتان عن مواطن الضعف الأساسية في بناء الحكم الشرقي الحاضر . وكانت توجد الى جانب سعيه المتواصل لوضع أسس سياسية حكيمة لتوطيد مركزه وتأمين مركز ذريته في المستقبل قوة كامنة غربية وشعور بالقوى التي تبني بها الدولة أو تكون سبباً في انهيارها وخرابها ومقدرة على مواصلة السكفاح للتحسين وعين يقظي تنظر الى مساوي الادارة . وهي صفات لم يجتمع لحاكم شرقي من أيام أكبر عاجل المغول . وفي الواقع فان حكمه يعتبر بمثابة نقطة تحول لا في تاريخ مصر وحدها بل في تاريخ الشرق الأدنى بأسره ، فلقد كان في طليعة معاصريه في تطبيق الافكار السياسية الغربية على شؤون الشرق .

(١) كتاب باركر (سوريا ومصر) الجزء الاول من ١٣٨ - ١٤٠ : ١٤٠

الفصل الثاني

عماد الامبراطورية

بلاد العرب والسودان

بعد أن دانت لمحمد على الأمور وأصبح حاكم مصر الفعلي والاسمي مرت فترة من الزمن تبلغ العشرين ربيعا دفعت به الظروف الى أن يظهر بوجه عام بمظهر الخادم المخلص والعبد النشط المطيع لأوامر مولاه صاحب الجلالة سلطان الروم والخليفة ظل الله في الأرض .. على أن طاعته هذه لم تكن حقيقية كما أن غيرته كانت مصطنعة . وأغلب الظن أنه منذ أول يوم خطرت له فكرة أن الاستيلاء على حكومة مصر ليس بالأمر الذي لا يمكن تحقيقه عمليا ، فانه شرع يفكر في أن يحكم وادى النيل يوما ما لا ككتاب عن سيد آخر بل كحاكم مستقل . نعم كان طاهر باشا زميله في حمل السلاح يحلم بالحكم المستقل ولكن مواظبة محمد على قد حققت هذا الحلم فأخرجه من حيز التفكير الى حيز العمل . ولقد عرض الزعيم الألماني على الإنجليز في سنة ١٨١٣ (١) كما عرض على الفرنسيين في سنة ١٨١٠ (٢) عقد محادثة فيما لو اعترف به هؤلاء أو أولئك حاكما للقاهرة لا بل لقد عرض فعلا على ديونان الاستانة سنة ١٨١٠ ان يكون شأنه كشأن حكام ولايات البربر في شمال أفريقيا (٣)

(١) ميسيت في ٢٠ يونيو سنة ١٨١٢ (وزارة الخارجية ٢٤-٤)

(٢) كتاب دريو (امبراطورية محمد على) في ١٨١٤ - ١٨٢٣ من ٩٣

(٣) تاريخ الامبراطورية المصرية لسبزي من ٣٧

ولكن الانجليز والفرنسيين رفضوا الاقتراح المذكور مراعاة للحالة السائدة في أوروبا وقتئذ من ناحية واحتراما لما بينهم وبين السلطان من المحالفات من الناحية الأخرى . ويلوح أن محمد علي لم يقدر تماما ما تناقضه السلطان ثمنا للانعام الذى طلبه زعيم الألبانيين . على أن هذا الفشل من آن لآخر لم يفت فى عضده ولم يحوله عن رأيه . بل أدى فقط الى حمل محمد علي على إخفاء نياته وكتبتها . ولقد كان من شأن اخفاؤه فى عقد التحالف مع احدى الدولتين الأوربيتين سالفتي الذكر انه امتنع عن مناصبة الباب العالى العداء . ومع أنه قلما أطاع ماصدر اليه من الأوامر إلا إذا كان من الممكن تحويله الى تعزيز نفوذه وتوطيد مركزه فان تصريحاته العلنية كانت دائما ، والحق يقال ، تصريحات التابع الموالى المخلص . وبالجمله فقد كان ثمت خلال هذه الفترة خلاف حاد بين ما يجاهر به محمد علي علنا وبين الغاية الحقيقية التى كان يرمى إليها سرا .

ولقد كانت الحالة الداخلية فى الامبراطورية العثمانية كثيرة الشبه وقتئذ بحالة امبراطورية المغول فى أوائل القرن الثانى عشر . فقد نخر السوس عظامها سواء بسواء . فديوان الاستانة كقصر المغول من قبله كان قد أصبح ولا شاغل له إلا شؤون الوزراء الخصوصية والمصالح الفردية لكل منهم . ثم أن باشوات الأقاليم التركية كنواب حكام المغول لم تكن تربطهم بالحكومة المركزية إلا روابط واهمة

وقد كانت بغداد والقاهرة عاصمتين منفصلتين كما كانت حيدرآباد ولكنائو من قبل . ولكن كان ثمت فارق فيما يحيط بالامبراطوريتين المتداعيتين من العوامل السياسية . فان جيران المغول من قبائل مارانا أو الأفغان كانوا بعيدين بعضهم عن بعض . ثم أن تصرفاتهم السياسية كانت مسيرة الى أبعد حد بقانون الطبيعة بحيث أن كلا الفريقين لم يحجم عن الاستيلاء على دلهى إلا

خوفا من أن يخرج الفريق الآخر بنصيب الأسد من الغنيمة . أما أملاك
السلطان فقد كانت - على العكس من ذلك - متاخمة لسلسلة من الدول
الأوربية مرتبطة فيما بينها بعدة روابط كل منها متيقة تمام التيقظ لتوسع
الأخرى وانتشار نفوذها . فكانت النتيجة أن امبراطورية المغول بينما تركت
وشأنها الى أن تحللت بفعل العوامل الطبيعية وضربت فيها القوضى أطنابها ،
فان الأملاك العثمانية ظلت متماسكة بفعل المؤثرات الخارجية أمدأ طويلا حتى
بعد أن زال تماسكها الداخلي . من أجل هذا كان تصرف محمد على بصفته دعامة
الامبراطورية مدفوعا بهذا الاعتبار .

ولم يكن ثمت ما يدعو محمد على الى الاعتراف بالجمل . لأن الباب العالي إذا
كان قد ظهر ثبات في موقفه فقد كان فقط في عدائه لوالى مصر . فلقد بدأ
باتهامه بالتآمر مع بيكرات الممالك لتحقيق لبائاته الشخصية وإزالة الأضرار
بالدولة ، فلما أرسل رؤوسهم لتعلق على الأعمدة عند مدخل البوابة الكبرى
لقصر الاستانة وجه اليه الباب العالي أشد اللوم لاقدامه على قتل أخلص أنصار
السلطان (١) بل أن الباب العالي كثيراً ما طالبه أثناء كفاحه مع الممالك من
أجل عرش مصر أن يتأهب لقمع حركة الوهابيين في بلاد العرب ولكن
كان محمد على يعتذر في كل مرة لغاية سنة ١٨١١ بما قد يترتب من الخطر بسبب
ترك أولئك الزعماء المصريين البؤساء خلفه في مصر ، ويشير الى ما يصلهم
من التشجيع والمساعدة من باشا سوريا المجاور لهم ويبالغ في مصاعب الحصول
على السفن اللازمة للإبحار ونقل مهمات الحملة في البحر الاحمر (٢) فإذا كان
محمد على قد قرر في النهاية أن يصدع بأمر الاستانة وأن يطيع ما يشير به

(١) الى النقيب افندى بتاريخ ٩ و٥ رجب سنة ١٢٢٦ (محفوظات قصر طابدين)

(٢) الى النقيب افندى ٥ ذى الحجة سنة ١٢٢٥ وأول محرم سنة ١٢٢٦ (من

السلطان فلم يكن ذلك باعثه مجرد العواطف الجوفاء كالطاعة أو الولاء . فلقد رأى ألا حرج عليه من القيام بالحملة المذكورة ضد بلاد العرب بعد أن دأبت له الأمور وعلمه أن بالله عن ناحية الممالك . ثم أنه رأى من ناحية أخرى أن الحملة قد تشغل أولئك الجنود الألبانيين المشاغبين الذين أطلقوا عليه النار وهو لا يزال منهمكاً في مكافحة الممالك ، وقبل أن تتم له الغلبة عليهم . لذلك أحسن أن وجود الجنود الألبانيين في مصر أثناء تغيب بقية الجيش في بلاد العرب قد يغريهم ويدفعهم الى أعمال الشغب بعد أن خلا لهم الجو ، ولم يبق أمامهم من يضرب على أيديهم . وأخيراً رأى في اخراج الوهابيين من الأراضي المقدسة ما قد يرفع من شأنه ويعلو من مكانته في كافة أنحاء العالم الاسلامي .

وكان أول ظهور المذهب الوهابي في بلاد العرب حوالى منتصف القرن الثامن عشر . فارتب زعيم الجماعة محمد بن عبد الوهاب بعد أن أتم دراسته في دمشق وبغداد ولّى وجهه شطر مكة وألقى عصار التسيار فيها . وهناك جعل ينعم البصر عن كثر في كيفية معيشة الحاج وعاداتهم . ولم يكن من شأن كل هذا إلا أن يقوى في نفسه الاعتقاد بأن الاسلام قد انحازت عليه البدع وأفسدت التقاليد الجديدة ولا يحصى له من العودة الى ما كان عليه في عهد السلف الصالح من الطهارة والبساطة . ومن ثم شرع يشن النارة على زخارف الحياة في عصره ويذكر الناس في عبارات بليغة مؤثرة بأعمال الهدى كما نص عليها القرآن الكريم ، ويبين لهم متى يمكن تسوية الانحراف عن المرمى المقصود من المعاني القرآنية . وقد طفق يبشر بهذه المبادئ الطهرية في قريته من أعمال نجد . ولما لم يكن كبير الشأن في قريته التي كان فيها مسقط رأسه ونظراً الى أنه كان الى ذلك الحين يمثابة نبي غير مسلح فقد هاجر كما هاجر من قبله النبي محمد صلى الله عليه وسلم الى حيث يستظل بحماية أمير الدارعية محمد بن السعود .

وسرعان ما اعتنق الأمير المبادئ التي كان يبشر بها محمد بن عبد الوهاب وهكذا وجدنا في قلب نجد حكومة دينية متوحشة جعلت ديدنها شن الغارة وإعلان الحرب على جيرانها المسلمين الذين انحرفوا عن الدين بما ابتكروه من البدع . وقد سارعت الحكومة المذكورة إلى التنديد بالخلافة التركية وبأدبرت إلى تحدى من يجاورها من باشوات الامبراطورية العثمانية . وكان طبيعياً أن لا يجد المذهب الوهابي كبير مقاومة في حالة الضعف والوهن التي كانت فيها الامبراطورية المذكورة وقتذاك . وقد ساوى الوهابيون في كرمهم بين الشيعة والسنيين باتهماء حرمة الأماكن التي يقدها الفريق الأول في كربلاء والفريق الثاني في مكة والمدينة ، ولم ينورعوا عن أن يقتلوا مشائخ المتعبدين والتاسكين في داخل حرم الأماكن المذكورة .

وقد أحدث احتلال الوهابيين الحجاز رجة وأى رجة في أنحاء العالم الاسلامي . وكيف لا وقد ترتب عليه تعطيل حركة الحج السنوي إلى الأماكن المقدسة تعطيلاً تاماً . ففي سنة ١٨٠٥ وكذلك في سنة ١٨٠٦ اضطر الحج السوري ان يعود أذراجه إلى الشام دون أن يتمكن من الوصول إلى الحرمين مما أدى إلى معاقبة باشا دمشق واستبداله بآخر . وفي الحق لقد كان هذا العقاب في محله . فإن أموال (الميري) عن أراضى مديرتي دمشق وطرابلس الشام قد خصصت (بحسب الأساليب التركية في الشؤون المالية) للقيام بما يستلزمه إرسال الحج الشامي إلى الحجاز وحمايته من النفقات . وكأنا رأى باشا دمشق أن الوهابيين كانوا للحجاز بمثابة نعمة جادت بها النماء عليه لأن تعطيل الحج يمكنه بناء على ذلك من تحويل الأموال المذكورة إلى جيبيه الخاص . ومن هنا لم يلاحظ على باشا دمشق هذا أنه قام بأى مجهود يذكر لاقلاق خواطر الوهابيين واقتصائهم عن مكة والمدينة (١)

وكان السلطان قد ظل السنوات العديدة قبل ذلك وهو يصدر من الأوامر التي لا يؤبه لها الى كل من والى دمشق وبغداد لطرده المغيرين من الأراضي المقدسة . ذلك لأن حماية تلك الأراضي يعتبر في نظر التقاليد الاسلامية من أسس علامات الشرف . فلم يكن غريبا والحالة هكذا أن يعتبر طرد الأتراك منها عاراً وأى عار . لهذا ولّى الباب العالي وجهه شطر باشا القاهرة الناشئ . وقد خيل الى السلطان أن يكون في الوقت نفسه قد قام بمناورة عظيمة لو أنه تمكن من حمل باشا القاهرة على انهاك قواه وتبديد موارده باستخدام جنوده في القضاء على الروهايين . لأنه بذلك لا يستعيد الحجاز فقط بل ويستعيد أيضا مصر الى قبضة يده . وهكذا رأينا الباشا والسلطان يتحdan في النهاية (وإن كان هذا الاتحاد لبواعث مختلفة) تحدهما رغبة واحدة في إعادة فتح بلاد العرب التي تعتبر مهد الاسلام .

ومن ثم بدأ ابنه طوسون زحفه الحقيقي في أواخر سنة ١٨١١ وهو الزحف الذي بدأ مرة قبل ذلك بالولاية التي شهدت مأساة المالك في القلعة وطاحت فيها رؤوسهم . على أن المأساة وقعت في هذه المرة لا قبل الشروع في الزحف بل بعده . لأن الحملة نزلت في السفن في السويس وألقت مراسيمها في ينبع . ولكنها حوصرت في أوائل سنة ١٨١١ في مضيق واقع على الطريق المؤدى الى المدينة ودارت زحى القتال مدة ثلاثة أيام كانت نتيجتها عودة المغيرين القهقري الى ينبع بعد أن فقدوا كافة بطاريات الطوبخية (١) أما الانسحاب فقد بدأه كبير ضباط طوسن الى أن وصل الى ينبع في أمان . ولكن سرعان ما أطيحت رأسه بناء على أوامر محمد علي لشدة عزيمة بقية الجنود . وقد انتهز الباشا فرصة هذا الانسحاب للتخلص من بعض المشاغرين من زعماء الألبانيين ممن كانت لهم زعاعات ثورية وميول للشغب تسبب قلقاً له . وكان طبيعياً بعد ما لحقهم من

(١) ميسيت ٦ فبراير سنة ١٨١٢ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٤)

عار الهزيمة وبعد أن ضاقوا ذرعاً بمصاعب ومشاق القتال في بلاد العرب القحلاء حيث لا تزيد فيها الغنمة عن بضعة إبل مع ما يتعرض له الإنسان من خطر القتال ، نقول كان بديهاً بعد ذلك كله ألا يطيل أولئك الزعماء الألبانيون اعتراضهم عند ما اقترح عليهم الباشا أن يغادروا مصر وأن يبحثوا عن خدمة في الجيش العثماني في جهات أخرى تكفل لهم المكسب وتدر عليهم الأرزاق . وقد انقضى فصل الحر عام ١٨١٢ في اتخاذ هذه الاجراءات والقيام بتجهيز الاستعدادات للحملة ثانية . وقد تضمنت هذه الاستعدادات اغواء بعض القبائل العربية في الحجاز بوسائل عرفناها في العصور الحديثة لتسهيل الزحف على المدينة . وقد كالت هذه الاجراءات بالنجاح . وكانت نتيجة طرد الوهابيين من المدينة في شهر نوفمبر ، ومن مكة ثم جدة في أوائل العام التالي . ومن ثم بسط محمد على ظله على الحجاز وأصبح سلطان الاسانة ينادى باسمه من جديد من فوق المنبر في الأراضي المقدسة (١) .

ثم ذهب محمد على بعد شهور قليلة بنفسه الى مكة ، لتوطيد دعائم النظام ، في ممتلكاته الجديدة (٢) ولكن تبين أنه كان يرمى من وراء هذه الزيارة الى تعيين (شريف) جديد في مكة لأن الشريف القديم لم يكتف على ما يظن بالعطف على الوهابيين وتقديم المساعدة لهم بل كانت في حيازته أيضاً أموال طائلة . وقد تم خلع الشريف بمنتهى السهولة وأرسل هو أولاده الثلاثة الى القاهرة (٣) . على أن هذا التصرف قد أقلق عدداً من القبائل العربية ومن ثم شرع الوهابيون يحشدون قواتهم من جديد في الصحراء . وإذ ذاك أرسلت التعليمات الى القاهرة في طلب عدد جديد من الجنود لصدد هذا الخطر . فأمر

(١) ميسيت في نوفمبر سنة ١٨١٢ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٤)

(٢) » في ١٣ أكتوبر سنة ١٨١٢ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٤)

(٣) » في ١٢ يناير سنة ١٨٠٤ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٥)

الباشا بارسال ١٠٠٠٠ جندي في أسرع وقت ممكن . ولما لم يكن في مصر وقتئذ سوى ١٢٠٠٠ جندي فقد كان لا مئاص من الالتجاء الى التجنيد العنيف لسد هذا الطلب . ولهذا أخذ المرءا كثيرون من بلاد البربر والريق السوداني واليونانيون بل والأزمن يلتحقون بالجيش ويرسلون أفواجا أفواجا الى جبهة القتال (١) هذه الحملة التي بدأت في سنة ١٨١٤ افتتحت بكارثة كما افتتحت حملة طوسن من قبل .

فان إحدى فصائل الجيش قد هاجمها العرب على غرة منها وهي على مسيرة يومين من الطائف . وما كاد الفريقان يلتحمان حتى فر من الميدان عشرة من الضباط الكبار الاثنى عشر وقد أخذوا معهم معظم رجالهم .

وهنا اعتلى محمد على ظهر بعيره وانطلق كالسهم لمقابلة الفارين الذين لم ينفع الوعد ولا الوعيد في لم شملهم . فكانت نتيجة ذلك أن سبعة قومندانات حرموا من رتبهم وأعيدوا الى القاهرة . والمظنون أن الثلاثة الباقين قد أعدموا (٢) وقد أصيب المصريون بهزيمة أخرى عند ما شرعوا في مهاجمة (طربا) بقيادة طوسن .

ويظهر أن الفضيحة المذكورة قد ضلها الدليل ولهذا دأب الوهايون خيامها ليلا واستولوا على كافة أمتعتها ومدفعتها . وكانت نتيجة هذه الكارثة نفقش اليأس بين الجنود المصريين . ولقد ذكر أحد أذكى السامعين - ويشير ميسيت بهذا الوصف الى الرحالة بوركنهاردت الشهير الذي كان وقتئذ في جدة أى في شهر أغسطس - ذكر أن الجنود قد خارت عزائمهم بصفة عامة واستولى عليهم القنوط والتذمر بسبب غلاء المعيشة حتى بلغت الإيثار هنا ضعفا في مصر وخاصة أنه ليس ثمة أمل في المكسب ولا مجال للسلب والنهب

(١) ميسيت ١٩ ابريل سنة ١٨١٤ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٥)

(٢) د ٩ ابريل سنة ١٨١٤ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٥)

فليس في بلاد العرب فلاحون يمكن انتباههم ولا قرى عامرة صالحة للاستلاب فأعدوهم ليسوا إلا مجرد رجال بدو في أطمار بالية وكل ما يطمع الجند المصري أن يقتمه بعد الجهود الشاقة هو بعير عراه المزال من شدة الجوع (١)

ثم دار الزمن دورته وبدأ الحظ من جديد يتسم للجند المصرية وجليه الجبر أن ابن السعود فارق هذا العالم في شهر ابريل ولم يتمكن أولاده الثلاثة من الاتفاق فيما بينهم (٢) وفي الوقت نفسه وصلت الأسفادات للجيش المصري وأمكن استرضاء زعماء العشائر وأشياخ القبائل . ونزل الباشا بنفسه بعد الاحتفال بالعيد في مكة إلى حومة الوغى بقيادة الجيش . ويقال أن الوهابيين كانوا قد حشدوا قوة تقدر بأربعين ألف مقاتل في جبهة (بصلة) على مسافة ١٢ ميلاق غرب (طربا) . قدامهم محمد علي وبعد معركة دموية حامية - وهذا وصف محمد علي نفسه - تفرق الوهابيون أبدى سبا وواصل الفرنسيان المصريون تعقب آثارهم مدة ساعة ونصف ساعة . وقد استولوا على المخيم الوهابي بمافي ذلك ٥٠٠ رأس من الإبل وكثير من الأجهزة والامتعة (٣) وقد كان هذا الانتصار الباهر خليفاً بأن يؤدي إلى قمع الحركة الوهابية بصفة نهائية ولكن هذا الأمل لم يتحقق لعدة أسباب . فان الباشا كان بعيداً عن القاهرة أكثر من عام . ثم ان الباب العالي حاول مرة على الأقل أن يخلفه من باشوية مصر (٤) وفوق هذا فان عودة يونانرت من (البابا) قد فتح الباب لحدوث اضطرابات جديدة في القاهرة الأورنية مما يمكن أن يفيد محمد علي

(١) خاشية بتاريخ ٧ أغسطس في تقارير ميسيت بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٨١٤ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٥)

(٢) ميسيت ٩ يونيو سنة ١٨١٤ (وزارة الخارجية ٧٤ - ٥)

(٣) من أحوال محمد علي في خطاب أرسله إلى ميسيت في صفر ١٢١٠ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٦)

(٤) مؤامرة لطيف باشا ميسيت ١٣ نوفمبر سنة ١٨١٣ (وزارة الخارجية ٣٤ - ٤)

منها سياسياً (١) . فلهذه الأسباب وغيرها قرر محمد على أن يعهد لابنته طوسن بأن يواصل القتال الى النهاية . وقد أظهر هذا عجزه كما أظهره في المرة السالفة . فلقد بدأ الزحف الذي كان ينبغي أن يؤدي به الى قاعدة الوهايين في «داراعية» ولكنه وجد أن المؤونة قد نفذت ونحسب أن الوهايين لو كانوا تحت قيادة زعيمهم المتوفى وقتئذ لأزولوا بالمغربين المصريين هزيمة حاسمة . ولكن عبدالله أميرهم الجديد كان قد استولى عليه اليأس وفقد كثيراً من توازنه بعد انتصار المصريين في بصلية فأحجم عن الهجوم كما أحجم طوسن عن مواصلة الزحف وكانت النتيجة أن الفريقين انفقا على عقد صلح تنازل بمقتضاه الوهايون عن كافة حقوقهم على القبائل الضاربة في الجهات التي استولى عليها محمد على . ولما كان هذا الصلح قد ترك في أيدي الوهايين بعض المناطق الواقعة في شمالي المدينة وشرقيها وفيما بينها وبين مكة (٢) فقد كان يعتبر بمثابة هدنة مؤقتة تحترم الى أن يأنس أحد الفريقين من نفسه القوة الكافية على استئناف القتال .

وفي أوائل شهر يناير سنة ١٨١٦ أي بينما كانت القارة الأوروبية المتعبة تتمتع بفترة طويلة من السلام لم تعد لها من قبل وصلت الأنباء — أو على الأصح أذيع في القاهرة — أن بعض القبائل العربية قد عكزت صفو السلام وأشعلت نار الثورة بتحريض الوهايين . وكانت المنية قد أنشبت أظفارها في طوسن بهد عودته من حروب الصحراء . ومن ثم عهد الباشا بقيادة الحملة الجديدة الى ابراهيم وهو الابن الثاني لباشا مصر وقد كان يسمى «أسد الشجعان» الذي كانت آراؤه سديدة موقفة في كل حين ، (٣) وشامت الأقدار

(١) كتاب توركهاردوت (بلاد العرب) المجلد الاول من ١٤٩

(٢) ميسيت ١٣ يناير سنة ١٨١٦ (وزارة الخارجية ٢٤-٢٦)

(٣) ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦٠ ١٥٦١ ١٥٦٢ ١٥٦٣ ١٥٦٤ ١٥٦٥ ١٥٦٦ ١٥٦٧ ١٥٦٨ ١٥٦٩ ١٥٧٠ ١٥٧١ ١٥٧٢ ١٥٧٣ ١٥٧٤ ١٥٧٥ ١٥٧٦ ١٥٧٧ ١٥٧٨ ١٥٧٩ ١٥٨٠ ١٥٨١ ١٥٨٢ ١٥٨٣ ١٥٨٤ ١٥٨٥ ١٥٨٦ ١٥٨٧ ١٥٨٨ ١٥٨٩ ١٥٩٠ ١٥٩١ ١٥٩٢ ١٥٩٣ ١٥٩٤ ١٥٩٥ ١٥٩٦ ١٥٩٧ ١٥٩٨ ١٥٩٩ ١٦٠٠ ١٦٠١ ١٦٠٢ ١٦٠٣ ١٦٠٤ ١٦٠٥ ١٦٠٦ ١٦٠٧ ١٦٠٨ ١٦٠٩ ١٦١٠ ١٦١١ ١٦١٢ ١٦١٣ ١٦١٤ ١٦١٥ ١٦١٦ ١٦١٧ ١٦١٨ ١٦١٩ ١٦٢٠ ١٦٢١ ١٦٢٢ ١٦٢٣ ١٦٢٤ ١٦٢٥ ١٦٢٦ ١٦٢٧ ١٦٢٨ ١٦٢٩ ١٦٣٠ ١٦٣١ ١٦٣٢ ١٦٣٣ ١٦٣٤ ١٦٣٥ ١٦٣٦ ١٦٣٧ ١٦٣٨ ١٦٣٩ ١٦٤٠ ١٦٤١ ١٦٤٢ ١٦٤٣ ١٦٤٤ ١٦٤٥ ١٦٤٦ ١٦٤٧ ١٦٤٨ ١٦٤٩ ١٦٥٠ ١٦٥١ ١٦٥٢ ١٦٥٣ ١٦٥٤ ١٦٥٥ ١٦٥٦ ١٦٥٧ ١٦٥٨ ١٦٥٩ ١٦٦٠ ١٦٦١ ١٦٦٢ ١٦٦٣ ١٦٦٤ ١٦٦٥ ١٦٦٦ ١٦٦٧ ١٦٦٨ ١٦٦٩ ١٦٧٠ ١٦٧١ ١٦٧٢ ١٦٧٣ ١٦٧٤ ١٦٧٥ ١٦٧٦ ١٦٧٧ ١٦٧٨ ١٦٧٩ ١٦٨٠ ١٦٨١ ١٦٨٢ ١٦٨٣ ١٦٨٤ ١٦٨٥ ١٦٨٦ ١٦٨٧ ١٦٨٨ ١٦٨٩ ١٦٩٠ ١٦٩١ ١٦٩٢ ١٦٩٣ ١٦٩٤ ١٦٩٥ ١٦٩٦ ١٦٩٧ ١٦٩٨ ١٦٩٩ ١٧٠٠ ١٧٠١ ١٧٠٢ ١٧٠٣ ١٧٠٤ ١٧٠٥ ١٧٠٦ ١٧٠٧ ١٧٠٨ ١٧٠٩ ١٧١٠ ١٧١١ ١٧١٢ ١٧١٣ ١٧١٤ ١٧١٥ ١٧١٦ ١٧١٧ ١٧١٨ ١٧١٩ ١٧٢٠ ١٧٢١ ١٧٢٢ ١٧٢٣ ١٧٢٤ ١٧٢٥ ١٧٢٦ ١٧٢٧ ١٧٢٨ ١٧٢٩ ١٧٣٠ ١٧٣١ ١٧٣٢ ١٧٣٣ ١٧٣٤ ١٧٣٥ ١٧٣٦ ١٧٣٧ ١٧٣٨ ١٧٣٩ ١٧٤٠ ١٧٤١ ١٧٤٢ ١٧٤٣ ١٧٤٤ ١٧٤٥ ١٧٤٦ ١٧٤٧ ١٧٤٨ ١٧٤٩ ١٧٥٠ ١٧٥١ ١٧٥٢ ١٧٥٣ ١٧٥٤ ١٧٥٥ ١٧٥٦ ١٧٥٧ ١٧٥٨ ١٧٥٩ ١٧٦٠ ١٧٦١ ١٧٦٢ ١٧٦٣ ١٧٦٤ ١٧٦٥ ١٧٦٦ ١٧٦٧ ١٧٦٨ ١٧٦٩ ١٧٧٠ ١٧٧١ ١٧٧٢ ١٧٧٣ ١٧٧٤ ١٧٧٥ ١٧٧٦ ١٧٧٧ ١٧٧٨ ١٧٧٩ ١٧٨٠ ١٧٨١ ١٧٨٢ ١٧٨٣ ١٧٨٤ ١٧٨٥ ١٧٨٦ ١٧٨٧ ١٧٨٨ ١٧٨٩ ١٧٩٠ ١٧٩١ ١٧٩٢ ١٧٩٣ ١٧٩٤ ١٧٩٥ ١٧٩٦ ١٧٩٧ ١٧٩٨ ١٧٩٩ ١٨٠٠ ١٨٠١ ١٨٠٢ ١٨٠٣ ١٨٠٤ ١٨٠٥ ١٨٠٦ ١٨٠٧ ١٨٠٨ ١٨٠٩ ١٨١٠ ١٨١١ ١٨١٢ ١٨١٣ ١٨١٤ ١٨١٥ ١٨١٦ ١٨١٧ ١٨١٨ ١٨١٩ ١٨٢٠ ١٨٢١ ١٨٢٢ ١٨٢٣ ١٨٢٤ ١٨٢٥ ١٨٢٦ ١٨٢٧ ١٨٢٨ ١٨٢٩ ١٨٣٠ ١٨٣١ ١٨٣٢ ١٨٣٣ ١٨٣٤ ١٨٣٥ ١٨٣٦ ١٨٣٧ ١٨٣٨ ١٨٣٩ ١٨٤٠ ١٨٤١ ١٨٤٢ ١٨٤٣ ١٨٤٤ ١٨٤٥ ١٨٤٦ ١٨٤٧ ١٨٤٨ ١٨٤٩ ١٨٥٠ ١٨٥١ ١٨٥٢ ١٨٥٣ ١٨٥٤ ١٨٥٥ ١٨٥٦ ١٨٥٧ ١٨٥٨ ١٨٥٩ ١٨٦٠ ١٨٦١ ١٨٦٢ ١٨٦٣ ١٨٦٤ ١٨٦٥ ١٨٦٦ ١٨٦٧ ١٨٦٨ ١٨٦٩ ١٨٧٠ ١٨٧١ ١٨٧٢ ١٨٧٣ ١٨٧٤ ١٨٧٥ ١٨٧٦ ١٨٧٧ ١٨٧٨ ١٨٧٩ ١٨٨٠ ١٨٨١ ١٨٨٢ ١٨٨٣ ١٨٨٤ ١٨٨٥ ١٨٨٦ ١٨٨٧ ١٨٨٨ ١٨٨٩ ١٨٩٠ ١٨٩١ ١٨٩٢ ١٨٩٣ ١٨٩٤ ١٨٩٥ ١٨٩٦ ١٨٩٧ ١٨٩٨ ١٨٩٩ ١٩٠٠ ١٩٠١ ١٩٠٢ ١٩٠٣ ١٩٠٤ ١٩٠٥ ١٩٠٦ ١٩٠٧ ١٩٠٨ ١٩٠٩ ١٩١٠ ١٩١١ ١٩١٢ ١٩١٣ ١٩١٤ ١٩١٥ ١٩١٦ ١٩١٧ ١٩١٨ ١٩١٩ ١٩٢٠ ١٩٢١ ١٩٢٢ ١٩٢٣ ١٩٢٤ ١٩٢٥ ١٩٢٦ ١٩٢٧ ١٩٢٨ ١٩٢٩ ١٩٣٠ ١٩٣١ ١٩٣٢ ١٩٣٣ ١٩٣٤ ١٩٣٥ ١٩٣٦ ١٩٣٧ ١٩٣٨ ١٩٣٩ ١٩٤٠ ١٩٤١ ١٩٤٢ ١٩٤٣ ١٩٤٤ ١٩٤٥ ١٩٤٦ ١٩٤٧ ١٩٤٨ ١٩٤٩ ١٩٥٠ ١٩٥١ ١٩٥٢ ١٩٥٣ ١٩٥٤ ١٩٥٥ ١٩٥٦ ١٩٥٧ ١٩٥٨ ١٩٥٩ ١٩٦٠ ١٩٦١ ١٩٦٢ ١٩٦٣ ١٩٦٤ ١٩٦٥ ١٩٦٦ ١٩٦٧ ١٩٦٨ ١٩٦٩ ١٩٧٠ ١٩٧١ ١٩٧٢ ١٩٧٣ ١٩٧٤ ١٩٧٥ ١٩٧٦ ١٩٧٧ ١٩٧٨ ١٩٧٩ ١٩٨٠ ١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣ ١٩٨٤ ١٩٨٥ ١٩٨٦ ١٩٨٧ ١٩٨٨ ١٩٨٩ ١٩٩٠ ١٩٩١ ١٩٩٢ ١٩٩٣ ١٩٩٤ ١٩٩٥ ١٩٩٦ ١٩٩٧ ١٩٩٨ ١٩٩٩ ٢٠٠٠ ٢٠٠١ ٢٠٠٢ ٢٠٠٣ ٢٠٠٤ ٢٠٠٥ ٢٠٠٦ ٢٠٠٧ ٢٠٠٨ ٢٠٠٩ ٢٠١٠ ٢٠١١ ٢٠١٢ ٢٠١٣ ٢٠١٤ ٢٠١٥ ٢٠١٦ ٢٠١٧ ٢٠١٨ ٢٠١٩ ٢٠٢٠ ٢٠٢١ ٢٠٢٢ ٢٠٢٣ ٢٠٢٤ ٢٠٢٥ ٢٠٢٦ ٢٠٢٧ ٢٠٢٨ ٢٠٢٩ ٢٠٣٠ ٢٠٣١ ٢٠٣٢ ٢٠٣٣ ٢٠٣٤ ٢٠٣٥ ٢٠٣٦ ٢٠٣٧ ٢٠٣٨ ٢٠٣٩ ٢٠٤٠ ٢٠٤١ ٢٠٤٢ ٢٠٤٣ ٢٠٤٤ ٢٠٤٥ ٢٠٤٦ ٢٠٤٧ ٢٠٤٨ ٢٠٤٩ ٢٠٥٠ ٢٠٥١ ٢٠٥٢ ٢٠٥٣ ٢٠٥٤ ٢٠٥٥ ٢٠٥٦ ٢٠٥٧ ٢٠٥٨ ٢٠٥٩ ٢٠٦٠ ٢٠٦١ ٢٠٦٢ ٢٠٦٣ ٢٠٦٤ ٢٠٦٥ ٢٠٦٦ ٢٠٦٧ ٢٠٦٨ ٢٠٦٩ ٢٠٧٠ ٢٠٧١ ٢٠٧٢ ٢٠٧٣ ٢٠٧٤ ٢٠٧٥ ٢٠٧٦ ٢٠٧٧ ٢٠٧٨ ٢٠٧٩ ٢٠٨٠ ٢٠٨١ ٢٠٨٢ ٢٠٨٣ ٢٠٨٤ ٢٠٨٥ ٢٠٨٦ ٢٠٨٧ ٢٠٨٨ ٢٠٨٩ ٢٠٩٠ ٢٠٩١ ٢٠٩٢ ٢٠٩٣ ٢٠٩٤ ٢٠٩٥ ٢٠٩٦ ٢٠٩٧ ٢٠٩٨ ٢٠٩٩ ٢١٠٠ ٢١٠١ ٢١٠٢ ٢١٠٣ ٢١٠٤ ٢١٠٥ ٢١٠٦ ٢١٠٧ ٢١٠٨ ٢١٠٩ ٢١١٠ ٢١١١ ٢١١٢ ٢١١٣ ٢١١٤ ٢١١٥ ٢١١٦ ٢١١٧ ٢١١٨ ٢١١٩ ٢١٢٠ ٢١٢١ ٢١٢٢ ٢١٢٣ ٢١٢٤ ٢١٢٥ ٢١٢٦ ٢١٢٧ ٢١٢٨ ٢١٢٩ ٢١٣٠ ٢١٣١ ٢١٣٢ ٢١٣٣ ٢١٣٤ ٢١٣٥ ٢١٣٦ ٢١٣٧ ٢١٣٨ ٢١٣٩ ٢١٤٠ ٢١٤١ ٢١٤٢ ٢١٤٣ ٢١٤٤ ٢١٤٥ ٢١٤٦ ٢١٤٧ ٢١٤٨ ٢١٤٩ ٢١٥٠ ٢١٥١ ٢١٥٢ ٢١٥٣ ٢١٥٤ ٢١٥٥ ٢١٥٦ ٢١٥٧ ٢١٥٨ ٢١٥٩ ٢١٦٠ ٢١٦١ ٢١٦٢ ٢١٦٣ ٢١٦٤ ٢١٦٥ ٢١٦٦ ٢١٦٧ ٢١٦٨ ٢١٦٩ ٢١٧٠ ٢١٧١ ٢١٧٢ ٢١٧٣ ٢١٧٤ ٢١٧٥ ٢١٧٦ ٢١٧٧ ٢١٧٨ ٢١٧٩ ٢١٨٠ ٢١٨١ ٢١٨٢ ٢١٨٣ ٢١٨٤ ٢١٨٥ ٢١٨٦ ٢١٨٧ ٢١٨٨ ٢١٨٩ ٢١٩٠ ٢١٩١ ٢١٩٢ ٢١٩٣ ٢١٩٤ ٢١٩٥ ٢١٩٦ ٢١٩٧ ٢١٩٨ ٢١٩٩ ٢٢٠٠ ٢٢٠١ ٢٢٠٢ ٢٢٠٣ ٢٢٠٤ ٢٢٠٥ ٢٢٠٦ ٢٢٠٧ ٢٢٠٨ ٢٢٠٩ ٢٢١٠ ٢٢١١ ٢٢١٢ ٢٢١٣ ٢٢١٤ ٢٢١٥ ٢٢١٦ ٢٢١٧ ٢٢١٨ ٢٢١٩ ٢٢٢٠ ٢٢٢١ ٢٢٢٢ ٢٢٢٣ ٢٢٢٤ ٢٢٢٥ ٢٢٢٦ ٢٢٢٧ ٢٢٢٨ ٢٢٢٩ ٢٢٣٠ ٢٢٣١ ٢٢٣٢ ٢٢٣٣ ٢٢٣٤ ٢٢٣٥ ٢٢٣٦ ٢٢٣٧ ٢٢٣٨ ٢٢٣٩ ٢٢٤٠ ٢٢٤١ ٢٢٤٢ ٢٢٤٣ ٢٢٤٤ ٢٢٤٥ ٢٢٤٦ ٢٢٤٧ ٢٢٤٨ ٢٢٤٩ ٢٢٥٠ ٢٢٥١ ٢٢٥٢ ٢٢٥٣ ٢٢٥٤ ٢٢٥٥ ٢٢٥٦ ٢٢٥٧ ٢٢٥٨ ٢٢٥٩ ٢٢٦٠ ٢٢٦١ ٢٢٦٢ ٢٢٦٣ ٢٢٦٤ ٢٢٦٥ ٢٢٦٦ ٢٢٦٧ ٢٢٦٨ ٢٢٦٩ ٢٢٧٠ ٢٢٧١ ٢٢٧٢ ٢٢٧٣ ٢٢٧٤ ٢٢٧٥ ٢٢٧٦ ٢٢٧٧ ٢٢٧٨ ٢٢٧٩ ٢٢٨٠ ٢٢٨١ ٢٢٨٢ ٢٢٨٣ ٢٢٨٤ ٢٢٨٥ ٢٢٨٦ ٢٢٨٧ ٢٢٨٨ ٢٢٨٩ ٢٢٩٠ ٢٢٩١ ٢٢٩٢ ٢٢٩٣ ٢٢٩٤ ٢٢٩٥ ٢٢٩٦ ٢٢٩٧ ٢٢٩٨ ٢٢٩٩ ٢٣٠٠ ٢٣٠١ ٢٣٠٢ ٢٣٠٣ ٢٣٠٤ ٢٣٠٥ ٢٣٠٦ ٢٣٠٧ ٢٣٠٨ ٢٣٠٩ ٢٣١٠ ٢٣١١ ٢٣١٢ ٢٣١٣ ٢٣١٤ ٢٣١٥ ٢٣١٦ ٢٣١٧ ٢٣١٨ ٢٣١٩ ٢٣٢٠ ٢٣٢١ ٢٣٢٢ ٢٣٢٣ ٢٣٢٤ ٢٣٢٥ ٢٣٢٦ ٢٣٢٧ ٢٣٢٨ ٢٣٢٩ ٢٣٣٠ ٢٣٣١ ٢٣٣٢ ٢٣٣٣ ٢٣٣٤ ٢٣٣٥ ٢٣٣٦ ٢٣٣٧ ٢٣٣٨ ٢٣٣٩ ٢٣٤٠ ٢٣٤١ ٢٣٤٢ ٢٣٤٣ ٢٣٤٤ ٢٣٤٥ ٢٣٤٦ ٢٣٤٧ ٢٣٤٨ ٢٣٤٩ ٢٣٥٠ ٢٣٥١ ٢٣٥٢ ٢٣٥٣ ٢٣٥٤ ٢٣٥٥ ٢٣٥٦ ٢٣٥٧ ٢٣٥٨ ٢٣٥٩ ٢٣٦٠ ٢٣٦١ ٢٣٦٢ ٢٣٦٣ ٢٣٦٤ ٢٣٦٥ ٢٣٦٦ ٢٣٦٧ ٢٣٦٨ ٢٣٦٩ ٢٣٧٠ ٢٣٧١ ٢٣٧٢ ٢٣٧٣ ٢٣٧٤ ٢٣٧٥ ٢٣٧٦ ٢٣٧٧ ٢٣٧٨ ٢٣٧٩ ٢٣٨٠ ٢٣٨١ ٢٣٨٢ ٢٣٨٣ ٢٣٨٤ ٢٣٨٥ ٢٣٨٦ ٢٣٨٧ ٢٣٨٨ ٢٣٨٩ ٢٣٩٠ ٢٣٩١ ٢٣٩٢ ٢٣٩٣ ٢٣٩٤ ٢٣٩٥ ٢٣٩٦ ٢٣٩٧ ٢٣٩٨ ٢٣٩٩ ٢٤٠٠ ٢٤٠١ ٢٤٠٢ ٢٤٠٣ ٢٤٠٤ ٢٤٠٥ ٢٤٠٦ ٢٤٠٧ ٢٤٠٨ ٢٤٠٩ ٢٤١٠ ٢٤١١ ٢٤١٢ ٢٤١٣ ٢٤١٤ ٢٤١٥ ٢٤١٦ ٢٤١٧ ٢٤١٨ ٢٤١٩ ٢٤٢٠ ٢٤٢١ ٢٤٢٢ ٢٤٢٣ ٢٤٢٤ ٢٤٢٥ ٢٤٢٦ ٢٤٢٧ ٢٤٢٨ ٢٤٢٩ ٢٤٣٠ ٢٤٣١ ٢٤٣٢ ٢٤٣٣ ٢٤٣٤ ٢٤٣٥ ٢٤٣٦ ٢٤٣٧ ٢٤٣٨ ٢٤٣٩ ٢٤٤٠ ٢٤٤١ ٢٤٤٢ ٢٤٤٣ ٢٤٤٤ ٢٤٤٥ ٢٤٤٦ ٢٤٤٧ ٢٤٤٨ ٢٤٤٩ ٢٤٥٠ ٢٤٥١ ٢٤٥٢ ٢٤٥٣ ٢٤٥٤ ٢٤٥٥ ٢٤٥٦ ٢٤٥٧ ٢٤٥٨ ٢٤٥٩ ٢٤٦٠ ٢٤٦١ ٢٤٦٢ ٢٤٦٣ ٢٤٦٤ ٢٤٦٥ ٢٤٦٦ ٢٤٦٧ ٢٤٦٨ ٢٤٦٩ ٢٤٧٠ ٢٤٧١ ٢٤٧٢ ٢٤٧٣ ٢٤٧٤ ٢٤٧٥ ٢٤٧٦ ٢٤٧٧ ٢٤٧٨ ٢٤٧٩ ٢٤٨٠ ٢٤٨١ ٢٤٨٢ ٢٤٨٣ ٢٤٨٤ ٢٤٨٥ ٢٤٨٦ ٢٤٨٧ ٢٤٨٨ ٢٤٨٩ ٢٤٩٠ ٢٤٩١ ٢٤٩٢ ٢٤٩٣ ٢٤٩٤ ٢٤٩٥ ٢٤٩٦ ٢٤٩٧ ٢٤٩٨ ٢٤٩٩ ٢٥٠٠ ٢٥٠١ ٢٥٠٢ ٢٥٠٣ ٢٥٠٤ ٢٥٠٥ ٢٥٠٦ ٢٥٠٧ ٢٥٠٨ ٢٥٠٩ ٢٥١٠ ٢٥١١ ٢٥١٢ ٢٥١٣ ٢٥١٤ ٢٥١٥ ٢٥١٦ ٢٥١٧ ٢٥١٨ ٢٥١٩ ٢٥٢٠ ٢٥٢١ ٢٥٢٢ ٢٥٢٣ ٢٥٢٤ ٢٥٢٥ ٢٥٢٦ ٢٥٢٧ ٢٥٢٨ ٢٥٢٩ ٢٥٣٠ ٢٥٣١ ٢٥٣٢ ٢٥٣٣ ٢٥٣٤ ٢٥٣٥ ٢٥٣٦ ٢٥٣٧ ٢٥٣٨ ٢٥٣٩ ٢٥٤٠ ٢٥٤١ ٢٥٤٢ ٢٥٤٣ ٢٥٤٤ ٢٥٤٥ ٢٥٤٦ ٢٥٤٧ ٢٥٤٨ ٢٥٤٩ ٢٥٥٠ ٢٥٥١ ٢٥٥٢ ٢٥٥٣ ٢٥٥٤ ٢٥٥٥ ٢٥٥٦ ٢٥٥٧ ٢٥٥٨ ٢٥٥٩ ٢٥٦٠ ٢٥٦١ ٢٥٦٢ ٢٥٦٣ ٢٥٦٤ ٢٥٦٥ ٢٥٦٦ ٢٥٦٧ ٢٥٦٨ ٢٥٦٩ ٢٥٧٠ ٢٥٧١ ٢٥٧٢ ٢٥٧٣ ٢٥٧٤ ٢٥٧٥ ٢٥٧٦ ٢٥٧٧ ٢٥٧٨ ٢٥٧٩ ٢٥٨٠ ٢٥٨١ ٢٥٨٢ ٢٥٨٣ ٢٥٨٤ ٢٥٨٥ ٢٥٨٦ ٢٥٨٧ ٢٥٨٨ ٢٥٨٩ ٢٥٩٠ ٢٥٩١ ٢٥٩٢ ٢٥٩٣ ٢٥٩٤ ٢٥٩٥ ٢٥٩٦ ٢٥٩٧ ٢٥٩٨ ٢٥٩٩ ٢٦٠٠ ٢٦٠١ ٢٦٠٢ ٢٦٠٣ ٢٦٠٤ ٢٦٠٥ ٢٦٠٦ ٢٦٠٧ ٢٦٠٨ ٢٦٠٩ ٢٦١٠ ٢٦١١ ٢٦١٢ ٢٦١٣ ٢٦١٤ ٢٦١٥ ٢٦١٦ ٢٦١٧ ٢٦١٨ ٢٦١٩ ٢٦٢٠ ٢٦٢١ ٢٦٢٢ ٢٦٢٣ ٢٦٢٤ ٢٦٢٥ ٢٦٢٦ ٢٦٢٧ ٢٦٢٨ ٢٦٢٩ ٢٦٣٠ ٢٦٣١ ٢٦٣٢ ٢٦٣٣ ٢٦٣٤ ٢٦٣٥ ٢٦٣٦ ٢٦٣٧ ٢٦٣٨ ٢٦٣٩ ٢٦٤٠ ٢٦٤١ ٢٦٤٢ ٢٦٤٣ ٢٦٤٤ ٢٦٤٥ ٢٦٤٦ ٢٦٤٧ ٢٦٤٨ ٢٦٤٩ ٢٦٥٠ ٢٦٥١ ٢٦٥٢ ٢٦٥٣ ٢٦٥٤ ٢٦٥٥ ٢٦٥٦ ٢٦٥٧ ٢

أن يلعب هذا القائد الجديد دوراً مهماً فيما يقع في السنوات المقبلة من الحوادث الخطيرة .

كانت ولادة ابراهيم في قوله سنة ١٧٨٩ وكانت سنة لا تتجاوز السادسة والعشرين ربيعاً عندما اختير لقيادة هذه الحملة . كان قصير القامة قوى البنية وعلى جانب عظيم من النشاط وكان في وسعه أن يقاوم متاعب اللذات ومتاعب الحرب على السواء . كان أزرق العينين عالى الجبين ذا لحية شقراء . وكان كثير النشاط عقلاً وجسماً . وكان أشبه بوالده محمد على من حيث الشجاعة المقرونة باصالة الرأى . ولكن كانت تنقصه حلاوة حديث أبيه وجاذبية أخلاقه . وصدق فراسته سواء في الناس أو في المواقف (١) وكان صارماً يبعث الرهبة في النفوس بعكس أبيه الذى يبعث الإعجاب ويسحر الناس بحلو حديثه . وأحسب أن ابراهيم ما كان ليستطيع أن يشق لنفسه طريق المجد كما فعل أبوه محمد على ، ولكنه كان جندياً يشار اليه بالبنان على كل حال . فقد أصبح الساعد الأيمن لأبيه ينظر اليه بعين الهيبة المقرونة بالطاعة البتوية وينفذ أوامره . يمتثل بالاخلاص والدقة . ثم أنه ورث عن أبيه أيضاً حب النظر في المسائل بنفسه بدلا من وضع ثقته فيما يقدم له من التقارير (٢)

وكان أول ما وجه اليه اهتمامه ليس ادراك فوز حربى معين وأنه كان يرى أن الوقت المناسب لم يحن له بعد . بل اكتساب بعض زعماء القبائل الى الجانب المصرى بعد أن أخذوا يصيقلون ذرعا بالحكم الوهابى . وبهذه المناسبة كتب هنرى صولت ، وهو الذى خلف ميسيت في منصبه في أوائل

(١) كثيرا ما روى الناس أن ابراهيم لم يكن ابن محمد على بل كان ابن قرينته من بل سابق ولكن هذه الرواية غير صحيحة (كامبل بتاريخ ٣٠ يولي سنة ١٨٣٩) وزارة الخارجية ٢٧٥ - ٧٨

(٢) لاين بول استرايفور كانتج الجزء الاول صحيفة ٤٦٩ تقرير كامبل عن سوريا وزارة الخارجية ٢٨٣ - ٧٨

سنة ١٨١٧ يقول : ان ما أبداه ابراهيم من المواهب فى استئالة مختلف القبائل البدوية ليدل على أن النجاح سيكون حليفه فى النهاية (١) ، ولم يعد هذا العميد الحقيقية عند ما عزا نجاح ابراهيم الى عزيمته التى لا تقبل أو على الأصح قسوته حيال معارضيه والى اشرافه على خزانة الأموال وإلى ما كان له من حسن السمعة وشدة المحافظة على وعوده . - وهى خلال ثلاث لا مناص منها لبسط نفوذ الانسان بين القبائل العربية (٢) ثم ان اشرافه على مرؤوسيه كان فى الوقت نفسه يخالف كل المخالفة تساهل طوسن حياهم . وقد ضرب لنا صولت مثلاً على صحة هذا الأمر فقال : ان المدعو حسن أغا المشرف على شؤون حدود الحجاز وقع فى كمين فبدلاً من أن يكون أول الفارين إذا بالأغا يطلق النار على جواده فيرديه أمام خط القتال وبذا شارك الأغا مصير رجاله (٣) ولعمري إذا كان فى استطاعة ابراهيم أن يثير فى نفوس رجاله مثل هذا الشعور الشريف بالواجب فجدير به أن ينجح .

أما غبد الله بن سعود فقد خيل اليه أنه فى مأمن من طوارئ الحدثنان لوجوده فى معقله الصحراوى فى الدارعية على أن ابراهيم سرعان ما زحف بعد أن أتم خطته وأكمل استعداداته . وقد واصل زحفه لا كفأخ ولكن كصديق وحام ولم يكن هناك أى توازن فى دفع ما يطلبه الجيش من قرب المياه أو التمر أو الخشب .

ثم أن ما سببه من النظام القاسى حال دون ما اعتاده الجنود من أعمال السلب وارتكاب المحظورات . وكان جديراً بأن يكسب بهذا التصرف شيئاً من التأييد الذى كان من نصيب الجيش الانجليزى أثناء زحفه فى الهند . ولكن

(١) صولت ٢٨ ابريل سنة ١٨١٧ (وزارة الخارجية ٨٩ - ٧٨)

(٢) » ٦ يونيه سنة ١٨١٨ » » ٧٨ - ٩١

(٣) » ٦ يونيه سنة ١٨١٨ » » ٧٨ - ٩١

برغم هذا كله فإن الحملة قد أبهرت عاتقها ما كان يحيط بها من المصاعب الناشئة عن طول طرق المواصلات وارتكازها على القاعدة البحرية في جدة. وفي الحق أن ما لا يقل عن ٨٠٠٠٠ بعير قد استخدمت في صيانة طرق المواصلات (١) ولم يكن لدى ابراهيم عد ما وصل الى الدارعية سوى ٦٠٠٠ جندي فقط. وقد لبث أمام المدينة ثلاثة أشهر كاملة دون أن يستطيع شيئا. وبما زاد الطين بلة أن مخزون الذخيرة انفجر بفعل النار. ونحسب أن قائداً غير ابراهيم كان يهون عليه في ظروف حرجة كهذه أن يقود جنوده الى أعمال النهب وسفك الدماء على طول خط التمهقر ولكن ابراهيم احتفظ بمكانته وصمد لهيجات العدو الى أن وصلت الامدادات والذخيرة من جديد. ومن ثم أخذ يضيق الحصار وأخيرا تمكن من الاستيلاء على القلعة في سبتمبر سنة ١٨١٨ وقبض على زعيمين من مشايخ الوهابيين خلق لحيتيهم المرسلتين وطمر أستانهما وجعلهما أضحوكة أمام الناس (٢) وفي الوقت نفسه قضى بابعاد عدد من أفراد الأمرة الى القاهرة (٣) وأرسل عبد الله بن سعود الى الاسنانة لمفاوضة السلطان في الصلح إن استطاع الى ذلك سبيلا.

وهكذا تلاشى الخطر الوهابي مؤقتا ونجح ساعد ابراهيم القوى وعزيمة محمد على المنظمة فيما أخفق فيه من قبل باشا بغداد أو باشا سوريا. وذلك على الرغم من قربهما النسبي من قاعدة الوهابيين، الدارعية، وبالرغم من تغافل ابراهيم عن تنفيذ المشروعات السابقة لمحاولة اقناع دعاه المذهب الجديد بالوسائل السلمية بأنهم قد جادوا عن طريق الصواب. وقد أهدى أهالي الصوفية في فارس الى محمد على سيفاً مقوساً نفيساً رصعت

(١) صولت ٦ يونيه سنة ١٨١٨ (وزارة الخارجية ٩١-٧٨)

(٢) حوادث بتاريخ ٨ اكتوبر سنة ١٨١٨ (وزارة الخارجية - ٩١-٧٨)

(٣) كتاب دوين مصر بين سنة ١٨٠٢ وسنة ١٨٠٤ من ٤٦

قبضته فضلاً عن غمده بالأحجار الكريمة النادرة (١).

بل أن الباب العالي لم يتألك نفسه من شدة الفرح بمثل هذا النجاح الخارج عن المألوف فأمر بقطع رأس شيخ الوهابيين وكبيرهم وعين إبراهيم والياً على الخجاز والحبشة (٢).

هذا بينما القنصل الانجليزى قد اهتز طرباً للقضاء على من أسماهم عصابة من اللصوص برهنوا على أنهم أشد تعصباً وأقل تسامحاً وأكثر عداوة لتقدم المدنية من نفس اتباع العقيدة الاسلامية الذين كان الوهابيون يطمحون في أن يحلوا مكانهم (٣).

ويظهر أن الامبراطورية العثمانية كانت مريحة كإمبراطورية المغول وإمبراطورية المراتنا والفرس والصينيين أشد الارتياح الى عدم تعيين حدود أراضيها بصفة قاطعة مما فتح الطريق أمام الاستانة لاستنكار أو تجاهل ما قد يقوم به الجيران من الحكم من أعمال الاعتداء والاستفادة من أعمال ولايتها في الأقاليم أو التنصل منها حسب ما يترامى لها . فلقد كانت توجد دائماً فيها وراء الأقاليم الواقعة تحت ادارة السلطان الفعلية والاسمية مناطق مبهجة كان الأتراك قد هبطوها مرة كفاتحين .

وكان وجودهم فيها داعياً لادخال الرعب مؤقتاً في قلوب زعماء هذه الجهات وخملهم على اعلان خضوعهم وطاعتهم لمولاء الفاتحين أو لنقديهم ولائهم للسلطان بصفتهم الخليفة طبقاً للتقاليد الاسلامية القائلة بوجوب الاعتراف به والنزول على أوامره ونواهيه . فهذه المطالب التي لم تكن لتحتمل البحث لمحو

(١) كتاب دريو امبراطورية محمد على ص ١٧٦

(٢) تحتوي محفوظات مابدين على صورة من فرمان بتعيين ابراهيم باشا والياً لحجاز والحبشة بتاريخ ٤ ربيع الاول سنة ١٢٣٧ .

(٣) تقرير صولت

عرضت أمام قضاة أوربيين قد تنازلت البقاع الممتدة على طول حوض البحر الاحمر وما وراءها الى عدن ثم عبر البحر المذكور الى بعض الموانىء الصغيرة كقصوع وسواكن على الشاطئ الأفريقى . وهذا هو السر فى أن لقب ابراهيم باشا تضمن أيضا الاشراف الامبى على الحبشة وهو الاشراف الذى لم يكن يزيد فى الواقع على مجرد الحق فى تعيين حكام فى الموانىء لتحصيل المكوس على منتجات السودان كالصمغ والعاج والرقيق . وهى المنتجات التى كانت تسير بها القوافل ليبيعها لتجار جورجيا الذين يؤمنون موانىء البحر الاحمر

على ان محمد على لم يقتنع مطلقا بهذه السلطة المحدودة لأنه كان يطمح فى الاشراف على التجارة نفسها . فلقد كان راسخا فى اعتقاده أن اراضى السودان والحبشة غنية بما فيها من معدن الذهب كما أنه كان يعرف أن الجنوب هو المورد العظيم لأولئك الأرقاء السود الأقوياء ولهم قيمة كبرى فى مصر . فهذه البرائع الثلاثة كلها كانت قوية . ومن المتندر أن يقول الانسان هنا هل كان محمد على مدفوعا برغبته فى العثور على مناجم الذهب ليتمكن من اكتساب صداقة ديوان الاستانة بأسره أم كان مدفوعا بأمل الحصول على الرقيق لتدريهم على الشئون العسكرية تمهيدا لتكوين جيوش منهم تمكنه من الاستغناء عن مشاغب الألبانيين والأتراك بحيث يستطيع يوما ما تحدى السلطان وكل ما يحشده من جنود وجحافل ؟

ومن ثم أعد محمد على العدة للقيام بحملة كبيرة الى جهات الجنوب مظاهرا بأن الغرض منها رد اهانتة قيل أنها موجهة من سلطان سنار ثم لفتح الطريق أمام القوافل التجارية للوصول الى القاهرة عن طريق النيل ولم ينصف العام حتى كان قد احتشد نحو ٥٠٠٠ جندي فى وادى حلفا وهى المنطقة التى لم يكن

١ ملاحظات فاللشيا فى خطاب يمت الى كاتنج فى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٠٨ - بوزارة

نفوذ الباشا يتجاوزها كثيراً . ثم عهد بقيادة الحملة الى اسماعيل ثالث أولاد محمد علي . وقد عين في هذا المنصب للتمرس في شئون الحكم والحرب (١) وسرعان ما تمكن اسماعيل من فتح اقليم سنار والقسم الشرقي من السودان واخضاع زعماء هذه المناطق بعد قليل من المقاومة . ولم يكن ثمة ما يقتضى المباهاة في فتح هذه الجهات أولا لقلة دراية السودانيين باستعمال الأسلحة النارية وثانيا لانقسام الأهالي بعضهم على بعض برئاسة زعيمين كانا يتطاحنان على الزعامة وقد قتل أحدهما الآخر ثم فر الى الحبشة . ومن ثم بادر الملك الاسمى الى التسليم . ثم واصل الجيش المصرى زحفه جنوبا الى أن وصل الى نقطة واقعة بين خطي العرض ١٠ و ١١ في الشمال (٢) على أن الزحف هنا لم يكن مصحوبا بالتوفيق الذى شوهده في بدء الحملة . فقد كانت الغابات والأحراش من أكبر العوائق في سبيل الفاعين مع أن الدفاع عنها كان سهلا وتفشت الدوسنطاريا وأمراض هذه المناطق بين الجنود المصرية . وقلت المؤونة وهكذا رأى اسماعيل نفسه مضطرا الى الانسحاب الى سنار .

وكانت تقدمت في الوقت نفسه قوة من الجند بقيادة صهر الباشا الدفتردار بك قاصدة الى كردفان والشرط الغربى من السودان . وبعد مقاومة أشد مما شوهده في سنار سقطت الأيضا وأعمل الجنود السلب والنهب فيها . وهكذا تم فتح السودان . ولكن ادارته تركت لأيدى غير متمرة . ولقد كان في نية محمد علي أن يعهد الى ابراهيم بإدارة ذلك القطر وتنظيمه ولكنه أصيب بالدوسنطاريا على أثر وصوله واضطر الى العودة لمصر من قوره .

أما مناجم الذهب التى كانت مطمح أنظار محمد علي فلم يعثر عليها الجيش المصرى . ثم أن عدد من وصل الى اسوان من السودانيين القادرين على

(١) صوليك ٣ يونيه سنة ١٨٢٠ - وزارة الخارجية ٧٨ - ٩٦

(٢) كتاب هيرن السودان المصرى ص ١٦

حمل السلاح لم يتجاوز الخمسمائة في شهر مارس سنة ١٨٢٢ (١) بدلا من الجيش العظيم الذي كان يحلم به محمد علي . ثم ان اسماعيل نفسه لم يظهر كفاءة في ادارة السودان . وهذا ما حدا بمحمد علي أن ينصح ابنه مرارا عديدة باستعمال وسائل اللطف واللين وأن يحكم بين الرعية بالعدل والعمل على مصلحة الناس (٢)

ولكنه كان على الرغم من هذه النصائح يلبح في مطالبة ابنه بارسال فصائل جديدة من الرقيق وهو مالم يكن يمكن تحقيقه إلا بمواصلة الغارات على الاهالي الذين كانوا قد تملكهم الرعب والحلع .

وبدئى أن من المستحيل استمالة شعب ومحاولة استعباده في الوقت نفسه . وكان اسماعيل على ما يظهر يرى ان الأمر الثاني هو أولى بالناية . ففي أواخر سنة ١٨٢٢ ركب اسماعيل نهر النيل ورسا في مقابل شندى وطلب الى الزعيم السوداني هناك أن يقدم له خلال ثلاثة أيام ١٥٠٠٠ ريال و ٦٠٠٠ رقيق . فأخبره الزعيم أن ذلك خارج عن قدرته . فطمه اسماعيل بالكرباج على وجهه صائحا ، أتهينى أيها العبد . وهنا تدخل زعيم آخر ووعد بتنفيذ الأمر وانسحب الزعيمان . وقد كانت الناية من الانسحاب ليست النزول على أوامر اسماعيل بل لجمع أنصارهما وأتباعهما . ولما اجتمعوا أحاطوا بقوات اسماعيل وسدوا الطريق في وجهها لهجوم فجائي قاموا به في الليل على غير انتظار . أما اسماعيل ومن معه من الجنود في الضفة الأخرى فقد استيقظوا ووجدوا أن الدار التي كانوا فيها قد شبت فيها النار ثم انقض عليهم الأعداء فزقوهم إرباً إرباً (٣)

ولكن الزعيم السوداني المسكين كان قد نسى شأن الدفتردار بك في كردفان فما

(١) حركات في ٣٠ مايو سنة ١٨٢٢ (وزارة الخارجية ٧٨ - ١١٢)

(٢) خطاب محمد علي لابنه اسماعيل في ٩ ربيع الثاني سنة ١٢١٦

(٣) مذكور في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٤٢ .

كاد يسمع بمصرع اسماعيل حتى عاد الى سنار على جناح السرعة وهناك انتقم من الأهل أشد انتقام . ويقال أنه أطاح زووس مالا يقل عن ٣٠٠٠ شخص وحدثت على أثر ذلك اضطرابات وقلاقل . وقام شخص يدعى المهدي وانضم إليه أنصار كثيرون . وقد نما الى القناصل الأوربيين ان ذلك المهدي وقع في الأمر وأطيحت رأسه . ولكن تبين بعد شهر أنه لا يزال على قيد الحياة ومن ثم أرسلت الامدادات من اسوان لقمع حركته (١) وهكذا وقعت القلاقل ولم يحل عام ١٨٢٦ حتى كانت السكينة مخيمة على ربوع السودان وأصبح محمد على قادراً على أن يتخذ ما يلزم من الاجراءات لاصلاح شأن ذلك الاقليم وتنمية موارده . فقرر ارسال ثمانية من كبار أعيان الوجه البحرى بصحبة ١١٠ أشخاص لتعليم السودانين طريقه الزراعة في مصر (٢) .

ويلوح أن هذا التصرف وحده لم يأت بنتيجة ما . وأغلب الظن أن الجوع هو الباعث الوحيد الذى دفع شعباً متأخراً وبساذجا كالشعب السودانى الى الاقبال على الصناعة . هذا فضلاً عن أنه لم يتعلم شيئاً البتة من معلمي المصريين الذين لم يكن يظن فيهم التجمس لهذا الواجب اللازمى .

ولعل أهم ما طرأ من التغير فى خلال السنوات العشر التالية هو أن الخرطوم تحولت من قرية صغيرة الى مصاف المدن وبها ٥٠٠ منزل مبنية بالطوب الأحمر . هذا عدا الشكنات والمخازن وغيرها من الحدائق التى يزرع فيها التين والعنب . وكان هذا من عمل خورشيد باشا الذى حكم الاقليم سنوات عديدة واتخذ الخرطوم عاصمة له .

وليس من ريب فى أن ازدهار مدينة الخرطوم ونموها كان النتيجة التى

(١) وصلت فى ٢٨ ابريل سنة ١٨١٤ - وزارة الهند - مصر والبحر الاحمر ٧ - وكذلك خطاب أرسل الى قائد كردان فى ١٧ شوال سنة ١٢٣٩ - محفوظات مابدين
(٢) خطاب لمديرى الوجه البحرى فى ١١ رجب سنة ٥٢٤٥ - محفوظات مابدين

تنشأ وخاصة في الشرق عن وجود قاعدة الحكومة في جهة معينة

على أن محمد على لم يكن كثير الارتياح لركود حركة الانتاج في ذلك الاقليم
فلقد قضى في التنقيش في ربوعه ستة أشهر كاملة فيما بين سنتي ١٨٢٧ و ١٨٢٩
ولعل غايته من ذلك التنقيش كانت لتحقيق الحلم الذي ظل يداعب محمد على
نفسه ألا وهو العثور على الذهب ولكنه كان يرى فوق ذلك الى غاية مهمة
وهي تنمية الزراعة في تلك الجهات وتوسيع مداها .

وفي الوصف المذكور عن رحلته هذه دلائل ناصعة على تفاهة النتائج التي
تحققت وعمّا كان يحول في خاطر الباشا من الأفكار عن طريقة تنمية السودان
وعلى الرغم من - أو بالأحرى بسبب - ما كان ينتظر من كثرة المحصول -
وقد قدره وقتئذ بنحو ٦٠ ضعفا - فإن الزراعة كانت مازال مهمة والأراضي
لم تخل من قسرتها القابلة للزراعة إلا بواسطة قطع الأخشاب الكبيرة - ومن
ثم تقرر اجراء تجربة أخرى ألا وهي تنمية زراعة قصب السكر والقطن والنيلة
واختير لهذه الغاية عدد من الشبان العرب من خريجي مدرسة المهندسخانة
وأعطى لكل منهم ١٠٠ فدان معفاة من الضرائب لمدة خمس سنوات ووكّل
الى كل منهم عدد من الشبان السودانيين لتعليمهم الوسائل الراقية المستخدمة
في الزراعة المصرية .

ثم ألح الباشا في الوقت نفسه على الزعماء السودانيين أن يسعوا وراء
تحسين الزراعة ويعملوا على تنشيطها وكثيرا ما كان يقول لهم لو احتديتم حظ
غيركم من الناس فليس من ريب في أنكم سوف ترتقون من مستوى العجاوات
إلى مصاف الأوربيين . وسوف تبلغون من الثروة وتعلون كيف تتمعون
بمسرات الحياة مما يحول جهلكم دون تصوره . ولكن هذا ما كان ليتم بدون
الأبدى العاملة وإلا لما تحقق شيء من هذه الأحلام . ويقال أن سامعيه قد
خلبت ألبابهم تلك الصورة الزاهية التي رسمها لهم محمد على عن المستقبل

حتى أنهم توسلوا اليه أن يأخذهم الى مصر ليتعلموا الوسائل الفنية . ولكنه نصح إليهم بأن الأفضل أن يرسلوا أبنائهم (١) .

ولما كان هذا كله قد تم في نهاية الفترة الإيجابية في ابان حكم محمد علي فلا مندوحة عن الاستنتاج بأن فتحه للسودان قد وطد سيادة مصر في ذلك الاقليم ويمكن الباشا من الحصول على عدد معين من العبيد ولكنه لم يؤثر مطلقا فيما كان عليه السكان من الثقافة الفطرية كما انه - وهذا ما كانت له أهمية كبرى في نظر محمد علي - لم يؤثر أى تأثير في انتاج الاقليم من الوجبة المادية . كما أن القضاء على الوهابيين لم تكن له أية نتيجة أكثر من إعادة فتح مكة والمدينة للحاج .

ومن ناحية أخرى فقد كان لاتساع نفوذ محمد علي شرقا وجنوبا نتائج على جانب عظيم من الأهمية . فبينما كان الساسة الفرنسيون واقفين وقفة المتفرج كانت للساسة الانجليز مصلحة مباشرة في الموضوع ويمكن أن يعزى منشأ ارتباطهم في سياسة محمد علي الى الفترة الواقعة بين سنتي ١٨١١ و ١٨٢٢ فقد كانت لأعماله العسكرية في بلاد العرب والسودان آثار مباشرة في ثلاث مناطق كانت لهم فيها فعلا مصالح حيوية ألا وهي البحر الاحمر والخليج الفارسي والحبشة وكان معظم الأعمال التجارية في تلك المناطق تتناوله أيدي تجار معظمهم من أصل جورجاراتي جلبون متاجرهم من صورات وغيرها من موانئ غرب الهند . ولم يكن في استطاعة امبراطورية المغول - حتى في إبان شوكتها - أن تقدم للسفن الهندية التجارية الحماية اللازمة . بل اضطر الامبراطور أكبر أن يحصل على جوازات من البرتغاليين . هذا في حين أن من جاء بعده من الامبراطرة حصلوا من الهولنديين أو الانجليز على خفر لحراسة السفن أثناء السفر . وفي أواسط القرن الثامن عشر أى قبل أن تحصل شركة الهند للشرقية

(١) كامبل رقم ٢٨ في ٨ مايو سنة ١٨٢٩ (وزارة الخارجية ٣٧٢ - ٨٧)

المشغلة بشئون الملاحة في الخليج أن تعقد معاهدة مع الشركة وهي لا تقضى فقط بالمدول عن أعمال القرصنة بل وترك تجارة الرقيق أيضا (١) . ولقد غلّت الشركة نفسها بالأمل في أن تحصل على مساعدة إبراهيم باشا لتحقيق هذه الغاية بعد الاستيلاء على الدارعية ولكن محمد علي لم يكن مهتما وقتئذ بالتطلع إلى شيء من هذا في مثل ذلك المكان السحيق ولذا لم تصادف اقتراحات الشركة قبولا (٢) .

أما في البحر الأحمر فإن الأمور كانت تسير سيرها الطبيعي الهادئ . فان فتح مصر بواسطة نابليون قد وجه الاهتمام إليها . فمسحت البلاد في سنة ١٧٩٥ على جناح السرعة وأصر لورد فالنشيا فيما بين سنتي ١٨٠٤ و ١٨٠٥ على العودة بواسطة هذا الطريق عند ختام رحلته الهندية . وكان يرمى إلى أن يضرب عصفورين بحجر واحد . فكانت غايته الأولى البحث عن خير وسيلة لسد البحر الأحمر في وجه أي اعتداء يحتمل أن يجيء من العرب . والثانية تنمية التجارة الهندية . ولتحقيق هاتين الغايتين عمد إلى زيارة كافة الموانئ الرئيسية الواقعة في طريقه ابتداء من عدن فما بعدها . وقد عني بتدوين كافة ما يهيمه من المعلومات عن سير الحالة التجارية وكان من رأيه احتلال عدن . ولتحقيق الغايتين سألني الذكر عقد محالفة مع الوهابيين ومع الحبشة (٣) ولكن ظلت مقترحاته مجرد حبر على ورق إلا فيما يتعلق بهنري صولت الذي كان قد رافقه في رحلاته الشرقية وعين فيما بعد قنصلا عاما في القاهرة فانه قد ذهب في سنة ١٨٠١ الى بلاد الحبشة في بعثة خاصة على أمل توسيع نطاق التجارة فيما بين تلك البلاد

(١) كتاب « لو » عن الاسطول الهندي الجزء الاول ص ٣٤٢

(٢) تعليمات مادير في ١٣ ابريل سنة ١٨١٩ (مذكرات سادليو اليومية ص ١٣٨)

(٣) ملاحظات فالنشيا في خطاب ملحق في ١٣ سبتمبر سنة ١٨١٨ (وزارة

وبماي (١) . وكانت شركة الهند الشرقية ينوب عنها مندوب يقيم في (بخا) ومعه مساعده بلزوني الذي لعب فيما بعد دوراً له نصيب من الأهمية في بداية تاريخ الحفريات في مصر . وقد ظل يتنقل بين عدن وغيرها من الجهات حسبما تقتضي الظروف .

وكانت الغاية التي جعلها محمد علي نصب عينيه وقتذاك كما بينا من قبل أن يعيد التوازن في المالية المصرية بواسطة التجارة فلم يكتف بإمداد المتحمدين الانجليز في البحر المتوسط بالجبوب بل عرض على حكومة الشركة في الهند اقتراحات لتنمية التجارة في البلاد الشرقية ونظراً لأن الاقتراحات المذكورة قوبلت بشيء من الاهتمام فقد انتدب بلزوني للسفر الى القاهرة حيث تمكن من عقد اتفاقية مؤقتة وتوقيعها في ٢٨ مايو سنة ١٨١٠ . وقد نصت الاتفاقية المذكورة على أن تكون الامتيازات التركية قاعدة المعاملات التجارية مع الهند . وأن يتعهد الباشا ألا يعتدى بأى حال من الأحوال على الأملاك والراعايا الانجليز في حالة نشوب حرب بين إنجلترا وتركيا بل أن يمدم على العكس بالحماية اللازمة وأن يتعهد بإعادة الفارين من السفن البريطانية حتى لو اعتنقوا الاسلام (وهو شرط كانت تركيا ترفضه باستمرار إلى الآن كما يؤخذ من كتاب ابوت تحت ظل الحكم التركي ص ٢٩) وأن يمر المسافرون الذين يصبحون أمتعتهم الشخصية بدون دفع مكوس جبركية وأن تصحب القوافل التجارية من السويس وإليها قوة من الحرس في مقابل ثلاثة دولارات اسبانية عن حمولة البعير الواحد وأن تكون الضريبة الجبركية ٣٪ .

على أن هذه الاتفاقية لم يقدر لها أن تبرم . وأغلب الظن أن الباعث هو التخوف من الاضرار بالعلاقات البريطانية مع الأستانة . وقد رفضت الحكومة

(١) صولت في ٤ مارس سنة ١٨١١ (وزارة الخارجية ١-١)

البريطانية في الوقت نفسه أن تسمح لطردة الباشا (أفريقيا) بالذهاب إلى البحر الأحمر عن طريق الرجاء الصالح (١) وقد بقى الباشا في شبه حيرة وتردد لا يدري ماذا يصنع ليحيط المحالفة التي كان يطمح إليها بما يجعلها جذابة ليحمل الانجليز على توقيعها . ولقد رأيتاه كثيرا ما يحظر على السفن القادمة من بمباي - نزولا منه على إرادة السلطان مع شيء من السخريه - بالألا تواصل سفرها إلى ما بعد جدة شمالا (٢) على أنه صم في نهاية الأمر أن ينزل بنفسه إلى غمار التجارة الهندية وعين فوزيس وشركاه مندوبين عنه في بمباي التي أرسل إليها كمية هائلة من البضائع الأوربية عدا مليون دولار سبائك ذهب (٣) ثم أنه ألح على القنصل الانجليزي في الوقت نفسه - وذلك نظرا إلى نشاط القرصان الوهايين - بضرورة إرسال قوة بحرية إلى هناك لرد إهانة القرصان - وإلا أصبح من غير المأمون أن يطلب إلى أولاده النقل من الحجاز واليمن .

وهنا جئنا بصلوات هذا الاقتراح وعرضه إذ كتب يقول :

« إن من المستحسن أن يكون لسموه التفريق بحيث يحول دون تسلط هؤلاء القرصان الوهايين على البحار . أما فيما يختص بمصر فإن سمو الباشا قد أصبح تاجرا بكل معاني الكلمة بحيث أنه أصبح في قبضة أيدينا وتحت رحمتنا وقد أصبح إيراد الدولة متوقفا على التجارة . . بحيث لا يستطيع بدونها معونة حكومته عدة أشهر . ثم أن أميرال البحر الأبيض في حالة قطع للعلاقات بوسعه أن يحمل محمد علي على ما أعتقد على الخضوع لشروطنا في كل وقت بدون طلب قوة إضافية عدا التي يشرف عليها في الأوقات المعتادة . وهذا يالقاء مراسى أسطوله في أبي قير وضرب الحصار على الشاطئ . وهو

(١) ميسيت ١٦ فبراير سنة ١٨١٣ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٤)

(٢) » ٦ يونيو ٧ سبتمبر سنة ١٨١٥ (وزارة الخارجية ٦ - ٢٤)

(٣) لم تؤدي التجارة إلى النتيجة للرجوة ولذا عدل عنها - تقرير صولت بتاريخ

٢٨ أبريل سنة ١٨١٧ (الخارجية ٦ - ٢٤)

ما يمكن أن نفعله في البحر الأحمر . فإن سفينتين من سفن البضائع تقفان بين جدة والسويس كفتان لقطع مواصلات محمد على عن طريق البحر وحمله على قبول شروطنا في أقرب وقت ، (١) .

وقد كان من نتيجة هذه الاقتراحات أن سحبت الاعتراضات التي أقيمت في سبيل السماح بسفر طرادة الباشا الى البحر الأحمر عن طريق رأس الرجاء الصالح (٢) .

فملاقات الانجليز مع الباشا بعد أن دانت له الأمور في مصر كانت للآن علاقة وداود وصداقة ، ولا ريب . ثم أنها لم تشبها شائبة - كما رأينا - من جراء زحفه على الوهابيين ، وإن كان بعض الأفراد الانجليز قد استحسنوا تعصيد الآخرين ومد يد المعونة إليهم (٣) ولئن كان ميسيت قد ساءه فوز محمد على في بلاد العرب فذلك إلا لشدة خوفه من أن هذا النجاح قد يفرى الباشا بالتورط فيما سوف يؤدي الى هلاكه . لأنى أعتقد أنه إذا لقي حظه في هذه اللحظة المبكرة فإن هذه البلاد (مصر) سوف تعود من جديد الى حالة الثورة التي انتشلها منها ، (٤) ولقد صدرت الأوامر الى الكابتن سادلير بارسال تهنئته الى ابراهيم بمناسبة ما أحرزه في الدارعية من النجاح . واقترح عليه القيام بعمل مشترك في الخليج الفارسي . كذلك عند ما أبدى صولت تخوفه من أن تكون الحملة الموجهة للسودان مقصوداً بها فتح الحبشة ، ولفت نظر الباشا الى أن مثل هذا العمل لن يقابل في إنجلترا بالرضاء والارتياح ، بادر محمد على الى التصريح بجزرة أن البلاد - وإن كانت تعج بمنجم الذهب والمعادن

(١) ضوك ١٥ يونيه سنة ١٨١٦ (وزارة الخارجية ٦ - ٢٤)

(٢) تعليمات لصوك في ٣٠ مايو سنة ١٨١٧ (وزارة الخارجية ٨٩ - ٧٨)

(٣) مذكرات دنداس في ٣ يناير سنة ١٨٠٩ (وزارة الخارجية ١١ - ١)

(٤) ميسيت في ٩ مارس سنة ١٨١٥ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٦)

الثينة والدرز النادرة وبالرغم من أن الاستيلاء عليها لا يمكن أن يحوم الشك فيه - فإنه يفضل أن يعدل عن فتحها على أن يشوه علاقاته مع الانجليز . وبهذه المناسبة كتب صولت فقال : ما عرفت الباشا يقطع لنا عهداً في أمر من الأمور إلا إذا كان ينوى المحافظة عليه ، (١) .

على أن ديوان الاستانة كان يرى في تلك العلاقات خطراً وأى خطر فقد كان السائد في الأفهام هناك أن ذلك الباشا القوى البأس سوف يعقد مع انجلترا التحالف الذي يرى إليه وبذلك يخلع عن عاتقه النير التركي بتاتاً . ومن هنا كان اهتمام الديوان بانتهاز كل فرصة سانحة لإثارة القلاقل والمتاعب . مثال ذلك أنه حاول توريث محمد علي في تأييد قرصان الخليج الفارسي على أن المتاعب الشديدة إنما نشأت عن تصرفات حاكم مخا . ففي سنة ١٨١٧ هجرت أحد الأعراب في المصنع الانجليزي مدة وجيزة من الزمن ثم أطلق سراحه إجابة لرغبة الحاكم . ولكن الشرذمة التي تؤلف حرس المصنع اعتقل رجالها مع قومندان إحدى السفن التجارية التي وجدت هناك بالصدفة وكذا المقيم البريطاني وضربوا ضرباً مبرحاً وعملوا معاملة سيئة بينما اتهم المصنع وسلب ما فيه . وبعد إضاعة وقت طويل في البحث وتحري الحقائق تقرر إرسال قوة عسكرية للحصول على الترضية المطلوبة .

ولم يكن اعتماد مخا على الامبراطورية العثمانية وارتباطها بها إلا صورياً فحسب . فقد كانت أكبر موانئ إمام صنما الذي لم يكن لسلطان تركيا عليه ولا نفوذ ولا سيادة . ولكن محمد علي تمكن في خلال سنة ١٨١٨ من أن يسلم إليه بعض الأراضي المتاخمة للبناء الشمالية (الحديدية) في مقابل تعهده بتقديم كمية معينة من الزنك للسلطان سنويا - ومن ثم أصبحت بمثابة جزية مفروضة

على بلاد صارت منذ ذلك الحين تعتبر مظلة بالحماية التركية (١) .

وليس ينبغي أن الدول الأوروبية ما كانت لتقبل مثل هذه النظريات ولا أن تسلم بحقوق لم تكن مشفوعة بنفوذ حقيقي . ومن ثم راحت شركة الهند الشرقية تطالب إمام صنعاء بتقديم التعويض اللازم . فعمد إلى سياسة المراوغة المألوفة . ومن ثم صوبت المدافع قنابلها على مخا وهددت قلاعها (٢) .

وسلم الإمام بحكم القوة ما كان ينبغي أن يسلمه من قبل من المطالب التي لا تستند إلى قوة السلاح . فعقدت معاهدة نص فيها على أن تكون للقيم قوة من الحرس كما لزميله في بغداد أو البصرة ، وأن يسمح له بالظهور أمام الملأ وهو على ظهر جواده ، وأن تخصص مقبرة لدفن الموتى المسيحيين فيها ، وأن يعترف أن تجار صهورات هم تحت الحماية البريطانية ، وأن تخفض المكوس الجمركية التي يدفعها التجار الانجليز إلى المستوى الذي يدفعه التجار الفرنسيون (٣) .

وهكذا سقط هذا الحصن الاسلامي الذي كان المسيحيون فيه إلى ذلك الحين عرضة لكافة أنواع الاهانات التي تذهب بلا حساب أو عقاب ، وكان يحكموا عليهم بالسير على الأقدام مع حظر مرورهم أمام بوابة معينة وجعلهم يشهدون جثث مواطنيهم تنشقها الكلاب وابن آوى وحيث أرغم التجار الهنود على أداء مبالغ جسيمة من الآمال بتعريضهم للاختناق بدخان كبريت العمود (٤) .

(١) رسالت في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٢٠ (وزارة الهند مصر والبحر الأحمر ٧)

(٢) برس إلى صولت في ٢ يناير سنة ١٨٢١ (وزارة الهند مصر والبحر الأحمر ٧)

(٣) أمضيت للمعاهدة في ١٥ يناير سنة ١٨٢١

(٤) صولت كستراخيفود في ١٦ أغسطس سنة ١٨٢٣ (وزارة الهند مصر والبحر

الأحمر ٧) .

وكان بدورها أن يؤدي مثل هذا التنوير الممقوت إلى سيل من الاشاعات مثال ذلك أن للشركة كانت قد أنزلت إلى البرسلكا بحرياً لاستعمال طراداتها ومن ثم انتشرت الاشاعة من أن حلقة من هذا السلك قد نقشت عليها اسم طلاس سحرية وأن السلك سوف يستعمل في سحب المدينة بأسرها إلى البحر أو لانتزاع الجبال تمهيداً لفتح طريق إلى صنعاء نفسها (١) أما في الاستانة التي كانت قد وصلها صدى هذه الاشاعات فقد وجه نقد شديد إلى السفير البريطاني بينما صدر الأمر بتوبيخ محمد علي وتقريبه على مثل ذلك الإهمال وكلف باحتلال كافة موانئ البحر الأحمر لغاية عدن باسم السلطان .

وقد تلا هزيمة الوهابيين وفتح السودان تنظيم قوات محمد علي العسكرية تنظيمًا باهراً يلفت الأنظار فإن الجنود التي تسلم على أكتافها المجدهم تسكن سوى جماعة من الغوغاء المسلحين لا يحفلون بالنظام ولا سبيل إلى كبح جماحهم إلا بدفع مرتباتهم بالنظام وباستعمال العقاب الصارم . وقد كانوا عتبة كأداء في سبيل احتفاظ الباشا بمركزه بقدر ما كانوا لازمين له للوصول إلى ذلك المركز . مثال ذلك أن ميسيت أرسل في تقرير له سنة ١٨١٦ يقول أن شطرا كبيرا من الجيش قد أرسل إلى السواحل . وأنه عند ما استفسر من محمد علي عن السر في هذا الترتيب أخبره أنه بعد أن أيقن بعجزه عن كبح جماح أعمال العنف التي ارتكبتها الجنود في خلال الأشهر القليلة الماضية رأى أن يلجأ إلى حيلة لطيفة بأن يكلفهم بالخروج من المدينة على أمل أن يسلس قيادهم ويصبح في الاستطاعة إخضاعهم وجعلهم مطيعين للنظام بعد أن يصيروا شرادهم صغيرة متفرقة (٢) .

فلهذه الأسباب استقر رأي محمد علي على إنشاء نظام جديد أي إنشاء جيش

(١) منشور لبونسياني في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٣ (وزارة الهند مصر والبحر الأحمر)

(٢) ميسيت في ٨ مارس ١٨١٦ (وزارة الخارجية ٦ - ٢٤)

جديد يكون نظامه وتدريبه والاشراف عليه أورنيا . وبديهي أن احتفاظه بمركزه يترتب نسبيا الى نجاحه في ذلك المشروع الذى كان لا ريب — يعتبر من أشق المشروعات وأصعبها . فان السلطان سليما قد خلع ثم قتل حديثا لاجترائه على أن يقحم آداب الكفر إلى الاسلام بمحاولته لإدماج جنود الانكشارية في فيلق جديد . ولم يكن الباشا بمن يهيبون المضى في مشروعه لمجرد خطورته وصعوبته ، لأنه لم يكن يؤمن بأن الإصلاح العسكرى يقابل بالنفور من سواد الشعب ، بل من الزعماء وحدهم لأنه لم يكن ينتظر منهم أن يصبروا على كشف أكاذبيهم التى ظلت مدة طويلة متسلطة على الخزانة العامة . وسرعان ما نهض الدليل على عدالة هذه النظرية عند أول محاولة لادخال الطريقة الأوربية في التمرين العسكرى .

وقد حدث هذا عند عودته من الحجاز . فلقد بدأ يطبق هذا الرأى في جماعات الجنود الذين تحت اشراف أقاربه . ولكن سرعان ما رأى علامات السخف والتذمر عند ما أراد توسيع هذه الطريقة وتطبيقها على الجنود الذين يقل سلطانه عليهم عنه في جماعات الجنود سالفة الذكر . وإذ ذاك أصدر الباشا إعلانا بأن كل جندى لا يميل إلى إطاعة الأوامر يمكن أن يأخذ ما يكون متأخرا له من المرتب وأن يرحل عن البلاد . على أن أحدا لم يحاول أن يفيد من هذا العرض إلى أن حدث بعد ظهر احد الأيام ان اجترأ لقيف من الجنود في ميدان الأزبكية بالقاهرة أمام قصر الباشا وبدأوا ينهون الدكاكين فجأة وهم يصيحون « لا إله إلا الله » . وفي اليوم التالى انتشرت الفتنة في كافة الأحياء واصبحت الدكاكين والمخازن عرضة للنهب والسلب ، واعتدى على الحى الفرنسى عدة مرات واصبح الأوربيون لا يجرأون على

الخروج من دورهم إلا بالرى التركى (١) ومن ثم تقرر العدول مؤقتاً عن المشروعات الجديدة .

على أن المقاومة بدلا من أن تضعف عزيمته محمد على أو تصرفه عن الناية التى وضعها نصب عينيه جعلته يفكر فيما عسى أن يتبعه من شتى الوسائل لتنفيذ ما استقر عليه رأيه من الاصلاحات . وقد بينا فيما سبق أن بين بواعث ارسال الحملة السودانية كانت رغبته فى الحصول على العدد اللازم من الرقيق الذين يمكن تدريبهم على شؤون الحرب على النمط الذى يهواه وهذا هو السر فى اصدار الأوامر الى اسماعيل لجمع العبيد السودانيين وإرسالهم الى اسوان على جناح السرعة . ولما لم يكن ينتظر بحال ما أن يكون أولئك السودانيون مادة صالحة لاجتاد الضباط منهم فقد أرسل إلى اسوان للتمرس فى شؤون الحرب نحو ٣٠٠ من رقيق الممالك وكانوا ملكا خاصاً لمحمد على .

وقد عهد إلى الكولونيل سيف الفرنسى بالإشراف على هذه المدرسة العسكرية الجديدة . وكان الكولونيل المذكور قد تخرج من تحت السلاح ثم شق لنفسه طريق المجد حتى استحق صليب الليجيون دونير (جوقة الشرف) ثم اعتزل الخدمة برتبة كابتن بعد أن أبلى خيرا بلاء فى موقعة « ووترلو » . وفى سنة ١٨١٩ هبط سيف إلى مصر وقد ملكته عليه حواسه حسن صفات أباشا وأخلاقه ورقة شمائله . وفضلا عن هذا فقد ترك دينه المسيحى واعتنق الاسلام ولم يكن فى عمله هذا شئ من الخفة والنزق الذى يقترن دائما بالمرتدين عن أديانهم . ثم صار سيف الخادم الأمين والعبد الطائع لمحمد على . ولما أصت برطانيا العظمى بعد ذلك بعشرين ربعا على إعادة سوريا إلى مساوىء الحكم التركى بذلت مساع عديدة مع سليمان باشا - كما كان الجنرال سيف يسمى وقتذاك - لإرشائه وحمله على التخلي عن محمد على . ولكن لا العرض بجملة

(١) ميست ل ٣٤ أغسطس سنة ١٨٦٥ (وزارة الخارجية ٦ - ٢٤) .

والأعلى إحدى الولايات ولا اقتناعه بخبران القضية التي يدافع عنها أثر فيه أو حوله عن ولائه . بل كان بجوابه أنه مدين لمولاه لا بواجب الشكر فحسب بل بواجب الاخلاص والتفاني الذي لاحد لها (١) .

وما من شك في أن الإعلاء الأول في اعداد النظام الجديد كانت من أصعب ما واجهه سيف في مصر طيلة حياته . فان النظام العسكري تحت اشراف جندي أوربي كان أمراً مستغرباً وغير طبيعي في مصر . حتى ان حياة سيف كانت عرضة للخطر أكثر من مرة . مثال ذلك أنه بينما كان مرة منهمكا في تعليم فرقة من حملة البنادق ضرب النار إذا به يسمع صفير الرصاص فوق رأسه (٢) ويقال أنه اكتشف مرة أخرى مؤامرة بن المالك لاغتيال حياته عند ما جمعهم ليخبرهم بالمرسومات الجديدة التي تتبع في الجيش فاضطر حينذاك أن يجرد حسانه وأن يدافع عن نفسه بمفرده وأن يصد كل من تقدم إليه منهم (٣) وكان معسكر اسوان في البداية يحتوى على شيان المالك وجماعة الرقيق السودانيين . ولكن الآخرين قد خيخوا ما كان معقوداً عليهم من الآمال . نعم انهم كانوا على جانب عظيم من الشجاعة ولين العريكة وقد خضعوا صابرين للنظام العسكري وأحسنوا دراسة تمريناتهم . ولكن طبيعتهم لم تكن تعرف مقاومة الأمراض فكانوا يموتون بالعشرات . فالأمراض الباقية التي لم تكن تقضى على الجنود الأوربية أو العربية بملازمة الفراش كانت تفتك في السودانيين فتكا ذريعاً . ولذلك كنت تراهم يموتون كالأغنام . فلم يحل عام ١٨١٤ حتى كان عددهم في معسكر اسوان ٢٠٠٠٠ ولكن لم يبق من هذا العدد في ذلك العام نفسه أكثر من ٣٠٠٠ شخص .

(١) كتاب (البثة العسكرية) لدران من ١٣

(٢) صول ٨ فبراير سنة ١٨٢٤ (وزارة الخارجية ١٢٦ - ٧٨)

(٣) كتاب دريو « حملة كريت والمورة » من ١٣

ولعل مرجع هذا الفضل - الذى يختلف كل الاختلاف عن تجاربنا فى تلك الأصقاع - أن جنود محمد على لم يكونوا أحراراً بل كانوا أرقاء .

وقد أدى الاخفاق فى استغلال ذلك المورد العسكرى المنتظر الى العمل بالنصيحة التى أبداهما دوريتى فنصل فرنسا العام بتطبيق فكرة التجنيد على الفلاحين فى مصر . ولعل هذه الفكرة خطرت من تلقاء نفسها بعد ما شوهد من النجاح العظيم فى تطبيق النظم الأوربية على الهنود فى الجيش البريطانى ولكن كل مقارنة من هذا القبيل يقلل من شأنها أنه لم يحلم الى الآن أحد باستخدام الفلاح المحتقر كجندي بينما أن الجندي الهندي كان طيلة حياته من صميم الطبقة العسكرية .

على أن الاقتراح باستخدام الفلاحين سرعان ما وضع موضع التنفيذ . ولكن نظرا لخروجه عن المألوف فقد أدى الى حدوث القلاقل والفتن فى بعض الأقاليم (١) وإن كان هذا لم يمنع من ارسال ٣٠٠٠٠ من الفلاحين الى اسوان وسمح للكلوليل سيف بزيادة ما لديه من المدربين الأوربيين الذى جعل لهم هذا الضابط الفرنسى سمعة سيئة بعد أن عين رئيسا لهم . فقد وصفهم بأنهم جماعة من اللاجئين ممن قذفهم اسبانيا أو نابولى أو يديمونت وأنهم لا يعرفون الصدق ولا عهد لهم بالأمانة أو الشرف . وبالجملة فهم أسوأ عصابة أشرار يمكن أن يعثر عليها الانسان فى أية جهة من جهات العالم (٢) .

وبالرغم من ذلك فقد أدوا واجبههم تحت اشراف سيف على أكمل وجه . وقد رافق صولت محمد على فى زيارة معسكر التعليم فى سنة ١٨٢٤ وقد حدثنا أن من حق الباشا أن يبتهج ويفاخر بجيشه الجديد . وهو رأى قامت على صفته الأدلة العديدة فى الخدمات العسكرية التى تمت فيما بعد تحت اشراف ابراهيم

(١) كتاب دريو « حملة كريت والرومة » ص ١٣

(٢) كتاب درين « البعث العسكرية » ص ٢٢

باشا في المورة وفي سوريا . ولعل أهم ما لوحظ من النقص بين هؤلاء الجنود عدم وجود مصلحة طبية منظمة على نحو ما يراه الإنسان في الجيوش الأخرى ولم يكن في الاستطاعة . كما قال « صولت » - أن تفرس مدرسة للطب كما تفرس البستاني حقل البطيخ . ثم أن الفلاحين كانوا يتحولون إلى جنود بأمرع مما كانوا يتحولون إلى أطباء .

وأول ما بدأت هذه الأفكار تتجلى بشكل واضح في خلال حروبه في بلاد العرب . فلقد هدد قرصان الوهايين بقطع المواصلات البحرية بين السويس وجدة . ولذا حرص على ارسال طراداته المسلحة ، افرقياً ، الى البحر الاحمر فلما غاب أمل في ذلك من جراء منع الانجليز الاذن بمرورها أصدر أمره بإنشاء فرقاطة ، حرية في بمباي (١) وقد سعى لحل أحد زعماء القرصان العرب للعمل معه (٢) بل انه تمكن من انشاء سفينة حرية في السويس مسلحة بستة عشر مدفعا (٣) وبالجملة فقد تمكن من أن يحشد في البحر الاحمر عمارة بحرية تستطيع صد غارات الوهايين ودفع عاديتهم .

وبعد ذلك بقليل بدأ بتنفيذ هذه النظريات في حوض البحر المتوسط فبدأ باقتياع ما يمكن اقتياعه من السفن الموجودة في هذه السواحل الشرقية للبحر المتوسط أو التي بنيت في جنوا أو البندقية . ثم سعى لتعزيز مركزه بالحصول على سفن أخرى من طراز أجود وأسمى .

وفي سنة ١٨٢١ طلب إلى كل من فرنسا وانجلترا بأن تبنى له كل منهما فرقاطتين من أحدث طراز (٤) .

(١) كتاب بوكهاردت « الثوبة » ص ٩٣

(٢) كتاب كنهاردت « بلاد العرب » ص ٢٨٢ الجزء الاول

(٣) ميسيت في ٩ مارس سنة ١٨١٧ (وزارة الخارجية ٦ - ٢٤)

(٤) صولت في ٦ نوفمبر ١٨٢١ (وزارة الخارجية ١١٢ - ٧٨)

وقد أعارت الدولتان طلبه أذناً صاماً . وهذه المناسبة كتب كاتنج يقول :
« ان من المستحيل استحالة بآنة على حكومة جلالة الملك أن تلبي هذا الطلب
وإلا كان ذلك بمثابة انتهاك مباشر لحرمة الحياد الذي أعلنه الملك لأمنيته على
مراعاته في خلال هذا النزاع المشكوك بين الباب العالي والبرلمان (١) ومن ثم
سعى محمد علي - وحصل فعلاً - إلى إنشاء فرقاطتين وسفينة حربية في مرسى أيا
وهكذا لم يبدأ محمد علي بأن ينشئ لنفسه جيشاً على الطراز الأوربي فقط بل
وأن يكون له سفن حربية تمكنه من مكافحة اليونان وأيضاً مكافحة أسطول
السلطان نفسه في يوم من الأيام لا يستطيع التكهن به بصفة خاصة .

(١) صوت في ٣١ يناير سنة ١٨٢٤ (وزارة الخارجية ١١٢ - ٧٨)

الفصل الثالث

عماد الإمبراطورية

الحرب اليونانية

كان من نتائج فتح بلاد العرب والسودان تنظيم جيش محمد على وتأسيس قوة بحرية واتساع نفوذ الباشا وسلطانه إلى حد بعيد . على أن تقدمه هذا لم يؤد إلى هذه اللحظة إلى اشتباك في عراك مع إحدى الدول الأوروبية . فقد كانت سياسة فرنسا وفتنذ بعيدة عن كل عدوان . ثم إذا كان هناك بعض أفراد من الانجليز ينظرون إلى استخدام الضباط الفرنسيين بعين العبرة فإن لندن نفسها لم يبد عليها شيء من القلق . هذا بينما كانت كلكتا أكثر ميلا إلى التعاون على توطيد دعائم الأمن العام بدلا من مقاومته في المناطق المهمة التي تروج فيها سوق التجارة الهندية الخارجية (١) . وقد أخفقت حتى الآن كافة محاولات الباب العالي لتوريط محمد علي في نزاع مع بريطانيا .

وفي أبريل سنة ١٨٢١ اغتتم اليونانيون فرصة الفتنة التي أشعل على باشا ناراها في يانينا فرفعوا راية العصيان . وكان يوجد نحو ٢٠٠٠٠ من المسلمين موزعين في أنحاء البلاد فلم يشعروا إلا وقد بدأ اليونانيون في الاعتداء عليهم فالتجأ من استطاع منهم إلى الجامعات التركية أما الباقون فقد أيدوا عن بكرة أبيهم . وبين ثم بدأت محاصرة الجامعات فاستسلم بعضها بعد الحصول

(١) إن زعم الاستاذ محمد صبرى في كتابه «الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي» بأن إنجلترا كانت معادية من البداية يرجع على ما يظهر إلى جهل المؤلف بملوثات التي يقتبس منها أو إلى عجزه عن فهمها .

على وعد بلالمان وسلم البعض الآخر نزلوا على حكم العقل ومنطق الحوادث
 بيد أن هذا لم يكفل لا للأولين ولا للآخرين تمييزاً في المعاملة . فان
 اليونانيين قد أعملوا السيف فيهم جميعاً . وقد تمكن ٣٠٠٠ يوناني من هزيمة
 ٥٠٠ تركي بالقرب من تريبولتزا وكانت نتيجة هذه الموقعة أنهم قد استولوا
 على هذا المكان وكذا نافار . ولم يراع الثوار شروط التسليم في كلا هذين
 المكانين بل قتلوا في تريبولتزا ما لا يقل عن ٨٠٠٠ من رجال المسلمين
 ونسأهم وأطفالهم . وقد تلت هذه الحوادث طبعاً مذبحة عظيمة في الاستانة
 وغيرها ذهب اليونانيون ضحية لها حيث شق بطريك الروم وأربعة من
 كبار الأساقفة وقتل على أقل تقدير يوناني واحد في نظير كل مسلم سقط
 ضحية حوادث المورة . بل أن شيخ الاسلام - وهو كبير رجال الدين في
 الاستانة - قد عزل من منصبه وخرج مغضوباً عليه لمحاولته وقف تيار
 هذا الانتقام (١) .

وكان طبعياً أن تنتشر الحركة ويتسع نطاقها إلى أن تشمل جزر البحر
 وكانت السفن الصغيرة التي تنقل معظم تجار البلاد المتاخمة إلى شاطئ البحر
 المتوسط في الشرق ملكاً لليونانيين من سكان الجزر . ثم ان الأيدي العاملة
 في هاته الجزر كانت كلها يونانية كما أن الملاحين كانوا أيضاً يونانيين . وهكذا
 أمكن تكوين أسطول حربي أصبح بعد قليل ضالماً لضرب النار . وقد
 أزعجت هذه الأعمال الملاحين الأتراك وأدخلت في قلوبهم الرعب ولا ريب
 أن السيادة في البحر معناها انتصار الثوار في البر . فتشككت حكومة وطنية
 وعقدت جمعية شعبية . ولئن كان في وسع السلطان أن يثار للدم بالدم في
 أزمير والاستانة ، فان ذلك ما كان يمكنه من استعادة أملاكه المفقودة . وفي
 الحق لقد كان عجزه أمام الأروام السكار أشبه بعجزه إزاء الوهابيين .

ويلوح أن محمد علي كان ينظر الى هذه الحوادث بشئ من عدم الاكتراث . فقد تخلص في الوقت المناسب من جنوده الألبانيين الذين لم تكن له بهم حاجة بأن شجعهم على ترك خدمته والاستعاضة عنها بالخدمة في يانينا . ولقد نما اليه نشاط الجمعيات اليونانية الثورية التي أسست في الاسكندرية والقاهرة ولكنه لم يحرك أصعبا لوقف حركاتها . بل أنه لم يحاول بعد أن يمنع سفر متطوعي الأروام من الاسكندرية . وأكثر من هذا أنه أطلق سراح بعض اليونانيين الأرقاء الذين أرسلهم اليه باى الجزائر بمثابة هدية (١) .

وفي سنة ١٨٢٢ وهبه السلطان كريت بعد أن تمكن من اطفاء نار الثورة فيها . أما الجزيرة فقد كانت ميداناً للذباح من الفريقين . ومن ثم تقرر إرسال حسن باشا زوج احدى كريمات محمد علي الى الجزيرة . ثم بعد وفاته تقرر إرسال حسين بك . وكان ثوار كريت كثيرى العدد وعلى جانب عظيم من الشجاعة والاقدام . ولكنهم خضعوا في النهاية بعد ما تلقوه من دروس القمع العديدة وقد استغرقت هذه العملية نحو عامين ، فلم يحل عام ١٨٢٤ حتى كان لمحمد علي مركز يسمح له أن يعلن أن « سنا كيا » الحصن الأخير الذى اعتصم به الثوار قد أصبح خلواً منهم وأن زعماءهم قد أعدموا . وإقامة الدليل على صدق قوله أرسل الى الباب العالي « غرارة » بأذان القتلى لتعليقها على البوابة الكبرى للقصر (٢) .

ولم يكف حسين بك بهذا الدليل على نجاح أعماله العسكرية بل أراد إقامة دليل آخر وذلك بتوسيع دائرة تلك الاعمال . وكان يوجد بالقرب من شمال جزيرة كريت للشرق جزيرتان صغيرتان تسمى الأولى « كاسوس » ، والثانية « سكارباتو » وكانت أولاهما مقر عدد كبير من البحارة الذين سبق أن

(١) كتاب بوليتيس « الحملة اليونانية ومصر الحديثة » الجزء الاول من ١٨٧

(١) الى النقيب أفندي في ١٩ شبان سنة ١٢٣٩ هـ « محفوظات هابدين »

عضدوا قضية استقلال اليونان أعظم تعضيد ، وذلك باصطياد التجارة التركية ووضع يدهم عليها . فجز حسين بك حملة عسكرية ضد هاتين الجزيرتين . أما سكان كاسوس فقد رفضوا دعوته الى التسليم . وإذ ذاك أغارت الجنود على مغافلهم واستولت عليها عتوة . ثم أطلق القائد أيدى جنوده فى أعمال السلب والنهب مدة ٢٤ ساعة فتمكنوا فى هذه الفترة من قتل ١٠٠ نفس وأخذوا أسرى ما لا يقل عن ٩٠٠ من النساء والأطفال . هذا عدا ما غنموه من السلع التى ادخروها أهل الجزيرة كالبن والحرير الخ .

ولمضاعفة العقاب اختار حسين بك من رجالهم نحو ٥٠٠ شخص للخدمة فى السفن بنفس الأجور التى كان يتقاضاها الملاحون المصريون وقتئذ .

أما سكان الجزيرة الثانية (سكاربانو) فقد ألغوا سلاحهم بمجرد وصول الانذار إليهم . فاكفى حسين بك بتكليفهم بدفع جزية الأعوام الثلاثة التى كانت عليهم للحكومة العثمانية . وهذا الحادث يمكن أن يتخذ دليلا عادلا على سياسة محمد على وهى تقضى بزيادة المصاة شديدي المراس بلا رحمة ولا شفقة واستعمال الرفق والحوادة مع غيرهم ليظل شعور الأمل وكذا شعور الرهبة حيا فى النفوس .

وكان طبيعيا أن يودى نجاح الثورة السكريدية الى زيادة مطالب الباب العالى من الباشا . فى أوائل سنة ١٨٢٤ أصدر السلطان محمود الثانى فرمانا تعطف فيه بإسناد ولاية المورة الى محمد على . وليس من المعقول أن يكون قبول هذا التعطف السامى منشأه الخوف من اغضاب السلطان كلا فقد كان هناك الجيش الجديد الذى أبلى بلاء حسنا فى كريت وأراد محمد على أن يجربه فى أعمال أخرى أوسع نطاقا . وكانت بريطانيا العظمى ما تزال ملتزمة الحياد . وليس فى وسع أى انسان مشهور فى القاهرة بمعرفة بيواطن الأمور - ولو عن بعد - التكهن بمعرفة العوامل التى كانت ستدفعها بعد زمن قريب الى تغيير

سياستها والاشترك في الموضوع اشتراكاً فعلياً . وإلى جانب هذا كانت توجد الفكرة القائلة بأن التغلب على الكفرة بعد التغلب على جماعة الهرطقة سوف يرفع اسم الفلاح في نظر العالم الاسلامي بحيث يجعل الناس يتناسون ما أحدثته من الأثر السيئ بمحاولة تقليد المسيحيين في استعمال الشوكة والسكين عند تناول الطعام في المنازل أو اكرتاع الشراب المسيحي أو حماية أرواح المسيحيين وأموالهم في داخل بلاده بيد حازمة قوية . وبالجملة أن كبح الأروام سوف يجعله زعيم العصر ويفسح أمامه الطريق . إذا أراد . لأن يتحدى أوامر السلطان ويؤله . هكذا خيل اليه . لاحترام وصداقة إحدى الدول العظمى . وانقضت ستة أشهر في تجهيز الحملة . وفي أول يولييه غادرت ميناء الاسكندرية وكان عددها لا يقل عن ١٦ ألف جندي ومائة نقالة و٦٣ سفينة مسلحة (١) وقد عهد بقيادتها الى ابراهيم باشا . ولم تكن الحملة تامة كما كان يشتهي أبوه محمد علي . وقد عنته والياً على المودة وخوله السلطة التامة على الجنود وعلى بعض السفن (٢) فقط لأن السلطان كان قد عهد الى قبطان باشا . ألا وهو خسرو باشا . بالقيادة البحرية العليا . وبذا تمددت القيادة وهي عادة . وإن كانت جاءت بما يسوغ اتباعها . إلا أنها وضعت المبدأ الضار ألا وهو تقسيم السلطة . ولقد لوحظ حتى في السفر أنه حدث دائماً أنه عند ما سلمت قيادة الجيش الى شخص معين والأسطول الى شخص آخر أن انشغل القائدان بالتنازع فيما بينهما عن السعي لإزالة المزعجة بالعدو . وقد وصلنا الى هذه النتيجة في الحالة التي نحن بصددتها باختيار خسرو قبطان باشا . فلقد كان العداء بين خسرو ومحمد علي من الأيام التي طرد فيها خسرو بطريقة مهينة من ولاية محمد علي . وهكذا كان السلطان واثقاً بأن قائد الأسطول والجيش لن يتحدا

(١) جاد في خطاب موجه لصدر الاعظم في شهر ذي القعدة سنة ١٢٣٩ (مخطوطات

جادين) بأن الحجة اشتملت على ٣٠٠٠٠ جندي مصحبة ٩٦ نقالة وسفينة مسلحة .

(٢) خطاب في ١٢ شعبان سنة ١٢٣٩ (من المصدر نفسه)

على خلقه . كما أنه كان على يقين بأنهما لن يتقدما إليه بغنائم النصر المشترك الذي أحرزاه . وقد جاءت النتائج طبقا لما كان متظرا . وكانت الخطة المرسومة أن يتقابل الأسطول التركي مع الحملة المصرية على مقربة من جزيرة رودس على أن يعقب ذلك الاستيلاء على منازل الملاحين المسلحين اليونانيين . ومن ثم تبدأ عملية فتح المورة من جديد . وكان محمد علي هو الذي وضع الخطة وهي تدل أشد دلالة على عظم تقديره للسيادة البحرية . أما خسرو فقد بدأ بتنفيذ الخطة بإحكام . ففي اليوم الثالث من شهر يولييه استولى على جزيرة بسارا وكانت بمثابة بؤرة القرصان وتقع غرب ساقس .

أما جزيرة ساموس فإن دورها كان بعد جزيرة بسارا . ولكن خسرو قضى نحو شهر في الاحتفال بما أحرزه من الانتصار بما كانت نتيجة أن التقى غرب ساموس بعجارة من سفن اليونانيين . وقد أضعاف خسرو في المعركة التي نشبت في ١٦ أغسطس بين الفريقين فرقاطتين وسفينة مسلحة . وإذا ذلك اضطرت العجالة التركية أن تولى الأدبار ، بعد أن استولى عليها الزعب .

وقد وصل إبراهيم باشا إلى رودس في ١٣ أغسطس . وفي يوم ٢٩ منه انضم إلى قبطان باشا بالقرب من بودرن عند الجهة القديمة المعروفة باسم هاليكارناسوس . ثم وقعت عدة ملاحم في شهر سبتمبر مع اليونانيين . وكانوا هم البادئين بالهجوم على الدرام . وكان الخط إلى جانبهم في كل مرة . هذا بينما لوحظ أن السفن التركية في الأسطول الإسلامي تسعى جهدا لاجتباب منازلة العدو . وفي نهاية الشهر استدعى خسرو إلى الاستانة مؤقنا . فلما انفرد إبراهيم بالامر لم يسمعه طبعاً إلا أن يلتزم خطة الدفاع . ولكنه تمكن في نهاية العام من حشد سفنه ورجاله في خليج سودا في شمال كريت الشرقي بدون أن يعرض نفسه لخسارة تذكر .

ولا بد من الاعتراف هنا بأن هذه النتيجة السلبية كانت عملا باهرا جداً إذا ذكرنا العجلة التي أتبعنا في إعداد عمارته . ولم تستلم العجالة المصرية - وهي

التي كانت تتجلى فيها عزيمة قائدها المقدم - اللذعر الذي غمر بخسر وعند التغلب عليه - ثم ان محمد علي في مصر كان آخر رجل في الوجود يستسلم للهزيمة . فقد قال في هذا الصدد : أنا أعلم جيد العلم انني لا أستطيع أن أنشيء أسطولاً على رمال الأهرام ، وانني لا أحيص لي من تحمل الجسائر . ولكن سوف يكون لي أسطول قوى مهما طال الزمن . وهناك أستطيع منازلة اليونانيين وقهرهم . (١) ويمثل هذه المغامرة الباعثة على الإعجاب بحكف الباشا علي تعزيز أسطوله وقد وصلت السفن الأربع التي كان سبق أن أوصى عليها في مضائق السفن الإيطالية .

ثم اتباع الباشا له (بطريق غير مباشر) خمس سفن أخرى من الثوار اليونانيين . وكلف في الوقت نفسه أحد الضباط الفرنسيين بالعودة الى فرنسا للحصول على إذن بإنشاء فرقاطتين وسفينة مسلحة في مصنع الملك تحت إشراف موظفين فرنسيين رسميين (٢) . وقد صدرت الأوامر بناء على ذلك بإنشاء هذه السفن في مرسيليا (٣) .

ثم لوحظ أن بعض التجار الأروام كانوا منهمكين في إنشاء سفن لحساب محمد علي بالرغم من أن آباءهم قد ذهبوا ضحية المذابح في ساقس وبقطع النظر عن أن عملهم هذا قد جلب عليهم سخط الكنيسة (٤) وكانت هناك سفن أخرى يجري بناؤها في أحواض البنديقية وليجورون (٥) .

وأرغم الأسطول اليوناني في الوقت نفسه على التجلي عن مراقبة السفن المصرية بسبب إلحاف الملاحين اليونانيين في المطالبة بدفع مرتبتهم المتأخرة ،

(١) كتاب البعثة العسكرية لديون ص ٧ .

(٢) من كتاب البعثة العسكرية ص ٢٦ و ٢٥ .

(٣) كتاب الفرقاطات الأولى التابعة لمحمد علي لديون ص ٢٨ .

(٤) نفس المصدر السابق ص ٣١ .

(٥) نفس المصدر السابق ص ٦٥ .

ولهذا تمكن ابراهيم باشا في يناير سنة ١٩٢٥ من أن يعبر بلا كبير مقاومة من خليج « سودا » الى « مودون » وتقع في خليج المودة بغرب . وقد تجلّى للناس أن اليونانيين ليسوا أكفأ له في حومة الوغى . فلم يكن عجيباً أن تدور الدائرة على جزء كبير من جيشهم في نافار وأن تلقى هذه المدينة سلاحها في ١٨ مايو . وفي الشهر التالي استولى على تريبولتزا في وسط شبه الجزيرة وتلا ذلك نشوب حرب العصابات حيث كان الحظ إلى جانب اليونانيين . على أن ابراهيم وضع حداً لهذا النوع من القتال بأن أحرق المدن المسؤولة عن الحرب وأتلف محاصيلها واستولى على أغنامها ودوابها . فلم يمض إلا وقت قصير حتى كان اليونانيون قد حملوا القنال وبادروا إلى إلقاء السلاح .

ويظهر أن اليونانيين لم يقيسوا من تفوقهم في البحر ولعل أهم ما عملوه في هذا السيل أنهم حاولوا مرة الإغارة على ثغر الاسكندرية بقصد إشعال النار في السفن الراسية فيها . ففي عصر ١٠ أغسطس تقدمت سفينة تحمل الراية الروسية وما كادت تقترب من إحدى السفن الراسية حتى اشتعلت فيها (أى في السفينة الروسية) النار وإذ ذاك بادر الملاحون الى النزول في أحداً القوارب في مؤخرة السفينة وعموا وجوههم شطراً . سفينة أخرى كانت بانتظارهم عند مدخل الميناء . وقد حبطت المحاولة جوطاً ذريعاً فإن السفينة التي اشتعلت فيها النار عمداً التهمت النيران قلوبها وإذ ذاك ضلت الطريق ودفعتها الرياح الى أن تجاوزت السفن الحربية . وتصادف أن كان محمد علي جالساً في قصر رأس التين يرقب الميناء وما فيها من الحركة فبادر الى امتطاء بغلته وقصد الى أقرب بطارية مدافع على أن يدرك العدو قبل التمكن من الفرار والابتعاد عن مرمى المدافع فلما لم يساعده الحظ في ذلك أمر بعض السفن بأن تتعقب السفن اليونانية فوراً وشاء سوء الحظ أن تكون إحدى السفن المصرية على قدم الاستعداد فأمرها بالذهاب وحدها لتعقب الفارين .

وفي اليوم التالي ذهبت ثلاث سفن أخرى في أثرها ثم جاءت الأنباء في

يوم ١٢ أغسطس بأن السفن اليونانية أحرقت سفينة محملة خشباً (سطلابا) على مرأى من السفينة الحربية المصرية التي كانت قد أقفلت في ١٠ أغسطس لتعقب أثر اليونانيين . فاحتدم الباشا غيظاً لسماع هذه الأنباء وقد دفعه الغضب إلى أن يأخذ أول سفينة بقرب الشاطئ . وأطلق بها إلى عرض البحر حيث لبث أسبوعاً كاملاً يبحث بلا جدوى عن السفن اليونانية والسفن المصرية .

وليس من ريب في أنه لو التقى باليونانيين لثقي حثفه حتماً . ولكنه عرض نفسه لخطر أكبر آخر . ذلك أن الرعب استولى على الاسكندرية عندما أصبح الأهالي في اليوم التالي لسفر محمد على ووقعت أنظارهم على أسطول مركب من ٤٠ سفينة حسبوها لأول وهلة سفن يونانيين وأنهم عادوا لتجديد الهجوم على الثغر بكامل قوتهم . ولكن تبين فيما بعد أن هذه عمارة قبطان باشا ونقالاته وقد أرغم بسبب نفاد المؤونة والذخائر على التخلي عن الجنود التي كانت تحاصر ميدولونجي والتي كانت مهمته أن يحمي ظهرها من ناحية البحر . وأغلب الظن أن وصوله إلى الاسكندرية لم يخفف القلق الذي استحوذ على قلوب الأهالي أو الوزراء . وقد بادر الآخرون إلى عقد جلسة استعجلة استشاروا في خلالها قنصلي بريطانيا وفرنسا العموميين فيما ينبغي اتخاذه من الاجراءات . فنقرر السماح بدخول الأسطول التركي إلى الميناء ومنع قبطان باشا من النزول إلى البر منعاً باتاً . وطارت الاشاعات حتى وصلت القاهرة بأن قبطان باشا فصل سبيحاً من سفته وكلفها بسد مدخل فرعى النيل عند دمياط ورشيد وأنه عقد النية على أسر محمد على فيما لو مكثته الظروف من ذلك (١) . وقد استولت على القنصلين الانجليزى والفرنسى الدهشة لمخاطرة محمد على وتوغله في البحر على ظهر سفينة واحدة لا تحرسها سفن أخرى في وقت كانت فيه زبدة جنوده وخيرة فواده منهمكين في الحرب في شبه جزيرة المورة . وقد

تنفس الناس الصعداء عند ما علموا أنه قد عاد إلى الميناء ودخلها في جنح الظلام ليلة ٢٠ أغسطس واتجه مباشرة إلى قصر رأس التين قبل أن يشعر به أحد .
 ومعهم ما تمكن نيات خسرو باشا عند ما جاء إلى الاسكندرية وألقى عليه القيد متقياً عنها فإنه سرعان ما غطى تلك النيات بما قدمه من التهنأتى الخارية محمد علي بمناسبة عودته . وأرفق هذه التهنأتى بأن طلب باسم الباب العالي بلمحة الأدب والاحتشام أن يقدم له الباشا ما في وسعه من المساعدة في المال والذخائر لا بل أنه حرص على أن يكون هو البادى بزيارة الباشا وتقديم التحية له .
 وقد استقبله محمد علي عند الرصيف وذهبا إلى القصر معا . وما كادا يصلان إلى قاعة الاستقبال حتى بادروا كل منهما بدفع الآخر دفعا رقيقا لإجلالهما على كرسي الشرف . كما أن كلا منهما حاول اختطاف المذبة لطرده للذباب عن وجه الآخر . ثم صدرت الأوامر بتقديم المؤونة إلى الأسطول وسلم محمد علي إلى خسرو نبحو ٨٠.٠٠٠ دولار لدفع مرتبات بحارته (١) ولما كان موعد الرحيل في أكتوبر افتقر الرجلان وكنتهما أخوان شقيقان . وقد صحبت خسرو سفن محمد علي الجديدة وعدد وافر من الجيش أى نبحو ١٥٠٠ جندي راكب و ٨٠٠٠ من المشاة . وقد قصد محمد علي أن يعزز مركز ابنه ابراهيم في المورة وأن يشترك في حصار ميسلونجى التى ظل الأتراك طيلة الشهر الستة الماضية يهاجمونها عشا (٢) وقد كلفت هذه الاجراءات بالنجاح . فان ابراهيم عهد إلى الكولونيل سيف بالقيادة في المورة واتجه هو إلى ميسلونجى . وقد تمكن الأتراك بفضل معونة ابراهيم هزم من مهاجمة المدينة والاستيلاء عليها عنوة في مستهل عام ١٨٢٦ ثم تلا هذا الفوز فوز آخر بمحاصرة أثينا نفسها والاستيلاء عليها . وهكذا كانت قوة اليونان آخذة في الانهيار . فبعد أن تمكنت من هزيمة الأتراك أنماخ عليها ابراهيم باشا وتمكن من سحقها

(١) صولت في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٢٥ (وزارة الخارجية ١٣٥-٧٨)
 (٢) صولت في ٢٢ اكتوبر سنة ١٨٢٥ (وزارة الخارجية ١٣٥-٨٧)

بفضل الجنود النظاميين الذين درجهم أبوه وبفضل السفن التي حشدوها سوياً .
وقد ثمل محمد على بما أحرزه من النصر في كل من بلاد العرب وبلاد
اليونان حتى خيل اليه وقتئذ أنه ليس ثمة ما ينبغي أن يحول دون توسع سلطانه
ثم حدثته نفسه بإبلاغ جيشه المنظم الى ١٠٠,٠٠٠ .

وما كاد محمد على يفرغ من قمع الفتنة في المورة حتى رأى نفسه مطالباً بأن
يسلم هذه البلاد القاحلة الى سيدها الشرعي أي المولى الأكبر واسترجاع
جنوده وسيد ما حدث في الصفوف من الفرغ ، كما رأى نفسه مطالباً بفتح الزين
والاستيلاء على شواطئ البحر الأحمر وتوطيد دعائم الأمن في الخليج الفارسي
مع احتلال ولايتي عكا ودمشق .

ثم بعد أن استتب له الأمر في هذه البقاع التعيسة بمواجهة بعض مضاغفة
شطر الناجلة والقرات . وهناك أخذ يفكر في أي الفتوحات أعود بالفائدة
والكسب . وقد صرح مرة فقال : لقد أكتسبني السيف بأساً ووضع في يدي
من السلطان ما أكون معه تاركاً الجميل إن لم أواصل استعماله في سبيل خدمة
الإمبراطورية التركية وإنفاذاً ، وهنا اعترض الضابط الفرنسي الذي قيلت
أمامه هذه العبارات الخصوصية فقال : ولكن أنتظ يا باشا أن الإنجليز
يتروك لك الوقت الكافي لإتمام هذه المشاريع الهائلة ؟ .

أما الحقيقة فهي أن الباشا ما كان في استطاعته أن يحقق شيئاً من هذه
المشروعات ما لم يتوصل قبل ذلك الى اتفاق مع بريطانيا العظمى ، وبذا يضمن
معجزتها ، وأغلب الظن أنه كان يعلم كغيره هذه الحقيقة حق العلم . ولعل الوقت
كان يقرب للإدراك هذه الغاية أكثر من أي زمن في تاريخ حياته . وكان لابد
لجعل المعاهدة مقبولة في أعين الإنجليز من توفر شرطين : أولاً أن تتوتر
علاقاتنا مع السلطان أشد توتراً هذا إن لم تقطع بنا تارة وهو شرط لم يمكن
مناص عنه . قبل التفكير في الاعتراف لمصر بوجود سيادتها المستقلة . الشرط
الثاني أن يكون لدى الباشا موارداً يستطيع منجهاً أو عنهما تتناسب مع مقتضاته

المخالفة من الالتزامات . وقد بذلت فعلا محاولة في هذا الصدد بعقد معاهدة مع حكومة الشركة في الهند . ولكن تبين في سنة ١٨١٠ للسلطات الانجليزية أن تنمية التجارة عن طريق السويس مشكوك فيها ولذا لم تبرم المعاهدة المذكورة . أما الآن فلعل فتح ابراهيم لشبه جزيرة المورة يكون بمثابة ضمان أقوى له قيمته العظمى .

فلقد كان من شأن الثورة اليونانية أن تثير الاهتمام في كافة أنحاء أوروبا ولهذا حياها الشعراء والاحرار شعراً وثراً ووصفوها بأنها بمثابة مولد الحرية من جديد . بل أن الحاملين من المؤرخين أحسوا في حجراتهم المهجورة بروح الاعجاب تجيش في صدورهم لما اعتبروه تذكراً لذكريات ماراثون وسلايس فلما تبين لأولئك المعجبين أن الثورة توشك أن تقمع في بحر من الدماء هاج هاتجهم وراحوا يحارون بصيحة الغيظ والحنق على محمد علي وولده ابراهيم . ومن ثم اشتدت النعرة ضد مساوى الحكم التركي وأخذوا يبالغون في وصف تلك المساوى . لا بل أن أولئك المؤهلين في حب اليونان رفضوا في حدة وغضب قول القائلين بأنه يوجد بين اليونان الحديثة واليونان المعروفة في التاريخ بون شاسع . ثم سارت الركبان بالأراجيف بأن ابراهيم قد بيت نيته على استعباد الشعب اليوناني كله . وأنه يزمع اقصاءه عن بلاد المورة وإحلال الأتراك أو العرب مكانه . وحتى جورج كاتنج الذي لم يكن يحفل بالأراجيف رأى أن الحالة تتطلب التدخل فكتب إلى ابن عم له وهو سفير بريطانيا في الأستانة يقول : إن بيع الناس في سوق الرقيق وتحولهم عن عقائدهم الدينية بالعنف وإقصاء المسيحيين عن أوطانهم واستبدادهم بأناس من البلاد الإسلامية وبالجملة فإن السعى لإنشاء سلطة بربرية جديدة كل هذه الحقائق ... جديدة في نفسها وجديدة فيما تطوى عليه من المبادئ وجديدة وغريبة وغير مقبومة إلى الآن فيما قد تؤدي إليه من العواقب . أقول أن هذه الحقائق يصح في رأي أن تكون قاعدة جديدة للتخاطب إن لم تكن للعمل ...

وليس من شك في أن اتحاد حرب المورة في سبيل قسمة الأراضي وتوزيعها وما كان للجيوش الإسلامية من التقاليد المعمول بها قد أحدثا حالة شبيهة بالتي أسخطت كاتنج وأثارت استهجانها . وقد جربنا نحن - كما قدر لنا أن نجرب مرة أخرى في أزلنا - فقد كان يستحيل علينا التمييز بين الفلاح وبين الجندي لأن الشخصيتين قابلتان للتبديل والتغير . ثم انه كان من العادات المعمول بها أن الأسرى من الرجال قد يصبحون أو لا يصبحون ملكا للقائد ، ولكن الأسرى من النساء والأطفال يصبحون ملكا خاصا لمن يأسرهم . وحدث أن الأساتنة كانت غاصة بالرقيق المجرى أثناء انهماك الأتراك في الحرب مع المجر . كذلك أصبحت سوق النخاسة بالقاهرة غاصة بالرقيق اليوناني أثناء حرب ابراهيم المورة . وكان من شأن هذا أن تصطدم عواطف الجبل الذي قد ينشأ حديثا بفضائع النخاسة وما يمر على الإنسانية من الويلات والتكبات .

على أنه ليس من الانصاف في شيء توجيه أي لوم شخصي إلى محمد علي أو ابنه ابراهيم . وهذه المناسبة أشار قنصلنا الجنرال إلى الحقيقة المرة الكاملة فقال : ينبغي ألا يفوتنا أن هذه المسألة لا تعتبر صفة خاصة ملازمة للنزاع الحاضر . بل هي وسيلة ألفها الأتراك في كافة ما أثاروا من الحروب ... كما لا ينبغي أن نفترض أن الباشا كان في وسمه الى الآن أن يحدث تعديلا مذكورا في هذا الصدد وأنه إذا كان قد تمكن من تحقيق شيء فاعما كان ذلك لعدم خروجه عن المعتقدات الراسخة في نفوس رعاياه .

ثم أن العدو كان أقل بمرأحل من الآلات التي ابتدعها الخيال . فلقد كان مجموع الرقيق اليوناني الذين جى بهم الى القاهرة ٣٠٠٠ وقد جاء بهم فريق من بحري المضاربة ، وقد اتباعوهم من الجنود .

ثم أن أكثر من نصف هذا العدد قد أطلق سراحهم بتدخل هيئات مختلفة فقد اقتداهم بالمال بعض السكان الأوربيين الموجودين في مصر كما أن البعض

الآخر قد أفرج عنهم الذين ابتاعوهم بمجرد شفاعتهم اليونانيين .
ولقد شجع محمد علي نفسه على الافراج عن هؤلاء الرقيق إما باصدار
الأوامر وإما بتقديم المال من جيبه الخاص (١) .

ولقد كانت أساليب هذه الحرب بربرية بلا جدال ثم أن الوقت كان قد
حان للقضاء عليها ولكنهما لم تكن شخصية ولا متعمدة ثم أنها لم تكن بهذا
المقياس الهائل الذي زعموه وعلى كل فإن صحة الرواية ليست لها علاقة تذكر
بما تركه من الأثر في النفوس .

ولقد لعب الاعتقاد بأن الجنس اليوناني بأسره قد يباع في أسواق النخاسة
دوراً هائلاً في دفع الدول الغربية العظمى إلى التدخل .

وإليك حقيقة راسخة أخرى تذكر على مبلغ استحقاق اليونانيين لكل
هذا العطف المصطنع . فلقد نجح اليونانيون في الجزر في صد غارات خسرو
القبطان باشا ولكن حاجة هؤلاء إلى النقود سببت أكبر صعوبة في طريق
الاحتفاظ بوحدات الأسطول اليوناني . ولم يكن الملاحون اليونانيون راغبين
حتى في خدمة بلادهم مجاناً . وما دأب دفع مرتباتهم قد أصبح متندراً فقد سمح
لهم أن ينام بأعمال السلب والنهب . فبحجة الحصار البحري بدأوا في أعمال
الفرصة بجملة والاستيلاء على أمتعة الناس .

وحدث أن سفينة فرنسية كانت قاصدة (كانديا) وعليها شحنة من الذهب
لدفع ثمن ما يتباعه من الزيوت . فاستولى عليها اليونانيون وأخذوا في تعذيب
بجارتها لاختباء مخبأ الذهب وكان ثغر (هيدرا) و ثغر (سبزيا) أزواج الثغور
لأعمال القرصنة . ففي هيدرا أرسل الأميرال الفرنسي (دي ترينجي) ضابطاً إلى
الشاعلي ليطالب إعادة ما أخذه اليونانيون من على ظهر إحدى البواخر الفرنسية
وإذ ذاك اجتمع الأهالي وهددوا بقتل كل من حدثته نفسه بإفشاء أية معلومات

(١) صولت في ١٣ أغسطس سنة ١٨٢٦ (وزارة الخارجية ١٤٢ - ٧٨)

عن القرصان المسئولين عن نهب الباخرة المذكورة وكانت توجد في جبهة
نايلي محكمة مخصوصة للبت في أمر الغنائم . فحضر اليها القرصان شاهري مسدساتهم
وتوعدوا بإحراق بيوت القضاة إذا ترددوا في إصدار الحكم بإبقاء الغنائم في
أيدي مقتصبيها .

وحدث مرة أن قائد الغارة النساوية اضطر إلى وضع يده على بعض
السفن اليونانية في هيدرا وسبىها لتعريض ما لحق بعض الرعايا النساويين من
الخسارة كذلك اضطر أحد القواد الانجليز بعد يأسه من العدالة اليونانية إلى
أن يدخل الى ميناء هيدرا وأن يقبض على من رآه فيها من القرصان (١) .
فأنت ترى أن الاسطول اليوناني بعد ما أظهره بادية ذى بدء من المهارة
والبسالة قد تحول تدريجيا إلى منسر لصوص وقرصان غايته سلب البواخر
الأوربية ونهبها أكثر من القضاء على الأتراك (٢) .

ومن ثم تبين للناس أن الفقر في داخل الامبراطورية العثمانية أنه إذا مست
حرية التجارة في عرض البحار إذ كان الأتراك أنفسهم قد عجزوا عن تقليم
أظافر القرصان اليونانيين فإن الدول التي أصيبت تجارتها بالضرر لا مفر لها
من التدخل في الأمر لوضع حد لهذا الكفاح .

على أن الباعث الحقيقي الذي دفع الدول إلى تقرير التدخل في النزاع لم
يكن منشأه أراجيف محبي الانسانية ولا ما ارتكبه القرصان اليونانيون من
الجرائم والفظائع كلا بل كان مرده إلى ما لروسيا من مطامع سياسية تبتغي
تحقيقها . فان الامبراطور اسكندر كان ينظر دائما إلى حمايته الطبيعية للكنيسة
الارثوذكسية باعتبارها خير وسيلة للتدخل في الشؤون التركية على أنه لم يكن

(١) ناقدن لداوين ص ٣

(٢) قام الاسطول اليوناني سنة ١٨٢٧ ضد الاسكندرية ولكنه خمد بسهولة (كتاب

دريو حلة كريت والمودة ص ٢٢٥ و ٢٦٥)

ميا لا بين سنتي ١٨٢٣ و ١٨٢٤ الى الأفراد بعمل خاص يقوم به دون الدول الأخرى ومن ثم وضع تدابير باسم المؤتمر الأوربي من شأنه أن يؤدي الى جعل كلمة روسيا هي العليا في اليونان . ولكن كاتنج تمكن من التصل من هذا المؤتمر ولما توفي الامبراطور اسكندر في نهاية عام ١٨٢٥ وخلفه الامبراطور نقولا على العرش رؤى الا مفر من اتخاذ اجراءات أخرى للجلولة دون نشوب الحرب بين روسيا وتركيا بسبب المشكلة اليونانية . وفي هذه الحالة اقترح مبدأ تدخل روسيا وانجلترا في النزاع وتم الاتفاق على ذلك واقتنعت فرنسا بضرورة الانضمام الى الدولتين المذكورتين وكانت نتيجة كل هذه المباحثات عقد اتفاق ٦ يولييه سنة ١٨٢٧ الذي ارتبطت فيه الدول الثلاث آنفة الذكر بسندل بمجهود مشترك لحل فريق الخلاف على أن تلجأ الدول المذكورة في حالة الرفض الى استخدام ما تتيحه الظروف من الوسائل الفعالة لمنع أى اصطدام آخر بينهما - أما الطريقة العملية التي رؤى استخدامها لتنفيذ المشروع فتتلخص في ضرب الحصار على المورة بواسطة أساطيل الدول الثلاث لتدويخ ابراهيم جوعا .

وكان سفراء الدول الثلاث قد تقدموا الى الباب العالي من قبل بالمطالبات عديدة لوقف القتال ولكن لم تقابل هذه المساعي في كل مرة الا بالجواب الجاف وهو أن الثورة اليونانية تعتبر مسألة داخلية بحته ليس لها أهمية شرعية بالنسبة للدول الأوربية . وفي يوم ١٦ أغسطس حمل تراجمة السفارات الثلاث الى الرئيس افندي - أى وزير الخارجية - مذكرة رفض استلامها وفي اليوم التاسع والعشرين من الشهر نفسه كرروا الزيارة فاكد لهم الرئيس افندي أن السلطان لن يقبل أى اقتراح أو مسعى خاصا باليونان وأنه لن يتزحزح عن موقفه هذا الى يوم القيامة . وفي يوم ٣١ من الشهر المذكور ذهب السفراء الثلاثة يحملون تصريحا جديدا وقد رفض الرئيس افندي استلامه أيضا بعد ادعائه بشكل أقرب الى ادعاء الأطفال بأنه لم يفهم محتويات ذلك التصريح (١)

فلم يبق ثمة أمام الدول المذكورة الا الاتجاه الى القوة :

وليس من شك في أن السبب في هذا القرار الجنوني إلى الاعتقاد بأن أوروبا كانت منقسمة على نفسها بحيث لا تستطيع التدخل بصفة فعالة وأن روسيا لن توافق على أى عمل تقوم به العارثان الفرنسية والانجليزية وقد كان هذا الاعتقاد يرتكن أولا إلى ما للحالفات الأوربيّة من التاريخ المملوء بالمصاعب وثانيا إلى سلوك السفير الروسي (١) وأخيرا إلى ما اقترحه النمسا عن عمد فقد كان ميترنيخ ينظر إلى الثوار اليونانيين نظرتة إلى الثوار الايطاليين سواء بسواء وكان مقتنعا في الوقت نفسه بأن الدول الأخرى سوف تجنى من الفائدة إذا تدخلت في الشؤون التركية أكثر مما تجنيه النمسا وعقد المترجم الأول للوسيط اجتماعات طويلة غامضة مع كبار الموظفين المحيطين بشخص السلطان (٢) ونحسب أننا بعد أن عرفنا ما فيه الكفاية عن مسلك الساسة النمساويين في البلدان الأخرى أصبحنا على يقين ان الغاية التي كان الوسيط يرمى إليها هي الألاح على السلطان بأن يعمل بالقضاء على الثائرين في أقرب وقت ولا ريب في أن هذا الرأي كان يتفق مع ما رأى السلطان محمود نفسه .

ولقد كانت نتيجة أول تلميح لاحتمال التدخل المشترك أنه أرغى وأزبد وأخذ يقسم باغلظ الايمان والدمع يجري في ما في عينيه ليؤمن كل ولاية وليخبر كل مدينة يمتلكها في أوروبا عن أن يرضخ مثل هذا الأذلال الذي لا يمكن الصير عليه (٣) ثم أصدر الأوامر لموظفيه أن يعلنوا على الملأ أن التدخل لن يؤدي الا إلى سحق اليونانيين محقا تاما . ثم قال ولتقتل كل يوناني في بلادنا حتى إذا ما بدأ الدم يسيل ثم قال ما أسوأ ما تكون العاقبة لو أن الأرمين - وهم أعداؤنا الآخرون - والفرنسيين اختاروا أن يمزجوا دماءهم بدم المدينيين (٤)

(١) كتاب نافرين لدوين ص ١١٧

(٢) » » » » ١٢١

(٣) » » » » ١٩١

(٤) » » » » ١٢٣

على أن السلطان محمود كان لابد له أن يعلم عندما قاه بهذا الوعيد أنه ليس كسليمان القانونى .

وليس من شك فى أن هذه الحزعلات والاورهام لم يكن لها نصيب بين المشروعات التى كانت تجول فى خاطر محمد على . فلقد كانت الغاية الوحيدة التى يسعى طول الوقت لتحقيقها هى تعزيز مركزه فى داخل الامبراطورية - العثمانية وخارجها مع تفضيل للفكرة الثانية . فيما لو مكنته الظروف من ذلك . وقد قلنا أشد قلق عند سماعه نبأ التحاق لورد كوشران - ذلك الأميرال المتقلب - بالأسطول اليونانى (١) وأنه نظر الى التوبيخات الانجليزية بغير العين التى نظر بها الرئيس افندى إليها . وقد قيل أنه عثر على المفتاح اللازم لتحريك العالم الأوروبى .

فقد عرض على انجلترا قبل بداية الثورة اليونانية بزمان بعيد شروطا اختيارية . ومن أجل هذه الشروط كان صولت شديد الرغبة فى زيارة لندن سنة ١٨٢٠ لأسباب صحيحة على ما قيل - ولكن فى الواقع لأسباب تتعلق بشؤون الدولة . وقد كتب صولت بهذه المناسبة ان رجلنا العظيم هنا قد ألح على فى تبليغ رسائل لا أستطيع اثباتها على الورق (٢) وعلى أن شيئاً لم يترتب على هذا العرض . فى سنة ١٨٢٦ حظرت لاسندافورد كاتنج فى الاستانة هذه الحقيقة البديهية وهى أن أسهل طريقة لتلين قناة الحكومة العثمانية هى الحصول على تأييد باشا القاهرة .

ولهذا كتب الى صولت يسأله (الايعتبر محمد على أن بدلا من محق اليونانيين مع ما فى ذلك من المجهود أن الأصلاح له أن يحصل على نصيب فى الجزية التى كان يقترح وقتئذ أن تقدمها اليونان إلى الباب العالى يضاف إليها اعطاء ولاية سوريا .

(١) صولت فى نوفمبر سنة ١٨٢٥ (وزارة الخارجية ١٣٥ - ٧٨) وفى أغسطس

سنة ١٨٢٦ (وزارة الخارجية ١٤٧ - ٧٨)

(٢) صولت فى ٢٠ أغسطس سنة ١٨٢٠ (وزارة الخارجية ٩٦ - ٧٨)

لوالده إبراهيم (١) وقد خطر لصلوات في بداية الأمر أن من المستحيل أن يتوقع الإنسان النجاح في جرح الشعور الاسلامي إلى هذا الحد لمصلحة على تأييد القضية اليورانية (٢). ولكن لم يمر أسبوعان حتى بدأت سلسلة من المحادثات أخذت بالبشاشة وبسط فيها آراءه - تدريجيا - على أنه بدأ بإغفال أية فكرة ترمى إلى تأييد وجهة النظر الانجليزية في الاستانة لأن للدewan كان كثير التذبذب بينما كان السلطان شديد التعصب ولكن كانت ثمة وسائل لتحجيز سياستنا وأنه يهيم معرفة ماذا عسى أن تعرضه الحكومة البريطانية عليه من الشروط المرعبة . ثم مر أسبوع آخر حيث ذكر صولت بأنه لما يضع إلى الآن على خاتمه سوى اسمه فقط . إلى أن قال : فانت ترى أن حظي من أمارات الباشوية قليل اللهم الا إذا استثيت الجاوشية العصى القضية وديواني . ثم استطرد الباشا فقال : ان مصر وانجلترا يمكن من الوجهة الجغرافية والتجارية أن تفيد أحدهما الأخرى . وهذا غاية ما أتمناه . ولما عرض صولت على مسألة الجلاء عن المورة أجابه الباشا : ان هذه ليست بالمسألة السهلة لأنها في حاجة إلى معونة رجل سياسي قادر لتحقيقها . أما إذا وجد من يرغب في ذلك فلأرب في أنهم يستطيعون حل الاشكال . على أن الباشا كان أقرب إلى الصراحة في آخر سلسلة هذه المحادثات وقد دارت في ٢٦ سبتمبر فقد قال : أني أضع قدمي الآن في زكابين وعليه فالاحور سوف تبقى معلقة في الميزان لحين حلول فصل الربيع فإذا ما وجد وقتئذ أن لدى حكومتكم اقتراحات مرضية لي فاني على استعداد لقبولها وإذا يمكن إيجاد أسباب للانسحاب نهائيا من البوزان : أما إذا جاء الأمر على عكس ذلك فليسوف أجمع كافة قواي ثم أحصل بما لدى من النفوذ لدى

(١) ستراندفورد كاتنج إلى صولت بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٨٢٦ (وزارة الخارجية

١٩٧٠ - ٧٨٠) كتاب لين بول الجزء الاول ص ٤٩

(٢) صولت إلى ستراندفورد كاتنج بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٨٢٦ (وزارة

الداخلية ١٩٧٠ - ٧٨٠)

الباب العالى على قيادة الأسطول العثمانى بأكمله لأن القبطان باشا سوف يكون قد ساءت سمعته . ومن ثم أضع نفسى على رأس الأسطول وبذا أوجه كل اهتمامى إلى الفراغ من المهمة وحلها نهائيا ، وإذ ذاك سأله صولت عن الخدمات التى ينتظرها الباشا من إنجلترا فى مقابل ذلك . فأجابه محمد على : انه ينتظر المساعدة فى صدد زيادة الأسطول ثم الجزية للتوسع فى بلاد العرب ، ولكن صولت أضاف هنا : أننى مقتنع بأنه يرمى فى صميم قؤاده إلى الحصول من حكومتنا على تأكيد عام بالموافقة على استقلاله فيما لو دفعته الظروف إلى قطع علاقته مع الباب العالى ،

ولكن انباشا تحاشى الخوض فى هذه النقطة (١)

وما هو أن انتهت هذه المباحثات حتى هبط إلى الاسكندرية أحد الساسة النساويين موفدا بمهمة من ميرينج وهذا السياسى هو بروكن أوستمد الذى قام فى تاريخ آخر بعد ذلك بزيارة أخرى غريبة للباشا .

وقد جاء إلى مصر فى هذه المرة ليستحث الباشا لترك التردد وليلح عليه فى القيام بحملة ضد اليونانيين فى الشتاء ليضمن لنفسه الغلبة عليهم قبل أن تتمكن روسيا والدول الغربية الأخرى من التدخل فى الأمر .

وقد اسهب فى وصف فى ما فى استقلال اليونان من الخطورة على التجارة المصرية وأخذ يطالب فى ميل الانجليز إلى بقاء مصر فى حالة ضعف وزعم بأن بضائع بريطانيا مهما كانت تحمل فى ظاهرها الخير الا انها ترمى فى الواقع إلى مساعدة ممثل السلطان بل إلى شل حركته . على أن هذه النظرية لم تنفع فى اقناع محمد على بأن أية مخالفة توازى فى فائدتها صداقة بريطانيا العظمى أو أن أية فائدة يمكن أن تعرض عليه ما يخسره بسبب معاداة سيادة بريطانيا البحرية وفى النهاية توجه بهذا السؤال الصريح إلى محادثه النموسوى فقال : إذا لم ترغب

(١) صولت بتاريخ اول أكتوبر سنة ١٨٢٦ (وزارة الخارجية ١٤٧ - ٧٨)

انجليزياً في أن تقوم بما تشير به علىّ فما جيلتي معها إذن، (١) .
ولما مرت الأسابيع دون أن يصنله رد على مقترحاته كان فكره قد اتجه
بطبيعة الحال الى المشروع الآخر وهو الحصول على الاذن من الباب العالي
بجعله المشرف الأعلى على الحرب اليونانية وبخاصة لأن نجاحه في الاستانة لن
يحول مطلقاً دون الوصول الى اتفاق مع الانجليز هذا فضلاً عن أن ذلك
النجاح من شأنه أن يدفع بعنوده الشخصى خسرو في سبيل الذل والعار . وكان
محمد علي قد أرسل الشكاوى العديدة من سوء إدارة خسرو في قيادة الاسطول
التركي (٢) .

ثم أنه أرسل في يوم ٧ يناير سنة ١٨٢٧ خطابين أولهما الى الصدر الأعظم
وثانيهما الى معتمده في الاستانة (٣) وقد ذكر في أولهما أنه لم يدخر أموالاً
ولا رجالاً في سبيل خدمة السلطان وأن موارده قد نفذت الآن هذا فضلاً عن
ظهوره قد أصبح منخضاً تحت ثقل سنه المتقدمة وأنه لهذه الأسباب يرجو أن
يعفى من اجابة مطالب جديدة لكي يقضى ما بقي له من عمر في سلام داعياً
لمولاه بدوام الصحة والسعادة . على أن أهمية هذا التوسل المتواضع قد بينها
ماورد في الخطاب الثاني إذ قال أن اشتراك خسرو باشا في شئون الحرب كان من شأنه
أن يؤدي إلى الإهمال والتكامل فإذا ما ظل في منصبه فليسوف أكف عن
التعاون معه واطلب اقالتي من هذه الخدمة (٤) . وقد حدث أنه على أثر وصول
هذين الخطابين الى الاستانة أن تقدم ستراتفورد كاتنج بسلسلة اقتراحات غير
مقبولة لدى الباب العالي في صدد اليونانيين . فلم يكن من سبيل إلى التسوية

(١) الاميراطورية المصرية للاستاذ محمد صبرى .

(٢) مثلاً خطاباً للصدر الأعظم بتاريخ ٥ رمضان سنة ١٢٤١ (مخطوطات مابدين)

(٣) ناقارين لمودين ص ١٩

(٤) ناقارين لمودين ص ١٩

في هذه الظروف حتى في الديوان التركي نفسه . وفي الحال صدر الأمر إلى أحد كبار الأغوات بالذهاب إلى مصر في مهمة سرية . وقد حاول أن يعبر البحر في بارجة انجليزية خوفاً من وقوعه في أيدي اليونانيين ولكن ستراتفورد كاتنج رفض لاقتناعه بأن المهمة لن تكون مرضية لنائب السلطان (١) . ولكن لم تكن هناك حاجة لأن يقلق كاتنج كل هذا القلق لأن الأغا كان يحمل معه نبأاً بأبعاد خسرو عن منصب القبطان باشا وهذا غداً الفرمانات اللازمة بجعل محمد علي المسؤول وحده عن إدارة دفة الحرب .

ولكن هذه الأنباء لم يكن من شأنها أن تغلب على حكمة محمد علي أو تدفعه إلى سحب قدمه من أحد الركاب . بل شرع على مهل في اجراء استعدادات لاستئناف الحملة . وحتى في منتصف شبزونية التالية كانت سفنه مازال موجودة في مراسيها في الاسكندرية كما أن أمداداته لابراهيم لم تكن قد تمت بعد . ولكنه شرع في الإلحاح على فصلنا العام بارسال جواب على اقتراحاته المتقدمة لأنه لا يستطيع تأخير الأسطول إلى أجل غير مسمى . يضاف إلى ذلك أن الديوان في الاسكندرية قد لاحظ أن التغيير في القيادة لم يغير شيئاً من بظـ سير القتال كما أن خسرو الماكر كان قد نال الخطوة التي كانت لمحمد علي وانعم عليه بالعطف والسياف إشارة لجملة صارى عسكر وقائداً غاماً لقوات السلطان . وفي ١٢ يونية أكد محمد علي لصولات رغبته في النزول على أرادة الحكومتين البريطانية والفرنسية . ثم قال إذا كان في نية هاتين الدولتين فعلاً أن تتدخلوا فيحسن أن يظهر الأسطول الانجليزي والفرنسي أمام الاسكندرية لعمل مظاهره لارغام سموه على الامتناع عن الحرب فإذا ما أظهر أن الامتناع لقائده فانه في هذه الحالة يبادر بسحب جنوده وولده من الموت . وقد أكد لي سموه أنه

(١) ستراتفورد كاتنج بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ١٨٠٢-١٨)

أتما يطلب طلبا مسوغا معقولا لاتخاذ هذه الخطوة الحاسمة (١) ثم أنه برغم الحاح الباب العالي وبرغم تحريض القنصل النمساوى ما زال متمسكا بخطة التزيت والانتظار مدة ثمانية أسابيع أخرى (٢) وأخيرا ألق الع الأسطول في يوم ١٦ أغسطس وبعد ذلك بيومين وصل رسول انجليزى بمهمة خاصة (٣) وكان هذا الرسول الميجر كرادوك الذى أرسله كاتنج خصيصا لابلأغ الباشا بقرار الخفاء في لندن والتخلى عن المزة فوراً بلا لف ولا دوران . وكان عليه أن يبين له أن الدول العظمى قد اتفقت كبتها مع أنه لا ينتظر أى تدخل من ناحية تركيا وان قوات كافية ترسل إلى شرق البحر المتوسط فان شاء الا تراك أن يواصلوا المقاومة ، فان عواقب انضمام الباشا إلى الباب العالي في نضال غير متساو كذا قد تكون ضارة لمشروعات التحسينات البحرية والتجارية التى ظل سموه حتى الآن يواصلها بقسط كبير من النجاح . وقد خطر لـ كاتنج أن مثل هذه الاعتبارات لا بد أن تكون لها نتيجة فعالة مع رجل حذر فطين لا يعتبر من المسلمين المتعصبين كما أنه ليس من الخدام المخلصين للباب العالي (٤) ومع أن كرادوك قد أمر بأن يحتجب استعمال التهديد فان مهمته لم تكن بالمهمة السهلة لأنها كانت كما عدها صولت بمثابة طلب إلى محمد على بالتزام الحياد الذى قد يضر ابلغ الضرر لعلاقاته مع الباب العالي بدون أى مقابل معين (٥) ،

ولقد انقضى نحو أسبوع في هذه المباحثات أظهر الباشا في خلاله كل

- (١) صولت بتاريخ ١١ يونية سنة ١٨٢٧ (وزارة الخارجية ١٦٠ - ٧٨)
 (٢) نافازين لدين ص ١٥ (٣) صولت إلى ستراتفورد كاتنج بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٨٢٧ (وزارة الخارجية ١٦٠ - ٧٨)
 (٤) تعليمات كرادوك بتاريخ ١٤ يونية سنة ١٨٢٧ (وزارة الخارجية ١٨٢ - ٧٨)
 (٥) صولت لـ ستراتفورد كاتنج في ١٢ أغسطس سنة ١٨٢٧ (وزارة الخارجية ١٦٠ - ٧٨)

ما كان في استطاعته من الميل وألح عليه صولت بأن ينتهز هذه الفرصة لايضاح رغباته للحكومة البريطانية بعبارة جلية محدودة لأنه إذا أضعاف هذه الفرضة للطيبة لتجيب للدول العظمى ، فإن ينتظر أن تسنح له فرصة مثلها في المستقبل ، وهنا أشار محمد علي بأن تطلب أميرالية الخلفاء من ابراهيم باشا بصفة رسمية بالأيهاجم ، هيدرا ، وهي الهدف الحربى الثانى فى سلسلة الاعمال الحربية التى يقوم بها ابراهيم ، وقد لمح محمد علي بأنه سوف يصدر من ناحيته أوامره بهذا المعنى الى ابراهيم . ثم استطرد فقال : لتقف انجلترا بجانبى وبذا أستعيض بما أخسره فى ناحية أخرى . ولقد طالما رغبت من صميم قواذى ... أن أعقد معها اتفاق صداقة وتجارة لا تبليها الأيام . ولعلها تشعر الآن - على ما أرجو - أنها ملزمة بمساعدتى ، وقد رد صولت على هذا بما يعبر عن رأيه الشخصى فقال : متى حان الوقت المناسب وإذا ما نفذ الباشا هذه الخطة بنجاح فإن انجلترا لن تتخلى عنه ومن ثم اندفع الباشا يتكلم وقلبه مفعم بالأمال فى المستقبل فقال وقد لمعت عيناه وتهلل وجهه : ان سوريا ودشق وبلاد العرب كلها فى متناول يدى . فإذا ما ساعدتني حكومتكم كما أوئل وإذا ما اعترف في كأمير مستقل متى سنحت الفرصة فلسوف أكون راضيا الرضا كله ، (١) وقبل أن يخرج كرادوك التفت الى باغوص بك الخادم الأمين للباشا وقال : انه يعتقد شخصا أن مصر إذا اعلنت استقلالها واستطاعت الاحتفاظ به فلسوف تعترف بها انجلترا ، (٢) وانتهت المحادثات دون أن يتقيد أحد الفريقين بأمر معين . والمج مثل السلطان إلى ابقاء جنوده فى المورة بلا عمل . وإذا ذلك رد المندوبان الانجليزيان بأنه يستطيع فى هذه الحالة أن يعتمد على حسن نية الحكومة البريطانية على

مذكرات صولت فى ١٩ اغسطس سنة ١٨٢٧ . (وزارة الخارجية ١٥٦ - ٧٨)
 (٢) كرادوك لستراford كاتنج فى ٢١ اغسطس سنة ١٨٢٧ وزارة الخارجية -
 ١٨٢ - ٧٨) وكذلك تمبل (سياسة جورج كاتنج الخارجية) ص ٢٤٨ .

أن نأثؤنف له حقا أن كرادوك لم يتمكن من الوصول الى الاسكندرية فى الوقت المناسب . ليجعل الباشا على تأجيل ارسال أسطوله الى المورة .

ولذا كان موقف الباشا يبعث على الحيرة . فان السلطان كان بأمره من ناحية بأن يبادر فى الحال الى سحق الأروام بينما كانت فرنسا وانجلترا تطالبه بالانسحاب فوراً من المورة .

فإزاء هذا الموقف المحير لم يكن للباشا مفر من أن يغضب أحد الفريقين غضباً تاماً . ولقد كان مقتنعاً فى قرارة نفسه بعث الاسنرسال فى مقاومة رغبات الحلفاء . ولكنه فى الوقت نفسه كان مرتبطاً ببلاط يابى عليه جهله الشديد وصلفه أن يسلم بأنه قد فات الوقت الذى كان غضب السلطان يكفى وحده الى حبس سفراء الدول الغربية فى قصر الأبراج السبعة ، أو أن يستطيع الأتراك أن يصمدوا للقوات المسيحية المتحدة على قدم المساواة .

لقد بذل فى يوم ٥ أكتوبر مجهوداً جدياً ليفتح عينى الديوان الى خطورة الموقف فكلف معتمده أن يبلغ البلاط أن مطالب الحلفاء قد تكون مجرد بلف ولكن ليس معنى ذلك أنها لا يمكن تنفيذها ، وأن العقلاء من شأنهم الاستعداد لتقايات الحظ بدلا من تعليل أنفسهم بالسعادة والهناء ، وأن عمارات الحلفاء إن التجأت الى استعمال القوة فإن العمارة التركية فى رأيه الضعيف تتمزق شذر مذر ويهلك معها ٣٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ نفس .

ثم استطرد فقال : من الخطر المحض أن يقصر همه فى شئون الحرب على التوكل على الله بل ينبغى فى الوقت نفسه أن يغفل عن كل ما ينبغى عليه فعله . نعم ان النصر من عند الله وأنه هو وحده صاحب الحول والطول ولكنه أمرنا فى قرآنه الكريم بالسعى ثم وعدنا بالمساعدة لنيل النصر (١) والخلاصة أن الإيمان وحده لا يمكن أن يعوض عن البارود المبلل أو عن السفن الرديئة .

وقد جاءت الحوادث اسره الحظ محقة لما كان يتوقعه . فان أمير الى الحلفاء وهما كودرينجتون وربنى - لأن الهارة الروسية لم تتدخل الى حلبة النزاع قبل يوم ١٣ أكتوبر . بدأ لفورهما باستعمال الضغط على فريقى المتحاربين . وقد بادر الأروام طبعاً الى إعلان موافقتهم على عقد الهدنة ولكن نظراً لأن السلطان رفض الهدنة فقد اعتبر هؤلاء أنفسهم فى حل من أى ارتباط . لذا أعدوا حملة لتوجيهها الى ألبانيا حيث دمروا عمارة بحرية تركية صغيرة فى جالاكسيدى . وبعدئذ اجتمع الامير الان يابراهيم شخصياً فوافق على وقف الاعمال الحربية مدة شهر الى أن تصله تعليمات إما من الباب العالى أو من أبيه ولكنه عند ما سمع بأن الأروام يواصلون أعمالهم الحربية اتخذ الاحتياطات اللازمة لارسال المؤونة الى باتراس وأن يطهر البلاد التى يحتلها جنوده عن احتمال أن يتغلبوا الى أعداء . وحاول الأمير الان مراعاة العدل بين الفريقين . فاذا كان كودرينجتون مثلاً قد أرغم الأسطول التركى من جهة على الانسحاب الى نافارين بدون ارسال الامدادات الى باتراس ، فانه من الجهة الأخرى حظر على الأروام أن يسبوا حملتهم التى اتتوا إرسالها الى ألبانيا ولكن كودرينجتون كان يميل هو وزملاؤه الى منع استمرار أعمال التخريب فى المورة . ولما لم تكن لديهم القوة بحرية فقد حسبوا أن يدركوا غايتهم المذكورة بالقيام بمظاهرة مزدوجة ضد الأسطولين التركى والمصرى (١) .

فى يوم ٢٠ أكتوبر أفلعوا بسفنهم الحربية قاصدين الى خليج نافارين ولكن الأتراك كانوا دائماً يرتابون فى نوايا كودرينجتون وأصحابه ، ولذلك أطلقت البنادق الرصاص على بحارة إحدى السفن الإنجليزية فأجابت هذه على ذلك بإطلاق قنابلها على الأسطولين التركى والمصرى وإذا ذلك نشبت

(١) نافارين المدين فصل ٩ و ١٠ و ١١ على أن هناك رواية أخرى تختلف بعض الاختلاف من هذه وتوجد فى كتاب سميرى « غياضة كاتنج العارحية من ١٨٢٦ - ١٨٢٩ »

معركة حامية استمرت من منتصف الساعة الثالثة إلى الغسق . وقد أسفرت عن تدمير الأسطول الاسلامى على بكرة أبيه .

وقد هزل كافة انصار القضية اليونانية لهذا الحادث الذى قابلته حكومات الحلفاء بالدهشة والاستغراب . ذلك أن الحكومات المذكورة كانت قد حاولت أن تستخدم القوة البحرية فى أكثر ما يمكن أن يتحقق بواسطتها إذ ليس يخفى أن تأثير الأعمال البحرية فى الأعمال البرية بطيء ومحدود وتدرجى ، فى حين أن ما كان يتمناه الحلفاء هو وقف الأعمال العسكرية فى الحال ، فهم والحالة كذلك قد كلّفوا أمير اليهم بمهمة شاقة تكاد تنوء بها كواهلها . ثم إن تعليماتهم كانت خاطئة وناقصة . وهذا بلا ريب نتيجة الموقف الذى وقفوه عما يتعارض مع المنطق . لأنهم فى الوقت الذى تظاهروا فيه بالتدخل بين السلطان ورعاياه المتمردين كان تدخلهم فى الواقع لانتفاذ اليونانيين فيما قد تجاوز هذا العمل البحرى المدى الذى كانت تنوى الدول الغربية الذهاب اليه فانه فى الوقت نفسه قد ساعد كل المساعدة على تحقيق الغاية المنشودة . هذه المعركة كانت بمثابة خدمة مزدوجة لمحمد على . فانه كان على استعداد لفتح باب المفاوضات مع الحلفاء وأكبر الظن أن كرادوك لو كان عجل بالوصول إلى مصر يومين اثنين فقط لما أوقع الأسطول المصرى قاصدا إلى المياه اليونانية بتاتا على نحو ما قاله كاتنج ، ولما اشتبك الأساطيل فى معركة نافارين وكانت من رأى ابراهيم وديوان الاستانة بادية ذى بدء الانسحاب من المورة شمالا إلى خارج مرمى مدافع أساطيل الحلفاء . ولكن محمد على لم ير معنى لمواصلة هذا الكفاح العقيم . وفى اليوم التالى الذى وصلت اليه أنباء معركة نافارين ابلغ القنصل الانجليزى بان الحرب لو اشتعلت بين تركيا وبريطانيا العظمى فلا خوف مطلقا على الرعايا الانجليز فى مصر . ثم قال : أعلم كيف أقدر أن

احتفظ بحالي من سمعة حسنة على السهر على العدالة والسياسة ، (١) ثم كتب في اليوم نفسه إلى ولده ابراهيم يخبره أن حقق الديوان هو سبب هذه النكبة وأنه يأمره بالامرح معسكره وألا يقوم بأية محاولة ضد الأروام (٢) ولما سمع بالاقتراح المقصود به منحت جيش ابراهيم إلى الشمال رفع عقيرته بالاحتجاج الشديد الذي كان له مفعوله (٣) ومن ثم ظل ابراهيم باقيا في المورة إلى أن تخرج مركزه بسبب القوة للفرنسية التي نزلت إلى البر حتى أن الباب العالي لم يسعه الا للتسليم بالأمن من الاذعان . وفي اليوم السادس من شهر أغسطس سنة ١٨٢٨ ذهب كودر نجتون إلى الاسكندرية لزيارتها وتوقيع الاتفاق مع محمد علي ويعتضى هذا تم الجلاء عن المورة نهائيا (٤) مع أن السلطان ظل مصرا على رأيه فاضطرت روسيا إلى أن تلجأ إلى استخدام القوة . وفي العام التالي أرغمت الباب العالي على توقيع معاهدة أدرنة التي سلم فيها بنفس الآراء التي أبدتها إلى مصر من قبل ذلك بعامين .

ولا ريب في أن تورط محمد علي في شؤون أوروبا السياسية على نحو ما بسطناه هنا قد انهمك مرارده إلى أقصى حد . فان ما انفق من الأموال الطائلة على بناء سفنه وفي شراء المؤن والذخائر التي تدفقت على المورة ثم أن ما جمعه من الرجال ودبره من الجنود وبعث به إلى ميادين القتال كل هذا قد ذهب ادراج الرياح بين عشية وضحاها وقد عاد جيش ابراهيم من المورة وهو في حالة جوع وعجز وبؤس شديد . بل أن الكثير من الجنود قد غلبتهم الفاقة حتى عجزوا عن مواصلة السير (٥) .

-
- (١) كتاب باركر « سوريا ومصر » الجزء الثاني من ٥٨
 (٢) إلى ابراهيم بتاريخ ١٣ ربيع الاول سنة ١٢٤٣ (مخطوطات هابدين)
 (٣) إلى نجيب أفندي بتاريخ جمادى الاول سنة ١٢٤٣ (مخطوطات هابدين)
 (٤) تاريخ الاتفاق ٦ أغسطس سنة ١٨٢٨ (وزارة الخارجية)
 (٥) من باركر إلى السير مالكولم بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٢٨ (وزارة الخارجية)

وهكذا نجح الباب العالي في تسخير الثورة اليونانية لخدمة غاياته وأغراضه فان باشا مصر القوي لم يعد الآن صاحب القوة التي كان عليها عندما سمي نفسه حامى الاسلام . على أنه لم يتوزط في عدائه الدول الغربية إلى الحد الذي كان يرغب فيه الباب العالي برغم من احراق اسطاوله وتجويع جيشه . بل كان لديه لسوء الحظ من اصابة الرأي وبعد النظر ما يجعله يلقى تبعة هذه التكتبات على عاتق السلطان العنيد ، ووزرائه المأفونين الذين لم يحفلوا بما بذله لهم من الآراء السديدة . وقد انسحب محمد علي من حومة الوغى وظل يشهد سير الأمور من مكانه الحريز ، بينما كان أهالي الاسطانة يتوقعون وصول الروس الفاتحين إليها يوما بعد يوم . وقد امتلأت جوانح محمد علي بالازدراء لعجز الباب العالي وحقده . وصار الآن أشد تصميمًا منه في أى زمن مضى على تحرير نفسه تجريرا نهائيا من نفوذه السيئ ثم أنه أصبح الآن أشد ايمانا بأهمية السيادة البحرية وبخاصة سيادة بريطانيا البحرية ، وقد تبين له الآن أن امتلاك المودة لا يصح أن يعتبر الضمان الذي يمكن تقديمه في مقابل الحصول على محالفة انجليزية ، لأن السيادة البحرية قد انتزعت من قبضة يده في عصر يوم واخذ ذلك الضمان الذي حسبه ضمانا قويا . ولكنه قد يوفق إلى الحصول على الضمان المطلوب يوما ما . فهلا يمكن أن يكون هذا الضمان هو الاستيلاء على طريق الهند بل الا يمكن أن يكون هذا الضمان هو التهديد بمقد محالفة مع راحمة إنجلترا في البحر الأبيض .

الفصل الرابع

مسألة الجزائر وفتح سوريا

تمتد بلاد البربر على طول الشاطئ الأفريقي من موغادور إلى بنغازي وهي أمارات مكونة من القرصان ومنها كانت تتركب بعض أجزاء الخلافة في الأيام الحالية . وقد احتفظت باستقلالها بعد انهيار الامبراطورية الاسلامية ولم يكن من شأن قيام الامبراطورية العثمانية أن تتدخل في شئون تلك الإمارات التي ظلت حرة في أعمالها لا ترتبط بتلك الامبراطورية إلا بروابط الاحترام لتلك الدولة المتوحشة التي وطدت سلطانها في مدينة الاسنة وسلخت بلاد البربر طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر في حروب متواصلة ضد الملاحين الأوربيين كافة .

على أن تأسيس أساطيل الدول الغربية في إبان القرن الثامن عشر وإن كان قد قلل من نشاط تلك الولايات وضيق الخناق على ما كانت تقوم به من أعمال اللصوصية إلا أنه لم يغير شيئاً من ميولها وزعاتها . وإذا كانت الولايات البربرية المذكورة قد خشيت العبث بالسفن الانجليزية أو الفرنسية فانها لم تفتأ تشن الغارة على كل ما كان يقع في أيديها من سفن اسبانية أو جنوا أو نابلي . وقد بلغ عدد ما استولت عليه بلاد البربر من السفن بين سنتي ١٨٠٥ و ١٨١٥ نحو ٩٠ سفينة وإذا كانت الامارات المذكورة قد قللت شيئاً من أعمال القرصنة بعد أن أطلق لورد اكسموث قنابل أسطوله على مدينة الجزائر في سنة ١٨١٦ فانها قد تمكنت على الرغم من ذلك من الاستيلاء على ٢٦ سفينة أخرى في خلال السنوات العشر التالية . ومن ثم ذهب الأسطول الانجليزي في سنة ١٨٢٤

إلى مدينة الجزائر مرة أخرى لأنه لم يبق مناص من تصفية الحساب نهائيا مع هؤلاء الأقوام الذين كانوا يدينون بمبادئ أهالي القرون الوسطى .

وكان أهالي بلاد البربر - كغيرهم من المسلمين الطيبين - قد غضبوا أشد الغضب لتدخل المسيحيين في شئون اليونان . وكذا بادروا بإرسال كل مالهدهم من السفن لمساعدة الخليفة وهم محقون لزوال حرية البحار التي تمتعوا بها ياها دمرأ طريلا وغير حاسبين حسابا لكارثة نافارين التي كانت تنتظرهم . وقد كانوا يميلون في حالتهم العقلية المحنقة هذد إلى تحدى الغرب وما لديه من الأساطيل ففي ابريل سنة ١٨٢٧ دارت مناقشة عنيفة بين حسين باى الجزائر وقنصل فرنسا العام المسيو ديفال . ولم يتخرج الباي من لطم الفئصل الفرنسي بالمذبة على وجهه . فطلبت فرنسا تعويضا عن تلك الالهامة . ولكن الباي أبى تقديم أى تعويض . ومن ثم سحبت قنصلها المذكور وكلفت إحدى عماراتها بمحاصرة الجزائر . ونظرا لأن الباي ظل مصرا على رأيه ، وأبى الاستغفار عما فرط منه ، ولأن الحالة العامة - وخاصة بعد نشوب الحرب الروسية التركية في سنة ١٨٢٨ - لم تكن لتشجع على القيام بعمل حازم ، فلقد حاول قنصل سردينيا ثم أحد ضباط فرنسا البحريين أن يقنع الباي بقبول شروط أخف من الشروط التي كانت معروضة عليه أولا . على أن هذه المحاولات لم تسكن إلا لتزبد الباي اقتناعا بأن فرنسا بدأت تضعف أمامه مما زاده صلابة على صلابة . وفي أواسط سنة ١٨٢٩ تقرر إرسال السفينة (بروفانس) وهي رافعة العلم الأبيض باقترحات جديدة ومعبها تهديد بإرسال حملة عسكرية في حالة رفض تلك الاقتراحات . ولكن الباي حسين ظل مصرا على الرفض . وكان جوابه عند ما هدهد ريان السفينة بالقتال تلك العبارة الخالدة وهي : لدى البارود ولدى المدافع وبما أننا لا يمكن أن نتفق فالأولى أن نرحل من هنا ،

فلم يسع السفينة (بروفانس) إلا أن تقلع مراسيها وتعود إلى بلادها في

٣ أغسطس بينما كان العلم الأبيض لا يزال يرفرف على ساريتها . على أن الرياح قد غلبتها ودفعتها إلى أقرب بطاريات المدينة . وقد عد الأهالي عملها هذا بمثابة إهانة متعمدة فأطلقوا عليها القنابل وظلوا يطلقونها طالما بقيت السفينة في داخل مرمى المدافع حتى تمكنوا بعد إطلاق ثمانين قنبلة من إصابتها ثلاث مرات .

فلما أن وصلت هذه الأنباء إلى باريس ازداد الرأي العام سخطا على سخطه وأصبح قلقه بسبب التباطؤ في إخضاع الباي ينذر بالخطر ولكن الوقت لم يكن ملائما بالمرّة لاستعمال العنف بل كان داعيا للحيرة . ذلك أن الروس كانوا وقتئذ قد احتلوا أدرنه وأصبح إسمير الامبراطورية العثمانية وتمزيق شملها قلب قوسين أو أدنى فهل كان بوسع أى وزير بعيد النظر أن يقوم في مثل هذه اللحظة الخطيرة بتوريط قوات فرنسا البرية أو البحرية في الحرب في شمال أفريقيا ؟ ثم ان المسيو بولنيك الذى عين في أغسطس وزيرا للخارجية - كان قد قرع وقتئذ من وضع مشروع لو أمكن تنفيذه لضمن التناقص الشعب حول عرش شارل العاشر الذى كان مهددا بالانهيار ولأحبط اتفاق الحلفاء على خلع نابليون (١) وقد توهم أن روسيا والنمسا سوف تقتسمان فيما بينهما معظم ما لتركيا من الأراضي في أوروبا وبذا تسنح لفرنسا الفرصة للدخالة بتعويض عما ينشأ من الاخلال بالتوازن الدولى أما مشروعه فكان يتلخص في أن تستولى فرنسا على المقاطعات البلجيكية لغاية نهري الموز والرين . ويمكن حمل بروسيا على الموافقة على هذا الترتيب بالسماح لها بضم ساكسونيا والمقاطعات الهولندية الشمالية . أما ملك هولندا فيمكن تعويضه عن تقسيم مملكته بتعيينه ملكا على الاسنانة وغيرها مما لم تردده روسيا والنمسا من الاراضى التركية في أوروبا . هذا بينما يمكن تعويض انجلترا باعطائها المستعمرات الهولندية التى

(١) لاريب في أنه كان متأثر بسخط الأهالي في جنوبي البلاد المنخفضة (هولندا) .

تصبح وقتئذ غير خاضعة لأحد . وكانت النية منصرفة إلى تنفيذ هذه الفكرة بمعاهدة تعقد بين فرنسا وروسيا حتى اذا ماتم توقيعها تدعى بروسيا للاشتراك فيها . وبعدئذ يصبح لامناس للنمسا من الانضمام الى هذا المشروع . وإذن تصبح إنجلترا مخيرة بين قبول جزيرتي جاوا ومولاكاس أو رفضهما . وبمجرد ما يتم توقيع المعاهدة تحشد الدول المتعاقدة جيوشها ومواجهة أوروبا بقوة لايسع أى دولة من الدول الباقية أن تحلم بمقاومتها . وكان بوليناك يرى أن تحشد فرنسا ٢٠٠,٠٠٠ جندي . ولذا كان يعتقد أن تنفيذ المشروع يحتم عدم ارسال حملة بحال من الاحوال لتأديب باى الجزائر المشاغب .

ففي ظروف كهذه استقر رأى وزير خارجية فرنسا على اتباع الفكرة التى طالما أوصى بها دورفيشى الذى شغل منصب قنصل عام لفرنسا في مصر والذى كان قد عاد في سنة ١٨٢٩ في الأجازة . أما هذه الفكرة فهي معاقبة الباي لا بيد فرنسا ولكن بيد محمد على الذى كان ميالا الى إعداد حملة كبيرة لفتح ولايات البربر الثلاث وهى طرابلس وتونس والجزائر وضمها . وكان من رأى دورفيشى أن ارسال حملة فرنسية خليق بأن يثير حسد إنجلترا ومعارضتها . وبالعكس فان امتداد سلطة الباشا على طوال الشاطئ الافريقي لن يفتح باب الاحتجاج السياسى هذا عدا . وهو ما كان يحول في خاطر بوليناك - أن التفكير المزمع في تغيير الخريطة الأوربية من شأنه أن يشغل بال الوزارة البريطانية بحيث لا تفكر في مصير تونس والجزائر ، بينما أن دول أوروبا الأخرى سوف ترحب بلا جدال بوجود حكم صالح في تلك المناطق ، نعم حكم قائم على النظام والأمن كالمشاهد في القاهرة والاسكندرية (١) .

ويظهر أن هذا المشروع كان من بنات أفكار دورفيشى نفسه . فلقد لفت نظر محمد على إلى مزايا الاتفاق مع فرنسا في الجزائر بدلا من إثارة هواجس

(١) ككتاب محمد على وحملة الجزائر الجزء الاول (لموين)

أوروبا بأسرها بما عسى أن يقوم به من المغامرات في سوريا (١) . وقد توم دورفيتش أن مزايها هذا الاقتراح لن تغيب عن أفكار السياسة الانجليزية كما أنها لم تغيب عنه شخصياً .

وفي سنة ١٨٢٩ كان المشروع قد ملك على دورفيتش حواسه حتى أصبح العضو الوحيد الذى يتحدث عنه حتى مع باركر القنصل الانجليزي العام الذى حكم على المشروع بأنه خيالي محض . ولكن المصاعب كانت تتلاشى تدريجاً من أمام عينيه كلما أصفى إلى أقوال دورفيتش وحماسته في تحييد المشروع . هذا إلى أن مساعدة فرنسا في السفن والرجال كان من شأنها أن تسكفل النجاح وتجعله مضموناً (٢) .

أما خطة محمد علي فأغلب الظن أنها لم تكن كما حمل دورفيتش على اعتقادها فانه في الواقع لم يكن مهتماً ببلاد البربر بل لعله كان يدرك أن امتداد سلطانه في تلك الجهات سوف يكون مصدر ضعف لا مصدر قوة . وقد كان يدرك ما للمنطقة التى تضم أقليمى سوريا وبغداد من الأهمية العسكرية ، ثم أنه كان يعلم جيد العلم أنه لو أتى به يوماً ما أن يبلغ المنزلة والقوة التى يطمح إليها فإن سوريا وبغداد ستكون لهما قيمة لا تدانيها قيمة امتلاك الشاطئ الافريقى ، ولكن في الوقت نفسه لم يكن ممن يقدون عن انتهاز الفرص . فالاقتراحات الفرنسية - مهما كان من شأنها - فلسوف تودى الى تحقيق أمرين :

(أولاً) : أنها تتيح له الفرصة لاعادة انشاء أسطوله المتلاشى .

(ثانياً) : احتمال عقد محالفة مع فرنسا نفسها .

وإذا كان في هذا ما يقلق بال الانجليز فلتسكن الماماهدة مع انجلترا . أو بعبارة أخرى أنه كان على استعداد لفتح الجوائز اذا كان ثمة مغنم له من وراء ذلك ،

(١) كتاب محمد علي ورحلة الجوائز الجزء الاول لتدوين ص ٦

(٢) باركر ١٨ أغسطس سنة ١٨٢٩ (وزارة الخارجية ١٨٤ - ٧٨)

أو أن يطرح المشروع جانبا اذا رأى أن في ذلك فائدة أكبر .

ويلوح أن دور فيشى قد أغرم بمشروعه إلى خد أعماه عن معرفة حقيقة نبات الباشا . هذا بينما كان بولينك متعظشا لاتباع أية خطة ترمى فورا إلى تهدئة ثورة الرأى العام الفرنسى وذلك بانزال العقاب بالجزائر مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بالقوات الفرنسية لتنفيذ المشروع الأوروبى الخطير الذى كان مايزال يحول في خاطره . ولذا بادر بعرض الأمر على الملك وحصل منه على الموافقة ثم راح بدوره يستشير زملاءه على ما يظهر . فأرسل تعليمات الى جيبو مينو سفيره فى الاساتنة وميمو قنصله العام فى الاسكندرية وقد كلف الأول بأن يطلب الى السلطان اصدار فرمانات اللازمة الى محمد على لأن يقوم بإخضاع ولايات البربر وأن يعزز هذا الطلب بهاتين الحججتين :

(أولا) ان فرنسا إذا ما أرسلت حملة تأديبية من عندها فأغلب الظن أنها لن تغادر تلك الجهات التى ستفلت من قبضة الباب العالى نهائيا .

(ثانيا) بأن محمد على سوف يدفع أتاوة بعكس الباي (١) .

أما تعليماته الى الثانى فكانت تتلخص فى وجوب ابلاغ الباشا بأن فرنسا موافقة على آرائه وتؤيد خططه ضد ولايات البربر وأن الأسطول الفرنسى - إذا طلب الباشا ذلك - سيكون على استعداد للتعاون مع قواته ، وأنه سيتسلم فى الحال عشرة ملايين فرنك اذا ما أرسل الحملة المذكورة فورا (٢) . على أن مباحثات الاساتنة والاسكندرية لم تجر بالسهولة التى كان يتوهمها بولينك بسبب عجلته . فان محمد على استهجن أشد الاستهجان مفاتحة الاساتنة .

(١) تعليمات الى جيبو مينو فى ١٠ اكتوبر سنة ١٨٢٩ (كتاب دوين محمد على وحة الجزائر ص ٩)

(٢) تعليمات الى ميمو فى ١٩ اكتوبر سنة ١٨٢٩ (كتاب دوين محمد على وحة الجزائر ص ١٤)

في الموضوع قائلًا أن الاستانة ان تسمح من تلقاء نفسها بامتداد سلطة باشا مصر ، وأنها قد تسمى للحصول على مساعدة الأسطول الانجليزي لإجباط أعماله العسكرية في ولايات البربر أو لو لم يؤخذ رأيها مقدما في الموضوع فإن الأرجح أن تعرض للامر الواقع (١) وقد بينت الحوادث أن هذه الاعتراضات كانت في محلها . فعبثا حاول السفير جيو مينو الانتفاع الى أقصى حد بالمشروع الفرنسي . فإن الباب العالي - كما تنبأ محمد علي بذلك - كان يعارض أشد معارضة - دون أن يصرح بذلك - بازدياد نفوذ أو هيبة تابعه الكثير المطامع .

فعرض بدلا من ذلك اقتراحا مضادا للاقتراح الفرنسي المذكور وقد صرح الرئيس افندي أن كل ما هو مطلوب لحسم الخلاف بين الباي وبين الفرنسيين هو أن يتوسط جلالة السلطان بما له من الساطة السامية . ولهذا الغاية عرض أن يرسل مندوبا من طرفه - ألا وهو طاهر باشا - أحد أعداء فرنسا الألداء لحل الباي على الرضوخ لحكم العقل بدلا من التجاء الى القوة (٢) وبينما كان البحث يدور حول هذا الاقتراح المراد به عرقلة الأمور اذا بوزن خارجية تركيا يشمر سفير بريطانيا السير روبرت غوردون بحقيقة ما هو جار خلف الستار . وقد أصاب في تقديره بأن هذه هي أخطر طريق لإجباط أى مشروع بغرض للديوان العالي (٣) .

وأعلن محمد علي في الاسكندرية بأنه على استعداد لارسال نحو ٢٠٠٠ جندي نظامي ومثلهم من رجال البدو بقيادة ابنه ابراهيم . ولكنه بطالب على

(١) كتاب ميمو في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٢٩ (دوين ص ٢٣)

(٢) خطاب جيو مينو في ٩ ديسمبر سنة ١٨٢٩ (كتاب دوين عمدة على والحمد الى الجزائر ص ٥٣)

(٣) غوردون في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٢٩ (وزارة الخارجية ١٨١ - ٧٨)

الأقل بضعف المبلغ الذى سمح للقنصل العام ميمو للمفاوضة على أساسه .
وفوق ذلك كله فقد طلب كشرط أساسى فى المساومة تعطيه فرنسا - بمقتضى
عقد بيع صوري - أربع بوارج حرية تحمل كل منها ٨٠ مدفعا . وقد صرح
بأن هذه السفن لا يحصى من الحصول عليها الضمان نجاح الحملة بسرعة
ولاحتمالة دون أى تدخل أجنبي . وقد ذهب عبثا كل ما بذله ميمو وهيدرا
وقد أرسل خصيصا لمساعدة ميمو - من المساعى لخم محمد على على العدول عن
طلب البوارج الأربع التى قال انها كانت جزءا لا يتجزأ من المباحثات التى
دارت بينه وبين دوروفيش (١) .

ومن ثم قفل هيدرا راجعا إلى باريس ليبسط هذه المطالب على بوليناك
الذى أطاع عليها فى ٢٦ ديسمبر .

ومع أن معاهدة الصلح التى عقدت فى أدنة قد أخرجت وقتئذ مسألة
تعديل الحدود الأوربية من دائرة الاحتمال العملية فإن بوليناك كان ما يزال
يعمل نفسه بالحصول على تأييد روسيا لضم الولايات البلجيكية إلى فرنسا .

ولهذا صحت عزيمته على قبول اقتراحات محمد على وعرضها على زملائه فى
الوزارة . ولكنهم تشددوا فى معارضة الاقتراحات وأعلن أغلبهم أن الموافقة
على نقل بوارج تحمل العلم الفرنسى - إلى دولة اجنبية يعتبر عملا غامضا بل
يكون متنافيا مع مقتضيات الشرف .

ثم أن وزير البحرية عارض أشد معارضة فى اضعاف الأسطول إلى هذا
الحد وأعلن أنه لا يتأخر عن تقديم استقالته فيما لو قبل الاقتراح المذكور
أما وزير الحربية بورمون فقد مر بخاطره طيف المنجد الشخصى فيما لو ذهب
إلى الجزائر على رأس حملة . ولذا رفض بشاتا أن يحل محله ابراهيم باشا فى

(١) ميمو بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٢٩ (دوين ص ٢٧)

قيادة الحملة . وبعد محاولات عديدة لم يستطع بوليناك أن يقنع زملاءه بأكثر من الموافقة على اعتماد بمبلغ ٣٨ مليون فرنك يسلم منه ٢٠ مليون فرنك لمحمد على كطلبه ويخصص الثمانية الملايين الباقية لإنشاء أربع بوارج له في الحال . ولكن لا بد إلى جانب هذا من إبقاء عمارة فرنسية على قدم الاستعداد لتقديم مساعدتها لأبراهيم فيما لو اقتضى الأمر ذلك . ثم عاد هيدرا إلى الاسكندرية حاملا هذه الشروط المعدلة وصدرت في الوقت نفسه التعليمات إلى قائد العمارة الفرنسية في شرق البحر المتوسط بالحيولة دون تهديد الأسطول التركي للاسكندرية أو مهاجمة الثغارات المصرية المتجهة نحو ولايات البربر . ولما آن وقت العمل على المكشوف وأصبح قاب قوسين أو أدنى رأى بولينساك الأخرج عليه من مفاتيح الدول الأوروبية في الموضوع .

وعلى الرغم مما أبدته دوائر باريس السياسية من انتكاس فان الوزارة البريطانية لم تكن تجهل المشروعات التي استقر عليها الرأي . فلقد أبلغها باركر فخرى بحادثاته مع دوروفيش في سنة ١٨٢٩ ثم أن السفير غوردون أرسل من الاسكندرية الأنباء المهمة التي أبلغها له الرئيس افندي . يضاف إلى ذلك أن مستر نينج أوقف الرسائل الفرنسية التي بعث بها جيومينو من الاسكندرية إلى باريس وبادر بتقديم نسخ منها إلى سفيرنا لورد كولي . وكانت الحكومة الفرنسية في الوقت نفسه تجيب على كل سؤال توجه اليها الحكومة البريطانية بالنفي البات ولم يكن من شأن هذا التصرف أن يحمل ابردين ، أنه ولنجتون على الاقتناع بما أبدى لها من البيانات في النهاية أو أن يوافقا على السياسة السورية التي أعلنت أمامها . وفي ٢٣ يناير ذهب الدوق دي لافال (سفير فرنسا في لندن) لزيارة لورد ولنجتون وتلا عليه رسالة سورية تلقاها من بوليناك . وقد استقبل السفير بشيء من الجفاء وقيل له أن محمد علي لا يمكن قانونيا أن يمتشق الحسام ضد ولايات البربر إلا باسم مولاه السلطان وزولا على أمره الهايوتي . وأبدت

للسفير الرغبة في أن تعدل الوزارة الفرنسية عن العمل المشترك مع والى مصر (١) وكتب لورد أبردين من فوره إلى عملى بريطانيا فى القاهرة والاسنانة فكتب إلى ثانيهما يقول : إذا كان السلطان قد وافق أو لم يوافق على هذا فان انجلترا لا يسعها أن تقف وقفة المتفرج إزاء ما يراد ادخاله من التغييرات على ملكية الأراضى المهمة الأفريقية بواسطة وسائل فرنسية وتحت النفوذ الفرنسى وعلى الأرجح خدمة لمصالح فرنسا (٢) وكتب إلى الأول مشيراً إلى معارضة انجلترا في قيام الباشا بامثال هذه المشروعات بتعصيد الفرنسيين . ثم استطرد فقال أنه يرجو الا يشك محمد على في اخلاص البواعث التى دفعت به بطانيا إلى اسدائه النصيح بان يزن جيداً فى هذه المناسبة ماسوف يترتب من العواقب الرخيمة على المشروع الذى يلوح أنه ميال للتورط فيه (٣) .

على أن هذه المعارضة للمشروع الفرنسى لم يكن ينتظر أن تثير الدهشة فى نفس أحد . وليس يخفى أن توطيد دعائم النفوذ الفرنسى فى الجزائر - سواء أكان مباشرة أو عن طريق فريق ثالث يعمل لحساب الفرنسيين - كان يودى حتماً إلى تغيير الموقف فى حوض البحر المتوسط وبذا تنشأ مسألة حماية المصالح البريطانية فيه . أضف إلى هذا أن المشروع كان يتضمن احتمالات عظيمة أخرى . فشبح المسألة الشرقية بأثرها كان يطل من وراء المسألة الجزائرية . وأن محمد على لو تمكن من فتح الجزائر لحساب فرنسا لما كان لهذا الفتح أى معنى سوى أن يصبح فوراً تحت الحماية الفرنسية . فان مركزه حيال مولاة السلطان سوف يتأثر بذلك الفتح الذى يتغير بمقتضاه مركز مصر ضمناً . فيكون معنى هذا أن تصاب أسوار الامبراطورية العثمانية وهى تترنح بتأثير

(١) كتاب محمد على والحمة الى الجزائر لودين ص ٤١

(٢) كتاب الى غوردون بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٨٣٠ (وزارة الخارجية ١٨٨-٧٨)

(٣) كتاب الى باركر بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٣٠ (وزارة الخارجية ١٩٢-٧٨)

الشيخوخة بضدمة أخرى تهز كيائها وتعجل بانهارها وبذا يصبح العثمانيون وهم أقل قدرة على كبح شهوات جيرانهم الروس . وهذه الحوادث قد ترحب بها الحكومة الفرنسية الآن كما كانت تفعل في الماضي - باعتبارها فرصة سانحة لتوسيع سلطان فرنسا في أنحاء المعمورة - ولهذا كان بوليناك قد بدأ يستغلها لفائدة الملكية .

ولكن كان الأمر على عكس ذلك في نظر الانجليز . لأنهم كانوا يعتبرون الحوادث المذكورة حافلة بالمخاطر التي تنطوي على الشر المستطير مما كانت تقضيه مصالحنا الحيوية إلا أن نصبر على توطيد إحدى الدول الأوروبية أقدامها على الطرق المؤدية إلى الهند .

ومن هنا ترى أن الاحتفاظ بالامبراطورية العثمانية كان يعتبر في نظر الفرنسيين بمثابة البديل الوحيد لتطورات لا سبيل لأحد أن يتكهن بمدامها ، وهي تطورات لا يسع الأمل على كل حال إلا أن يبذل كل ما في استطاعته لتأجيل حدوثها إلى أبعد حد ممكن . إذن فالحالة في سنة ١٨٣٠ كانت عميда يشير إلى تناقض السياسة الانجليزية والسياسة الفرنسية الذي ظهر بصفة جلية بعد ذلك بعشر سنوات .

وقد شامت الصدف أن يحى إعلان الانجليز الحازم رفضهم لذلك المشروع في نفس الوقت الذي أخفقت فيه تدابير بوليناك لاستعادة حدود الرين وحبطت جوطا ذريعا . فاب مباحثاته السرية الغامضة مع سان بطرسبرج وهي المباحثات التي وضعت لها شفرة خاصة ثم ألغيت فيما بعد - لم تسفر عن نتيجة تذكر . فان بروسيا أجابت صراحة أن أحدا لن يستطيع أن يحملها على السماح لفرنسا الزحف الى ضفة الرين اليسرى .

وهكذا أصبحت القوات التي كانت حتى الآن واقفة عاطلة على حساب مساعدة المشروع الأوروبي فيما لمودعت الحاجة - أصبحت هذه القوات طليقة

في نفس الوقت الذي تبين فيه صراحة أن انجلترا ستضع نفوذها بأكله في كفة الميزان ضد محاولة محمد علي احتلال ولايات البربر . وإذ ذاك قرر بوليناك مرة أخرى أن يغير خطته وأن يقصر عمل محمد علي على احتلال طرابلس وتونس وأن يرسل حملة فرنسية إلى الجزائر .

وخيل إليه أن وإلى مصر سوف يبقى على كل حال حليفا إيجابيا لفرنسا يمكن الاعتراف به في الوقت المناسب (كما كتب بوليناك نفسه) بأنه من مساعدي ملك فرنسا (١) .

ولكن بوليناك لم يحسب حساب حليفه المزعج في تقديراته هذه ، فإن محمد علي كان من بداية الأمر مصمما على أن لا يخطو خطوة إلا إذا نال من المزايا البحرية والسياسية ما يرجح كفة الفائدة من السير في هذا المشروع . ثم أنه لا يعقل أن يكون قد قابل بالارتياح تردد السياسة الفرنسية وقبئ وتذبذبا . لأنه - وهو الرجل المعروف بمضاء العزيمة - كان يشعر بكثير من الاحتقار نحو أولئك الرجال الذين يغيرون آراءهم وينقضون ما أبرموه بين عشية وضحاها . وأغلب الظن أن اضطراب الخطط الفرنسية وتناقضها قد دفعه إلى الارتياح في فوائد المحالفة التي يعقدها مع فرنسا وهي مخالفة - مهما كانت فوائدها ومزاياها - لا بد أن يصحبها عداؤ الانجليز على طول الزمن . ولهذا كله استقر رأيه على رفض الاقتراحات الفرنسية قبل أن تبلغ له مذكرة لورد أبردين .

وبعد أيام قلائل استقبل القنصل البريطاني العام الذي حضر إلى القاهرة من الاسكندرية خصيصا ليلغيه نصائح أبردين . فاعترض نائب السلطان بأن تحذير الانجليز لا لزوم له . ثم راح مرة أخرى - كما فعل مرة من قبل مع

(١) كتاب الى باركر في ٢٩ يناير سنة ١٨٣٠ (وزارة الخارجية ١٩٢ - ٧٨)

صوت - يشرح ميوله ويبان رغبته في الوصول إلى تفاهم ودي مع بريطانيا العظمى وقد سأل الفصل السؤال الآتي: ألمست ترى أن من المستحيل الاحتفاظ بالباب العالي قد تستطيعون التوقيع ها أو التوقيع هناك ، ولكن تعرفون أن كل هذا مجهود ضائع عبثا . إذ ما عساكم تصنعون بحكومة فقدت ثقة الشعب في قلب العاصمة والأقاليم . . . ولهذا كان من العبث الاعتماد على الأتراك في مقاومة الاعتداء الروسى في المستقبل مقاومة فعالة . وبالرغم من ذلك كله فإن الاحتفاظ بالباب العالي من الأمور التى تمس مصالح بريطانيا العظمى في الصميم ثم استرسل الباشا فقال : فالطريقة الوحيدة لتقوية السلطان تنحصر في تقويتى وشدة أزرى لأنكم لو شددتم أزرى لأصبح تحت تصرف السلطان فى الحال جيش منظم يبلغ عدده ١٢٥,٠٠٠ جندى على استعداد تام للوقوف كالجند المنيع فى وجه روسيا لا فى الاستانة وحدها بل فى فارس أيضاً . إذ لا يحصى الانجائيز من الاصطدام بروسيا فى فارس إذ ما هى فائدة اختلاس النظرات من خلال أصابعك مع الادعاء فى الوقت نفسه بأنك لا تبصر شيئا . ولقد زال الباب العالي فبنفى إذن على انجلترا أن تد فى آسيا قوة لصد الروس فأين ياترى يسعها إيجاد هذه القوة إلا معى ومع ابنى من بعدى ..

ثم أخذ يسهب فى سبولة انضمام العثمانيين إليه والتفافهم تحت رايته قال : لو استقر رأى الانجليز على تأييدى ، واسترسل فى وصف موارده التى قال بحق : أن الوزارة البريطانية قد بخشتها قدرها . وأخيرا صرح قائلا : ان الانجليز لو اتخذوني صديقا لهم لأصبح فى وسعى أن أفعل ما أريد . أما بدون صداقتهم فليس يسعنى أن أفعل شيئا . . ولقد أدركت منذ أمد بعيد ان ليس فى استطاعتى الاقدام على عظامم الأمور بدون إذن انجلترا لأننى أيتأ أنفث بروجهى أراها واقفة لى بالرصاد ومستعدة لإحباط تدابيرى .

ويندر أن يكشف الساسة مكشونات صدورهم لسامعهم إلا بالقدر الملائم

لا أكثر ولا أقل . ولم يكن محمد على بالطفل الغر الذي يزل لسانه إلا بالشيء الذي يرومه .

ولكن ليس من ريب في أنه كان مخلصا فيما قاله عن موقفه إزاء بريطانيا لأنها كانت تحيط به من كل جانب إحاطة السوار بالمعصم ولم يكن في استطاعة دولة أخرى عدا إنجلترا أن تقدم له مساعدة فعالة كمساعدتها . ثم أنه لم يعد الحقيقة فيما ذكره عن موقفه وعن الفرص التي تنتظره . ولقد كان وقتئذ القوة الوحيدة الحجة القادرة على التثوير والترقق في العالم الإسلامي بأسره . وهذه الصفة كان في وسعه بالاشتراك مع إنجلترا ومساعدتها له أن يؤسس في ظل الخلافة العثمانية دولة عظيمة كالتى أنشأتها شركتنا الهندية الشرقية في ظل امبراطورية دلهي .

ولكن لا بد لنا أن نسأل مرة أخرى : ما هي المزايا التي كان يسعه تقديمها لحل المسألة الانجليزية على ترك سياستهم التي أعلنوها واستبدالها بسياسة لإنشاء دولة جديدة في الشرق الأدنى ؟ فلو رسمت أقدامه يوما ما على حدود فارس وامتد سلطانه من القاهرة إلى بغداد ألا يمكن أن يتقدم إليه الروس بما يغريه على ترك أصدقائه الإنجليز وقلب ظهر المحن لهم . وإذن يصبح مركزنا في خطر عظيم . إلا أن تأييدنا لسياسة مصر في الفتح لا يمكن أن يسوغه إلا باعث فحري ومثل هذا الباعث لا يحتمل على الأرجح أن يتبأ إلا إذا حدثت أزمة أوربية عظيمة ليس غير . وعلى كل فإن مجرى السياسة الانجليزية بوجه عام لم يكن على التحقيق معارضة عظيمة لمصر كما توهم بعض الكتاب . بل لتظل مصر في أنحاء خارجة عن حدود البلاد الطبيعية .

ومن جهة أخرى فإن محمد على كثيرا ما رمى بعينه إلى امتلاك اقضية سوريا الأربعة . وقد كان يعتقد أن امتلاكها يؤمن أراضي المصرية ضد غارات الأتراك ويضع في قبضة يده مدينة القدس إحدى مدن الإسلام المقدسة وبذا يرفع مكانته ويضعف هيئته في نظر العالم الإسلامي ويزيد من موارده في

المال والرجال كما حسب ذلك وجات الحوادث تكذب حاسبه . أجل أن امتلاك هذه الأفضية يعطيه دمشق إحدى المراكز المهمة للثقافة الإسلامية ثم أنه بذلك يستولى على مناطق غنية باخشابها فيوفر على نفسه ابتياع الأخشاب من ترستا باثمان باهظة . هذا إلى أن ذلك يقيم الدليل أمام الملأ على صحة النظرية التي يتشبث بها وهي زوال سلطة الباشا الوالى وانقراضها وقدرته وحده على تنظيم سلطة تركيا من جديد وردها إلى الشباب بعد ما دبت فيها الشيخوخة ونخر عظامها الهرم .

وكانت الأفضية الأربعة المذكورة في حالة رثة فقد تغلغت فيها القلاقل بحيث لا يضمن سعاة البريد أن يجتازوها بسلام (١) .

فلقم حكمها الباشوات منذاجيال عديدة ولم يقيد ميالهم إلى السلب والنهب إلا تحديد سلطتهم .

وعليه لم يكن باستطاعة أحد من السكان أن يتظاهر بشيء من اليسار والبنخ بل كان كل انسان في حالة يؤس أو أنه كان يتظاهر . بانه كذلك .

ثم أن الأهالى مع ما كان بينهم من اختلاف الشيع والأديان - كانت الأحقاد والمشاكل المتغلغة في نفق، سهم تمزقهم كل ممزق . فهذه البلاد التي سادت فيها الفوضى كانت مطمع انظار نائب السلطان منذ زمن بعيد فلقد تسكلم إلى القنصل الانجليزي سنة ١٨١٢ عن ميله إلى غزو فلسطين متى سنحت الظروف الملائمة (٢) .

ولكنه أقدمه عن تنفيذ ذلك العزم وتنتذ ما كان قائما في سبيله من المصاعب

(١) كتاب كارتريت شركة الهند الشرقية بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٨٢٢ (وزارة

الهند ووزير البحر الأحمر ٧)

(٢) . بسيت بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٨١٢ (وزارة الخارجية ٣٤ - ٤)

التي لا حصر لها ولعل أول هذه المصاعب حاجته إلى إنشاء جيش منظم يمكن أن يتخذ عدة صالحة لتنفيذ غاياته .

ثم لا تنس إلى جانب تلك العقبة نفوذ السلطان الروحي وقد كان يبغي على محمد علي أن يحسب له حسابا وبخاصة في السنوات التي كانت الضرورة تقضى بإيقاظ روح التعصب الديني أثناء الثورة اليونانية .

ولقد قال مرة لصولت في السنة التي وقعت فيها معركة نافارين ماملخصه : « هذا هو مبلغ تعصب الأهالي الديني غير أنهم ليهجرون الباشا متى كان مضطربا عليه من رئيس الكنيسة » ثم استطرد فقال « فله مقاومة السلطان مقاومة فعالة يجب أن يكون لدى الباشا من القوة ما يضمن له التفاف الرأى العام حوله وليس هذا بالأمر الهين » .

وقد عزز هذا الرأى بالمثل الذى أورده عن أحد باشوات كردستان وقد شق عصا الطاعة فانفضت من حوله الجنود كتنسقة الرمال من قدم الحاج (١) ولكن عام ١٨٣٠ رأى لمصر جيشا كبيرا منظما أحسن تنظيم كما أن ابنه ابراهيم أقام الدليل على أنه قائد محنك ماضى العزيمة . هذا في حين أن نظام القرعة العسكرية كان يشر بأن ياتحق بالجيش العدد المطلوب من الرجال . ومن جهة أخرى فإن منازل بالأتراك من الكوارث على أيدي الكفرة سواء في البحر في موقعة نافارين أو في البر أثناء الحرب الروسية كل ذلك قد نبه حتى البلقاء من الأتراك إلى أن السلطان محمود لا يصلح بحال ما أن يكون دليلهم إلى مواطن النصر والفوز . وفي الواقع فإن الامبراطورية كانت بحيث تسكن رجة غنية واحدة لأن تلاشيها تماما وتمزق شملها .

وفي الوقت الذى تلاشت فيه المقتضيات السلبية التي كانت في الماضى تصد

(١) مذكرة صولت في ٢٠ يناير سنة ١٨٢٧ وأرسات داخل رساله في ٢٠ يناير

سنة ١٨٢٧ (وزارة الخارجية ١٦ - ٧٨)

محمد علي عن التفكير في التقدم إلى الامام ظهر سبب إيجابى جديد .
ذلك أن الطعم الذى أغرق به الباب العالى محمد علياً للاشتراك في الحرب
اليونانية كان وعده بإياه باعطائه أفضية سوريا الأربعة متى انتهت الحرب المذكورة
ووضعت أوزارها ولكن هذا الوعد وضع الآن في التلاجة بعد أن استعاد
خسرو نفوذ في الباب العالى وكان نائب السلطان لغاية سنة ١٨٢٧ ما يزال يطالب
عشاً بالفرمانات الخاصة بتوليته شئون الأفضية المذكورة (١) ثم أدرك محمد
غلى أنه أوضاع أسطوله وعرض جيشه وابنه للخطر والهلاك في غير مقابل
فاستقر رأيه غلى أن يحتل سوريا قبل أن يسبقه أحد الى احتلالها .

ولم تكن تعوزه الحجج اللازمة لتنفيذ ما استقر رأيه عليه . فلقد كان
الباب العالى طلب إلى محمد علي أن يقدم المساعدة لقمع ظهر الفتنة التى كان
مصطفى باشا الاشقودة يرلى قد رفع رايتها في بلاد الروملى . فأخذ محمد علي
تحت ستار تنفيذ هذا الطلب يعد معداته العسكرية دون أن يثير الشكوك في
نياته . ولكن لما بلغها الباب العالى أن مساعدته قد استغنى عنها اقترح أن
يستخدم قواته المتجمعة في محاربة عبد الله باشا والى عكا لا يتزأ أموال التجار
المصريين (٢) ثم أن هناك سيداً آخر اتجله محمد علي الا وهو الاستقبال
الردى الذى استقبل به عبد الله باشا الفلاحين المصريين الذين فروا من القرعة
العسكرية وذهبوا إلى عكا . وقد قيل أن عدد الفلاحين الذين فروا هكذا في
خلال سنة ١٨٣١ قد بلغ نحو ٦٠٠٠ وقد أبى عبد الله باشا اعادتهم إلى مصر
فأجابهم محمد علي بأنه سوف يأتي بنفسه لأخذهم (٣) وفي أكتوبر سنة ١٨٣١

(١) صرحت في ٢٧ أغسطس سنة ١٨٢٧ (وزارة الخارجية ١٦٠ - ٧٨) وكتاب
محمد علي إلى الشيخ اندى في ٢٣ جادى الاول سنة ١٢٤٣ (مخطوطات عابدين)

(٢) كتاب الصدر الاعظم إلى والى دمشق بتاريخ ٣ ربيع الاول سنة ١٢٤٣
(مخطوطات عابدين)

(٣) كتاب صبرى (الاميراطورية المصرية) ص ١٩١

أصدر الأمر إلى جنوده بالزحف على عكا .

ولعل ابلغ مثل تقدمه على عجز الباب العالي ونشد ووهن نفوذه إذ ذاك هو كيفية استلامه اقتراح محمد على بحاربة عبد الله باشا . فان الصدر الأعظم مع علمه بان استعدادات محمد على إنما يراد بها احتلال الولايات العربية في داخل الامبراطورية العثمانية - وتحسين إدارتها وتنظيم شئونها ثم اعلان استقلاله - لم ير وسيلة لإزاء ذلك الخطر خيرا من أن يلفت نظر عبد الله باشا بأن يستعمل الكياسة ويتجنب كل ما عساه أن يؤدي إلى الاشتباك في الحرب ثم أنه كتب في الوقت نفسه الى محمد على كتابا رقيقا قال فيه : ان شكوى بعض التجار لا يمكن أن توسع تحكميم الحسام واشغال نار الحرب وأن ما ينشأ من النزاع بين الباشوات المتجاورين لا يمكن أن يسوى بأشهار السيف بل يتدخل الباب العالي (١) ولكن تركيا لم تعمل من ناحيتها استعدادات مطلقة لدفع الخطر المنتظر .

وحوصرت عكا برا وبحرا طبقا للخطة التي وضعتها القيادة المصرية ولكن المصريين فوجئوا بمقاومة لم يكونوا يتوقعونها . أما عبد الله باشا فان صح القول بأنه لم يكن نزيها ولا حكيما فانه كان شجاعا . وهذا بالرغم من أن الحصار في مرحلته الأولى لم تدبر شئونه بالمهارة اللازمة . ثم بذلت محاولة في اليوم التاسع من شهر ديسمبر للتغلب على المدينة باطلاق القنايل من البوارج الحربية ومن البطاريات البرية ولكن السفن أصيبت بنطب كبير بينما كان ماتركته البطاريات البرية من الأثر تافها زهيدا . وبعد مجهودات عدة في خلال الأشهر الثلاثة التالية بذلت محاولة جديدة للاستيلاء على أسوار المدينة عنوة وكادت المحاولة تكلل بالنجاح فان لقيفاً من المهاجمين قد توغلوا حتى وصلوا

سوق المدينة ولما لم يجدوا المدد خلفهم اضطروا إلى العودة من حيث أتوا. ومن ثم بدأ مركز ابراهيم يتخرج (١) وخاصة بعد ما أخذت شراذم من الجنود تتجمع لتخفيف الضغط عن المدينة وبعد ما تشجع الباب العالي بما رآه من طول دفاع عكا فقرر شطب اسم محمد علي و ابراهيم من قائمة أسماء باشوات الامبراطورية التي تنشر سنويا في عيد الأضحى والتي حان موعد نشرها في سنة ١٨٣٢ في ذلك الوقت ومن ثم بدأ ينتشر شعور القلق لا في القاهرة وحدها بل وفي الاسكندرية أيضا . وبدأ الناس يتهايمون ضد حكومة نائب السلطان وفي ١٤ مارس وكذلك في ٢١ و ٢٣ منه عثر الناس بالقرب من باب زويلة بالقاهرة على جثث ثلاثة أتراك عارية وقد أطيحت رؤوسهم حديثاً وكان اثنان منهما من رجال الجندية والثالث من العلماء وقد تدلت من صدورهم رقعة كتب عليها : هذا هو المصير الذي ينتظر كل من يهجر عن ضبط لسانه ، (٢) وفي يوم ٢٧ عثروا على جثتين عاريتين مع هذا التحذير : هذا العقاب ينتظر أولئك الذين يتكلمون ضد الحكومة ، (٣)

ويلوح أن جماعة المتذمرين لم يحسبوا حساب جواسيس محمد علي ولا حساب فواد القوات التركية البعيدين عن المهارة وبعد حيلولة الهجوم الذي قام به ابراهيم علي عكا في ٩ مارس قرر أن يترك ٥٠٠٠ جندي لمواصلة الحصار وزحف ببقية الجيش لتفريق شمل ما جمعه خصومه من القوات فبعد أن شنت الجيش التركي المركب من ١٢٠٠٠ جندي بالقرب من حمص عاد ابراهيم لتجديد الهجوم على عكا وفي فجر يوم ٢٧ مايو تولى قيادة الهجوم على المدينة بنفسه وإذا ذلك نشبت معركة حامية قيل بشأنها أن ابراهيم قتل بسيفه بعضا

(١) كتاب باركر لسترايت وود كاتنج في ١١ ابريل سنة ١٨٣٢ (وزارة الخارجية

٢١٣ - ٧٨)

(٢) كتاب باركر في ٢٧ و ٢٨ يونيه سنة ١٨٣٢ - (وزارة الخارجية ٢١٤ - ٧٨)

من الضباط الذين حاولوا التخلف عن اخوانهم المهاجرين وما كاد يخيم الظلام حتى كان ابراهيم قد نجح في الاستيلاء على المكان بعد جهود الجبابة وهناك تمت الفوضى ودار السلب والنهب طبقا لقواعد الحرب كما كانت معروفة اذ ذاك في بلاد العرب (١) وقد أعلن عبدالله باشا في كثير من المباحاة ، انني عند ما شرعت في الدفاع عن عكا كانت لدى أسوار ورجال وأموال فلما استولى عليها ابراهيم كانت الأسوار قد دكت دكا . أما جنودى الذين كان عددهم ٦٠٠٠ فقد طاح منهم ٥٦٠٠ ولم يبق في خزانتي إلا بعض جواهر لا تسمن ولا تنقى من جوع ، وقد ألقى بحق تبعة هزيعته على الباب العالي بشئ من مرارة النفس فقال : ان شرفه لأشبه شئ . بشرف الراقصات (١) .

وبعد سقوط عكا شرع ابراهيم في الزحف شمالا مرة أخرى فدخل دمشق بلا مقاومة في ١٣ يونه وفي يوم ٨ يولييه رأى نفسه يهاجم القوات التركية بالقرب من حمص بدون أن يتوقع ذلك . وبعد معركة قصيرة فرقهما أشذر منذر واستولى على بطارياتها ومخازن الذخيرة والمنقولات وفي ١٥ يولييه استولى على حلب وفي ٢٩ منه هزم قوة تركية أخرى عند ممر بيلان وهنا أوقف الأعمال الحربية مؤقتاً .

وهنا رأى نائب السلطان نفسه أمام طريقين فإذا أن يعلن استقلاله ويوالى الزحف ضد الأتراك الذين اضمحلت قوتهم المعنوية وبذا يرغم السلطان على الاعتراف بمركزه وإما أن يتوقف عن الزحف أملا في أن يحصل بواسطة تدخل الدول الغربية على التسوية التي ينتغيها . وكانت لكل من هاتين الحظتين أخطارها العظيمة . فالزحف على الأسنائة كما كان يقترح ابراهيم قد يمتثل مع الأسف أن يدفع الدول إلى التدخل في مصلحة السلطان . ومن هنا رفض محمد على ما اقترحه ابراهيم من سك العملة باسمه وأن يكون الدعاء باسمه أيضا في

خطبة الجمعة . وقد صرح محمد على بأنه لم يصل الى منصة الحكم إلا باحتاج خطة الاعتدال . ولذا فهو لا يرضى بتاتا أن تضاف الى اسمه ألقاب شرف جديدة (١) وبينما كان ابراهيم يتروم بما داخله من الزهو بسبب انتصاراته أن كل ما يطلبه هو وأبوه خليق بأن يتحقق بهزيمة الأتراك، كان أبوه يرى بشاقب نظره أن هناك دولا أخرى أشد بأسا من تركيا ينبغي أن يحسب حسابها إذا ما أريد تثبيت ما أحرزته من النجاح ولا ريب في أن زحف ابراهيم على الاستانة سوف يكون الاشارة الأكيدة لتدخل الدول الأخرى التي سبق أن تدخلت في اليونان ومن جهة أخرى فإن وقف الزحف معناه إهمال الأتراك للتغلب على مازل من الدعر بهم وجمع شتاتهم من جديد لحراسة الطريق المؤدية إلى الاستانة ، ولكن الأتراك قد غلبوا مرة على أمرهم ، ومن السهل هزيمتهم مرة أخرى . وخلاصة القول أن محمد على كان يعتبر الجنود التركية كإهملا وعدوا لا تقاس خطورته بخطورة فرنسا أو إنجلترا ولذا أثر وقف الزحف وأن يفتح باب المفاوضات .

وفي الواقع كان موقف الدولتين المذكورتين بالنسبة له موقفا وديا . فان ملكيته لولايته كانت شديدة الرغبة في رؤية شوكة محمد على تتضاءل طالما أن ذلك لا يؤدي إلى حدوث رد فعل عنيف في الاستانة يكون من ورائه فتح باب تجزئة تركيا قبل الأوان . وعليه كان نفوذ فرنسا منذ منتصف عام ١٨٣٢ فصاعدا يتجه نحو حمل محمد على بالآلة يستخذى فيها استولى عليه من البلاد وأن يحصر مطامعه في النقطة التي صرح بوجوب تسويتها وتحقيقها وأن يؤثر الاتفاق مع الباب العالي رأسا عن مواصلة القتال (٢) . ولم تكن خطة الوزارة الانجليزية مبانة لخطة فرنسا . فان الفصل العام

(١) تاريخ صمدى « الامبراطورية المصرية » ص ٢٠٥
(٢) كتاب دوين « بين: البارون دى بوابى كومت » ص ٣

باركر بسبب وقوعه تحت تأثير آراء القناصل في سوريا حيث سبقت له الخدمة فيها حيث كان يفهم حق الفهم مزايًا نظام الرشوة والفساد كما كانت في عهد الأتراك - أعلن استمجانته لاتصارات ابراهيم وأبي أن يذهب لزيارة محمد علي وتهنئته بمناسبة سقوط عكا (١) وكان يطيب له أن يسمى محمد علي بعد صدور فرمان الباب العالي بعزله . بنائب السلطان سابقا ، أوه بالنائب الثاني ، ولكن موقف باركر لم يكن يترجم بحال ما عن موقف وزارة الخارجية بلندن . فان بالمستون الذي ارتقى إلى منصب وزير الخارجية وتسلم اختامها في نهاية ١٨٣٠ لم يكتف بتوبيخ باركر أشد توبيخ لاجترائه على تعجل خطة حكومة جلالة الملك نحو محمد علي (٢) والاندفاع من تلقاء نفسه في سياسة لم يقرها رؤساؤه بل استبدله بعد قليل بالكولونيل باتريان كامبل (٣) وهو بلا ريب أقدر مندوب إنجلترا في مصر في عهد محمد علي وأكثرهم فهما لحقائق الأمور .

ولسكيا يستر فوجاته يستار يجعلها بعيدة عن آثاره الشكوك والازعاج في نفوس الدول الغربية فان نائب السلطان الذي ما برح يسعى نفسه بهذا الاسم مهما تبرأ منه مولاه راح يضم أساس مشروع متناقض كان قد سبق أن عرضه على بريطانيا العظمى . هذا المشروع هو أنه ما زال في أعماق قلبه غادما أمينًا للإمبراطورية العثمانية لم يكن للسلطان العثماني نفسه وأنه انما قام بمقام به لخير الباب العالي ولرفعة مجده وأنه لا يطمع بحال ما في الاستقلال أو الانفصال عن الإمبراطورية وأنه إذا كان قد فتح سوريا فليس الاتوطيد دعائم الحكم التركي (٤) ولكن وقد اثبتت التجارب أن السلطان محمود قد أصبح

(١) باركر ١٣ يونية ١٨٣٢ (وزارة الخارجية ٢١٤ - ٧٨)

(٢) خطاب الى باركر في ٣ أكتوبر سنة ١٨٣٢ (وزارة الخارجية ٢١٤ - ٧٨)

(٣) رسالة الى كامبل في ٧ يناير سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٦ - ٧٨)

(٤) رسالة باركر في ٢٥ يونيه سنة ١٨٣٢ (وزارة الخارجية ٢١٤ - ٧٨)

عاجزا عن قيادة الشعب التركي الا في طريق الهزيمة والخسران ونظرا لأن الديوان قد تملك من نفسه البغضاء ومن الرجل الوحيد - الا وهو محمد علي نفسه - الذى فى وسعه انقاذ الامبراطورية من الخراب إذن فقد أصبح واجبا محتما عليه بصفته تركيا مخلصا أن يخلع محمود من على العرش وأن يجلس مكانه تجله الأصغر عبد المجيد على أن يكون له ديوان يكفل تسيير شؤنه فى طريق الحكمة والرشاد (١) وفى شهرى أغسطس وسبتمبر قام محمد على بتجربة لالغاء شارة السيادة الوحيدة للسلطان محمود على مصر . فبجحة أن العملة التركية قد أصابها التدهور منذ سنوات عديدة وأنها أخذت فى الاضمحلال المستمر بحيث تسيير من سىء إلى أسوأ فقد أمر محمد على بأن يقف التعامل بها فى كافة أنحاء مصر وذلك لمنع حلولها محل العملة الأوربية والمصرية المتداولة فى البلاد . ولم تكن لهذه التجربة أية صلة بالقانون المشهور الذى وضعه جريشام . وفى الحق كانت محاولة محمد على هذه محاولة تدل على متنبى الذكاء فقد تمكن تحت ستار الاختلاص الاقتصادى من أن يعلن للشعب المصرى أنهم لم يعودوا يحكمون باسم السلطان محمود .

كانت المباحثات فى الوقت نفسه متواصلة بين الاسكندرية والاسنانة فان السلطان قد بعث مندوبين فى نهاية عام ١٨٣١ إلى القطر المصرى حيث استقبلوا بكافة مظاهر الحفاوة والتبجيل ولكن المباحثات نفسها استمرت طيلة الشهرين التاليين ولم تسفر عن شىء ثابت سوى الدخان المتصاعد من الجلبين اللذين ظلا الرجلان يتسليان بتدخينه يوما بعد يوم فى قصر نائب السلطان ثم دارت المفاوضات بطريقة غير مباشرة بواسطة قبطان باشا التركى . وفى شهر سبتمبر ابلغ محمد على المستر باركر أنه لم يتسلم ردا شافيا وأنه لم يبق أمامه

(١) رسالة القنصل (باركر) إلى ١٢ أغسطس سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢١٤ - ٧٨)

إلا مواصلة الزحف على الاستانة وأنه قد وصلته أنباء سرية بأنه لا يوجد الآن ما يعوقني أن أفعل هذا، (١) على أنه كان رغم ذلك على استعداد لأن يفتح باب المفاوضات في شهر نوفمبر مع أي رسول يروق للسلطان أن يرسله إلى الاسكندرية (٢).

وأرسل يوصى ابنة إبراهيم بالألا يعلن انتهاء حكم السلطان في سوريا ما لم يحصل أولا على فتوى من رجال الشرع المحليين بأن السلطان مخزود قد خلع لعدم لياقه للحكم (٣).

على أن السلطان كان تحت ستار هذه المحاولات يعد العدة لبذل مجهود نهائي لطرد قوات الوالي الثائر من سوريا. وفي الواقع لم تكن مفاوضاته إلا ذرا للزمام في عيني العدو لتخدير أعصابه وليلهته عن مواصلة الزحف على الاستانة أو مضاعفة قواته ريثما تتم الاستعدادات التركية.

أما إبراهيم فكان تذا وصل يحيشه شمالا إلى قونية حيث اضطرب لوقف الزحف بسبب تخوف أبيه من أن تؤدي مواصلة الزحف إلى تدخل الدول الغربية. وفي نهاية سنة ١٨٣٢ تولى رشيد محمود باشا الصدر الأعظم بنفسه القيادة ضد إبراهيم.

وكان الجيش التركي كثير العدد تسنده وحدات قوية من البوسنة وألبانيا وفي ٢١ ديسمبر التحم الجيشان بالقرب من قونية فلم تلبث الخيالة التركية أن غادرت المعركة بينما المشاة تسمح لهم بالهجوم إلى أن تبينوا فجأة أنهم بين نارين وقد هزموا شر هزيمة ووقع الصدر الأعظم نفسه في الأسر ومن ثم صارت الطريق إلى الاستانة مفتوحة ولا مدافع عنها. فاستقر رأي إبراهيم على مواصلة

(١) كتاب الاستاذ صبرى من ٢٠٨.

(٢) (٣) كتاب الاستاذ صبرى من ٢١٢.

الزحف فوراً على أمل مواجهة أوروبا بالأمر الواقع وهو خلع السلطان .
ولكنه تلقى في قوتهامة كتاباً من أبيه يأمره بالتوقف أينما كان .

وقد كان هذا القرار بناء على التدخل الأوربي الذي كان يخشاه محمد على منذ زمن . فان الاشاعات راجت في ١٢ يناير سنة ١٨٣٣ ووصلت إلى اسكندرية بأن الأتراك قد قبلوا المحالفة التي عرضتها روسيا عليهم (١) وكانت هذه الاشاعات سابقة في الواقع لأوانها ذلك لأن قيصر روسيا وإن كان قد عرض فعلاً على السلطان أن يعضده ببعض قواته العسكرية المسلحة ضد محمد على إلا أن العرض لم يكن قبل فعلاً ولكن لم تمر سوى أيام قلائل حتى وصل إلى الاستانة أحد الضباط الروس ألا وهو اللبوتونانت جنرال مورافيفييف يحمل تعليمات بأن يذهب رأساً إلى الاسكندرية ليطلب إلى نائب السلطان أن يكف عن زحفه ضد تركيا . فوصل إلى الاسكندرية في يوم ١٣ يناير وفي صباح اليوم التالي حظى بمقابلة نائب السلطان بمقابلة قصيرة . ولم يقدم الجنرال إلى محمد على مستندات رسمية من أي نوع ومن ثم أذيع أنه جاء كوسيط في الصلح . ولكن كان السائد على الأفهام أن مهمته تنحصر في مطالبة محمد على بالانسحاب من كرامانيا وسوريا وأن يسلم أسطوله إلى السلطان وأن يخفض جيشه إلى ٢٠,٠٠٠ وبعد يومين وكذلك في يوم ١٨ يناير حظى بمقابلة نائب السلطان وحادثه ملياً وكان حديثهما سرياً . وقد أذعن محمد على ووعد بأن يقدم خضوعه للسلطان وأن يقف القتال كدليل على حسن نيته (٢) .

وكان الديوان التركي يتطلع بطبيعة الحال في تلك الساعات العصية إلى معونه أنجلترا بصفتها حليفته التقليدية لا إلى روسيا عدوته اللدودة القديمة .

(١) باركر في ١٧ يناير ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٣١ - ٧٨)

(٢) باركر في ١٧ و ١٩ يناير سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٣١ - ٧٨)

وأيضاً كتاب الاستاذ صبرى

ولهذه الغاية أرسل الى لندن رسولا خاصا للحصول على مساعدة بعض البوارج البريطانية . ولكن المرستون لم يكن على استعداد للتورط في عمل معين من هذا القبيل . فرفض وترتب على هذا الرفض أن السلطان محمود قرر برغم إرادته أن يتفق رأسا مع نائبه الباشا . ومن ثم وصل الى الاسكندرية في ٢١ يناير خليل قبطان باشا يحمل اقترحات لعقد الصلح .

وكانت مقابلة نائب السلطان للقبطان باشا محاطة بكافة مظاهر التبجيل والاهمية . فلقد تقدم ضابطان من كبار ضباط محمد علي من القبطان باشا وتأبطا ذراعيه لمساعدته على ارتقاء درج قصر رأس التين أما محمد علي نفسه فقد نزل إلى نصف الدرج لاستقبال زائره ولم يسمح له بتقبيل يده بل عانقه وقبل وجنتيه . ومن هناك قصدوا إلى حجرة الاستقبال ويد كل منهما في يد الآخر بينما طوى خليل باشا بذراعه الطليق وسط الباشا المائل . ولما استقر بهما المقام جلس خليل باشا راكعا على ركبتيه مبالغة في الاحترام . وكانت هذه الرسومات بمثابة تمهيد طبيعي لما سيعقبها من مخاضات طويلة مثله وبعيدة عن الاخلاص . وتسامل هنا ماذا عسى كان محمد علي يطمح الى نيله من شروط الصلح لقد كتب اليه ابراهيم من معسكره في كوتاهية يقترح عليه سلسلة مطالب وقد ذكر في رأسها الاستقلال باعتباره مسألة جوهرية بالنسبة لنا تفوق في أهميتها كافة المسائل الأخرى ، ثم طلب ضم الأناضول وكليكية نظرا لما فيهما من الخشب اللازم لمصر والذي لا بد لها من اتياعه من الخارج إذا أصرت على الاحتفاظ بأسطولها وطلب في النهاية جزيرة قبرص كقاعدة صالحة للأسطول أما بغداد فقد كانت في نظره قليلة الأهمية ثم أنها بعيدة وفقيرة (١) . وقد كانت هذه الطلبات مرغوبا فيها من وجهة النظر المصرية ولكن كان بدسيا أن هذه لا يمكن أن يطالب بها الا الفريق الغالب أو بعبارة أخرى

لا يمكن تحقيقها إلا بتوفير "قوة المنقوضة" ولم يكن ثمت من سبب يجعل أوروبا على الموافقة على مطلب كهذه إذ تدفن لها لأنها تغير مرغوب فيها من الناحية السياسية..

والمنقارفة التلقفة بوجهة نظير لمبراهيم هذه نذكر تلك التعليقات التي بعث بها بالمرستون في الوقت نفسه الى الكولونيل كاميل فقد كتب يقول "أن حكومة جلالة الملك تغلق أكبر أهمية على صيانة أملاك الامبراطورية العثمانية لأنها تعتبر أن سلامة تلك الدولة عنصر أساسي في اتزان الدول في أوروبا. فمن رأيها أن بكل ابتعاث خطير من الأملاك الآسيوية التابعة للسلطان وما يقرب على ذلك من الموارد التي لا غنى عنها لجلالته مما يكفل الدفاع عن أملاكه في أوروبا من رأيها أن ذلك كله لا بد أن يؤثر بالنسبة عينها في موقفه إزاء الدول المجاورة لها وهو ما لا بد أن تكون له عواقب ضارة خطيرة على مصالح أوروبا العاجلة.. ولذا ترى حكومة جلالة الملك أن ليس من المهم أن تحول دون تزيق أو صال الامبراطورية العثمانية فقط بل أن تعارض حتى في فصل بعض ممتلكاتها وكان من المستحيل بداهة إعادة الحال إلى ما كانت عليه وإذا كان خير حل للإشكال أن تعطى سوريا لمحمد علي في مقابل شروط خاصة بالحرية والتجديد مما يترك هو ارباب الباب العالي كاملة غير منقوصة (١).

لما الحقيقة التي لا مراء فيها فهي أن مجلة ابراهيم واعتماده على الجسام رغم تجاربه القاسية في المودة كانا سببا في انقلاب الأمور عليه وترجيح كفة اللينان ضد ما كان يحش في صدره وصدر أبيه من المطامع الكثيرة بلان للاستانة عند ما سمعت باعتزله الزحف عليها على أثر إرسال خليل باشا الى الاميكندرية وقعت في حيرة وأدركها الهلع الحقيقي الذي لا يرى فيه الانسان أية مبالغة. فلم يكن هناك جيش تركي منظم يصد ابراهيم عن الزحف بل بكل ما كان هناك

هو الوجدات المشهمة إلى بقيت بعد اندحار جيش رشيد باشا للصدر الأعظم لذلك خيف طبعاً أن يؤدي زحف إبراهيم إلى إيقاف الفتنة النائمة ومن ثم يساعداً أعوان محمد علي على توسيع الحرق إلى أن تعم الفتنة العمياء فتحرق الأخضر واليابس فيه، وق شمل الامبراطورية، ويتزلزل العرش وتضطرب الوزارة وقد يكون نصيب الوزراء في ذلك الانقلاب أن يجعل إبراهيم منتهم . لهذا ولي الوزراء في هلعهم وجوهم شطر روسيا التي كانت عرضت قبلاً مساعدتها العسكرية فتمشوا إليها أن ترسل على الأقل ٣٠.٠٠٠ جندي لانتفاضة فلبت روسيا الرجاء وهي أشد ما تكون فرحاً واعتباطاً . وحتى بعد أن غاد موزايف من الاسكندرية وهو يحمل البشري بأن زحف إبراهيم قد وقف وحتى بعد أن أكد مندوبنا إنجلترا وفرنسا للباب العالي بأن المعونة العسكرية لم يقدّمها معنى أو حاجة فإن الباب العالي ما زال رافضاً سحب توصلته إلى روسيا وكانت النتيجة أن جيش روسيا بدأ يعسكر على الضفة اليسرى الآسيوية .

وفي الواقع أن إبراهيم ارتكب شططاً كبيراً بعمله هذا فإنه لم يقتصر على إثارة روسيا وحدها بل أثار الدول الغربية على بكرة أبيها فبعد أن كانت طيلة المراحل الأولى في الحرب السورية واقفة موقف المتفرج ترقب مجرى الحوادث دون أن تحاول التأثير فيها رأت نفسها الآن مضطرة إلى التدخل بعد أن لم يعد منه مناص . وقد رأت الدول المذكورة أن لا مفر من وضع نهاية لهذه الحرب العنصرية لتبديد مخاوف الاستانة أولاً وللتخلص من الروس بأسرع ما يمكن ثانياً ولوقاية الأتراك إذا سمح القدر . من حجة العواقب الناشئة سوء تصرفاتهم مثالاً . ذلك خوفاً من أن يؤدي تمزيق امبراطوريتهم إلى إشغال النار في أوروبا .

وعباً حاول محمد علي أن يصلح زلة ابنه باحياه مشروعة القديم وهو نجيد الامبراطورية وبعثها من موتها عن طريق الثورة . ولم يحظ له أن ينادي

باستقلاله لا بل أكد لكامل أن انجلترا وفرنسا بتقديهما المساعدة له إنما يؤيد أن السلطان في الواقع بأحسن وسيلة فعالة مستطاعة (١) .

وقد جاء في المذكرة التي دفع بها إلى كامل ، أن التأمل الهائل والنظر الثاقب يدلان على أن الحكم التركي قد نخره السوس من كل جانب وأن قواعيده قد أصبحت عرضة للأهيار وأن موارده المادية والأدبية قد نفذت وأن الأمة قد أشاحت بوجها عنه وأصبحت تزدرية (٢) لا بل أن سمعته انحطت في نظر أهالي الأستانة أنفسهم وأصبحوا يشكون فيه ويرتابون لأنه لم يعد يستطيع حماية نفسه ولا حماية الأمة وبالجمله فانه قد ترك نفسه العوبة في يد الأقدار وأصبح فريسة جاهزة في برائن روسيا (٣) ولكن مزاعم الباشا وإن كانت في الواقع لم تعد الحقيقة كما كانت تعرفها أوربا المعاصرة - إلا أن الساسة في الغرب لم يكونوا مبالين إلى التسليم بأن محمد علي هو الشخص الوحيد الذي يستطيع بعث الامبراطورية العثمانية من موتها - بل أن الأمم الأوروبية قد تبادر بتقديم المعونة اللازمة للسلطان لأن الاحتفاظ به دون أن يلحق به كبير ضرر قد خيل اليها أنه أعود بالفائدة وكفل بتحقيق المراد من حيث اقضاء الروس وابعادهم عن ذلك الموقف الغريب الذي لا نظير له في الماضي وهو تظاهرهم بشد أزر الأتراك - هذا أكفل لتحقيق المرغوب من كافة مآلدي ابراهيم من القوات والعتاد .

ونظرية أخرى حاول الباشا التثبيت بها وهي خاصة بمبدأ تقرير المصير ، كما ينبغي أن نسميه اليوم ، وهذا لعمر كمن الأمثلة اللطيفة على السهولة السكاذبة التي يستطيع بواسطتها تسخير المبادئ السياسية المعروفة في الغرب في شبر أعمال مختلف كل الاختلاف من حيث الجوهر فلقد زعم محمد علي أنه إنما فعل ما فعل باسم

(١) كامل بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٢٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

(٢) كتاب « العالم الاسلامي » لسميث

(٣) مذكرات كامل المشار اليها آنفا

أئمة الاسلام ولبرير هذا الدعوى لفت نظرا ابنه ابراهيم الى ضرورة الحصول على فتاوى من علماء سوريا بان السلطان محمود عزل أو يفنى عزله لأنه غير أهل للحكم وقد أجاب ابراهيم على ذلك بأن بين له أن من خطئ رأى أن يتوقع موافقة علماء دمشق على رفض سيادة السلطان قبل أن تصبح هذه السيادة لشخص آخر يحل محله ويدعم حقه فيها بالقوة . ومن ثم نشأت صعوبة أخرى عن وجود قناصل للدول الأجنبية في كافة أنحاء سوريا وألا سبيل للحصول على الفتاوى المذكورة دون أن تردد الالسته ذكر الوسائل التي لا يمكن الحصول على الفتاوى المذكورة بدونها . على أن ما لم يمكن الحصول عليه في سوريا بدون فضيحة وما بذل في سبيله من استعمال الرشوة والضغط يمكن طبعا أن يقال عن الجهات النائية التي لم يكن للدول قناصل فيها وقد ظهر تصريح منسوب الى جماعة من الأكراد الضارين على شواطئ البحر الاسود وقد نقضوا ولاءهم للسلطان ونادوا بدخولهم تحت حكم باشا مصر وكان من المدهش حقا - كما لاحظ ذلك قنصل فرنسا الجزائر - أن يصدر مثل ذلك التصريح من ولاية لا يستطيع محمد على أن يحميها ضد أعران السلطان في الوقت الحاضر على كل حال وأن يتمكن واضعو التصريح من السفر عن طريق أنقرة دون أن يلحقهم أذى أو ضرر (١) .

على أن أمثال هذه النظريات لم يكن لها تأثير قائم أمام الأوربيين فلقد كان في وضع الباشا أن يزعم بأنه موضع العطف العام بقدر ما كانت أوروبا تعطف على البلجيك أو اليونان ولكن عباراته الساحرة ولسانه الجذاب لم يكن ليخفى عن الناس هذه الحقيقة وهي أن الباشا كان يعمل في الواقع لحساب نفسه وذلك لأنه لم يكن يمثل أمة معينة تكافح من أجل حريتها . ثم أن تفرقه على

(١) من مذكرة ليو في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٩٢ ونقلها الاستاذ صبرى من ٢٣٠ - ٢٣١ ولى طي ان الاستاذ صبرى لا يدري قيمة الجزء الختامى من المذكرة .

تركيا من الوجهة العسكرية لا يجعله محلا لأي عطف خاص. فإذا كانت له دعوى - إذا صح أن نسميها بهذا الاسم - فمرجعها إلى تفوق النظام وضمانه العدالة واطراد الأحوال في بلاده وهي أمور ربما استطاع ادخالها في فتوحاته الجديدة كما أدخلها في مصر من قبل . وحتى لو تمكن من ذلك ألم يكن في استطاعة الساسة الغربيين - مادامت إدارته سوف تكون شرعية حتما - أن يجدوا دائما فرصا عديدة للتعرج والتشكيك . إذن فالضرورة السياسية كانت الوجهة الوحيدة التي يمكن من ناحيتها بحث الموضوع في كل من باريس ولندن .

واتحدت على الأقل وجهتا النظر الفرنسية والانجليزية اتحادا تاما لا على ضرورة اقضاء ذلك التفويض الروسي الذي ظهر فجأة على ضفاف البوسفور بل وعلى ضرورة وقف نزحف ابراهيم الذي ولد في قلب الباب العالي دعوا خارجيا عن حد المألوف . ومن ثم طلبت إلى محمد علي الانسحاب من آسيا الصغرى بل وذهبت إلى أبعد من ذلك بأن تهددته في حالة عدم الانسحاب بضرب الجصار على الاسكندرية (١) .

على أنه ينبغي أن كان المرستون معارضا لكل المعارضة في أي تغيير في مركز الباشا من حيث تبعيته للصورية لتركيا فإن الفرنسيين كانوا على العكس فبالإن لمداعية فكرة الاعتراف به حاكما مستقلا يوما ما على شاكلة الباي في الولايات البربر على أمل التوصل إلى حله يوما ما على قبول شروط غير مقبولة لديه بدون ابتداء كثير من المضاضة بل لقد أرسلت مندوبيا إلى الاسكندرية وهو خطا جعل يمثل انتماءه إلى مركز ذلك المندوب وفي أي بلاط يمثل الدولة التي أرسلته وإذا ذلك اضطرر فيصل فرنسا إلى التضرع بأنه لا يختلف مركزه عن مركز مندوب مفود بمهمة خاصة (٢) .

(١) تعليقات إلى كابل في ١٩ أبريل سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

(٢) كابل في ٣٠ مايو سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

وهكذا بينما كانت الدول الغربية تسعى إلى التحايل على نائب السلطان أو تهديده لخله على سحب جنوده إذا بالباب العالي يسلم فجأة بمطالب محمد على إلى حد أنه منحه جزيرة كريت والأربعة ألوية السورية محتفظا فقط بأقليم أطنة . وقد وردت الأنباء بهذا في يوم ١٦ إبريل واستقبل رسول السلطان في مصر قسلي انجلترا وفرنسا الجزائرين وما كاد يفتي رسول السلطان من تبليغ ما يحمله من التعليمات الخاصة بتنازل الباب العالي عن الألوية المذكورة حتى نهض الباشا وعيناه مغرورقتان يدموع الفرح ثم خرج عن كل ما له علاقة بالوقار التركي وضحك ضحكة هستيرية ، (١) ولا ريب في أنه اعتقد أن هذا التسليم علامة على أن الباب العالي قد تولاها الضعف وأنه لا بد من أن يسلم بأطنية أيضا بعد قليل من الزمن ولكن فرنسا وإنجلترا والنمسا ما فتئت تلح على محمد على بضرورة التسليم والاذعان . وأخيراً أعلن على رؤوس الأشهاد ، أنه على أتم استعداد للدول عن المطالبة بحكم أطنة وأن يقطع فوق ذلك عهداً لكافة الدول العظمى بأن يظل إلى الأبد الخادم المطيع للباب العالي وألا يعكر مزاج مولاه بحال ما بشرط أن يعلن الباب العالي من ناحيته أمام مندوبي الدول بالألا يحاول مطلقاً أن يسحب الحقوق التي سبق منحها له أي لمحمد على ، (٢) .

وبعد أيام قلائل صرح محمد على أمام المندوب الخاص ، الفرنسي بنفس الروح السابقة فقال : أنا رجل مسالم لا برى إلى غرض آخر سوى أن يكبرس بقية أيامه في سبيل سعادة البلاد التي حكمها الآن . انهم يطلبون برهاناً على أن هذه نيائي . وإني أقدم لهم البرهان : بأن أتوسل إلى أوروبا أن تحمي تركيا من أي اعتداء يأتي من ناحيتي وأن تحميني في الوقت نفسه من أي اعتداء يأتي من ناحية تركيا ، (٣) .

(١) كابل في ١٧ إبريل ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

(٢) كابل في ٩ مايو (والحاشية في ١٠ مايو) سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية

٢٢٧ - ٧٨)

(٣) كابل في ١٣ إبريل ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

وقد دارت هذه المفاوضات بكثير من الفتور ولكنها كانت بمثابة فرصة ثمينة. سنحت للبasha لإظهار نياته والتصريح بأرائه لأن الباب العالي قرر في يوم ٣ مايو التنازل عن أطنة أيضا . وهكذا سويت كافة المسائل المختلف عليها اللهم إلا مقدار الجزية التي يدفعها البasha عن الولايات التي تنازلت له تركيا عنها . ولكن الاتفاق قد تم في سبتمبر التالي على هذه المسألة أيضا وهو يتلخص في أن يدفع البasha ٢٠,٠٠٠ كيس سنويا عن مصر وأطنه وسوريا وطرشوس (١) . وهكذا وضعت الحرب السورية أوزارها دون أن تعود على أحد بفائدة فالسلطان قد خرج منها بعار الهزيمة على أيدي أحد باشواته الثائرين بينما لم يحقق محمد على أحلامه لا من حيث الاستقلال ولا من حيث المركز الممتاز في البلاط العثماني . وبينما كانت الدول الغربية حافلة على انتصارات إبراهيم التي فتحت ثغرة نفذ منها الجنود الروس كانت روسيا نفسها متألمة لأنها لم توطئ أقدامها كما ينبغي على ضفاف البسفور . على أن روسيا على كل حال لم تنسحب إلا بعد أن نالت بمقتضى بند سرى وازد في معاهد (أوسكيناريوكايس) المفقودة في ٨ يوليو الحق في اقبال بوغاز الدردنيل في وجه الوارج الاجنبية . ولعل هذا على الأرجح هو السر في ذلك التشكك الغريب الذي كان بالمرستون ينظر به إلى سياسة محمد على . وحتى قبل توقيع المعاهدة المذكورة كان بالمرستون غير مبال لمشروعات محمد على وإن لم يكن شديد المعارضة فيها . وفي هذا الصدد كتب بالمرستون يقول : ان غاية محمد على الحقيقة ترمي إلى إنشاء ملكة عربية تضم كافة البلاد التي تتكلم العربية . وقد لا يكون هناك وجه للخطر من تحقيق هذا المشروع في حد ذاته ولكن لما كان تحقيقه يتضمن تمزيق شمل تركيا لم يبق لامناس من معارضته . ومن جهة أخرى لا فرق بين أن تضع تركيا يدها على طريق الهند وبين أن تكون تلك الطريق في يد ملك عربي قوي (٢) وهذه

(١) كامبل في ١٣ سبتمبر سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٨ - ٨٨)

(٢) (حياة بالمرستون) طبلور جزء أول من ١٢٤ - ١٤٥

الخطوة طبيعية حيال الأحلام التي كانت تجيش في صدر رجل كانت مطامعه
 سبياً في إثارة مسألة من أعقد المسائل الأوربية في شكلها الحاد . وهكذا
 أصبح من غير المحتمل أن يتم ذلك التعاون في المستقبل بين إنجلترا ومصر -
 وهو ما كان يطمح إليه الباشا - بسبب ضعف تركيا أو بسبب ما بين الدول
 الأوربية من التنافس . وليس من ريب في أن التمسك بأي مبدأ سياسي كالمطالبة
 بالاستقلال الوطني أو بإحلال الحرية السياسية محل الظلم والاستبداد - نقول
 لا ريب في أن شيئاً من هذا القبيل يصلح لأن يتخذة قاعدة لإثارة القلاقل
 السياسية . ويمكن على الأقل أن يستخدم في اكتساب العطف العام من الشعوب
 الأخرى . والسكن مجرد للطلبة بإحلال حكم أوتو قراطي صالح محل آخر فاسد
 لم يكف لإثارة أية عاطفة في صدر حزب الأحرار - وما يدعو إلى الأسف
 حقاً أن عملية الإصلاح التي بدأها محمد علي وما ترتب من النتائج الحسنة على الحكم
 الفردي الجاف المنظم وقدرته على أن يدخل في شعب كالشعب المصري مركب
 من عناصر غير متجانسة ، وذلك الشعور المشترك الذي لا منيل للوطنية بدونه لا بل
 أن عوامل الدين التي كانت تهبط تدريجياً في إدارته ، نقول أن مما يدعو إلى الأسف
 أن ذلك كله قد تنوع فيما كانت تردده الألسن عن قسوة نظام الخديوية الإلجباري
 والشدّة التي كانت تتجلى في عقوباته والارهاق الذي ظهر أثره في امتيازاته .
 ولا ينبغي ألا ننسى بللائمة للشدّة على المرستون إذ لم يكن قد فهم حق الفهم
 أهمية حكم محمد علي للذي لم يكن في رأيه سوى الرجل الذي تكاد مطامعه
 البعيدة أن تثبت تقدم الروس في مركز خطير على مختلف اليوسفودر .

الفصل الخامس

فكرة إنشاء امبراطورية والطرق البرية

كان بالمستون على نحو ما مبرك - هو الذي عرا إلى محمد على فكرة إنشاء (امبراطورية عربية) تضم شمل كافة الاصقاع التي تنطق بالعربية ومثل هذه الرغبة كان بينهما أن يجيش في صدر نائب السلطان فان فتح سوريا بعد أن دانت له الأمور في مصر والحجاز والسودان لم يترك أمامه ما يستحق الذكر من العقبات في سبيل تحقيق تلك الرغبة إذ لم يبق لتمام ذلك التوسع الاقليمي الا أن يحتل الطرق والخليج الفارسي وجنوب بلاد العرب . وبدنيهي أن قطرا من تلك الاقطار لم يكن مغريا من الناحية الاقتصادية اللهم الا إذا استثنينا مصادم اللؤلؤ في جزيرة البحرين - في انها من الناحية العسكرية آجلة بقبائل رحالة أو شبه رحالة لن ترضى بسهولة عن إنشاء حكومة نظامية وخاصة إذا كانت مصحوبة بفرض ضرائب مقررة وسن قانون للخدمة العسكرية الاجبارية . ولكن هذه الاصقاع إذا لم تكن قيمتها كبيرة الا أن احتلالها كان له من الناحية الأخرى مزايا معينة . لأن احتلال الطرق يجعل أملاك نائب السلطان متاخمة لإيران ثم أنه بواسطة إيران يصبح قريبا من أواسط آسيا . أما احتلال جنوبي بلاد العرب فانه يكفل له السيادة على البحر الأحمر من ناحية والخليج الفارسي من الناحية الأخرى ولهما ما لهما من المزايا العسكرية في جميع الأزمان والعصور بحيث أنه قد يستطيع أن يحظر على العبارات البحرية الانجليزية الموجودة في الشرق المرور فيهما وبالمجمل فان ذلك التوسع وأن لم يؤد إلى زيادة موارد محمد على المادية زيادة تذكر قد يضاعف كثيرا من نفوذه السياسي ويزيد هيئته

وكان يعتقد - وبحق - أن جنوبي بلاد العرب لن يمكن أن تثبت طويلا أمام قوة منظمة وأن بغداد على الأكثر لن تبدي مقاومة ما . لأن الحالة العامة في الأقاليم كانت حالة تعاسة ويؤس لا نظير لها . وقد كتب الكولونيل تيلور وكيل شركة الهند الشرقية بهذه المناسبة يقول : ان الأهالي من قرط يؤسهم يتطلعون إلى إبراهيم (١) أما تجار بغداد فانهم لا يرون حدا لاطاع الحكومة التركية وميلها إلى السلب والنهب الا تخوفها من وصول الجنود من الهند وقد استهنجوا قرار بالمستور بمنع ضم اقليمهم إلى ما أصبحوا فعلا يسمونه « بالخلافة المصرية » (٢) .

وفي الواقع لو استطاع محمد علي أن ينادى باستقلاله لأحياء الخلافة المصرية من جديد فإنه كان يشرف على إدارة الجيواز وهو المكلف بمحاياته ضد المظالم الخارجية ومهما كان شأن ما حاكه رجال الدين من ضروب الخيث والدهاء حول مركز الخليفة الديني فإن الجمهور كان يعتقد أن خلافة السلطان لن يمكن أن تظل طويلا بعد أن أفلتت منه سلطته الاسمية على مكة والمدينة . فالسلطان كما كتب إبراهيم إلى أبيه - لا يمكن أن يذكر اسمه بعد اليوم في خطبة الجمعة أو يشار إليه باعتباره خادم الحرمين (٣) وحتى قبل نشوب الحرب السورية رددت الألسن في مصر أن شريف مكة على وشك أن يذيع « نذورا » بأن « من يملك الكعبة وينود عنها هو الذي يصح أن يسمى بحق حامى حى الملة المحمدية » (٤)

-
- (١) تيلور كامبل في ٦ نوفمبر سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٨٨ - ٧٨)
 (٢) ديون إلى كامبل في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٨٨ - ٧٨)
 (٣) كتاب الأستاذ صبرى ص ٢٨١ (راجع بوليتى رقم ٣٠٥ في ٧ نوفمبر سنة ١٨٣٠) (وزارة الخارجية ٣٦٠ - ٧٨)
 (٤) باركر إلى كاتنج في ٢٣ فبراير سنة ١٨٤٢ (وزارة الخارجية ٢١٣ - ٧٨)

ثم إلى جوانب الاستيلاء على الحجاز قد كانت لمحمد علي السيطرة على مركز
تخطيط آخر من عمرا كرك. التفوذ في العالم الاسلامي، وهو القاهرة.. لأن مكة وإن
كانت تعتبر مهد الدين الاسلامي من الناحية الروحية به إلا أنها لم تكن
مركزا للثقافة أو العلم الاسلامي فلم يكن فيها مدارس تذكروا ولا مكتبات كبيرة
يلجأ اليها طالب العلم.. بل لم يكن فيها مكان واحد لبيع الكتب أو تجليدها غنم
لقد كانت المحاضرات تليق في المسجد الأعظم ولكن لم يكن يلقىها أحد من
علماء الاسلام، الأعلام... هذا فضلا عن أن القليلين الذين حضروا لاستماعها
لم يخرجوا عن كونهم شرذمة من جهلاء الهنود والمالاي والعبيد (١).

ولكن القاهرة ودمشق كانتا وقتئذ قاعدة الثقافة الاسلامية وقد كانت
المدينتان في قبضة محمد علي.. وهذا ما جعل له أهمية خاصة في العالم الاسلامي.
فلو أنه استطاع ترقية هاتين المدينتين وجعلهما مركزا للثقافة العربية لا للثقافة
الاسلامية فحسب ولو أنه جعل نفسه محاميا للقضية العربية ضد القضية التركية
— تقولوا أنه فعل ذلك التوصل إلى إيجاد روابط للاتحاد بين البلاد التي
يحكمها أقوى بكثير من روابط الخضوع السيد مشترك.

ولقد وجه بعضهم إلى محمد علي قوارص اللوم على تناوله في تحقيق هذه
الفكرة ولكن صاحب ذلك الانتقاد تناسى بعض العوامل الرئيسية في الحالة
العامة كما كانت في ذلك زمان. فإن الاسلام كدين من الأديان لم يشجع مطلقا على
ظهور القومية أو العنصرية فإن صفته العنصرية قد أضحت بذلا من أن نقوى
ما بين الأجناس من اختلاف في الثقافة مما كان يمكن أن يتحول يوما ما إلى
خلال وطنية. وما يلت النظر حقا أن الحكام الوطنيين — حتى بعد مرور
قرن بأقله — لعبت فيه الآراء والأفكار الغربية دورها — كانوا يشعرون
بما تقبمه أمامهم تعاليم الدين الاسلامي من العقبات بسبب غاياته العامة التي

لا حصر لها . ولنت الامر وقف عند هذا الحد . فلم تكن بين الأمم العربية
إذ ذاك روابط مشتركة . عدا رابطة اللغة ورابطة الخضوع لسيد واحد .
فالسوري والمصري والعربي المستقل والفلاح والظلماء والكافة كل أولئك كانوا
منقسمين فيما بينهم بسبب العادات والتقاليد أو الآراء المحلية إلى حداثهم لم يتركوا
ميلين إلى التسليم برابطة أخرى غير رابطة الدين . وهذا ما جعل عمدا على يظهر
بمظهر المدافع عن الأمة الإسلامية بدلا من الأمة العربية التي لم يمكنه حتى
التفكير فيها . وهذه حقيقة . اقتنع بها إبراهيم فقد تبين له أن الخلافات بين
السوريين والمصريين أكبر وأشد من أن تجمع الفريقين في صعيد واحد أو
تجعلهم أمة واحدة .

أما محمد علي فكان يرى أن أهمية البلاد التي تتكلم العربية تنحصر في مزاياها
العسكرية لا فيما يمكن أن تؤدي إليه من احتمالات لم يكن يمكن التفكير فيها
أو تصورهما في عهده .

ففكرة الوطنية العربية لم تولد وتظهر على المسرح السياسي إلا في أيامنا .
ويرجع الفضل في ظهورها إلى ازدياد نفوذ الغربي وانتشار التعليم ووجود
الصحافة الشعبية وفوق هذا كله إلى سهولة طرق المواصلات .

فلم تكن فكرته متجهة اذن إلى إنشاء وحدة عربية داخل دائرة الاسلام
بل أن يصبح زعيم الاسلام الأشهر المشار إليه بالبنان وأن ينادى به الناس كإمام
لهم . ولكن تحقيق هذه الفكرة كان يقتضي أما خلع السلطان وتزريق أملاكه
أو قلب الديوان في الاستانة رأسا على عقب . وإحلال نفوذ محمد علي محل
نفوذ خسرو باشا . أما موقفه فانه كان دائما غليظا وقد أصبح الآن أشد
غموضا وخاصة بعد انتهاء الحرب السورية التي أسفرت عن انتصار إبراهيم
الباهر وقد كتب كامل يصف هذا الموقف على حقيقته فقال : انه تابع للسلطان
من الوجهة القانونية ولكنه مستقل عنه في الواقع ومع أنه لا يفتأ يعلن أنه
تابع وخاضع للسلطان إلا أن تكدياته هذه . أفتتحي أنه لا يرغب أن يقتدير

ذلك عنه (١) ، ولقد طالما عززت الصحف الفرنسية والتصريحات الرسمية الفرنسية الأمل في نفسه بأنه لو أعلن الاستقلال لقبول ذلك الإعلان بكثير من العطف والتأييد ، وكان يذنبه إلى السير في ذلك الطريق نفسه ما كان يظهره السلطان ووزراؤه حياله من سوء النية الظاهرة - وهو أمر كان طبيعياً - وهذه المناسبة كتب كامبل بعد ذلك بأسبوع فقال : إن ما بدا من ناحية الباب العالي أخيراً من التهديدات المضحكة بالمظاهرات سوف يقوى عزيمته محمد على في رغبته الحصول على الاستقلال وتحقيق الغاية التي لا شك في أنه يعمل لها . إلا وهي إنشاء خلافة عربية . . . وهو شديد الحزن إلى نيل السلطة والمجد طبعاً ويختلف عن بقية المسلمين بأنه مدفوع برغبة شديدة في تخليد اسمه في صفحات التاريخ . ولا مناص من الاعتراف بأن النجاح كان على الدوام حليفه (٢) .

وساعد مسلك السلطان في التجائه إلى روسيا على اشتداد احتقار محمد علي واشتمارزه من الطريقة التي تدار بها الأمور في الاستانة لأنها ادخلت في دائرة النزاع عاملاً لم يكن يحسب أحد حسابه . ولقد كانت بمثابة طعنة لجائية لم تفق له الحيلة وسيلة لدفعها بل كان ذلك المسلك أحد الأساليب القوية التي تجعله يشن الغارة على رجال الاستانة علناً وألا يتورع عن تقديم وتوجيه أشد عبارات التقدير إليهم وحسبك أن دعوة روسيا إلى مساعدة الباب العالي رجحت عواطف المسلمين رجة عنيفة وكادت تشق وحدتهم . وفي الحق إنما فرت الناس جميعاً بحيث أن الغازي الذي وصل أخيراً إلى القاهرة - والذي كان تعيينه في منصبه من الآثار البارزة الدالة على سيادة تركيا على مصر - صرح بأن مهمته تقضى باصلاح الأمور مع الباشا لا عادة المياه إلى مجاريها وأنه واثق من أن كثيرين من أصحاب الرأي في الاستانة ينظرون إلى محمد على باعتباره

(١) كامبل في ١٦ أغسطس ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٦ - ٧٨)

(٢) كامبل إلى بولسطن في ٢١ أغسطس ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٣٧ - ٧٨)

أكبر دعاة الامبراطورية العثمانية فيما لو نشبت الحرب بينها وبين رومانيا وما (١) فلو أمكن معادلة التحالف المعقود بين تركيا وروسيا بتفاهم بين مصر وانجلترا لكان في الاستطاعة تحقيق الأحلام التي كانت تجيش في صدر نائب السلطان منذ سنوات عديدة .

ومن ثم قدمت مذكرة ممتعة وعلى جانب عظيم من الأهمية إلى قنصل انجلترا العام لا بلاغها إلى لندن ، جاء فيها أن أول غاية يرمى نائب السلطان إلى تحقيقها هي اقتلاع نفوذ روسيا من تركيا وأن ينظم جيشا لا تنحصر مهمته في حمل روسيا على احترام استقلال تركيا وحدها بل واستقلال إيران أيضا . أما الغاية التي كان يرمى اليها نائب السلطان من امتلاك سوريا فقد كان باعتبارها النية السابقة ولذلك كان يعلل نفسه بعد معركة قونية أن يحدث انقلابا في نظام الحكم في الاستانة بحيث يتمكن بمساعدة فرنسا وانجلترا من التعجيل باحباط مآرب روسيا ، ثم استطردت المذكرة بان الباشا سوف يكون لديه قريبا جيش قوى يبلغ ١٥٠٠٠٠ كامل العدد والعدد وعلى قدم الاستعداد للتعاون مع انجلترا في المهمة المجيدة مهمة تخلص تركيا وإيران من اليزير الروسي . ثم انتهى الباشا بتوجيه خطابه إلى ما عرف عن الانجليز من شيم العدالة وحب الانصاف إذ كان يصح له في الوقت نفسه أن يشادى باستقلال مصر وهو ما عول على فعله فيما لو استمرت عداوة الباب العالي له (٢)

وكان مقتضو انجلترا في الشرق ديا لين في ذلك الوقت الموافقة على تلك الاقتراحات واليك ما كتبه بونسيني إلى كاميل في سنة ١٨٣٣ إذ قال : إذا كانت روسيا مدفوعة بغوامل الأثرة والأنانية فالمرجو أن تكون قوة محمد علي في

(١) كاميل في ٢٥ يونيو سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٣٧ - ٧٨) .

(٢) : بوغومس بك إلى كاميل في ٣ - ديسمبر سنة ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٦ - ٧٨)

الجهة التي تقضى مصلحته باستخدامها فيها أى فى أن يطرد من آسيا ومن كافة الاراضى التركية تلك الدولة الى إذا سمح لها بغرس جذورها لمبكت قبل مرور وقت طويل من شل مجهودات شعبه المصرى والعربى الجديد (١)، بل أن كامبل كتب فى العام التالى يقول أن من رايه و فيما يتعلق بضد روسيا ووقف اعتدائها من ناحية آسيا أن انشاء خلافة عربية برعاية محمد على قد يكون أقوى سد يمكن إقامته لصد روسيا بل لعل ذلك يكون أضمن من أية مقاومة يمكن أن يبديها الباب العالي بل أن محمد على فيما لو اقتضت الظروف ذلك قد يقدم مساعدة عظيمة لايران (إذا افترضت أنه استولى على بغداد) فيما لو اشتبكت فى حرب مع روسيا (٢) .

ومن المحتمل أن هذه الآراء اتفقت إلى كراهية بالمرستون لسياسة روسيا والغايات التي ترمى اليها فلقد كان ينظر اليها باعتبارها الدولة الوحيدة التي يرجح نشوب الحرب بينها وبينها . ولطالما أبدى تدمره عما كانت تبديه من روح العداء فى مختلف الأنحاء . وهى الروح المستمدة من خلق القيصر شخصيا ومن هيئة الحكم الدائم فيها وفضلا عن ذلك فقد كان يتلقى فى الوقت نفسه معلومات من أشخاص ليسوا تحت سلطة محمد على ولا تحت تأثير سجنه . بأن روسيا تعمل بنشاط على ترسيخ أقدامها فى منطقة الطرق الخطيرة ، وبهذه المناسبة كتب معتمدنا هناك يقول : أن روسيا إذا ما وطلدت أقدامها فى بغداد فإن وجود العراق فى مركز وسط وما يجرى فيه من الأنهار الصالحة للبلاحة وما لديه من الموارد الطبيعية كل هذا يكون بمثابة احسن فرصة للوحف على الهند فى المستقبل . . . أو على الأقل لترسيخ أقدام الدبائس ومواصلتها وهى أشد خطر من الحرب نفسها (٣) ،

(١) بوليتني الى كامبل فى ٢٤ مايو سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

(٢) كامبل الى بوليتني ٢١ أغسطس سنة ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٣٤٦ - ٧٨)

(٣) بالمرستون الى كامبل فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٣٣ (بتلور جزء ثان ص ١٧٦)

أفليس في الاستطاعة أن يؤدي الخوف الى دسائس الروس وزحفهم عن طريق إيران الى الهند الى تحقيق ما كان يرجوه نائب السلطان من اعتراف الانجليز ومساعدتهم بإياه بعد أن خاب في تحقيقها (أولا) الجلاء عن المورة و (ثانيا) التلويح بعقد معاهدة مع فرنسا . ألم تسع الحكومة الانجليزية في الهند الى عقد محالفة بين السيخ والأفغان وإيران عند ما خيف من زحف نابليون على الهند بالطرق البرية .

بيد أن هذه الاعتبارات أغفلت اغفالا تاما ، مركز بريطانيا العظمى وشخصية وزير خارجيتها وخلاف ذلك أنها كانت الى ذلك الحين عالمة . أو على الأصح معتبرة بأسها ومسؤوليتها . لأنها لم تنحصر في خلال الأجيال الخمسة الماضية إلا حربا واحدة وحتى في هذه المرة الواحدة لم يضعف من بأسها ويفت في عضدها إلا عليها أنها إنما تقاقل شطرا من أسرتها أما الحرب الأخيرة التي اشتبكت فلم تكن فقط أشد الحروب هولا بل انها خرجت منها وهي أشد تيبا بانتصارها فيها في أى حرب سابقة .

فهل كان يحتمل إذن أن تغير القاعدة التي قامت عليها سياستها في أوربا منذ أجيال عديدة لتبتاع بدلا منها محالفة ضد عدو محتمل لم يعرف في تاريخه أنه انتصر في حرب ما إلا ضد الأتراك أو الإيرانيين . ثم ان بالمرستون لم يكن بالرجل الذي يحاول سد النقص بعقد محالفة أجنبية ليستغنى بها عن تنمية قوة بلاده واستثمار مواردها . فاذا كان ثمة ما يستحق عليه المؤاخاة فهو عدم سعة احتياله وليس خور العزيمة أو قلة الشجاعة . ولذا فقد اعتزم الوقوف في طريق تقدم روسيا بغير الوسائل التي كان يقترحها محمد علي . ولذلك أرسل ردأ قاطعا من شأنه أن يقفل الباب في وجه كل رجاء . فلقد كلف كامبل بأن يبلغ محمد علي أسفه ودهشته لتلك الافتراحات التي تعارض مع توكيداته السابقة فضلا عن كونها تتنافى مع شرف الحكومة البريطانية وتمهلاتها . فحمد علي في الواقع يرغب في أن يقره بريطانيا العظمى على اعتدائه على السلطان أو أن

توافق على بجاوبته بالتخلص من ولايته لجلايته والمباداة بنفسه جاكما مستقلا على البلاد التي يديرها الآن باسم مولاه السلطان . فكيف لنا أن نسمح بحدوث مثل هذه الفتنة وهذا الاعتماد المباشر على حقوق ملك متوج تربطه مخالفة بمليكتنا (١) .

وليس من شك في أن هذه اللمحة كانت تنم عن عنصر السخف بل والبهتان فان بالمرستون كان يكتب عن موقف محمد على أزاء السلطان كما لو كانت علاقة ذلك السلطان المجرد من السلطة بوزرائه شبيهة بالعلاقات المألوفة في الغرب . وقد عاجل وزير الخارجية الموضوع كما كان يتوقع أن تنظر الولايات المتحدة الى ما يقدمه حاكم كندا العام من اقتراحات من هذا القبيل أو كما كانت تقابل فرنسا اقتراحات كهذه من حاكم الهند العام .

إذ لا ريب أن مجرد قبولها بل وحتى تشجيعها لا يمكن تسويغه الا بوجود حالة يتنظر معها نشوب الحرب فعلا هذا في حين أن الوزير الذي تسمع له نفسه بطلب المعونة الأجنبية ضد مليكة لا يمكن أن يكون إلا متلبسا بأسوأ أنواع الخيانة العظمى .

على أن هذه الآراء كانت على ما يظهر تعتبر كقضية مسلمة لا وجود لها بالمرّة ذلك لأن حاكم كندا العام يستطيع أن ينال قرار الدين وهو يعلم أن نجاح ادارته لا يمكن أن يرضه الى حقد مليكة أو الى الرغبة في الانتقام منه كما أن حاكم الهند العام يستطيع أن يطمئن الى أن رئيس الوزراء لن يعمل على تلويث سمعته وإرساله الى المشقة . والنتيجة أن الآراء السارية في الغرب كانت تطابق بلا احتساب على الشرق مع أنها لم تكن مفهومة على وجهها الصحيح بل وبجوهلة تماما .

على أن التسليم بهذا لا ينقص من هووق بالمرستون لأن تركيا قد أصبحت جزءا من نظام الدول في أوروبا فللمخالفة التي تعقد معها نفس الالتزامات التي

(١) رسالة بالمرستون الى كامبل في ٢٦ أكتوبر ١٩٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٤-٧٨)

للمعاهدات التي تعقد بين الدول الأخرى : وهي التزامات لا يمكن والحق يقال الاضطلاع بها بسبب القوضى السائدة في شؤونها الداخلية . كل هذا لم يكن ليحاذى فيه أحد وفي هذه الحالة التي الاسترشاد بالمبدأ السياسي ما يعزوه من الاعتبار السياسية وليس من ريب في انه لم يكن شئت ما يحول دون الفاء ما يتنا وبين السلطان من التحالف القديم وأن تؤيد بعد ذلك محمد علي في مشروعاته ضد الامبراطورية العثمانية واغلافة التركية . ولكن فن السياسة الخارجية يتضمن بين ما يتضمنه خدمة المصالح الوطنية في داخل الحدود التي يفرضها مراعاة المبدأ السياسي ولا سبيل إلى انكار أن هذا الأخير كان يصبح في خبر كان باقرارنا وإلى مصر في مشروعاته - ولو سرا - كما أن الأول كان يصبح في خطر باتفاقنا علنا مع محمد علي . إذ لا ريب في أن سحب مؤازرتنا للسلطان كان يترتب عليها مبادرة الدول إلى اقتسام امبراطوريته وهو احتمال لم يكن يسعنا أن ننظر اليه بعين الارتياح لأننا لم نكن نستفيد من تحول الإذرياتي إلى بحيرة نيساوية أو الأستانة إلى ميناء روسية . فإذا عني أن تكون الفائدة التي يقدمها محمد علي والتي يمكن أن توضع عن قلب القارة الأوروبية رأسا على عقب . إذ ما الذي يحملنا على التبرع بمساعدة جاك مضر بأن يسطر سلطاننا عن طريق الفتح العسكري إلى بقاع جديدة لا يستطيع أن يزعم أن لديه شبه حق في الاستيلاء عليها . . . فلهذه الاعتبارات جميعا نشأت سياسة ترمي إلى الاحتفاظ بسلطة محمد علي في البقاع الواقعة فعلا تحت سلطانه مع إقامة العراقي في سبيل توسيع ذلك السلطان . ولذلك آثر بالمستون وبحق أن يقرى مركزنا حول الطريق البرية الجديدة المؤدية إلى الهند على إنشاء دولة جديدة قد تضم ألبانيا في يوم ما في حرب محتملة مع روسيا .

ولكن الطريقين البريتين المكتبتين إلى الهند هما طريق الفرات وطريق السويس - لم تخرج إحدهما بعمل من أعمالنا من تحت سيطرة إحدى السلطات السياسية . فظهور محمد علي على المسرح السياسي في مصر وقد يمكنه من وضع يده

على طريق السويس بينما كان وادي الفرات ما يزال تحت سيطرة السلطان ولو أنها سيطرة اسمية واجسب أنه كان يكون منتهى الحق لو أننا عملنا بلا باعث سياسى أو أدبى - على وضع هاتين الطريقتين تحت سلطة محمد على فى الوقت الذى بدأ يظهر فيه ما لهما من أهمية سياسية كبيرة (١) .

ومن أهم العوامل التى زادت فى أهميتها استعمال البخار فى الملاحة فظالما كانت طريق البحر الأحمر معطلة لمدة أشهر من كل سنة بسبب الرياح الموسمية وظالما كانت طريق الفرات متعذرة لا يمكن اجتيازها إلا بسحب السفن وهى عملية مضيئة فإن هاتين الطريقتين إلى الشرق - برغم ما لهما من الأهمية العسكرية لم يكن يمكن أن تضارعا الطريق البحرية الطويلة حول رأس الرجاء الصالح . على أنه قبل أن تضع الحرب مع نابليون أوزارها بدأ استعمال اللشبات البخارية فى الأنهر والترح الانجليزية . وبعد سنوات قليلة بدأ استخدامها فى عبور خليج المانش . ولم يحل عام ١٨٢٠ حتى كان الناس يتوقفون استخدام البواخر فى طرق المحيطات الكبرى . ولكن التقدم كان بطيئا هنا ؛ ذلك لأن الآلات البخارية التى زودت بها أول باخرة لعبور الاوقيانوس كانت ضعيفة ومتلفة بمعنى أنها استهلكت مقدارا هائلا من وقود الفحم وهذا ما جعلها لا تجرؤ على الابتعاد عن السواحل لتأخذ حاجتها من الوقود أما (طنوشة الطارة) الكبيرة المنظر فقد كانت عرضة لأن تقتلعها الأمواج فى عرض البحر من أساسها . هذا إلى أن الآلات نفسها كانت توقفت أكثر من مرة لتنظيفها وإصلاحها . فلهذه الأسباب كان استعمال السفن فى هذه الأمور قاصرا على الجهات التى توجد بها سلسلة من الموانئ كالمانش والبحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج الفارسى .

وسرعان ما أدركت الهند أهمية هذه الاحتمالات . و

(١) . بالمرستون إلى كامبل فى ٢١ مارس سنة ١٨٣٣

كلكتا في أوائل سنة ١٨٢٣ وشكلوا لجنة لبحث الموضوع فأدى نشاطهم الى الرحلة التي قامت بها السفينة (انتربريز) حول رأس الرجاء الصالح وسبلخت المسافة بين كلكتا ولندن في ١١٣ يوماً نصفها في السفر بالبخار ونصفها في السفر بالشرع . وكان من أثر هذا الاخفاق التنبؤ أن أدرك الناس مضار السفر الطويل بهذه السفن على حالتها الفطرية واتجهت الأنظار الى الطريق الملازم المختصر طريق السويس والبحر الاحمر .

وكان في طليعة مجدى هذه الفكرة مونتستورات الفنتستون وقد صادف ذلك الوقت الذى شرعت فيه لجنة كلكتا في القيام بحملتها . ولما خلفه السير جون ماسكولم في منصب حاكم بمباى راح يتحمس في تحييد الفكرة حتى أنه حاول في سنة ١٨٢٩ أن يرسل السفينة (انتربريز) من بمباى الى السويس ثم أمر بإنشاء سفينة جديدة اسمها (هيولندس) وقد استطاعت في سنة ١٨٣٠ أن تقوم بأول رحلة بخارية في حوض البحر الاحمر . ومع أن شركة الهند الشرقية لم يمكن وقتئذ حملها على اتمام المشروع بتخصيص سفن بخارية الى الاسكندرية وبالعكس لمقابلة البريد والمسافرين عند وصولهم الى السويس . فقد جربت السفن في رحلات مختلفة وأخذت السفن التابعة لوزارة البحرية تسافر من مالطة الى الاسكندرية وتشكلت لجنة من الخبراء لوضع تقرير عن مسألة المواصلات البخارية مع الهند بمذاويرها . وأخذ التجار يستخدمون طريق السويس بكثرة في شئون البريد حتى قبل انشاء خط منظم (١) ثم ان توماس وجورون الذى كان حجر الزاوية في الترويج والدعاية اتخذ له مكساف الى الاسكندرية وشرع بعمل كوكيل لنقل الرسائل البريدية وهذا بالرغم من اصرار شركة الهند الشرقية على عدم الاتفاف بالطريق . وقد وصف لنا اوكلند حاكم الهند العام الحالة في سنة ١٨٣٦ وصفاً حياً فقال في كتابه ليهيوس : يتسلم التاجر في (انديا هوس) محاولته على خزانة لدفع مقدار معين بعد الاطلاع وذلك

(١) كتاب الطرق البريطانية الى الهند بقلم هوسكنز - الفصل الخامس

بمقتضى مدة السفر التي قررتها المحكمة (أى حول رأس الرجاء الصالح) ينبغي أن يكون بعد التاريخ بأربعة أو خمسة أشهر ثم أنه يرسل هذه التحويلات الى الاسكندرية وهناك يستأجر الشبب واجر وزن قارباً شراعياً ومعه حقائب البريد ويقصد الى (غنا) ويضع هذه الحقائب على ظهر إحدى السفن التجارية فتصل الى كالكتا فيها لا يزيد عن شهرين منذ خروجها من انجلترا : وهنا يستلم النجار الخطابات الواردة اليهم وأيضاً تحاويلهم لأن خزائنا قد أودع فيها نحو ٢٠ لسخ من الزويات لمكسب التجار ولخسارتنا نحن وهكذا ترى حركة الرسائل الخصوصية في ازدياد مستمر وسيل الصحف يقوى على مر الأيام : أما أنا فبصفتى حاكماً عاماً فأنى أؤثر المواصلات عن طريق رأس الرجاء الصالح من طريق البحر الأحمر بل انى أفضل طريق رأس هورن (في جنوب أمريكا) عن الطريقتين المذكورتين ولكن اذا فتحت الطريق المختصرة فليسوف يكون من دواعي العجب بل ومن أسباب التقصص أن يستخدمها كل فريق ماعدا الفريق الذي له في الهند مصلحة هائلة ، (١)

ولكن كانت هذه الأحوال آخذة في التلاشى وبسرعة ذلك لان الفرنسيين انشأوا في سنة ١٨٣٥ خطا للسفر بالبوأخر فيما بين مرسيليا والاسكندرية وهكذا اضطرت شركة الهند الشرقية تحت ضغط لجنة المراقبة أن توصى بصنع سفينتين بخاريتين جديدتين للسفر فيما بين بمباى والسويس وبالعكس . ومن ثم أصبح تحسين الطريق طبقاً لتوصيات لجنة الجزاء مضمونا .

ولم تكن هذه هى الطريق الوحيدة الممكنة - فقد بدأ كانت البصرة مناقشة جديدة لخطاء السويس ولما كانت قد ظهرت فائدة البوأخر في المياه الداخلة فقد جعل الناس يتسالمون طبعاً اليهم من الأصوب أن تتصل مياه أورنقس بمياه الفرات في هذا العصر الذى أصبحت فيه انجلترا مغطاة بشبكة من الترع وبخاصة وأن مثل ذلك المشروع يكون أقل كلفة من شق قناة في برزخ السويس

وفي نهاية سنة ١٨٣٠ وأوائل سنة ١٨٣١ شرع بمسح هذه الطريق في وقت واحد « بشيئى » من ناحية سوريا وفريق من ضباط الشركة من الهند . على أن الضباط قد حدث ما يعرقل أعمالهم بفعل الأعراب الضاربين على ضفاف الفرات وقد اغتالوا بعضهم فعلا . أما شيئى فقد تمكن من إتمام المساحة الابتدائية برغم ما قام في سبيله من عقبات جبارة . ثم أرسل مرة أخرى في سنة ١٨٣٤ على رأس بعثة - اصطفت معها سفينتين بخاريتين من سفن الأنهر ذوات القاع المسطح لاستخدامهما في نقل أعضاء البعثة من مياه الفرات الأعلى إلى الخليج الفارسي وقد استصدر فرمان سلطاني بالسماح بالملاحة في الفرات وبعد أن ذلل شيئى مصاعب جمّة تمكن من جمع سفينتيه على النهر المذكور ولكن سرعان ما أغرقت الريح أحدها ووقفت الثانية في الوصول إلى البصرة وبالرغم من أن كبير البعثة كان شديد التفاؤل بما يمكن أن يصل من الاحتمالات بهذه الطريق التي تمكن من مسحها بعد جهود جبارة فإن الناس جميعا كانوا مقتنعين بأنه مهما كانت أهمية هذه الطريق من الناحية السياسية فإن طريق الفرات قد تستطيع منافسة طريق السويس والبحر الأحمر إلى الهند (١) .

على أن البعثة كانت مدفوعة إلى أعمالها بغاية سياسية معينة ذلك أن تلك المنطقة التي يشغلها الفرات أصبحت لما أهمية هائلة بغد التقدم الذي تقدمته روسيا وبعد أن تطورت مشروعات محمد على وتبينت الغايات التي يرمى إليها لذلك أصبح في طليعة المسائل السياسية المهمة أن تعرف وسائل النقل في تلك المنطقة وهل هي سهلة وإلى أي حد تعتبر هكذا . ويلوح أن روسيا كانت شديدة المعارضة لمحمد على في إرسال البعثة المذكورة وقد علم بونسيني في الاستانة أن روسيا أبلغت الباب العالي بأن وإلى مصر على اتم استعداد لوضع كل ما يمكن من العراقل في سبيل تلك البعثة إذا رغب السلطان ذلك (٢) . ثم

(١) كتاب هوسكينس المؤلف الذكر الفصل السابع

(٢) بونسيني في ٦ نوفمبر سنة ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٦ - ٧٨)

أن كامبل كان مقتنعا وهو في الاسكندرية بأن قنصل روسيا العام حاول جهده لاستئارة الباشا ضد المشروع (١) وقامت المصاعب الشديدة بسبب العمال والمؤونة . وكانت هذه الاعترافات معقولة لأن الروس لم يكن يروق في نظرهم ترسيخ قدم إنجلترا على ضفاف الفرات في حين أن محمد علي كان يخشى أن تكون ثقتنا من وراء هذه الأعمال إنشاء قلاع هناك ترمى الى احتلال النهر (٢) .

كما أنه كان شديد الحرص - من الناحية الاقتصادية - على تحسين طريق البحر الأحمر أولى من طريق الخليج الفارسي . واعلمه كان يؤمل أن تؤدي معارضته في مشروع يعلم أنه يهم الانجليز إلى تساهلهم معه في مسألة الاستقلال .

لهذا بينما كان يعمل ابراهيم خفية في سوريا كل ما يمكنه عمله لعرقة تقدم شينشي فان محمد علي ظل يرفض بدوره إرسال أوامر معينة إلى ابنه إلا بطلب صريح من السلطان (٣) .

وهذا ما أثار حفيظة بالمستور ودفعه إلى تحرير خطابين بنغمة جافة قال في ثانيهما : أن حكومة جلالة الملك مصممة على ألا يفشل المشروع . . . بسبب عراقيل نقيمتها سوء النية أمامه في جبهة من الجبهات (٤) .

وهكذا بينما كان محمد علي يعمل على عرقة مساعي بريطانيا لاختبار مبلغ صلاحية انهار العراق للبلاحة كانت وزارة الخارجية البريطانية تنظر بعين يقظي إلى أملاك السلطان الباقية حتى لا يعتدى أحد عليها فلقد أراد محمد علي

(١) كامبل في ٣٠ يولي سنة ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٧ - ٧٨)

(٢) كتاب الاستاذ صبري س ٢٩٩

(٣) كامبل في ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٨ - ٧٨)

(٤) كامبل في يولي سنة ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٧ - ٧٨)

مثلا أن يضم منطقة أورفة الى أملاكه في سوريا مستندا في طلبه هذا الى أن المنطقة المذكورة لم يكن يحتلها الأتراك وأنها في حالة فوضى وتحت سلطة قطاع الطريق وأن سكانها كثيرا ما يغيرون على الجهات الواقعة حول حلب وأنه لا يتردد في دفع الأتارة عنها وأنها كانت من قديم الزمن جزءا لا يتجزأ من ولاية حلب (١) على أن ذلك لم يفده شيئا بل اضطر الى الانسحاب من المنطقة المذكورة . وفي سنة ١٨٣٥ احتل جهة الدير ، الواقعة على الفرات وكان يرعى بذلك بلا ريب الى مراقبة بعثة شيسني مراقبة فعلية . وكانت حجته في ذلك الاحتلال أن القبائل الرحالة في تلك الجهات ألفت الغارة على أراضيهم (٢) وقد صدر اليه تحذير حازم بالآيحاء الاقتراب من ولاية بغداد ومهما كانت نيات الباشا فان مدينتي بغداد والبصرة كانتا تعتبران في خطر الانجليز بأن لها أهمية خاصة . وقد صادف احتلال الدير نشاط الأعمال العسكرية في جنوبي بلاد العرب واحتمل امتدادها الى الخليج الفارسي ولهذا بادر بالمرستون الى الكتابة لكامل بأن بريطانيا العظمى سوف تعتبر أن لمصلحتها ماساسا مباشرا بحيلولتها دون زعزعة هيبة السلطان في بغداد أو البعث بها ، ثم استطرد فكتب فيما يختص بأية حركة عسكرية موجهة الى بغداد فقال : قل للباشا صراحة ان بريطانيا العظمى لا يسعها الوقوف مكتوفة اليدين ازاء تنفيذ مثال هذه المآرب ، (٣) .

وليس من شك في أن هذه العبارات لم تكن مجرد بيان وجهة نظر بريطانيا كلا إذ مهما يكن نتيجة بعثة شيسني في نهر الفرات ومهما تكن النتيجة التي تترتب على تحسين طريق السويس فليس من شك في أن البحر الاحمر والخليج الفارسي كانا بمثابة طريقين مباشرين الى الهند ولذا صممت بريطانيا العظمى

(١) كامل في ١٩ اغسطس ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٦٧٢٤ - ٧٨)

(٢) كامل في ٢١ ديسمبر ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٨ - ٧٨)

(٣) كامل في ٢٥ و ٢٣ ديسمبر ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

على السهر على حمايتهما بالقوات البريطانية .

أما الحوادث التي أدت الى احتكاك المصالح بين بريطانيا ومصر وتوسيع الحوة بين الفريقين فقد نشأت عن الفتنة التي وقعت بين جنود محمد علي المرابطة في بلاد العرب . فان الحرب السورية كانت قد أهكت مالية محمد علي واستنفدت موارده وتأخر على ذلك دفع مرتبات الجنود في بلاد العرب مما دفع ضابطين من الضباط اللبنانيين إلى اعلان تذرهما .

وكان الباشا قد كتب في سنة ١٨٣٢ الى حاكم الحجاز يبلغه أنه أرسل إليه ٥٠٠٠ كيس لتمدده نائرة الجنود ولكن لا بد له من حمل الضابطين المذكورين على العودة الى مصر أو القبض عليهما وإرسالهما الى القاهرة مكبلين بالحديد (١) ولكن لا أكياس الذهب ولا القبض على الضابطين أدى الى النتيجة المرجوة بل سرعان ما رفع الجنود راية العصيان وأخذ زعماءهم يتحدثون حاكم الحجاز ومن ثم أرسل اليهم محمد علي أحد أصدقائهم الأقدمين لاعادة النظام ولكنه اضطر الى الفرار الى القاهرة متسربلا بثياب الحزى والعار . أما النفود التي أرسلت لابتياح البن لحساب الباشا فقد استولى عليها القواد وتقاسموها بينهم (٢) وفي جاة وضع الثوار أيديهم على الممتلكات العامة كما استولوا على سفن الأفراد وسفن الباشا (٣) وفي أواخر سنة ١٨٣٢ كان الثوار قد رسخت أقدامهم في بلاد اليمن (٤) واتخذوا محمداً قاعدة لأعمالهم . وهناك جعلوا يغشون أشد عبث بتجارة سورات (٥) ولم يكن يمكن القيام بعمل متبحر في تلك الظروف ولكن محمد علي أخطر كامبل في منتصف عام ١٨٣٣ بأن في نيته ارسال تجريدة

(١) كتاب محمد علي الى حسن افندي ٧ رمضان سنة ١٢٤٧ (مخطوطات غابدين)

(٢) ذكر في ٢١ يولييه سنة ١٨٣٢ (وزارة الخارجية ٢١٤ - ٧٨)

(٣) يادكر في ١٠ ديسمبر ١٨٣٢ (وزارة الخارجية ٢١٤ - ٧٨)

(٤) كامبل في ١٦ ابريل (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

(٥) كامبل في ٢٧ اكتوبر ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨ - ٧٨)

لاخضاع بنخا، (١) وهو مشروع كانت شركة الهند الشرقية تجبذه من صميم قلبها (٢).

وفي نهاية العام تحزكت التجريدة وهي مزودة بالأموال لرشوة القبائل العربية المخالفة للثوار (٣) وأخيرا كلكت هذه المحاولات بالنجاح فان مشايخ القبائل سرعان ما انتقلوا من معسكرات الثوار إلى المعسكر المصري بما عرف عنهم من الاستعداد للانتقال من جانب إلى آخر بمجرد التلويح لهم بالمال. ومن ثم لم يسع الضابط المنعرد الباقى على قيد الحياة الا الفرار لأحد البوارج التابعة لشركة الهند الشرقية بينما وقع ١٦ من كبار معاونيه فى الأسير وصدرت الأوامر باطاحة رؤوسهم (٤).

أما رؤساء العشائر فان كانوا قد أبدوا ميلا الى أخذ مال المصريين مقابل الانقلاب ضد الجنود الثائرين الا انهم كانوا غير راغبين فى ترك الجبل لمحمد على على الغارب لينعم بإدارة البلاد الواقعة فيما وراء ميثاقى الجديدة وبخا الواقعين فى جنوب البحر الأحمر ولذا نشبت حرب طويلة الأمد بين ضباط محمد على وشيوخ القبائل فى العسير والبن. على أن الضباط لم يربحوا من هذه الحرب فائدة ثابتة تذكر فى حين أن الحرب شلت حركة التجارة. وحتى لغاية سنة ١٨٣٨ كان كامبل ما يزال يلح على نائب السلطان ويبين له خططل السعى لكبح جماح قبائل العسير واخضاعهم بدلا من الأكتفاء باحتلال الموانئ وتشجيع شتى القبائل فى الداخل على احضار حاصلاتهم لبيعها فى الموانئ المذكورة (٥).

(١) كامبل فى ١١ يونية سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

(٢) كتاب شركة الهند الشرقية الى لجنة المراقبة فى ٩ أغسطس سنة ١٨٣٣ (وزارة

الخارجية ٤٨ - ٩٧)

(٣) كامبل فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٣٨ - ٧٨)

(٤) كامبل فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٥ - ٧٨)

(٥) كامبل فى ٢٠ مارس سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٣ - ٧٨)

على أن هذه الأعمال العسكرية إنما كانت أهميتها بالنسبة لبريطانيا العظمى لأنها قربت الجنود المصريين من عدن وفي الواقع لم يكن يظن بعد اخفائهم في احزاز أى نجاح يذكر لغاية سنة ١٨٣٨. أن هناك أملا في أن يسيطروا سيطرتهم على شواطئ البحر الأحمر الجنوبية... ولكن محمد علي ما لبث أن أحرز فجأة في خلال العام المذكور انتصارين باهرين. وفي اليوم الخامس من شهر ابريل حاول أحمد باشا أن يطيح رؤوس ٥٠٠ من رجال قبائل عسير وأن يأسر ١٠٠٠ رجل منهم (١) ووصل في الشهر التالي إلى جهة عنيزة القائد خورشيد باشا الذي كان قد قصد بلاد الوهابيين وتقع عنيزة في منتصف خط مستقيم يمتد من مكة إلى البصرة وكانت عنيزة عامرة بالتجار وبقصدتها التجار من بغداد ودمشق ولذا كان يحتمل اتخاذها قاعدة صالحة لمواصلة زحف الجيش في المستقبل وبقد قليل من التردد قصد شيخ القبيلة ومعه وجهاء قومه إلى معسكر خورشيد وقدموا طاعتهم ولكن وقع حادث دفع الفريقين إلى تحكيم الحسام فورا. ذلك أن أحد الجند الأتراك أفرغ مسدسه في صدر أحد الأعراب في خلاف شخصي نشب بينهما وفي الشجار الذي نشب بسبب ذلك الحادث رزق الجمهور الساخط ذلك الجندي أربا وقد مات من الفريقين نحو اثني عشرة شخصا هذا عدا أن الجنود قد طردوا إلى خارج المدينة واغلقت الأبواب في وجوههم وهنا لم يجد خورشيد مناصا من إطلاق قنابله على المدينة مدة ثمان وأربعين ساعة قبل أن يتمكن من اخضاعها (٢) وتلا هذا مواصلة الزحف في العام التالي حتى وصل إلى شواطئ الخليج الفارسي: وفي أوائل سنة ١٨٣٩ أشار مبعوثو بريطانيا في الخليج إلى خضوع جبهة الحصا والتطيق وكذا الاراضي الواقعة على طول الشاطئ الغربي وتوقعوا أن يصير الحاكم

(١) أكامل في ١٠ يونية سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٣ - ٧٨)

(٢) أكامل في ٣ يوليو سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٣ - ٧٨)

الذى عينه محمد على في نجد على تحصيل الاتاة ، التى احتادت جزيرة البحرين أن تدفعها (١) . .

أما خورشيد فقد كتب إلى المقيم الانجليزى فى الخليج ببلغه اعترامه احتلال جزيرة البحرين ولو اقتضى الامر استعمال القوة (٢) ولم يتورع الضابط الذى كان يقود الجنود المصريين عند دنوه من القطيف عن استعمال طهجة نجافة فى مخاطبته للاميرال البريطانى الذى كان يزور الخليج وقوله له أنه ذاهب لاختصاع البصرة وبغداد هذا بينما قد عزى إلى خورشيد نفسه أنه قال أنه ينتظر وصول المدد من المدينة ليزحف بكامل جيشه (٣) .

على أن هذا النشاط فضلا عن منافاته للحكمة فقد جاء فى غير الوقت الملائم وحسبك أنه انطوى على النعمى فى غير حاجة فى منطقة لبريطانيا فيها نفوذ عظيم . فلقد كان شيخ البحرين أحد زعماء العرب المسلمين فى الخليج الفارسى (على أحد التعبير الغريب الذى كان يستعمله قلم الشؤون الهندية فى السياسة) وأنه قد وقع المعاهدة العامة فى سنة ١٨٢٠ ولذا رأت حكومة الهند وبحق أن تصد ذلك الاعتداء الموجه إلى موقعنا وذلك باصدار الأوامر باستعمال طهجة خشنة حازمة ردا على خورشيد وقومه على أن تشفع تلك اللهجة بارسال الامدادات وأن تطلب الى مشايخ القبائل أن يقدموا معاونتهم الودية لصد مطالب مصر (٤) .

ولقد حاول محمد على أن يسوغ نشاطه هذا بأنه لم يرد من وزائه إلا صد الروايين وحماية الحرمين والحصول على الابل (٥) وأن الاشاعات التى تروج

- (١) كامبل فى ١٦ ابريل سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٣ - ٧٨)
- (٢) مرفقات رسالة الى كامبل فى ١٨ مايو سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٤ - ٧٨)
- (٣) كتاب ميلاند الى الوزارة الحربية فى ٧ ابريل سنة ١٨٣٩ (وزارة البحرية ٢١٩ - ١)
- (٤) الهند الى بجاي سرى فى أول أغسطس سنة ١٨٣٩ (وزارة البحرية ٢٢٠ - ١)
- (٥) كامبل بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٨٣٩ . (وزارة الخارجية ٣٧٣ - ٧٨)

ضده في الاستانة وبغداد تعتمد أن تعزو إليه نيات عدائية (١) الخ .. ولكن هذه المحاولات تجردت حتى من صفة مشابهة للحقيقة .

وأما نشاط محمد علي فقد جاء في غير الوقت الملائم فلأنه وقع في وقت وقوع حوادث أخرى يوسف لها وكان من نتيجتها جميعا أنها أظهرت - إن خطأ أو صوابا - أن المسألة « مرتبة ومطبوخة » ، في سنة ١٨٣٥ كان في نية شاه العجم إرسال مندوب الى القاهرة وفي سنة ١٨٣٨ ذهب أجد أعضاء البعثة الايرانية في الاستانة لزيارة محمد علي (٢) ثم أشيع في اليوم التالي أن الشاه ينوي إرسال ٥٠ شابا ايرانيا الى القاهرة للالتحاق بمدارسها (٣) وفي أوائل سنة ١٨٤٠ وصل مندوب خاص من العجم يحمل معه بعض الهدايا الثمينة (٤) ومن يدري أن هذه الروحات والجيشات تكون قد جاءت عفوا بدون قصد معين ولكنها وقعت في وقت كان لروسيا نفوذ كبير في البلاط الإيراني وفي الوقت الذي ذهبت فيه سدى كافة محاولات المندوب الانجليزي وانتقاداته للشاه لجله على العدول عن محاصرة مدينة هيرات ، في الوقت الذي قامت فيه حملة من بمباي سنة ١٨٣٨ لاحتلال جزيرة « كرك » التي تملكها ايران في الخليج الفارسي .

وحفلت إذ ذاك سوق الاشاعات بما راج فيها من الخرافات الغريبة وتصادف أن هبط الاسكندرية فيما بين سنتي ١٨٣٥ و ١٨٣٦ رجلان من الاستانة يدعى أحدهما محمود والآخر حسين لم يكن ثمة ما يدعوا الى الارتياب لافي وصفيهما ولا في نواياهما . وقد قيل أنهما من جماعة المخاطرين ولكنهما شخصا قبل ذلك الى زيارة روسيا في ثوب مندوبين من قبل بلاط دلهي . وقد

(١) كابل في ١٢ يولييه ١٨٣٩ « وزارة الخارجية - ٢٧٤ - ٧٨ »

(٢) مودجز في ١٢ فبراير ١٨٤٠ » » ٤٠٤-٨٨

(٣) كابل في ١٩ مارس ١٨٣٨ » » ٣٤٣-٨٨

(٤) مودجز في ٦ فبراير ١٨٤٠ » » ٤٠٤-٧٨

وقعت أعين الناس على محمود في القاهرة وفي الاسكندرية ثم انتفى بخفاة ، أما حسين فقد وصل إلى مصر بعد زميله بعدة أشهر وكان مضطرباً بالطاعون ولذلك طلب إلى وكيل القنصل الإنجليزي الذي استعاد ميله الشديد لمقارعة بنت الجبان بسبب إلمامه باللغتين التركية والعربية طلب إليه أن يعنى بأربعة محسنين لأنهم يحملون بين ظلماتها ٥٠ كيس من النقود وما كاد وكيل القنصل يسمع اللهجة الهندية في كلام حسين حتى ذكر أنه قابل زميله محمود عند اجتيازه الأراضي المصرية واعترف حسين بأن ذلك هو الواقع ولكنه كان مريضاً بحيث لا يستطيع مواصلة الحديث .

وفي اليوم التالي أصابته حمى جعلته يهذى إلى أن أدركته منيته ومن ثم أخذت الأوراق الخاصة به من المستشفى فاذا بها مجموعة خطابات باللغة الفرنسية من الصدر الأعظم إلى بعض الزعماء الهنود ومعها خطابات باللغة التركية يقدمه فيها الصدر الأعظم إلى محمد علي (١) .

فلم يكن ثمة مناص من أن يحيط هذا الجو السياسي المكفهر برؤف محمد علي في اتجاه الخليج الفارسي بجو من الشكوك ولذا صدرت التعليمات إلى الأميرال المارابط في المحطة التابعة لشركة الهند الشرقية بأن يذهب إلى زيارة الخليج وهناك يبذل كل ما في وسعه لإحباطة دون وقوع أى اعتداء على جزيرة البحرين وإن كان أوكد قد عارض في أن يحرك أصبعاً في الموضوع ما لم تصله تعليمات ضريحة في اتباع خطة حازمة .

وكانت لندن قد عقدت نيتها على اتباع خطة الحزم فلقد صدرت إلى بونسني في الامتانة للتعليمات بأن يستفهم هل تمت فتوحات محمد علي بإرادة

(١) بونسني إلى كابل في ٣١ مارس ١٨٣٦ . وكذلك رسالة كابل في ١٨ يناير سنة ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣١٩ - ٧٨)

الباب العالى (١) وصدرت الأوامر فى الوقت نفسه الى كامبل فى الاسكندرية بأن يبلغ نائب السلطان بأن التعليمات أرسلت الى الأميرال ميتلند بأن يحول دون احتلال البحرين ولو اقتضى الأمر استعمال القوة (٢) وكان كامبل قبل أن تصله هذه التعليمات قد أصر بناء على تعليمات سابقة وعلى الأنباء الواردة من الهند على إرسال أوامر صريحة الى خورشيد بأن يدع جزيرة البحرين وشأنها (٣). واتفق أن نشاط محمد على فى جهة اليمن أدى إلى ما يشبه هذه الحالة عند مدخل البحر الأحمر فان انتصاره على قبائل عسير فى سنة ١٨٣٨ جعله صاحب الأمر والنهى مؤقتا فى جهات بلاد العرب التى كانت تسمى من قبيل التهمك و بلاد الرخاء، وكان محمد على مبالا الى اعتبار حاكم عدن مجرد تابع خاضع لإمام صنعاء الذى أرغم حين قبل الدخول فى طاعة السلطان (٤) كما أنه ادعى من ناحية أخرى أنه يضع يده عليها لأنها كانت من قبل جزءا من الامبراطورية العثمانية (٥).

وبالطبع لم يكن من المستطاع النظر إلى هذه الدعاوى وأمثالها بعين جدية نعم لقد حاول إمام صنعاء بلا ريب من آن لآخر أن يينسط نفوذه على عدن ولكن لم يكن له فى الواقع نفوذ يصح وصفه بأنه نفوذ حقيقى وثابت فاعتراف الانجليز بأنه كان يتمتع بحقوق السيادة كان يكون إذن ضربا من ضروب الحق والسخرى. كذلك قل عن دعوى الأتراك بأنها كانت وهمية. نعم لقد احتل الأتراك عدن أيام عظمة امبراطوريتهم إبان القرن السادس عشر والسابع عشر

(١) الى بوسنى فى ١١ مايو ١٨٣٩. (وزارة الخارجية ٣٥٢ - ٧٨)

(٢) الى كامبل فى ١٥ يونيه ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٢ - ٧٨)

(٣) كامبل فى ١٥ يونيه ١٨٣٩. (وزارة الخارجية ٣٧٤ - ٧٨)

(٤) اوتيديك لياغوس بك فى ٢٢ مارس ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٥) كامبل فى ٩ يونيه ١٧٣٨ (وزارة الخارجية ٢٤٣ - ٧٨)

فلما لم تسعد حالتها تحت حكمهم تخلوا عنها في سنة ١٦٣٠ باعتبار انها عديمة الفائدة . وشامت الظروف في مناسبات عديدة في الستين القريبة أن يتصل الانجليز اتصالا وديا بسلطان عدن . مثال ذلك أنهم عندما صحت عريمتهم على سد طريق البحر الأحمر خوفا من زحف نابليون على الهند اجتلوا إلى أن نصير جزيرة « بريم » ، وهي التي كانت توصف بانها « الصخرة القائمة في وسط البحر لا يملكها غير الله العلي القهار والتي لا تدفع اناوة ولا ينتظر أخذ اناوة منها » فلما تبين لهم ألا سبيل إلى البقاء في تلك الصخرة الجرداء التي هي أشبه بالجحيم وعاصمة بعد أن ذهبت سدى كافة مساعيهم في تقرر الصخرة جريا وراة الأمل الكاذب وهو الثور على الماء قرأهم على الانتقال إلى عدن مؤقنا وهناك كانوا أحسن حالا فلقد خيل اليهم في الواقع أنهم أصبحوا في فردوس بالنسبة لذلك الجحيم الذي كانوا فيه من قبل . وعما زاد في اغتيالهم أن سلطان عدن رحب بمقدمهم وعرض أن يقدم لهم دائما عددا من رجاله للخدمة العسكرية في صفوف الشركة الهندية (١) وفي سنة ١٨٠٢ عقد السير هوم بوبهام فعلا معاهدة مع السلطان وفي سنة ١٨٠٨ أشار اليها فالنشيا بحماس شديد في تقرير له قدمه أثناء رحلته في حوض البحر الأحمر إلى كائننج فبعد أن أسهب فيما أظهره سلطان عدن من ضروب الصداقة نحو الانجليز استطرد يقول « انها تعتبر جبل طارق الشرق ويمكن في مقابل مبلغ زهيد من المال تحصينها تحصينا منيعا (٢) » وعندما ذهب مندوبنا في غلا لزيارة عدن إذا بها توشك أن تقع في قبضة محمد علي . فلقد وافق السلطان على إبقاء حامية مصرية وسمح بإنشاء حلقة صغيرة على الخليج الشرق بشرط أن يؤذن له بامتلاك أبواب المدينة وأن

(١) من سبى لى ٤ اكتوبر سنة ١٨٩٩

(٢) فالنشيا إلى كائننج في ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ (وزارة الخارجية ١ - ١٠)

يأمر داخلها سطلته العسكرية والمدنية (١). ولما تدرى ما السر الذى جعل محمد على يحجم عن انتهاز تلك الفرصة وخاصة. وقصلنا العام صولت كان يتوقع انتهازاها (٢). لا ريب فى أن محمد على قد اضاع وقتئذ تلك الفرصة الذهبية التى كانت تكفل له السيطرة التامة على البحر الأحمر كما أنه اضاع فيما بعد - أى فى الحرب اليونانية - الفرصة النادرة التى عرضت له طيل حياته للحصول على اعتراف الدول باستقلاله التام ..

ثم استمرت الحال على ذلك المنوال إلى أن بدأ يتحقق مشروع سكة السويس وظهرت الحاجة إلى إيجاد محطات للقمح . وتدل الشواهد على أن الاختيار وقع فى بدء الأمر على « سقوطرة » ولذا أرسلت حملة لاحتلالها من بمباى فى سنى ١٨٢٤ و ١٨٢٥ ولكن ذل الاختبار على أنها غير صالحة لهذه الغاية . فان شدة اندفاع المياه نحو الشاطئ جعل النزول إلى البر متعذرا . ثم أن الجزيرة كانت موبوءة بحمى المالاريا ولذا تقرر البدول عنها (٣) وكانت الفكرة فى سنة ١٨٢٨ قد اتجهت إلى عدن واتخاذها مستودعا للقمح وذلك بمناسبة أول تجربة لتسيير السفن التجارية من بمباى إلى السويس وانكن الباجرة « هيولندس » تعذر عليها أكثر من ٣٠ طنا من القمح يوميا لقلة الأيدى العاملة وهو سبب يبدو غريبا فى عين السبائح العصري (٤) .

وفى أوائل عام ١٨٩٧ ارتطمت بالشاطئ بالقرب من عدن الباجرة « درايا دولة » وهى من البواخر التابعة لمدارس فكانت الراية الانجليزية تخفق على ساريتها وقد كانت الباجرة تحمل عددا من الحجاج عدا الهبة العظيمة التى

(١) منشئان الى بمباى فى ٢٧ مارس سنة ١٨٢٢ (وزارة الهند معمر والبحر الأحمر) (٧)

(٢) صولت الى منتشئان فى ٧ ديسمبر سنة ١٨٢٢ (» » » » ») (٧)

(٣) صولت الاسطول الهندى بقلم « لو » الجزء الثانى ص ٧٤

(٤) صولت الاسطول الهندى بقلم « لو » الجزء الثانى ص ١٦٥

اعتاد (نواب ادرقوت) ارسالها الى مكة سنويا لغرض مقدس .
فالحجاج الذين نجوا من الفرق وقعوا غنيمة باردة في أيدي الأعراب
الذين سلبوهم أمعتهم كما أن أغوان السلطان أنقذوا كل ما يمكن انقاذه من
الباخرة تحت إشراف ابن السلطان نفسه .

وتولى نائب السلطان الرئيس بيع هذه السلع في الأسواق (١).
ولما بعث السير روبرت جرافت حاكم بمباي تقريره المفصل عن هذه
الحوادث لاح له أن يتخذ التدابير المستعجلة . فقد كتب يقترح إنشاء مواصلة
بحرية كل شهر مع البحر الاحمر بواسطة البخار لا يتكون عمارة من البواخر
المسلحة بتحت معها أن تكون لنا محطة خاصة على شاطئ بلاد العرب كالمحطة
التي لنا في الخليج الفارسي .

أما الإهانة التي لحقت الراية البريطانية بسبب سلوك سلطان عدن فقد
حملني على القيام بتحقيق كانت نتيجة أنه لم يعد يخافني أي ريب في وجوب
وضع يدنا على ميناء عدن (٢) .

والأرجح أنه كتب ما كتب تحت تأثير توسع الفتوحات المصرية في اليمن
على أن أؤكد لم يشأ أن يستعجل الحوادث بل أشار بطلب تعويض فإن أداه
سلطان عدن أمكن وقتئذ عقد اتفاق ودي خاص بمستودع الفحم أما إذا لم
يدفع التعويض المطلوب أمكن بعدئذ النظر فيما يجب اتخاذه من الاجراءات (٣) .
وإذ ذاك تقرر ارسال الكابتن هينز من رجال الأسطول الهندي لمباحثة
سلطان عدن في الموضوع وسارت المباحثات بادی الأمر بشكل يبعث
على الرضا .

(١) الاوراق البرلانية سنة ١٨٣٩ للجلد ١١ من ٤٢

(٢) الاوراق البرلانية سنة ١٨٣٩ للجلد ١١ من ٥٤

(٣) الاوراق البرلانية سنة ١٨٣٩ للجلد ٢٩ من ٥٥

وبعد مباحثات طويلة سلخ فيها السلطان الليل كله مع مستشاريه وراء أبواب مغلقة وكان يخشى أن تسقط (لحج) عاصمة بلاده من زمن قديم في قبضة محمد علي - قرآن يتخلل لشركة الهند الشرقية عن ميناء عدن الأخذ في الانحطاط في مقابل مبلغ معين من الدولارات لا بل وضع خاتمه على وثيقة التنازل عن عدن للإنجليز.

وهنا نشأت بعض المصاعب فقد كان ابنه الأكبر معارضا في هذا التنازل ولم يكن هينز في مركز يسمح له بانزال جنوده لاتمام الصفقة (١). فلما أذيعت الأنباء شرع جرافت يضرب على نعمة الضرورة الملحة من جديد (لأن تحصل الحكومة البريطانية في الفرصة الوحيدة حتى تجعل تحقيق هذه الفكرة ممكنة لمدة قرون عديدة على جهة مهمة وضعتها الظروف الغير منتظرة في متناول يدها) (٢).

ولكن حكومة الهند تراءى لها أن المسألة ينبغي أن يبت فيها ولاء الامور في لندن (٣).

وهكذا أرجىء العمل إلى أن وصلت في شهر أغسطس رسائل معينة من اللجنة السرية (٤) وبمقتضاها سمح أولئكند لحكومة بمباى في الشروع في العمل (٥) فأرسل هينز من فوره الى عدن وهو يحمل في جيبه مشروع معاهدة وبصحبه حرس مركب من ثلاثين من سكان بمباى الأجانب وذلك خشية من أن يكر محمد علي على عدن ويستولى عليها بينما كانت الأوامر قد صدرت باعداد قوة عسكرية أكثر عددا وأوفر عددا (٦).

(١) الاوراق البرلمانية سنة ١٨٣٩ المجلد ١١ من ٥٦ - ٦١

(٢) » » » » من ٧٣

(٣) » » » » من ٧٦

(٤) من اللجنة السرية الى الهند في ٣٠ مايو ١٨٣٨ (وزارة الهند)

(٥) من الهند الى بمباى في ٣ سبتمبر ١٨٣٨

(٦) أوامر الحاكم في ٥ سبتمبر ١٨٣٨

ووصل هينز الى عدن في ٢٤ اكتوبر وهنا لابد أن يلاحظ كل من له أقل إلمام بشؤون الشرق - أن قلة عدد رجاله شجعت ابن السلطان على أن يلج على أبيه بالأبرضخ للاقتراحات الانجليزية . وقد نجحت مساعيه في هذا الصدد . وبعد أن كانت الأوامر صدرت بالتخلي عن البضائع المشروقة من الباخرة (درايا دوله) واختزانها تقرر عدم السماح بنقلها ثم مرت أيام دفع الغرور العرب فيها الى اطلاق النار على السفن الانجليزية . فانسحب هينز إلى إحدى الجزر الصغيرة في انتظار وصول الامدادات . وقد وصلت هذه في ١٦ يناير ولم ينقض يومان حتى استولى على المدينة عنوة .

وأما السير تشاراس ملكولم فبعد أن كان قد اقترح بصفته مفتشا عاما لقوة بمساي البحرية الحصول على امتيازات من السلطان .. بدلا من أخذ تصريح بإنشاء مستودع للفحم يظل تحت إدارة احد شيوخ العشائر الطامعين المذبذبين ، فإنه أصبح الآن معتبطا بسير الحوادث حتى أنه كتب يقول : ان ميناء عدن وخليجها الذى يطل على الجهة الجنوبية فقط يفوقان كل تصوراتى واحسب أنه كان يستحيل الوصول إلى شيء أحسن من هذا بفي بكافة مطالبنا . . (١)

وليس من شك في أن هذا الاحتلال الانجليزى لثغر عدن جاء مخيا لآمال محمد علي بل لعله كان أكثر ايلاما له من اصرارنا على انسحابه من الخليج الفارسي . فلقد قلب ظمرا لبطن كافة مشروعاته التجارية والسياسية فلقد كان المأمول - وان كان ذلك الأمل لم يتحقق - أن تتحول تجارة البن كلها من مخا إلى عدن (٢) وبذا يفقد نائب السلطان امتيازا له قيمته الكبيرة . وقد شكك القائد المصرى من نقص الرسوم الجمركية في مخا (٣) وبديهي أن الدول الأجنبية

(١) مالكولم الى كولي في ١٨ يناير سنة ١٨٣٩

(٢) كابل في ١ نوفمبر سنة ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣٨١ - ٧٨)

(٣) كتاب القائد العام في اليمن الى محمد علي في ١٢ فبراير سنة ١٨٣٨ (وزارة خارجية ٣٤٢ - ٧٨)

وخاصة فرنسا وروسيا لم تكن مرتاحة إلى هذا الانقلاب الذي طرأ على عدن لأنه لم يكن ينتظر أن يؤدي إلا إلى ترسيخ مركز الإنجليز في الشرق وتوطيده . ولما كتب كامبل يقول : انني على يقين بأن فرنسا وروسيا قد افهمتا محمد علي ولن تفهماه باراء خاطئة عن وجهة نظرنا في امتلاك عدن (١) على أن محمد علي مهما كان شعوره الداخلي حيال تقدم التفوذ الإنجليزي فإنه اجتنب الاحتجاج وقصر نفسه على التكلم برغباته وآماله فعندما نعى إليه أن حكومات ولايات الهند قررت ارجاء العمل إلى أن تصلها تعليمات صريحة من ولاية الأمور في لندن لاحظ محمد علي (بأنه يؤمل أن تقتنع الحكومة الهندية بأن عدن جزء لا يتجزأ من الهند ... وأنه يرجو أن لا تتشكك حكومة الهند في مبلغ ارياحه إلى إنشاء مستودع للفحم في عدن وحدها بل في كافة ممتلكاته الأخرى (٢) ولعل أقرب عبارة للجهة الاحتجاج الرسمي قوله : أنه مما يتنافى مع المعقول أن نوافق على إرسال تجريدة إلى الهند ثم نأتي بعد ذلك فنستولي على إحدى موانئها (٣) .

ولكن مثل هذه الأقول لم يكن من شأنها تهدئة نائرة بالميرستون فأمسك القلم غاضبا ووضع خطا غليظا تحت الضمير في إشارة محمد علي إلى أملا كما لو كان الضمير في نفسه بمثابة خيانة ضد ميول محمد علي صديق بريطانيا الصديق أما فيما يختص بمواقفتنا على إرسال تجريدة إلى الهند فقد اجاب بالميرستون صراحة بأننا لم نبد معارضة في إرسال محمد علي تجريدة لكبح جماح جنوده الثائرين ولكن التجريدة كانت أرسلت قبل وصول موافقتنا على إرسالها

(١) كامبل في ٢٧ مارس سنة ١٨٣٧ و ١٨ أبريل سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨ - ٣٧٣)

(٢) كامبل في ٩ يونيو ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٣ - ٧٨)

(٣) كامبل في ١٧ أبريل سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٤ - ٧٨)

بمن طويل (١). ولما استصوب نائب السلطان استعادة الجنود من اليمن تغادياً من وقوع حوادث على الحدود رد عليه وزير الخارجية بأنه لا يرغب في استمرار اختلال الجيش المصري لليمن. بل ما أشد ما يكون اغتياباً على العكس إذا حدث ما يبل صراحة على أن الباشا مهم بتحسين إدارة الولايات المعبودة إلى حكمه بدلاً من تسخير جهود ذهنه وموارد القطر الذي يحكمه في أعمال تجريدات عسكرية مهمتها شن الغارة على البلدان المجاورة ومناصبها العدوان (٢) وحتى قبل أن يحتل الانجليز عدن فعلاً أُنذر بالمرستون محمد علي؛ بأن كل محاولة عدائية ضد عدن سوف تعتبر بمثابة اعتداء على أملاك انجليزية وإذ ذاك تعالج على أن لها تلك الصفة.

ومن ذلك الحين فصاعداً وخاصة بعد أن أخذت العلاقات تزدد اتساراً بسبب حوادث سوريا ظلت عدن مصدراً للجدل بين الفريقين . وقد أُنذِر محمد علي بالأمر بتعرض لرؤساء العشائر المتاخمين للمستعمرة الإنجليزية الجديدة (٢) وقد دار على الألسن فيما بعد أن نائب السلطان يحسن صنعاً لو أنه عمل باقتراحه فأصدر أمره بالجلالة عن اليمن كلية (٤) ثم راجت الاشاعات بأن الجنود المصريين قد حضروا رؤساء العشائر لمهاجمة عدن . واسوء الحظ أن قنصلنا العام السخيف المجرد من اللياقة وهو الذي خاف كابل صدق تلك الاشاعات وآزرها كالموكانت حقيقة لا ريب فيها (٥) وحتى بعد أن انسحب محمد علي نهائياً من اليمن لم يكف ذلك القنصل العام عن تجريحه ولومه (٦)

فأنت ترى فيما سقناه أمامك من الحوادث التي وقعت فيما بين الحرب السورية الأولى والثانية مبلغ وهن سياسة محمد علي وقوتها وعدم ثباتها في كثير من النواحي . فلقد رأى بحصافة رأيه وبعد نظره أهمية الصداقة البريطانية بالنسبة إليه ويظهر أنه كان يرغب دائما في ثيل هذه الصداقة فكان لا يفتقر عن السعي لابتكار الوسائل التي تزيد في قيمة تعاونه في أعين الانجليز ولكن يلوح هذا أن الباشا أساء فهم مركزه كما أساء فهم مركز بريطانيا العظمى .

نعم لقد كانت مصالح إنجلترا ومصر متشابهة . ثم أن استخدام طريق السويس الى الهند جعل من الأهمية بمكان بالنسبة إلينا أن نظل مصر بعيدة عن الوقوع تحت أية سيطرة أجنبية اللهم الا اذا كانت تحت سيطرة بريطانيا وأن نساعد على توطيد مركز حكومتها وزيادة رخاء سكانها هذا بينما كانت سيطرة بريطانيا البحرية سببا في جعل إنجلترا خير حليف يمكن أن يخالفه قطر لاسيل الى مهاجته إلا من ناحية البحر لهذا كان عقد محالفة بين مصر وإنجلترا رأيا صائبا . ولكن من وجهة نظرنا كان يوجد فارق كبير بين محمد علي باشا مصر الساعى لتوطيد دعائم النظام وإقامة سنن العدل ونشر العلوم والمعارف في وادي النيل - وبين محمد علي الذي يسخر شعبه في فتح بلاد العرب وتبويج سوريا ونشر سلطانه وبسط نفوذه شرقا لغاية البصرة وجنوبا لغاية عدن مهددا بهذا أعصاب أوروبا بقلب الامبراطورية العثمانية ظهرا لبطن .

ولم يكن هناك ما يمكن أن يقنع بالمرستون - وفي هذا كان وزير خارجية بريطانيا على حق - بأن مصالح بريطانيا في حاجة الى تأييد دولة عسكرية قوية في الشرق الأدنى كالتى كان محمد علي - وبخاصة ابنه ابراهيم يحلم بانهاشائها . بل لم تكن مصالح بريطانيا في حاجة الى حماية أخرى عدا حماية الأسلحة البريطانية . فلم يكن ثمت مناص من أن يؤدي بسط نفوذ الباشا شرقا الى اصطدام المصالح وتعارض السياسات .

وكذلك لم يكن هناك شبه ظل لما زعم بعض الكتاب المصريين المعاصرين لوجود عداء من ناحية بريطانيا العظمى لمصر. فلقد كان المجال فسيحا أن يبلغ محمد علي شأو العظمة كما شاء في داخل حدود مصر الجغرافية الطبيعية. ولكن لم يكن من شأنه أن يعرض مصالح أوروبا للخطر أو أن يضطلع بالثيابة عن إنجلترا بأعباء محس هي أن في وسعها الاضطلاع بها على أحسن وجه.

وقد كان بالمرستون حكيما ومضيا عند ما آثر أن يدعم سلطة إنجلترا في الخليج الفارسي وعند مدخل البحر الأحمر بدلا من أن يسمح للغير - مهما كانت توكيدات صداقته - باحتلال مناطق كان القدر قد أعدها لأن تابع دورا خطيرا في تاريخ الإنسانية.

الفصل السادس

الحرب السورية الثانية

وجبوط تدابير محمد علي

كانت النتائج التي تولدت من مشكلى البحر الاحمر والخليج الفارسى كثيرة .
الشبه لسوء الحظ في اتجاهها وآثارها بالنتائج التي أسفر عنها تطور الحوادث
في سوريا و اجاورها من البلاد . فان التسوية التي وصل اليها الفريقان في
صلح قوتاهية لم تكن تسوية بالمعنى المفهوم من هذه اللفظة لانها تركت كلاهما
مغيظا غير راض يترقب الفرض لاحداث تغييرات جديدة . وكان هذا هو
المعروف بين الشخصين البارزين في هذا النضال العنيف . .

ففي الاساتنة كان السلطان محمود وصارى عسكر خسرو مصممين الاول
على استعادة سوريا والثاني على اذلال منافسه القديم .

وفي الناحية الأخرى كان محمد علي الذى بسط نفوذه على كثير من البلاد
ولكن كان احتفاظه بها في مقابل شروط بحففة . كيف لا وقد كان يؤدى
الاتاة التى تجدد كل عام ويستولى عليها السلطان سنويا .

وكان الباشا يعرف أنه أصبح هزما وأنه لا يرجو أن يفسح له الأجل
طويلا فجعل يسائل نفسه عما يكون مصير ممتلكاته ومصير أسرته بعد انتقاله
إلى الدار الباقية . ولم يكن يخالجه أى شك فى أن انتقاله من على المسرح السياسى
سوف يكون بمثابة إشارة لحصرمه لتجديد محالفاتهم القديمة لا لاعادة سوريا
وحدها إلى قبضة السلطان ووضعها تحت نفوذه المباشر بل واستعادة القطر

المصري أيضا . وإذ ذاك يطاردون أسرته انتقاما من ممالك كبيرها ومؤسسا
حيال السلطان . كما أن الولايات التي بذل فيها من الجُود ما بذل لتحسين الإدارة
ونشر المعارف والعلوم سوف تقسم بين باشوات من الطراز القديم فلا يكون
لهم هم إلا أن يتصوروا إهداء الإهالي ويستلبوا ما عندهم من حطام ونسب قليل
اقتضاح الأمر وإخالهم إلى الاستيداع . وفي الحق لقد تمكن محمد علي بأن
أسرته وأصلاباته لن يطول أجلهما بعد وفاته وأن الأمر سوف يصبح منسيا
كما أن العمل الذي وقف حياته وجهوده عليه سوف يتلاشى كأن لم يكن .
وكلما تقدمت به السنون كلما ازداد يقينا بأن عمله مازال غير ثابت وأنه ينشئ
عليه من تقلبات الأزمان وتصرفات الحدثان .

ولقد دلت العلاقات بين السلطان وبين الباشا بعد انتهاء الحرب مباشرة
إلى أي حد كان صلح قوتاهية صلحا أجوف لا قيمة له فقد كانت هناك مسألة
الانابة فتحى بعد أن تحدد مقدارها وانتهى البحث فيها ظل السلطان متمسكا
بدفع المؤخرات التي رفض محمد علي دفعها رفضا باتا . وحدث أنه في أثناء
البحث في مسألة الزيادة أن اتهم محمد علي فرصة زواج إحدى اميرات البيت
السلطاني فارسل إلى الاستانة مندوبا خاصا منظارا برفع نهائي الباشا بينما كانت
مهمته الحقيقية ترمي إلى أكثر من ذلك . وذهب المندوب تصحبه حاشية عدها
اثني عشر شخصا وقد زوده محمد علي بالتعليمات بأن يتظاهر في الاستانة « بكافة
مظاهر الإبهة التي تليق بإحدى الوزراء ، فيوزع ما قيمته مليون قرش بشكل
هدايا (١) وكلف المندوب في الوقت نفسه بأن يبين للسلطان محمد بأنه طالما
بقى خيمرو في الديوان فإنه لن ينفك عن تسوية سلوك الباشا وأن السلطان
لو أصدر أمره الكريم بإبعاد الصاري عسكر عن ديوانه السامي فإن الباشا

(١) كابل في ٧ أبريل سنة ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٣٤٥ - ٧٨٠).

لن يكتفى بالمواظبة على أداء الاتاوة في مواعيدها .. بل يدفع شطرا كبيرا من المؤخرات التي يطالب السلطان بها . وقد كان المظنون ان يجتمع في الاستانة لهذه المناسبة عدد كبير من كبار خصوم خسرو وبذلك تكون الفرصة سانحة (٢) وعلى كل فلم تفشل البعثة فقط في تحقيق غايتها بل لقد كان وجودها في الاستانة بمثابة فرصة لتوجيه الاهانات والعبارات الجارحة الى مرسلها محمد علي مثال ذلك أنه لم يسمح لرئيسها حبيب افندي أن يضع علما على قاربه ولا أن تكون له «تدعة» ليقف بها حرارة الشمس كذلك لم يسمح للعامل الذين تولوا عملية التجديف في القارب بأن يؤديوا مهمتهم بالشكل المألوف عند ما ينقلون شخصا له مركز هام . وقد كانت نتيجة ذلك كله أن كثيرين من ذوى الحيشات في الاستانة خشوا الذهاب الى مقره لزيارته علنا ولم يستقبلوه في منازلهم إلا خفية . بل ان السلطان نفسه تضرع عند ما علم بأن بحارة القارب الذي أقله إلى الاستانة صعدوا الاسكلة ورددوا قوْلهم «على الطراز الأوربي» اعترافا بكرمه عند ما وزع بينهم هبات تقدر بخمسين الف قرش (٢) .

وأخيرا تم الاتفاق في خلال سنة ١٨٣٤ على مسألة الاتاوة وذلك بأن يؤدي المبلغ السنوي وتهمل المؤخرات بتاتا . على أن ذلك الترتيب لم يشف عن أى تحسين حقيقى فيما بين السلطان محمود ومحمد علي من العلاقات المضطربة الغامضة . فان الأول مثلا لم يدع فرصة تمر إلا واتهمها لاثارة الاضطرابات والفلاقل في سوريا ولقد سبق أن أدخل ابراهيم في هذه الولاية نظام الخدمة العسكرية الاجبارية مع بعض اجراءات لحماية السكان المسيحيين وبذا أثار عوامل السخط بين طبقات الشعب ثم تجمعت العاصفة وانفجر مرجل الثورة في المنطقة الواقعة حول القدس . وتخرجت الحالة وأصبحت من الخطورة

(١) كامبل في ١٠ مايو سنة ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٥ - ٧٨)

(٢) كامبل في ١٦ و ١٥ يوليو ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٦ - ٧٨)

بحيث رأى الباشا بأن يذهب لزيارة سوريا بشخصه . ولم يكن هناك أقل ريب في أن الثورة إنما كانت بإيعاز أشخاص معينين كانوا يعملون لحساب الاستانة ويمكن من الحادث الآتي الذي وقع في نابلس استنتاج الغاية التي كان يبشرون لها . فلقد صدر أحد الأتراك إلى مأذنة أحد المساجد وجعل يصيح بأعلى صوته : ألم يعد تمثت وجود الديانة الإسلامية هل تلاشت وعفا أثرها . : ألسنا عثمانيين فليهرع كل من يحب النبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى السلاح وليصمد لذلك الرجل الذي يسمى إبراهيم باشا والذي لا إيمان له . ذلك المدمن الذي يعاقب الخمر ويأكل لحم الخنزير وكل ما يخرج به البحر من القاذورات (يشير بذلك إلى أكل إبراهيم باشا الترسه وغيرها من أسماك البحر التي يحرمها الدين الإسلامي) تشبها بالمسيحيين والذي يسكن الأديرة مع القسيس ويصلى معهم مع أنه لا يذهب إلى المسجد مطلقا ، (١) .

وعلى كل فقد اتخذت الاجراءات القاسية لقمع الثورة وقد جرى إلى محمد علي بثلاثة من زعماء الثوار فأمر بإطاحة رؤوسهم في الحال (٢) وتم نزع سلاح المناطق الثائرة ونفذ نظام الخدمة العسكرية الاجبارية . وبالجملة فقد قمت الثورة دون أن ترزع شيئا من شوكة الباشا .

ولكن الحالة العامة كانت تنذر بالخطر . فان كل فريق كان يرتاب في نيات الآخر ولا يطمئن اليه ولذا أخذ كل منهما يعد العدة للنضال الحاسم المقبل . وبهذه المناسبة كتب القنصل البريطاني في حلب ، ان كل شيء في سوريا أصبحت عليه الآن مسنحة عسكرية وقد اتخذت كافة الاجراءات لتقوية الجيش وزيادة عدده وغذده ، وقد خصصت حزون جبال طوروس وأصبحت جنود الباشا

(١) مذكرات كامبل في ٣٠ يونيو ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٥ - ٧٨) وقد حررت الترجمة بالانجليزية .

(١) مذكرات كامبل في ١٧ يوليو ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٦ - ٧٨)

متجمعة خلف حدوده الشمالية وليس من شك في أن الحالة في الجانب الآخر من الحدود مشابهة للحالة هنا فلقد حشد الأتراك في قونية ما لا يقل عن ٩٠٠٠ جندي (١) .

أما الشيء الذي استلقت النظر بصفة خاصة في إنجلترا بل وأدى إلى الاعتراض والنزاع فهو نظام الخدمة الاجبارية الذي تمكن الباشا بمقتضاه من الاحتفاظ بقواته العسكرية كاملة تغير منقوصة بعد أن ازدادت وحداتها . ولم يكن هذا النظام سرى بدعة غير مرغوب فيها في سوريا فإن الباشوات الأقدمين لم يدر بخلافهم شيء من هذا القليل بل كانت عاداتهم استخدام بعض الجنود الألبانيين أو غيرهم من الجنود الأجنبية المأجورة لأنهم كانوا يستصغرون شأن صفات السوريين العسكريين (٢) .

ولكن محمد علي عقد النية على استخدام السوريين في الأعمال الحربية . وإن لن يكن هناك احصاء بعدد السكان يمكن أن يعتمد عليه الإنسان كما أنه كان يستحيل عمل مثل هذا الاحصاء . فلم يكن ثمة ندحة عن الالتجاء إلى النظام الروماني لتنفيذ هذا المشروع الذي كان يعتبر في كل جهة بأنه منجوس في حد ذاته ولا مفر من أن يؤدي إلى زيادة عبء الضرائب . ويلوح أن السوريين كانوا لا يزالون يعلنون به أنفسهم من الاعتقادات في عهد اوجيترس فلقد كانوا يعتقدون أن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تنفيذ نظام الخدمة الاجبارية وهو دعوة عدد معين من الأشخاص في منطقة معينة إلى الخدمة العسكرية والقاء القبض عليهم عنوة . ولكن السوريين الذين كانوا يؤثرون ما يلحقهم من أهانات الجنود المأجورين الغير نظاميين على التحاقهم أنفسهم بالجيش لم يتركوا حيلة إلا ولجأوا إليها لاجتناب القبض عليهم في حلب مثلا

(١) وري إلى كامبل في ٢ يونيو ١٨٢٥ (وزارة الخارجية ٢٥٧ ٧٨٨)

(٢) مذكرات لادى هيبتر بشأنهوب الجزء الثاني ص ١١٢

اختفى الأشخاص الذين بلغوا السن القانوني عن الأعين عند ما صدرت الأوامر في سنة ١٨٢٣ بدعوة ١٠٠٠٠ رجل للالتحاق بالجيش ففر بعضهم الى دور القنصليات ليحتموا بحرما وجى. بأبائهم لجلدهم بالقرب من التوافذ على أمل إخراج القادرين من مخابثهم وأخيرا كلف مشايخ أقسام المدينة بذكر عدد الرجال الذين يستطيعون جلبهم للالتحاق بالجيش (١).

وفي سنة ١٨٢٥ تكررت هذه الاجراءات وأشابها وكانت مصحوبة بنفس المقاومة السلبية. ففي بيروت أحاطت السلطات بالمساجد وألقت القبض على المذكورين اللاتنيين للخدمة العسكرية وفي حلب أغلقت المساجد والدكاكين ووقف دولاب التجارة حتى تعذر الحصول على الخبز واللحم وغيرها من أنواع التذنية مدة يومين كاملين وإذا ذلك أخذ كثير من الناس يفرون الى القرى الواقعة في سفح جبال طوروس بينما لجأ آخرون الى التزى بزي النساء. وتمكنوا بهذه الطريقة من اجتياز الحدود الى أراضى السلطان ولشدها كانت خيبة أمالهم عند ما أبصروا أن السلطان محمود كان يحتذى حذو محمد على في جمع الأنصار وأنه كان يتفد الخدمة الاجبارية بمنتهى الصرامة والقسوة.

ولقد بولغ في رواية هذه الحوادث أشد مبالغة أدت الى أن تعلق عليها الصحف والدوائر السياسية تعليقات ملؤها السخط والاشمئزاز. وقد أصدرت الى كامل تعليقات بأن يبلغ محمد على بصفة خصوصية غير رسمية بأنه ان كان يرغب في التجنيد الاجبارى حقيقة فلا أقل من أن توضع أسماء الأشخاص اللاتنيين في جداول منظمة وأن يتفد المشروع بطريقة نظامية لا أن يختطف الناس من الطريق خطفا بالقوة العسكرية وبدون تمييز بين اللاتني منهم للخدمة وغير اللاتني. كما يحدث عند ما يراد اقتصاص عدد من الحيوانات البرية أو قطع من المواشى في الصحراء (٢) على أن هذا الشعور الانساني ما لبث أن خفف

(١) كامل في ١٨ فبراير سنة ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٨٢ - ٧٨)

(٢) كامل في ٨ ديسمبر ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣١٨ - ٧٨)

للتأييده في نواح معينة بعض الصواعق الخاصة .

وكان يوجد أحيانا ما يسوغ ذلك العطف والتأييد . مثال ذلك ما حدث في سنة ١٨٣٥ : عند ما قبض الجنود في بيروت على بعض أشخاص في خدمة القنصليات في هذه المناسبة أوفد محمد علي الكولونيل سيف (سليمان باشا) بعمل تحقيق خاص في الموضوع وطلب الى قناصل الدول العموميين في الاسكندرية أن يختاروا مندوبا لمرافقة سليمان باشا (١) وأحيانا كنت ترى بالمرستون يقوم ويقعد ويرغى ويزيد عند سماعه أنباء غير حقيقية تفتقر الى اثبات . مثال ذلك أنه علم في سنة ١٨٣٥ بأن المسيحيين جندوا كأقارب فكتب من فوره الى كامبل يقول : ان لأوربا الحق في أن ترجو معاقبة المسيحيين التابعين للباب العالي والذين يسكنون الأقطار التي عهد بها السلطان في الوقت الحاضر الى حكم محمد علي من ذلك التجنيد الجديد الذي يخيل الى الباشا أنه يستطيع أن يرهق به السكان المسلمين الذين عهد اليه بالمحافظة على صوالحهم والسهر على رغبتهم ويسرهم (٢) ولكن كامبل تفاقل عن هذا التهمك اللاذع . وراح يؤكد لرئيسه أن مسيحيا واحدا لم يطبق عليه نظام الخدمة الاجبارية فلقد قام أخيرا برحلة طاف فيها أنحاء سوريا فألقى كثيرين من الحجاج وقد وشموا الصليبان على سواعدهم فلما سأله عن السر في ذلك أخبروه أن الوشم عادة شائعة لا تنحصر مزيتها في تمييز المسيحيين من المسلمين بل أنها تحميهم من التجنيد الاجباري (٣) .

على أنه لو كان للبادي الانسانية والعواطف المسيحية دخل في تدبير الدول العظمى وبخاصة بريطانيا من عملية التجنيد الاجباري في سوريا فلان الاعتبار السياسية جعلت للسألة خطورة مزعجة . ذلك لأن نشوب الحرب

(١) كامبل في ٥ سبتمبر ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٤٥٧ - ٧٨)

(٢) كامبل في ٩ مايو ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٣٨١ - ٧٨)

(٣) ٣٣ كامبل في ١٠ يولي ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٨٢ - ٧٨)

بين السلطان والباشا كان نذير بظهور الروس من جديد على المسرح السيامي وتتميز نفوذهم في الاستانة طبقا لنصوص معاهدة انكينار سكيكيسى . وإذذاك لا يكون أمام بريطانيا إلا أحد أمرين فاما السكوت على أن يكون لروسيا التفوق في بورغازى البوسفور والدردينل أو تلجأ الى الحسام لتهدم ذلك التفوق والقضاء عليه . وبديهي أنه لم يكن من السهل التفضيل بين أحد هذين الأمرين إذن فلا بد من منع محمد على من مهاجمة الباب العالي أو اذا لم يمكن منع نشوب الحرب فإن بريطانيا تنضم الى روسيا في تأييد السلطان وتشد أزره ولهذا وجهت الى محمد على عبارات اللوم والتفريع في مرات عديدة .

وفي نهاية سنة ١٨٣٧ اضطر كامبل أن يبين له ان الدول العظمى لن تسمح له بالاحتفاظ بكل هذه التسليحات التي لن تكون لها نتيجة أخرى عدا وقوعه في اشكال مع السلطان وبذا يتعذر نشر ألوية السلام في ربوع الشرق (١) .

أما بالمرستون فقد رفع تقريره وردد عبارات التحذير عالية وطلب الى كامبل بأن يلفت نظر الباشا الى العواقب السيئة التي سوف تتكون حتما من نصيته اذا ما عاد الى الاعتماد على أى قطر من الأقطار التابعة للسلطان . ثم عليك أن تبلغ الباشا بأن نظامه الخاص بالتجنيد الاجبارى وتنفيذه الى مدى واسع مضافا اليه تأهباته العسكرية الالجابية وحشده الجنود في سوريا . كل هذا خلق بأن يثير الارتياح في نياته حيال الباب العالي (٢) ولكن محمد على لم يكن له إلا رد واحد على هذه الاعتراضات وكان هذا الرد ممحما يصعب ألا يرضخ له الانسان ذلك أن السلطان محمود كان منهمكا في إعادة تنظيم جيشه ثم ان الضباط الألمان بما فيهم الجنرال فون ملتكه الشهير قد استأجرهم السلطان لتدريب الجيش وتنظيمه .

ولما كان الباب العالي وقتذاك غير مشغول بحرب تجارية ولا مهدد بشوة

(١) كامبل في ١٢ ديسمبر ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣٢٦ - ٧٨)

(٢) الى كامبل في ٩ فبراير ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

داخلية يستعد لقمعها فما معنى هذه الاستعدادات إن لم تكن موجّهة ضد مصر
فاذا كان الباشا يستعد من ناحيته فاستعداده ذلك انما هو ما تلمّح عليه رغبته
الصادقة في الاحتفاظ بالسلام وهى الترجمة الشرقية للعبارة اللاتينية « إن أردت
السلام فعليك بالاستعداد للحرب » .

ولم يرق هذا الرد طبعا في نظر بريطانيا وفرنسا بل اغتاظتا له أشد الغيظ
فأصدرتا لقنصليهما العموميين التعليمات اللازمة بالتكلم مع الباشا في الموضوع
بلهجة حازمة شديدة بل ان بالمستون كتب في هذا الموضوع مرتين متواليتين
في شهر مارس سنة ١٨٣٨ فقد طلب أول مرة بيانات صريحة عن نيات محمد
على (١) أما في المرة الثانية فقد حذره من عواقب الحرب الخطيرة فقد استطرد
في هذه الرسالة الثانية يقول لكاهيل « ولا يفوتك أن تبين للباشا انه ينبغي عليه
أن يفهم أن مواهبه وجهوده - على عظمتها في أعين العالم جميعا - سوف تجد
مجالا واسعا للبروز في ايجاد نظام محمود للإدارة في الأقطار الخاضعة لحكمه، (٢)
ولكن بالمستون برغم هذه الألفاظ المعسولة وبرغم هذا السخط الأدبي
لم يكن ينظر ولعله لم يكن يستطيع في مكانه ذلك أن ينظر الى الموقف نظرة
عادلة مجردة عن الهوى . فانه كان يطالب الباشا بالتنازل عما لا يمكن التنازل
عنه إلا خضوعا للقوة وقد اقترح كامبل اتخاذ خطوة أدنى الى العدل عند ما
كتب الى رئيسه في نهاية سنة ١٨٣٧ يقول « ليس يسعى إلا أن أشعر أن
محمد على استطاع أن يكون آمنا على نفسه ضد أى اعتداء من جانب السلطان
ثم انه اذا اضطر وقتئذ بتخفيض جيشه وأسطوله الى حد معين ولو حطّر عليه
الالتجاء الى الخدمة الاجبارية في أى قطر من الأقطار التابعة له - فليس من
شك في أن هذا التعبير الصالح سوف يظهر أثره الحسن عاجلا في كافة أنحاء
البلاد ، (٣) وهذا لعمرك هو الحق الذي لا ريب فيه . فان الباشا لم يكن يمكن

(١) الى كامبل في ١٦ مارس ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٢) الى كامبل في ٢٩ مارس ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٣) كامبل في ٢١ ديسمبر ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣٢١ - ٧٨)

أن يزيل مخاوفه ويبدد شكوكه ويغنيه عن الحاجة الى التسليم إلا ضمان من هذا القبيل اللهم الا اذا كان المقصود أن يستعد الباشا لتسليم السلطان أى قطر من الأقطار التابعة له يقع عليه اختيار عاهل الاستانة . ولقد كان من بواعث الأسف أن موقف روسيا جعل تقديم مثل هذا الضمان ضرباً من المستحيلات . ولذا لم يسع بالمرستون إلا أن يردد النظرية الرسمية وهى أن محمد على لم يخرج عن كونه مجرد خادم السلطان ووزيره وأن لهذا الحق كل الحق فى أن تتطلع نفسه لاستعادة أملاكه فى أى وقت شاء وأن ما يقوم به الباشا من الاستعدادات الحربية هو فى الواقع عمل غير قانونى ومتاف لقواعد الولا وينطوى على الخيانة . وغير خاف أن هذه الصفات نفسها كانت هى نفس النظرية التى ترددها الامبراطورية العثمانية ولكن كانت هناك نقطة تنتهى عندها هذه الخرافات القديمة وتصبح لا مفعول لها .

فلقد حدث فى الهند أن حكومة شركة الهند الشرقية قررت أنها فى حل مما عليها حيال امبراطورية المغول من الواجبات بمجرد ما تخلى عن حمايتها وانضم الى قبائل الماهاراتا وهم أعداء الشركة المحتملون . ولقد أجمع العقلاء على تسوية عمل الشركة . وإنما سقنا هذا المثال لنبين أن محمد على لم يكن يختلف موقفه عن موقف شركة الهند الشرقية . ولعل الخلاف إن وجد يرجع الى ملائسات السياسة أكثر مما يرجع الى المبادئ السياسية لأن خروج دارين هيستنجر ، على سلطة عاهل المغول ، شاه علام ، لم يكن من شأنه أن يعرض سلام أوروبا للخطر كما كان يعرضها خروج محمد على . على السلطان محمود عاهل الاستانة . وكانت النتيجة أن الباشا العظيم مع أنه كان أهلاً للعطف بسبب ما كان يبذل من المساعى والجهود لتوطيد دعائم ما يبذله من الإصلاحات التى أدخلها وأن يتفادها من عبث الادارة التركية - فقد بقيت بعض أسباب قوة تسوغ سياسة بالمرستون برغم الكثير من النظريات غير المقنعة التى استند إليها فى قضيته ضد محمد على . أو بعبارة أخرى أن بالمرستون كان يحسب حساب

الصوراح للعالمية الكبرى ويرى مراعاتها أهم بمراحل من تعزيز نفوذ محمد علي أو الاحتفاظ بالصلاحات ولا يمكن أن تعدل مرافيا هذه الاصلاحات الاخطار التي تنشأ حتما عن نشوب حرب أوربية. ولقد صرح بالمرستون في سنة ١٨٣٣ - وكان على حق فيما قاله في ذلك الحين - أن العناية الكبرى التي جعلتها الحكومة البريطانية نصب عينها هي المحافظة على السلام . . . اننا لا نميل الى أحداث تغييرات كبيرة في توزيع السلطة السياسية توزيعا نسبيا لأن حدوث هذه التغييرات لا يكون إلا بالحرب أو اذا اقتضت حدوده جدلا فلا بد حتما أن يؤدي عند انقام التغيير الى نشوب الحرب (٧) .

ونحسب أن من حق محمد علي علينا أن نرجي الخوض في طبيعة ادارته وكفائتها الى فصل آخر . ولكن لا بقوتنا أن نذكر هنا أنه مهما كانت قيمة تلك الادارة فقد كان عنصرا رئيسيا في سياسة بالمرستون أنه كان ينظر الى ادارة محمد علي بعين الشك والارتياب . فقد كان من رأى ذلك السياسي الحر (التابع لحزب الاحرار) ان الغايات الصالحة الانسانية المتتورة التي قال الناس أن محمد علي ووجهها نصب عينه تتناقى باننا مع قبضه على الناس بالقوة للخدمة في جيوشه ولم يكن في استطاعة لورد بالمرستون بصفتة من كبار الإعيان أن يوفق بين الحكومة العائلة وبين تجريدها للناس عن أملاكهم . هذا الى أن رجال الاقتصاد في القرب أجمعوا على استهجان الاحتكارات التجارية التي أرجدها الياشا في مصر وفي غيرها من البلاد التابعة له .

فهذه الأسباب العامة وغيرها هي التي جعلته لا يميل الى النظر بعين العطف الى مطالب محمد علي وآرائه . فكان كلما أشار كامبل الى حماية الباشا لملكاته الأشخاص يرد عليه بالمرستون بقوله : ما عندنا ملكات الشعب الذي يحكمه محمد علي . وكلما أشار القنصل العام الى حب الباشا للخير يجهيه وزير الخارجية

« ليس خبايا الخبير هذا هو ميله للحرب وفتح البلاد واستلاب الناس ومن نظام الخدمة الاجبارية وابتعاد الاحتكارات التجارية » (١) فهذه الآراء وان كانت بلا قيمة في تقدير مقام به محمد علي من جلائل الاعمال تساعد بلا شك على تفسير سياسة المستوطنين في الازمة التي كانت ستب ربحها في القريب العاجل . ولم تكن هذه الآراء مجرد نتيجة أفكار عامة أو منشأها المضايقة مما كان يبديه الباشا من نشاط لا يدعو الى الارتياح . وكان سير الإدارة في سوريا كما سألين بعد - أقل توفيقا وأبعد عن النجاح مما كان في مصر . ولم تتورع الصوالم المعرضة عن المبالغة في مساوىء الإدارة السورية بلهجة لينة خداعة . وليس من شك في أن تدهور الإدارة التركية وإهمال الباشوات يضاف اليهما استمرار انحطاط قوة تركيا العسكرية ثم ما ترتب على ذلك من احجام الديوان وتخوفا من معالجة المسائل الخاصة بالشؤون الخارجية - كل هذا قد شجع بعض العناصر في التباىء والاغراق في اساءة استعمال الامتيازات التركية . من ذلك أن القناصل زعموا أن لهم الحق في معافاتهم من كافة الضرائب والرسوم اللهم الا شيئا نافها محمدا وأن لهم الحق في تطبيق هذه المعافاة على كل من يستخدمونه وعلى أى شخص يقولون أنه من رعاياهم .

وقد أثبت « لبارد » أن معظم القناصل في سلانيك كلنوا يعيشون على الامتيازات المتحصلة من بيع جوازات السفر أو الحماية للمسيحيين الوطنيين (٢) . وقد كانت هذه الفضائح ترتكب في سوريا بلا رادع . وبهذه المناسبة كتب كابيل : « ان القناصل والأعران اعتادوا أن يحموا عددا لا تحصى من رعايا الترك المسيحيين وكذلك التجار بتوصية بعض الناجرة للترجمة الخ » وكانت

(١) تقرير كابيل عن دهمر (دواوة القارية ٤٠٨ - ٧٨) .

(٢) لبارد (ترجمة حياته) الجزء الثاني ص ٢٤٥ ويلاحظ القارئ موجه التشبه بين هذا العمل وبين ما فعله شركة الهند الشرقية في البنغال بين ١٧٥٧ و ١٧٦٥ .

هذه الحماية تباع للرعايا المسيحيين وكان بعض هؤلاء من الثروة الضخمة ما يجعله يدفع الأموال الطائلة للفنصل في سبيل التظلل بحماية تخرجه من طائلة القانون التركي (١).

بَلْ أن ليدى «هيستر ستانوب» لغير ما سبب سوى مزاجها الأوتوقراطي أعطت ٧٧ حماية لبعضها لأشخاص ذوي ثروة ضخمة وقد أعطيت كافة هذه الحماية لأشخاص لم يكونوا في خدمتها يوما بل ولم تكن تدفع لهم مرتبات مطلقا.

ثم ان القناصل اعتادوا أن يصدروا شهادات بأن البضائع الموجودة في الجمارك التركية تابعة لهم (فهي إذن معفاة من الرسوم ولا يمكن تفتيشها) مع أن الناس كانوا يعرفون جميعا بأن القناصل انما يتسترون على بضائع تابعة لبعض التجار الوطنيين (٢).

ولقد كان من نتائج قيام حكم محمد على في سوريا مع ما تضمنه قيام هذا الحكم من ادخال نظام الخدمة الاجبارية أن زاد ثمن الحماية التي يحصل الانسان عليها من القناصل. ولقد عاد الكولونيل سيف الذي أرسله محمد على الى سوريا للتحقيق في حوادث الاعتداء على دور القنصليات (٣) بقرار شنيع وقاس وقد أيده فيه مندوب القناصل العموميين الذي ذهب مرافقته في مهمته وفي التقرير أن معظم التراجمة الملتحقين بالقنصليات هم جماعة من أغنياء التجار ليس في استطاعة أحدهم أن يؤدي للفنصل وظيفة الترجمة لأنهم لا يعرفون لغة أخرى غير اللغة العربية، ثم ان الجنود الانكشارية كانت لهم ركالين وانخرطوا في سلك التجارة هذا الى أن الكتاب العثمانيين صاروا تجاوزا

(١) كاميل في ١٩ يونيه ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٥ - ٧٨)

(٢) كاميل في ١٩ يونيه ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٥ - ٧٨)

(٣) راجع الفصل السابق.

وبعضهم كانت له ثروة ضخمة . وكان الكثيرون من هؤلاء الموظفين (بالاسم فقط) لا يظلمون بواجباتهم إما لأن مرتبهم أسنى من أن يسمح لهم بذلك وإما لأنهم كانوا عاجزين فعلا عن أداء هذه الواجبات ولكنهم كانوا مع ذلك يدفعون مبلغا طائفا في مقابل الوظائف التي يشغلونها وبخاصة لأن الحماية المعطاة لهم من القناصل لم تكن قاصرة على أولئك الموظفين وخدمهم بل كان مفعولها نافذا على أسرات هؤلاء الموظفين وخدمهم أيضا (١) .

وقد قدم كامبل نفسه أدلة معينة وصلت الى عليه تثبت سوء استعمال الامتيازات . فلقد رأى في بيروت في سنة ١٨٣٦ أن القنصل البريطاني كان يحمي شحنة من القمح تبين فيما بعد أن أحد اليونانيين أرسلها الى آخر ملها أشار القناصل العموميين في الاسكندرية بناء على شكاوى محمد على المشروعة بتحديد (٢) هذه الحمايات الرباحة في نفس الوقت الذي كان يبشر بأن تدر من الربح أضعاف أضعاف ما كانت تدره في الماضي تألم القناصل غاية الألم لسخر القدر هذا . فلقد كان من رأيهم أن أيام سوء الادارة التركية منذ كان في استطاعة أى شخص من رعايا تركيا المسيحيين أن يحصل (لأى اعتبار من الاعتبار) على الجنسية الروسية أو الفرنسية أو البريطانية - أعود بالربح وأضمن للمكسب من نظام الاصلاحات البعيد عن المكسب الذي جلبه لهم محمد على من مصر فلم يكن عجباً أن نرى في تقاريرهم صورة لاحساساتهم المحزنة وأيديهم الخالية من الذهب .

وكثيرا ما رأى كامبل نفسه مضطرا الى الاشارة الى ولع بعض أولئك القناصل وورغيتهم الشديدة في انتهاز كل نافه من الأمور يحتمل أن تنضب حكومة جلالة الملك على نائب السلطان . كما أنهم كانوا يتجادلون من آن لآخر عن امتيازات لم يكن لها وجود في يوم من الأيام (٣) فلقد طلبوا أن التراجع

(١) كامبل في ٢٢ نوفمبر ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٨ - ٧٨)

(٢) » » ١٩ يولي ١٨٣٧ » » ٣٢٥ - ٧٨

(٣) » » ٣٠ ديسمبر ١٨٣٦ » » ٢٨٤ - ٧٨

الانجليز ومعظمهم من سكان شرق البحر المتوسط مما لم يكن لهم سوى حظ بسيط من التعليم فضلا عن صفة النسب - يستقبلون بنفس مظاهر الاكرام كما يستقبل التراجمة الفرنسيين وقد كانوا من الاوربيين المثقفين الذين يعملون في وظائفهم باسم ملك بلادهم وهم مرشحون مع الزمن للترقية في السلك القنصلي (١). لا بل أن أحدهم ذهب إلى حد تقديم عريضة مزورة وبأسماء مصطنعة ضد ولاية الامور المصريين دافع فيها عن مساوىء لاسليل للدفاع عنها (٢). وإلى جانب ذلك كله لم تسر على القناصل الوسائط الملائمة التي يتصلون عن طريقها بالسفارة البريطانية في الاستانة فقد كان الزحمان الثاني بشارد وود صهر المستر مور القنصل البريطاني في بيروت. ويمكن الحكم على مزاجه بالحادث الآتي فبينما كان كامبل يحجب أنحاء سوريا في سنة ١٨٣٦ التي بهذا الرجل وسمعه يقص عليه حكاية تشتمز منها النفوس عن فظائع ابراهيم في قع ثورة كانت قد نشبت حديثا وبخاصة إحراقه ما لا يقل عن ثلاثين قرية لم يبق لها أثر، فسأله كامبل عن أسماء تلك القرى فارتج الأمر على مور ولم يجر جوابا فهل رأى القنصل هذه القرى المحروقة. كلا بل سمع بها بحسب. وقد أصاب كامبل عند ما طلب الى القنصل مور أن يثبت من صحة الرواية ومع أن مور لم يستطع التثبت منها فان صهره وود أبلغها الى السفير بونسيني في الاستانة باعتبارها حقيقة لا ريب فيها (٣).

وليس من شك في أن هذه التقارير الواردة من القناصل كانت على اتفاق مع حالة بالمرستون العقلية وهي التي أصبحت مشتتة من جراء ما وصفناه لك في الفصل السابق عن تضارب السياسة ثم انقلبت الى ثورة غضب بما كان يهدد سلام أوروبا من الخطر الكائن فيما بين السلطان ومحمد علي من علاقات

(١) كامبل في ٢٢ سبتمبر ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣٢٠ - ٧٨)

(٢) » » ١٥ اكتوبر ١٨٣٧ » » (٣٢٠ - ٧٨)

(٣) » » ٣١ يولييه ١٨٣٦ » » (٢٨٣ - ٧٨)

متوترة . لهذا كان نظره الى الموقف الأوربي وارتياجه في حقيقة اصلاحات محمد علي يدفعانه الى تأييد السلطان ضد الباشا .

أما خطة فرنسا فكانت تختلف كل الاختلاف عن موقف إنجلترا . ذلك لأن فرنسا لم تكن تنظر الى الامبراطورية العثمانية باعتبارها كعبة مقدسة لا يصح قص شيء من أطرافها بل لم تتردد في قطع الجزائر منها .

وفي حين من الأحيان لم تحجم فرنسا عن إرسال وزير مفوض الى الاسكندرية رأسا . كما أن لويس نيليب أشار في محادثة خاصة الى استقلال محمد علي بأنه أمر لا بد من تحقيقه مع الزمن (١) .

ولقد سبق لفرنسا أن قدمت إلى محمد علي ما يحتاجه من الضباط لجيشه ولأسطوله كما قدمت ماطلبه من الخبراء لمصانع البوارج والترسانات المصرية . ثم لانسى الممولين الفرنسيين الذين زدوده بالقروض (٢) .

وكانت علاقة قنصل فرنسا العام بالباشا علاقة ودية وثيقة . وإذا كانت فرنسا تبحث كإنجلترا في الاحتفاظ بسلام أوربا فانها كانت تختلف عنها إلى تحقيق ذلك السلام بمنع السلطان من مهاجمة محمد علي بدلا من منع محمد علي من تقوية نفسه ضد مولاة التركي . ولهذا كانت الخطوة الأولى في برنامجها أن تصلح السلطان مع الباشا وبهذه المناسبة كتب المسيو ميمو قنصل فرنسا العام يقول : ان من واجب فرنسا ان تؤلف بين شقي الامبراطورية وفي خلال سنة ١٨٣٦ أرسلت الى السفير الفرنسي في الاستانة تعليمات يعرض فيها وساطته لمصلحة الفريقين والظاهر أن الفرنسيين كانوا على استعداد لضمنا مركز محمد علي طول حياته في مقابل تخفيض جيشه وأسطوله بمقدار النصف وهذا يساعد الباب العالي بدوره على احتذاء حذو الباشا (٣) .

(١) كاميل في ٣١ مايو ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

(٢) كاميل في ١٤ و ١٢ أكتوبر سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨) وكتاب

الاستاذ صبرى « السوربون » ص ٣١١ (٣) كاميل في ٣٠ أكتوبر ١٨٣٦

(وزارة الخارجية ٢٨٤ - ٧٨) وكتاب الاستاذ صبرى ص ٣١٩ .

وفي اليوم الذي سافر السفير في مساهنه إلى باريس لمباحثة الميوتير وذارت فيه المباحثة بين قنصل فرنسا الجنرال ومحمد علي أعلن السفير للرئيس أفندي بأن علي الباب العالي أن يعدل عن خطته العدائية نحو باشا مصر (١) وكانت نتيجة هذه الاقتراحات وما دار من المباحثات الغامضة بين السلطات الفرنسية والباب العالي و مندوبي محمد علي (٢) أن تم الاتفاق على ارسال صارم أفندي علي رأس بعثة خاصة إلى مصر . ولم يكن هذا العمل الا مثالا آخر غلي سوء نية الباب العالي المعلومة . ففي الوقت الذي كان يتظاهر فيه بتنفيذ رغبات فرنسا شرح (وربما بالاخلاص نفسه) في أن يكتب لوزيره في لندن بأنه يعمل علي ترضية السفير الفرنسي بدون كشف نوايانا . وأن بريطانيا هي الدولة الوحيدة التي يمكن أن تعتمد تركيا عليها (٣)

وعندما وصل صارم إلى الاسكندرية تبين لمحمد علي أنه إنما جاء لتلقفه ومعرفة طوايا نفسه . وبعد يومين من خروجه من الكورنيتا التي فرضها الخوف من انتشار الطاعون علي كل وارد من الاسكندرية استقبل محمد علي المستركاميل وانتقل بهما الحديث إلى ما يتناقله الالسن عن نوبات الجنون التي تصيب القصر نقولا ثم استرسل الباشا فقال : لست اعتقد أنه هو الملك الوحيد الذي يصاب بهذه النوبات فان مليكي لا يلوح عليه أنه سليم في عقله . فقد أرسل مندوبا للاتفاق علي التماون بين القاهرة والاسكندرية دون أن يزوده بالسلطة الكافية لعرض شروط معينة (٤) وفي المناقشات التي دارت بعد ذلك اتار يخ اقترح صارم استبقاء مصر وجكا . ولكن الباشا أصر علي أن يكون العرض شاملا لمكافئة الممتلكات التي تحت يده (٥) ولذلك باتت البعثة بالفشل التام كما أراد ديوان

(١) كتاب الأستاذ صبرى ص ٣٢٠

(٢) كاميل في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٨٤ - ٧٨)

(٣) كتاب الأستاذ صبرى ص ٣٢٠ - ٣٢١

(٤) كاميل في ٢٠ يناير سنة ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣١٩ - ٧٨)

(٥) كاميل في ٢٧ و ٢٨ يناير سنة ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣١٩ - ٧٨)

الاستانة ذلك . والى كذا العقبان الى تحول دون الوصول الى تفاهم شامل قد أصبحت الآن أشد وضوحا (١) وههنا يبقى سوء نية الاستانة على حالة لم يغيره شئ .

ولم يخف على أحد الدور الذى لعبته فرنسا فى هذه المحاولة المقيمة فلقد كان السائد فى الافهام أنه لولا تشجيعها لمحمد على وتأيدها آياه لكان اهتمامه باقتراحات بالمستون أشد وأكثر . وفى الحق أن فرنسا كانت شديدة الحرص على تحذير محمد على مما كانت تعتقد انها سياسة عدائية مطردة من ناحية بريطانيا (٢) واعمل سياسة ميترنج كانت ترمى إلى إثارة شكوك بريطانيا فى خطط فرنسا لذلك كان مندوبوه يضعون تحت تصرف زملائهم البريطانيين كل ما كانوا يستطيعون اكتشافه أو سرقة أو اختلاقه فى هذا الصدد . فمثلا لم يسكتف دى لوران قنصل النمسا الجنرال بان بيلغ كامبل فحوى رسائله إلى وزارة الخارجية بل أبلغه كذلك الوقائع التى وحملها ، من القنصلية الفرنسية وقد اطلع كامبل مثلا على خطاب بعث به السكولونيل سيف إلى ميمو وعليه توقيع ميمو وملاحظات على الهامش وقد كتبت بخطه (٣) على أن سياسة فرنسا لم يكن يعرفها خداع الأتراك وحده أو مشاغبة الأجانب عن الفوا الصيد فى الماء العكر . كلا بل أن عدم خضوع مندوبيها للنظام المركزى - كما أظهر ذلك مندوبوها فى الشرق فى أكثر من مرة - جعل أمثال سفيرها «روسان» فى الاستانة أو «سبستيانى» سفيرها فى لندن يتوسكان بأراء متنافى كلية مع آراء حكومة باريس (٤) .

(١) كامبل فى ١١ ابريل سنة ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣١٩ - ٧٨)

(٢) مثال ذلك التعليمات الصادرة الى (كوشيليه بصفته قنصلا جنرالا فى ١٢ سبتمبر سنة ١٨٣٧ وكذلك كتاب الاستاذ صبرى ص ٣٢٥)

(٣) كامبل فى ٩ اكتوبر سنة ١٨٣٧ والمرقيات (وزارة الخارجية ٣٢٠ - ٧٨)

(٤) مثال ذلك مذكرة بالمستون فى ١٩ يولية سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ١٩٩ - ٩٦)

واحيرا لما تبين لمحمد علي في سنة ١٨٣٨ أنه لم يقدر شيئا من نوايا فرنسا المنبثقة عن الاخلاص عول على أن يدفع الأمور حتى تؤدي إلى النقطة الحاسمة . وقد خيل للسفارة البريطانية في الاستانة أن قرار محمد علي هذا كان بإيعاز روسيا . ولقد رسخت هذه العقيدة في نفس السفارة المذكورة واستقرت عدة سنوات وهناك ما يخل على الظن بأن الذي أوجد هذه الفكرة وساعد على رسوخها هم جماعة القنصل (١) الذين من أصل « ليفانتى » ممن أغاظهم حكم محمد علي . أما كامبل فلم يصدق تلك الفكرة بل هربا بها وبين أن صحة هذه الحكاية مشكوك فيها ولا يمكن التوفيق بينها وبين استدعاء قنصل روسيا الجنرال قبل اتمام سلسلة دسائسه ولا بين قلة الزيارات التي يقوم بها خلف ذلك القنصل لمحمد علي (٢) وكانت معلومات كامبل في هذه المسألة كما في غيرها من المسائل الخاصة بمصر أصدق واستنتاجاته أدق من معلومات واستنتاجات سفيرنا الهوائي المتصرف (٣) .

أما الذي ساق الباشا في الظاهر إلى أن يخطو الخطوة الثابتة فلم يكن إيعاز السياسة الروسية الخداعة ولا تأثير من رجال السياسة في سان بطرسبرج كلا بل الذي حفزه إليها ما كان يديه نحوه التجار البريطانيون والفرنسيون من الميراث الطيبة الصادرة من نفوس مخلصة . ولقد سبق أن بينت للقارىء مبلغ أسداهم لأن محمد علي لم يسمح له بأن يضيف بغداد إلى أملاكه . ولقد كان يمكن تعليل هذه الميول بأنها رغبات تنم عن الجهل من رجال يتاجرون في ظل نظام قائم على الرشوة وعدم الكفاية ولكن رغباتهم هذه لم يكن يشاركون فيها تجار بغداد الأوربيون وحدهم بل شاركهم إياها تجار القاهرة والاسكندرية

(١) قارن ما كتبه رودالى بونسيني في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٣٥ (وزارة الخارجية

(١٠٧ - ١٩٥)

(٢) كامبل في ٢١ مارس سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٣) انى اعتقد أن المراسلات التي دارت مع القنصلية الروسية والتي يجرى طبعها الآن ستؤيد هذا الرأي .

بل كانت هذه رغبة شركائهم ومراسليهم في لندن وباريس ومرسيليا نعم كان الباشا مولعا باتباع نظام الاحتكارات ولكن لا ينبغي أن ننسى أن العدالة المطلقة والنظام لم يستتبا في جهة من جهات شرق البحر المتوسط كاستتبابهما في الجهات التي كان يحكمها محمد علي . وبالجملة فإن حكومته كانت الحكومة الوحيدة التي كان يمكن المساومة معها بشيء من الإطمئنان ولقد كان التجار الفرنسيون والبريطانيون - بقطع النظر عن الاختلاف بين حكوماتهم - على اتفاق في تمنيتهم بأن يظل حكم محمد علي قائما إلى ما شاء الله . فمثلا (واجهورن) مندوب القفل بالترانسيست عن طريق السويس قد أكد للباشا على ما يظن بأن بريطانيا سوف تعترف باستقلاله (١) كذلك فأمر التجار الانجليز أن يعادروا القاهرة والاسكندرية عند انسحاب قنصل بريطانيا الجزائر وعند ما شرعت الجنود البريطانية في مهاجمة ابراهيم باشا في سوريا . ولما خمدت القلاقل في سنة ١٨٤٢ تشكلت في لندن لجنة مخصوصة للتوصية على صنع ميدالية ذهبية كتذكارة للحماية التي (قدمها الباشا ببيل) إلى الانجليز المقيمين في مصر (٢) هذا في حين أن قنصلنا الجزائر كان يشعر بكثير من الحيرة عند ما طلب اليه أن يقدم إلى الباشا خطابا موجها اليه من الفرقة التجارية في بنغال يتضمن عبارات الاغتياب بالمثل الحسن الذي ضربه للأمم المسيحية وكان له خير وقع في النفوس (٣)

فينبغي في نظري - التماس العذر لمحمد علي إذا اعتقد خطأ أن اتجاه الرأي

(١) كاميل في ١٦ ابريل ١٨٣٨ . والزيارات (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨) وكذلك
الفقرة التي اشير بمحذنها في الرسالة السرية الى كاميل في ٩ يونيو ١٨٣٨ (وزارة الخارجية
٣٤٢ - ٧٨)

(٢) كتاب هوسكنز ص ٢٩٠

(٣) من (بارت) في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٤١ (وزارة الخارجية ٤٥١ - ٧٨)

العام في مسألة من المسائل لا يمكن إلا أن يترك أثره في موقف الحكومة الشعبية من أجل هذا رأى محمد على أن يطالع قنصل بريطانيا العام وزميله الفرنسي في ٢٥ مايو سنة ١٨٣٨ ثم من بعدهما قنصل النمسا وروسيا بتصریح رسمي أبلغهم فيه أن رأيه استقر على أن يعلن نفسه مستقلا عن السلطان . وقد ذكر سبين القسويغ خطته هذه . السبب الأول مراعاة مصالح أسرته والسبب الثاني صيانة الاصلاحات التي أدخلها . ولقد روى كامبل عن محمد على أنه قال : لا يسمع أن يوافق على أن تضع تلك الغاية السامية التي وضعها نصب عينيه أو أن تعود إلى الباب العالي بعد انتقاله إلى الدار الأخرى كافة ما أنشأه من التأسيسات النافعة ذات الاكلاف الضخمة كالترسانة والأسطول والسفن التجارية ومصانعه المزودة بالماكينات الأوربية والعمال سواء الأوربيين أو المصريين الذين أنفق عليهم ما أنفق في سبيل تعليمهم في أوروبا . ثم أن المدارس العديدة النافعة والمعاهد الأدبية التي أسسها على النظام الأوربي البحت وما فتحة في سوريا من مناجم الفحم والحديد ولا ما أنشأه من الطرق والترع في مصر وأنه سوف يتألم عند ما يحس أن كافة ما قام به من ضروب الاصلاح كان كله لحساب الباب العالي الذي سوف يترك تلك الاصلاحات تلعب بها يد الحبيب والتلف هذا بينما أن أسرته وأولاده وأحفاده قد يكونون عرضة للحاجة والعوز وبلى وقد يتخطفهم النطع واحد بعد واحد .

على أن اقترح محمد على هذا كان نصيبه الاعتراض الشديد من جانب فرنسا وبريطانيا ولقد صدرت التعليمات إلى القنصل كوتيليه أن يبلغ الباشا بان دولتي إنجلترا وفرنسا اغترمتا بالالتجاء إلى القوة إذا ما اقتضى الحال ذلك لمخل الباشا على البقاء داخل حدوده كتابع لسيده السلطان ، أما كامبل الذي قدم كثيرا من النصائح الأدبية فقد طلب اليه أن يعرف الباشا بقلق الوزارة البريطانية وهو قلق مصحوب بالرجاء بأن يعمل الباشا على الوصول إلى قرار

أحكم من القرار الذي صمم عليه . ولكن كان لا يزال هناك أمل بأن تنفض
الآزمة دون أن تؤدي إلى انفجار وقد خشي وقتئذ أن يظهر الأسطول التركي
أمام الشواطئ المصرية لأن محمد علي أعلن للبلا أن الأسطول المذكور لوجه
فعلا إلى المياه المصرية لما تردد الباشا في الكر عليه وابعاده بنفسه وإذا ذلك بادر
بالمستون إلى اقتراح أن يطوف الأسطول التركي تصحبه العمارة البحرية
الانجليزية المربطة في البحر المتوسط بجهاث البخار المذكور وأن يذهب حيثما شاءا
وقد رعى بهذا الرأي إلى تهدئة خاطر فرنسا والباشا من ناحية وأن يبين
لها أن الأسطول التركي لم يترك مواته إلا للتمرين والتعليم فقط بينما كان غرضه
الحقيقي أن يظهر للملا ما بين تركيا وبريطانيا من صلوات ودية وثيقة العرى (١)
وتسلم الباشا في الوقت نفسه الردود الباعثة على اليأس والقنوط مع كثير
من رباطة الجأش وضبط النفس ولم يزد على قوله أنه لا يستطيع الرجوع فيما
اعتزمه بل يؤمل أن تقف منه الدول العظمى موقف أقرب إلى العدالة
والانصاف (٢) . ويغلب على الظن أن آماله وقتئذ تزلزلت في إمكان وصوله
إلى تقام مع الباب العالي يد عليه طريق الأسباب الفنية التي من أجلها تقاوم
الدول اقتراحاته . ولم يكن هناك أى شك في أن اللبال في الاستانة قوة وسلطانا
على النفوس أكثر مما له في أى عاصمة أوربية أخرى . وكان الباشا قد أراد
جس النبض أولا فسال مبدئيا : فنصل روسيا الجنرال كما سأل كامبل عن
موقف حكومتها فيما لو تمكن من اقناع الباب العالي بالاعتراف به كحاكم
مستقل أو أن يكون وراثيا في أسرته .

ولكن جواب القنصلين لم يكن باعنا على الأمل (٣) . أما الفرنسيون فكان

(١) إلى بونيسي في ٢٥ يولية ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٢٩ - ٧٨)

(٢) كابل في ١١ أغسطس ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٣ - ٧٨)

(٣) رد مبدئيا في ٢٠ مارس وأول ابريل ١٨٣٨ ورد كابل في ٩ يولية ١٨٣٨

(وزارة الخارجية ٣٤٣ - ٧٨)

رددم أشد عطفا من زملائهم. فلقد كانوا في مستهل العام التالي ما زالون منهمكين في محاولة حمل الباشا على الكف عن الأعمال العدائية وذلك بتعليه بالوصول إلى اتفاق مع السلطان يضمن مركز سلالته في المستقبل (١) ولكن هذا الاقتراح لم يكن بالمرشحتين ميالا إلى قبوله ما لم يوافق الباشا على التنازل عن الجزء الأكبر من سوريا (٢).

قلبا اطمأن السلطان محمود إلى موقف الدول العظمى حياله وقوى أمه في حمايتها له فيما لو داربت عليه الدوائر استقر رأيه على إشعال نار الحرب التي كان يعد عدتها من زمن طويل . ويغلب على الظن أن مندوبي روسيا لعبوا الدور الأكبر في أعمال التحريض على أمل أن تدور دائرة الحرب على الأتراك فيلجأوا إلى طلب المساعدة من روسيا وإرسال نجدة من جيوشها إلى الاستانة (٣) وفي شهر فبراير تمى إلى علم بونسي أن السلطان محمود قد اعتزم لإعلان الحرب في الربيع (٤) فليقد رددت الألسن أنه أرسل أمرا إلى مجلس وزرائه قال فيه أن الصار عسكر حافظ باشا قد صرح بأن جيشه في حالة تضمن له التغلب على جيش محمد علي وأن قبطان باشا أعلن بأن الأسطول التركي في وسعه سحق الأسطول المصري وأنه ينتظر بناء على ذلك أن ييسد مجلس الوزراء ما يلزم من الشجاعة والحزم في أداء الواجب (٥) . ولقد ظل حافظ باشا يلح ومعه ضباطه الألمان ليبدأ الزحف ضد جيش ابراهيم باشا في سوريا (٦) وفي شهر ابريل عبر الأتراك نهر الفرات أمام « بير » ، وانقضى شهران دون أن يحدث

(١) جرائد في ١٥ فبراير ١٨٣٩ (وزارة الخارجية - ٥٨ - ٢٧).

(٢) كتاب بالمرستون الى بوفيل ٢٨ يولييه ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٢٧٨-٢٧).

(٢) بونيسي في ٢٧ يناير سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٥٤ - ٧٨)

(۴) د ۱۴۰۰ فبراپر د د () د - د ()

(٥) « ۷ مارس » « » « - » « »

(۶) د ۱۹ مارچ د » د » د » د ۳۵۵ - »

ما يستحق الذكر . وهنا طلبت روسيا من فورها أن ينسحب جيش ابراهيم إلى دمشق ووعدت عند موافقة ابراهيم أن تحمل السلطان على الانسحاب من الحدود السورية (١) فاجاب الباشا بان ابراهيم سوف ينسحب بمجرد عودة الأتراك إلى ماوراء الفرات وأنه إذا ضمنت أربع من الدول العظمى الايهامه الباب العالي وأن تؤبد رغبته في أن يكون الحكم وراثيا في أسرته فانه يسحب بعض جنوده من سوريا نهائيا (٢) وهنا أرسلت فرنسا إلى السلطان محمود رسالة طلبت فيها منه إجتئاب الأعمال العدائية وأعلنت أنه ان لم يرتدحافظ باشا إلى ما وراء الفرات فانه يعتبر الفريق المعتدى (٣) وطلبت من محمد علي في الوقت نفسه أن ينسحب أيضا (٤) ولم يتنصف شهر يونية بعد أن يش الباشا من طول الانتظار للحصول على حل مرض بينما كان القائد التركي يحاول اثاره الفتن فيما وراء جيش ابراهيم حتى أعلن أنه لم يعد يسعه الصبر على اطلاق الحربه لو لده (٥) .

وفي باكورة صباح ٢٤ يونية أى بعد الفجر بساعتين بدأ إبراهيم مهاجمة معسكر حافظ باشا في نصدين .

ولقد أسهب الضباط الألمان في ذكر الأسباب التي كان ينبغي بمقتضاها أن يكسب الأتراك هذه الملحمة التي كانت أشبه باندحار تام منه بمعركة (٦) لأن إبراهيم أستولى على كافة مدافع خصمه وخيامه وأوراقه أي أن الجيش التركي ذاب قوياً إن جلدت تحت أشعة الشمس.

(١) كامل في ٧ مايو سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٨٣ - ٧٨)

(2 - 2 . 2 2) 2 2 2 2 2 (2)

(٢) ينسخ في ١٦ يونية سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٥٦ - ٧٨)

(٤) كامبل في ١٦ يونية سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٤ - ٧٨)

(٥) كميل في ١٤. يونيو سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٤-٧٨)

(٦) يونيو في ٨ يولي سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٥٦ - ٧٨)

على أن الفوز الباهر قد اكتمل بنأين آخرين يبعثان على السرور في أول يولييه وردت الأنباء بانتقال السلطان محمود إلى الدار الأخرى (١).

فلقد زادت همومه مما أصابه من خيبة أمل مقرونة بالقلق . وكان رئيس قسم الملابس قد لاحظ قبل ذلك بأشهر تهديل ثياب مولاه فاعز إلى التريز بأن يضيقها قليلا حتى لا تلوح فضفاضه على هيكل سيده الذابل (٢) وقد ظل السلطان يرقب ما يجري من التأهبات لمهاجمة محمد على بكثير من اللهفة المتواصلة حتى لقد قيل أنه كان يخفف من قلقه بتناول المشروبات الروحية المحرمة . فلقد حاولته كراهيته العنيدة إلى عدو خطير . لذلك كله كان من حق باشا مصر أن يتبسط ب وفاة خصمه ولقد خلفه على أريكة السلطنة أبته الأكبر عبد المجيد وهو قتي في السادسة عشر من عمره وقد نشأ في الحرم وكان له أصدقاء اخضاء ثلاثة وهم خضيان أسودان وقزم (٣) وبديهي أن عنه محمود وان لم يلطف من حديثه إلا بعض طفرات من الذكاء إلا أن مجلس شوري الامبراطورية لا بد أن يصيبه الوهن والضعف بما لم يجد ارشادا من الخارج .

وبينما كان الناس لا حديث لهم إلا فوز ابراهيم الباهر و وفاة السلطان محمود إذا بالأسطول التركي قد ظهر في مياه الاسكندرية لا يطلق قنابلها عابيا بل ليعلن انضمامه إلى محمد على . ولقد تبادل الى أذهان الكثيرين من الناس أن هذا الانضمام كان نتيجة رشوة ولكن هناك أسبابا تكفي بنفسها لتعليل سلوك القومندان قبطان باشا . فلقد صدرت الأوامر إلى احمد مشير قومندان الأسطول بالذهاب الى شاطئ سوريا لمعاونة حافظ باشا في مساعيه لإيقاد نار الفتن ضد محمد على وقد زود لتحقيق هذه الغاية بنحو ٦٠٠٠ من البحارة (٤).

(١) يوفيل في ١١ يولييه سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٢٨١ - ٧)
وقد ذكر أن الوفاة حدثت في ٢٩ يونيو ولكنها ظلت مكتومة ٣٦ ساعة

(٢) ما كاتري وكارانيو دورتي - مرض محمود الثاني ٥٥٠ ص ٢٠

(٣) يوفيل في ٢٠ يولييه سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٢٨١ - ٧)

(٤) كامبل في ١٠ يولييه سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٤ - ٧٨)

ولكنه ما كاد يعبر الدردنيل حتى تلقى أوامر جديدة بالذهاب الى رودس فأثار هذا العمل هواجسه وأنه علم من الكابتن الذي جاءه بالأوامر المذكورة أن النية باتت معقودة على تجريده من القيادة عند وصوله الى رودس واستدعاء الاسطول الى الاستانة . فجمع ضباطه وأعلن فيهم أنه مقتنع تمام الاقتناع أن خسرو باشا يعتزم تسليم الاسطول التركي لروسيا وأنه في هذه الحالة يؤثر الانضمام الى محمد على فأقروا هذا الرأي بالاجماع (١) وكان قبطان باشا من ألد أعداء خسرو ولما لم يكن هناك زيب في أن وفاة السلطان محمود ستعزز مركز خسرو وتضاعف نفوذه فقد كان طبيعيا أن يذهب احمد مشير الى الاسكندرية ويقترح على ضباطه الانضمام الى محمد على عسى أن يؤدي تعاونهم جميعا الى القضاء على خسرو عدوهم المشترك . فالتىء الذى كان يحتمل أن يعتبر في أية دولة أوربية بمثابة عمل يتطوى على الحيانة كان في السياسة التركية يعتبر دليل الفطنة المقرونة باصالة الرأى وبعد النظر .

وبهذه المناسبة كتب كامبل يقول : « ولا أعرف شخصاً تركيا ... ولم يصدر في كافة أعماله من غير مصلحته الشخصية أو كان مدفوعاً بغاية أخرى عدا شهوة الحكم ورغبته في القضاء على خصمه الشخصى » (٢) .

ولقد كان من نتائج تسليم الاسطول أن أصبحت لمحمد على الكلمة العليا وأن يفعل كما يشاء . وكيف لا ولم يكن ثمة ما يحول دون زحف ابراهيم على البوسفور بطريق البر بينما احتشد الاسطول التركى والمصرى أمام الاستانة . ولم يخامر يوفسنى أى شك في أن قلاع الدردنيل سوف لا تصمد لمقاومة الأسطولين بالهمة المطلوبة وأن الأمر سيؤدى الى تشكيل حكومة جديدة في العاصمة التركية يكون لأصدقاء محمد على الرأى الأعلى في كيفية إدارتها (٣) .

(١) كامبل في ١٧ يولية ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٥ - ٧٨ وكذلك بونسنى

في ٨ يولية ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٥٦ - ٧٨)

(٢) كامبل الى بونسنى في ١٦ يولية ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٨ - ٧٨)

(٣) بونسنى في ٢٢ يولية ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٥٤ - ٧٨)

ولكن الباشا مع ما نظر عليه من حب الاعتدال لم يشأ الذهاب إلى هذا الحد البعيد. فما كاد يسمع بوفاة السلطان محمود حتى أصدر أوامره إلى ابنه ابراهيم بوقف حرجي القتال. وفي اليوم التالي لوصول احمد مشير الى الاسكندرية أرسل خسرو مندوباً خاصاً إلى محمد علي يحمل خطاباً رسمياً بارتقاء السلطان عبد المجيد الأريكه السلطانية وكانت طجة الخطاب ودية. وصفح السلطان الجديد عن سلوك الباشا نحو أبيه الراحل ووعده بأن يغدق عليه النعم وأن يولييه ملك مصر وملحقاتها على أن يكون ذلك ميراثاً بين أفراد أسرته وأخيراً ناشد الباشا أن يساعد على ترقية الامبراطورية وزيادة رخائها ويسرها (١).

على أن هذه الشروط الاجمالية لم يكن يحتمل أن يقنع بها محمد علي أو تجعله راضياً عنها ولكنه كان واثقاً بأن في استطاعته الآن تحقيق ما كان يطمح إليه وهو جعل حكم البلاد الخاضعة له وراثياً في ذريته ومن ثم أخذ يصرح أمام الملأ بعزمه على الذهاب الى الاستانة لاعلان ولائه الشخصي للسلطان الفتي ولكن الوزراء العثمانيين. كما كتب بونسيي « رجال أخساء حقراء، فإن خسرو الذي يجري التفاف في عروقه ولا يعرف معنى الشرف والأمانة أرسل إلى مصر سلسلة خطابات أخرى عدا الخطاب الودي الذي أرسله إلى الباشا. فقد كتب إلى أربعة من كبار ضباط الاسطول يأمرهم بالقبض على قبطان باشا وإحضاره إلى الاستانة.

وإذ ذلك تقبل محمد علي هذا التحدى من فوره وكتب إلى خسرو يأمره باعتزال منصبه بعد أن أصبح من المستحيل الوثوق به من كبار رجال البولة ولا من الأمة بصفة عامة (٢) وزاد على ذلك إن أرسل منشوراً إلى كافة باشوات الامبراطورية ناشد في المساعدة للتخلص من هذا الصدن

(١) كامبل في ١١ يوليو ١٨٣٩ « وزارة الخارجية ٣٧٤ - ٨٧ » وكذلك

بونسيي في ٢ يولية ١٨٣٩ « وزارة الخارجية ٣٥٦ - ٧٨ »

٢ - بونسيي في ٨ يولية ١٨٣٩ - وزارة الخارجية ٣٥٦ - ٧٨

الأعظم الخسيس الذي لم ينتفع بسلوكه لا العرش ولا الأمة بل كان سبب كل ما نزل بالدولة من الرزايا والمصائب مدة سنوات طويلة (١).

واستولى الملح على قلوب الناس في الاستانة وتولاهم الجرع ورأى خسرو أن المخرج الوحيد لنجاته من الخطر المنتظر هو النزول على إرادة الباشا وتلبية مطالبه بجعل تحكم البلاد التي في قبضته ورأى في ذريته .

وما كاد أن يتم وضع هذا القرار حتى كان وزير النمسا المفوض قد تلقى من ميترنج تعليمات من شأنها أن تغير الموقف ظهرا للقلب . فلقد كان الموقف في نظر وزير النمسا كما كان في نظر صولت في باريس أو بالمرستون في لندن ينذر باحتمال تدخل روسيا بمقتضى معاهدة أونكير سيكيليس ولذا صدرت التعليمات لممثل النمسا بأن يخاطب ممثل فرنسا وبروسيا وروسيا وبريطانيا العظمى للاشتراك معه في تقديم مذكرة إلى الباب العالي يصارحونه فيها بأن الاتفاق بين الدول الخمس العظمى أضحي مضمونا وأن الباب العالي يحسن صنعا إذا المهدت في أمر من الأمور بدون استشارة الدول العظمى وقد امتضت المذكرة في نفس اليوم الذي وصلت فيه التعليمات ووسلت إلى خسرو في باكورة اليوم التالي (٢) وكان من شأن هذه المذكرة أن تشجع خسرو على تقض القرار الذي كان قد استقر عليه رأيه . وفي يوم ٦ أغسطس أرسلت إلى محمد علي مذكرة السفراء بناء على طلبهم فوجم لقراءتها وكانت ملاحظته يبدو عليها القلق الناشئ على هذا التغير الجديد الفجائي . وكان بونسيني شديد الاغباط بهذا التطور فلقد كان مصابا بتوع من حمى كراهة روسيا ولذلك كتب تراه يشتم رائحة الدسائس الروسية في كل ما يجد من الأمور . فلقد كان شديد الاعتقاد بأن مصر لا تخدم الا مصالح روسيا . وقد انتقلت منه هذه العدوى إلى بالمرستون . وقد حدث في أوائل سنة ١٨٣٦ أن محمد علي ارتأى تخفيض

(١) مرفقات في رسالة من بونسيني في ٦ أغسطس سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية

(٣٥٧ - ٧٨)

(٢) بونسيني في ٢٩ يوليو سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٥٧ - ٧٨)

الرسوم التجارية المستحقة على البضائع الروسية ولكنه لم يكن ميالا إلى معاملة البضائع الانجليزية بالمثل وقد اعتبر عمله هذا مؤيدا لما كانت تتناوله الألسن بأن هناك تفاهما وثيقا بين الباشا وبين الحكومة الروسية وأنه يتضمن من الأمور أكثر مما اعتُرف به أحد الفريقين إلى الوقت الحاضر وقد أصبح ما يفعله الباشا من الآن فصاعدا يعتبر خطأ بأنه بايعاز روسيا . ولقد قيل أن هناك معاهدة بينه وبين روسيا وفارس .

وأن روسيا كانت تؤيد وجهة نظره وأن حزبا جديدا قد تألف لاسقاط خسرو بمساعدة روسيا وعشا حاول كامل أن يبين سخف هذا الزعم مستعينا بكل ما كان يخطر له من الخواطر والنظريات .

ومن المدهش أن سفيرنا الحاد الثم لم يحس شيئا يدعو إلى الاستغراب في مبادرة السفير الروسي إلى توقيع المذكرة المشتركة مادامت الغاية المزعومة التي يرمى إليها هي المحافظة على الحالة الخطيرة القديمة ليتمكن من تحقيق المآرب الروسية .

كان أول ما استقر عليه الرأي هو غل بدل الباشا عن العمل بينما كانت أوروبا منهمكة في بحث الحالة من جميع نواحيها . وقد اتفق رأى فرنسا وإنجلترا في هذه المسألة حتى أن القنصل الفرنسي حذر محمد علي بأن العبارتين الفرنسية والانجليزية قد تستخدمان سويا في تنفيذ اجراءات الضغط ولقد كتب بالمستون إلى كامل يقول : وينبغي أن يفهم الباشا جيد الفهم بأنه ليس في مركزه إلا من الوجهة الجغرافية ولا من السياسية بل ولا من حيث الاعتبارات الجبرية أو البحرية . يمكن أن يستطيع معه أن يتحدى بلا حساب أو تحقاي حكومات أوروبا عامة والدول البحرية خاصة .

ولقد كان عما استرعى الانظار حقا أن قرنت وزارة الخارجية استعداد الكولونيل كامل في تلك الظروف . وكان قد ظل في منصبه في مصر منذ

سنة ١٨٣٣ فأتيت له في خلال وجوده في القاهرة أن يشهد سياسة الباشا عن كسب وتطوراتها في الداخل والخارج هذا إلى أنه زار كافة أنحاء القطر المصري كما زار سوريا وكريت . وفي الحق أن كامبل لم يكن أحد المعجبين بالباشا إعجاباً أعمى بل بالعكس لقد انتقد سياسته في مناسبات مختلفة وانتقدها بشدة . ولكن أخلاقه المارضية تضاف إليها لهجته الجذابة في المخاطبة وما يتبعه وجوده من الهية هذا إلى إصالة رأيه وحكمه على الأمور حكماً صحيحاً - كل هذه المزايا والصفات أكتسبته حظوة ونفوذا كبيراً لدى محمد علي الذي أنزله منزلة الصديق الحميم . ولكن كامبل قد غفل عن مصلحته لأنه حاول صدد التيار السياسي في الوقت الذي كان يشتد فيه ضد الباشا . خذ مثلاً على ذلك أنه سعى لتخليص بونسيني من الأوهام والخزعات التي كانت تشغل فكره عن علاقة روسيا بمحمد علي . كما أنه عمل على أن يبين لولاة الأمور بصراحة سابقة لأوانها أن اليهود والمسيحيين سوف يصيبهم المكروه فيما لو أعيدوا إلى حكم السلطان مباشرة (٢) ولم ينس له رؤساؤه اجترائه على القول بأن الامبراطورية العثمانية يمكن أن يعود إليها سابق تقدمها ويسرها فيما لو أبعد خسرو عن منصبه ودعى محمد علي إلى التعاون في عملية الإصلاح (٣) وكان بما لا يمكن أن تطيقه النفس في عين الرؤساء الرسميين أن يلمح كامبل بصفته الرجل الذي خبر شعب مصر وشعب سوريا وشهد بعينه مبلغ ما عمل من الأعمال النافعة الصالحة باختلاف رأيه عن الرأي الرسمي السائد وقتذاك بأن إصلاحات محمد علي ! تكن إلا إصلاحات جوفاء عارية . ولم يكن استغراب أولئك الرؤساء لأن كامبل لم تستولى عليه الدهشة - سد سماعه بطلب محمد علي أيضاً على ابعاد خسرو عن كرسي الحكم وهي دهشة تشبه ما كان يصيبلو أن لورد أو كانت طلب في ساعة غضب ابعاد لورد بالمستور من وزارة

(١) كامبل في ٧ أغسطس ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٢ - ٧٨)

(٢) كامبل إلى بونسيني في ١٦ أغسطس ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٥ - ٧٨)

الخارجية (١) وفي شهر سبتمبر أبلغ بايجاز أن المرستون ينوى أن يشير باستدعائه (٢) وهو أمر كان موضع تفكير الوزير منذ عام (٣) وكأنا أريد القدر الساخر أن لا ينقل إلى مالطة أثناء احتلال الجنرال كين لمدينة كابول إلا بالباخرة التي وضعها الباشا تحت إشارة الكولونيل كامبل (٤).

وفي شهر ديسمبر سنة ١٨٣٩ هبط القاهرة الكولونيل هودجز الذي عين خلفا للكولونيل كامبل (٥). وقد دلت الحوادث على أنه رجل نحاد المزاج يحب للشغب والنزاع. وكانت باكورة أعماله في منصبه الجديد المشاجرة مع مندوب مصلحة الطرود في الاسكندرية لأنه فرض عليه رسوما بريدية طبقا للتعليمات الصادرة من مدير مصلحة البريد (٦) ثم راح يضع ثقته في شخص وكيل قنصل معين كان من شأن الروايات التي يذيعها أن تثير غائرة القنصل الجنرال ووزير الخارجية أيضا.

وكانت أخلاقه كفيفة بأن يجعله موضع سخط القناصل جميعا وقد رأى رؤساؤه قبيلا إعادة فتح القضية العامة من جديد في سنة ١٨٤١ أن الحكمة تقتضي بارساله إلى حيث يمكن تلطيف مزاجه الجاد في جو هادئ ركيو همبرج (٧) وحسبك دليلا على الاعتراف بما قدمه من الخدمات في أزمة ١٨٤٠

(١) من رسالة إلى كامبل في ١٣ أغسطس ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٣ - ٧٨) طبعا لم يذكر بالمرستون هذه المقابلة ولكن يؤخذ من تنفي عبارته أن هذه المقابلة كانت في فكره.

(٢) إلى كامبل في ١١ سبتمبر ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٢ - ٧٨)

(٣) مذكرات بالمرستون في ٢٦ أكتوبر ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٤ - ٧٨)

(٤) كامبل في ١٢ أكتوبر ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٥ - ٧٨)

(٥) كامبل في ١٨ ديسمبر ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٥ - ٧٨)

(٦) هودجز « تقرير القنصل » في ٢٣ يناير ورسالة إلى هودجز في ٣ يولية ١٨٤٠

(وزارة الخارجية ٤٠٧ - ٧٨)

(٧) إلى هودجز في ١٥ يولية ١٨٤١ (وزارة الخارجية ٤٥١ - ٧٨)

أنه سمح له بقبول وسام قائد فرقة تركية (١) .

ولذلك هنا لا على سبيل الحصر بل على سبيل المثال حادثين تافهين لهما أهميتهما إذ يدلان كيف كانت الأمور بعمله غير مأمونة العواقب ومضحوبة بكثير من التهور وعدم الاعتدال . فلقد ذكر هودجز أن قنصل السويد العام جذب عمل محمد علي في اعتقال الأسطول التركي وفي الحال بدون انتظار وصول تفاصيل أخرى طلب بالمرستون إلى الحكومة السويدية استدعائه ولكن هذه الحكومة أصرت على معرفة الأسباب وهناك كتب بالمرستون إلى هودجز يطلب بعض تفاصيل ومناسبات تخدش سمعة القنصل وتخرجه في نظر حكومته . ولكن هودجز عجز عن تلبية رغبة رئيسه (٢) .

وفي الحادث الثاني سنة ١٨٤٠ ذلك أنه وصلت إلى هودجز في ٥ مايو رسالة خاصة بمحاكمة بعض اليهود في دمشق وقد طلب اليه في الرسالة المذكورة أن يهول بما تركته « هذه الفظائع الوحشية » من آثار العار حول اسم حاكم يفاخر بأنه ممن يعملون على خدمة قضية المدنية (٣) وقد جاء في رسالة تالية وصف « لشعور السخط العام » الذي عم البلاد الإنجليزية من أقصاها (٤) وحسبك هذا دليلا على مبلغ الاستعداد وعدم التردد في تصديق أسوأ الاشاعات والأقاويل . أما الحادث المشار اليه فيتناقص في اتهام اليهود بذبح أحد المسيحيين خلط دمه بالخبز الغير مخمر . وقد كان الاعتقاد بوجود هذه الاجرامات سائدا في شرق شاطئ البحر المتوسط كما كان سائرا في أوروبا في العصور الوسطى وقد قبض على المتهمين وحوكروا أمام المحاكم العادية وصدر الحكم عليهم ولكن تبين لسوء الحظ هناك ما يدعو إلى الظن بأن شريف باشا وهو الحاكم الذي

(١) إلى هودجز في ١٨ فبراير ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٥١ - ٧٨)

(٢) هودجز في ٢٤ يناير ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٤ - ٧٨)

(٣) رسالة إلى هودجز في ٩ مايو ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٣ - ٧٨)

(٤) رسالة إلى هودجز في ٣٠ منه

سنة محمد علي في دمشق قد توخى الاعتدال في تصرفاته ذلك أنه نزل على
مسيحة مندوب القنصل الفرنسي .

وأدعى إلى الأسف من هذا أن القنصل البريطاني المستر دى ، لم يخطر
له فقط أن البيئة قد قامت على المتهمين بما اتبع من الاجراءات أثناء محاكمتهم
١ راج يؤكد أن ما اتخذ شريف باشا من الاجراءات العاجلة قد أنقذ اليهود
من مذبححة مائة يذهبون فيها ضحية السلب والنهب .

ولقد كان ما أبداه بالمستون من القلق العصبي في هذين الحادثين نتيجة
ما قام أمامه من المصاعب في سبيل الوصول بالمسألة العامة التي هي مثار النزاع
إلى نتيجة مرضية . لأن الأمور قد جرت على خلاف ما كان يهواه فان الصعوبة
الرئيسية المنتظرة كانت تدور حول حمل روسيا على التعاون مع الدول الأخرى
ودعما من توطيد مركزها بالانفراد بالعمل ولكن تبين أن هذه الصعوبة
بولغ فيها لأن القيصر نقولا لم يكن شديد الميل إلى العمل بنصوص معاهدة
أرنكيار سكيليس علما منه بأن عودة الروس إلى الاستبانة ربما أدى إلى
الاشتباك في الحرب مع إنجلترا وربما مع فرنسا أيضا هذا إلى أنه قد يؤدي
إلى توطيد مركز محمد علي في الشرق الأدنى وهي غاية بعيدة كل البعد عن تفكير
القيصر . وفصلا عن ذلك قد بدأ ديب الخلاف في الرأي يظهر بين بالمستون
ووصول ، وزير خارجية فرنسا . فان الأول أعرب عن رغبته في رد سوريا
إلى حظيرة السلطان بينما ارتأى الثاني إبقاءها في حيازة باشا فاذا ما عمد القيصر
إذن إلى تأييد سياسة بالمستون بدلا من الانفراد بالعمل فانه سيكون بعمله
هذا أدنى إلى تحطيم التعاون بين بريطانيا وفرنسا منه إلى توثيق عراه (١) وهكذا
استقر رأيه على إرسال البارون (برينون) في مهمة خاصة إلى لندن في
سنة ١٨٣٩ .

(١) أقوال (موات) في كتابه تاريخ كبروج من السياسة الخارجية البريطانية

ولكن ما كادت هذه الصعوبة تلاشى حتى قامت مكانها صعوبة أخرى لأن بالمرستون كان شديد الميل إلى اجتذاب فرنسا إلى رأيه كما اجتذب روسيا إن أمكن ولكن السياسة الفرنسية وقتئذ كما كانت قبل ذلك بعشر سنوات تتخللها المصاعب الجمة فإن النظام الملكي الذى كان موجودا فى شهر يوليه كان كالنظام الملكى السابق أضعف من ألا يكثر بتيارات الرأى العام المختلفة وقد كان شعور الفرنسيين بصفة عامة إلى جانب محمد على ، ولا يفوتنا أن السياسة كانت وقتئذ كما كان شأنها فى كل حين عرضة للتحول والتقلب بسبب المصالح القارية والاستعمارية المتشابهة فالخوف من السنة الصحف جعل من الصعب على « صول » أن يفسح من الموقف الذى كان فيه وقد اعتزلت الوزارة التى كان عضوا فيها فى نهاية فبراير سنة ١٨٤٠ بسبب مسألة داخلية بحجة وخلفه فى منصبه البارون تير .

ونهج وزير الخارجية الجديدة منهج سلفه ولكنه كان شديد العداء نحو بريطانيا وكانت باكرة أعماله استئناف المفاوضات المنفردة مع الباب العالى وبين الباشا بواسطة المسيو بونترا سفير فرنسا فى الأستانة أملا منه فى أن يواجه بريطانيا العظمى وروسيا بتسوية لايسعها أن يجدا سببا معقولا لنقضها أو تبديلها (١) ويرجح أن يكون إبعاد خسرو عن وظيفته نتيجة هذه المساعي وإذ ذاك قرر محمد على من فوره إرسال سكرتيره الخاص سامى بك إلى الأستانة فى مهمة خاصة وكانت حجة الظاهرة فى هذا التصرف رغبته فى رفع التهانى بمناسبة ميلاد كريمة السلطان وتقديم هدية تذكير بهذه المناسبة وهى إعادة الأسطول التركى (٢) وكان رد إنجلترا على هذا العمل أنها عقدت مع روسيا والنسب وبروسيا معاهدة نص فيها على أن تكون مصر ملكا لمحمد على وذريته من بعده وأن يظل حكمه فى جيورلى قائما مدة حياته فقط بشرط أن يقبل هذا العرض

(١) رسائل ميديم إلى نيسلرودى أول ١٣ و ٢٢ مايو و ٤ يونيو ١٨٤٠

(٢) هودجز رقم ٥٣٥٠ فى ١٧ يونيو ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٥-٧٨)

في خلال عشرة أيام من وصول المذكرة اليه . أما إذا أظهر ترددا بطول أمده إلى ٢٠ يوما فإن مصر وحدها تتكون ماله ولذريته وإذا ما رفض نهائيا فإن الدول الأربع تبادر إلى محاصرة الشواطئ المصرية فإذا ما حاول الزحف على الامتانة فإن الدول المذكورة تتعاون في الدفاع عنها بناء على طلب السلطان ومن ثم يستأنف العمل بالمادة الرابعة من النظام القديم للإمبراطورية العثمانية وهي القاضية باغلاق الدردنيل في وجه كافة السفن الحربية في أثناء وجود الامبراطورية في حالة السب وقد أمضيت هذه المعاهدة في ١٥ يوليوسنة ١٨٤٠ وبذا ينصح بالمرستون فيما كان يسعى اليه من أرباح معاهدة أونكيار سكيليس في اتفاق أعم ولكنه أخفق في الحصول على تعاون فرنسا .

وأثارت هذه الأنباء عاصفة من التذمر والاستياء في العاصمة الفرنسية وأخذت الصحف الباريسية والوزراء بل وملك فرنسا نفسه يتكلمون كما لو كانت الحرب أصبح وقوعها لامفر منه ولكنهم كانوا يعلمون كما كان بالمرستون يعلم أن الحرب غير واقعة . وهذه المناسبة كتب بالمرستون إلى هودجز يقول : ان فرنسا لن تستطيع ، أي الباشا أن تقدم له أية مساعدة . ثم أن تعوذها الوسائل لتنفيذ عزمها فيما لو أرادت مساعدته .

نعم أن لها ١٥ سفينة في البحر المتوسط ولكن هذا هو كل اسطولها ثم أن لها جيشا يبلغ عدده ٦٠ ألف يرابط في الجزائر وهو في حاجة إلى عدد كبير من جنود الاحتياط لسد النقص الذي يسببه المدافعون الجزائريون والحمل ، فكيف يسع فرنسا في هذه الحالة أن تشبك في الحرب مع أقوى الدول العسكرية في القارة الأوروبية (١) .

وكان ثانيا ما علل به المسيو تير نفسه من الآمال أن يستمر الحوار وتظل المسائل معلقة بحيث لا يبت النزاع نهائيا ريثما يأتي الشتاء فتتفرق من الأساطيل

(١) إلى هودجز في ١٨ يولية ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٣ - ٧٨)

المحاصرة وتوقف حركات الجنود وإذ ذاك يتمكن من تحطيم ذلك الانفاق الذى عقدته الدول ويثبت نفوذ فرنسا من جديد وإذا جعل هذه الغاية نصب عينيه فقد نصح للبasha بتقوية مركزه والتزام خطة الدفاع وعدم التزحزح قيد شعرة عن موقفه (١) ولقد كانت نصيحته هذه أسوأ نصيحة يمكن تقديمها إذ لا ريب فى أن مواصلة الزحف بغتة على الاستانة ربما كان يؤدى الى حدوث تطور أساسى يتمكن معه البasha من الحصول على شروط مرضية وأدنى الى تحقيق مآربه أما أن يرفض شروط الحلفاء ثم يكتب بمجرد المقاومة السلبية فقد كان معناه الهزيمة بعينها وهذا هو أيضا نفس ما حسب بالمرستون حسابه إذ قال « أن فرنسا سوف تنتظر وتحتج الفرصة حتى إذا ما استطاع محمد على مقاومة الحلفاء أمدا طويلا عرضت فرنسا أن تتدخل فى الأمر كوسيط ولكن مهمة الدول الأربع تنحصر فى تضيق الخناق على محمد على بحيث لا تدع لفرنسا فرصة كالتى تعللها نفسها (٢) »

ولقد ظل باشا مصر رافعا رأسه عالياً أزاء ذلك الاتفاق الدولى الخطير الذى كانت عراه يتوثق تدريجيا ضده ولعل الأرجح أنه اعتقد أن من المستحيل أن تتفق فعلا كلبة الدول على خطة معينة للعمل فى مسألة كانت على الدوام سببا فى اختلاف تلك الدول وانقسامها بعضها على بعض أشد انقسام وكان يعتمد على روسيا وفرنسا أن تلغيا عمل إنجلترا فيما لو قررت هذه أن تقوم بعمل ما. وعند ما صدرت إلى هودجز التعليمات بأن يستحث ضباط الأسطول العثمانى على أداء واجبهم بالاتفاف حول راية السلطان والخليفة (٣) ثمض البasha واقفا من مقدمه وأقسم بأغلظ الايمان ليطلق الرصاص على أول من

(١) تعليمات إلى كوشيليه فى ٢٩ يويه سنة ١٨٤٠ وكذلك كتاب الاستاذ صبرى

« السويون » ص ٥٠١

(٢) إلى هودجز وكذلك تعليمات بالمرستون إلى مومبوش فى ٢٧ يولييه ١٨٤٣

(٣) إلى هودجز فى ٢٥ فبراير ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٣ - ٧٨)

نحدثه نفسه بالفرار ومن ثم قرر هودجر أن الأصوب الا. ينفذ التعليمات الواردة له (١) وإذ ذاك - جندت أورطة جديدة واستدعى الجيش من بلاد العرب وانشئ معسكر قرابة ٣٦ ألف جندي في دمنهور وهو اختيار حكيم نظرا لتوسط مركز المدينة المذكورة وقد تم هذا كله بنظام وترتيب لم يكن يعلم به هودجر (٢).

ولكن هودجر نفسه بدأ يتأثر بطريقة معيشة ذلك الباشا المسن كما بدأ يدرك مبلغ نشاطه وفرط ذكائه. ولقد خشي ان هو تشدد معه ان يدفعه اليأس إلى احداث انفجار عام قد تنشأ عنه اتفاقات دولية جديدة أو تظهر فيه صوايح جديدة أو تسبح منه فرص يمكن أن تستخدم لمصلحته (٣). ولكن العام لم ينتصف حتى كان القلق الذي لا نهاية له قد بدأ يفعل فعله في ضجة الباشا فلقد اثرت فيه : نوبات الحمى والقلق (٤) حتى أن القنصل العام الروسي عند ما دخل عليه في أحد ايام شهر أغسطس الفاه مستلقيا على الدونان في حالة نوم عميق فاجبره محمد علي بأنه لم يذق طعم النوم لعدة ليالى سويا . وهذه المناسبة كتب القنصل المذكور له ابر حالة سموه الصحية تضاف اليها الآلام والعذاب التي كان على ما يظهر فريسة لها هذا فضلا عما كان يبذله من الجهود للتغلب على روح السخط والتذمر التي نشأت عن موقفه الحاضر ثم إلى جانب هذا الشعور المتناقض الذي يشعر به الرجل الذي بلغ الحلقة الثانية من العمر ذلك الشعور الذي يعمل على هب القوى التي امتاز بها الباشا . أن هذه العوامل مجتمعة قد جعلت محادثاتنا مؤلمة الى أقصى حد (٥).

(١) رسالة هودجر في ٣١ مارس ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٤ - ٧٨)

(٢) رسالة من هودجر في ٢١ فبراير ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٤ - ٧٨)

(٣) رسالة هودجر في ٢٦ يولي ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٥ - ٧٨)

(٤) رسالة هودجر في ٥ يولي ١٨٤٠ - وزارة الخارجية ٤٠٥ - ٧٨

(٥) مبدع الى نيسلرود في ١٩ و ٣١ أغسطس ١٨٤٠

ولكن الباشا برغم هذه العوامل كلها لم تفلت منه قدرته على القبض على ناصية الحال كما لم تحته مهارته في وزن الفرص وتقديرها . فلقد كان مثله كمثل المسوئير إذ أدرك بثاقب فكره أن الحلفاء لم يتوخوا السرعة في أعمالهم وأن الحصار البحري متى أعلنوه لن يسفر عن نتيجة حاسمة مباشرة (١) وقدرناى له أنه يستطيع أن يعتمد لا على تأييد فرنسا المادى بل على مساعدتها الإيدية ثم أنه كان يعتقد اعتقادا جازما بأن شعور الجمهور الانجليزى هو فى صفه أكثر مما هو فى صف الباب العالى . ولذا خيل اليه أنه إذا لم تأت طبق مايشتهى فانه يمكنه أن يضمن على الأقل أن يكون ملك مصر وراثيا فى ذريته . أما لو تصدع التحالف من الناحية الأخرى لسبب من الأسباب فانه قد يحصل على سوريا أيضا (٢) من أجل هذا أبى محمد على عتد ماحضر مندوب الاستانة ورفع القناصل العموميون إلى الباشا مطالب الحلفاء أن يصغى الى ططنة (٣) الكولونيل هودجز وبلاغة عباراته وأصر على المطالبة ببيان كتابى (٤)

ثم مرت الأيام العشرة الأولى بدون رد رسمى من جانب محمد على . ولما أوشكت مدة العشرين يوما أن تنقضى عرض محمد على قبول الحل الثانى ولكنه أبى أن يؤكد موافقته على الحل المذكور باطلاق سراح الاسطول التركى (٥) ثم انقضى الأجل المضروب ولكن القناصل العموميين ما زالوا يبقاؤون فى الاسكندرية بالرغم من وصول الأنباء فى يوم ٧ سبتمبر بأن السلطان قد خلع محمد على من كافة المناصب وبالرغم من أن الأوامر قد صدرت من سحب

(٢١) تقرير والوسكى كما أوردده الاستاذ صبرى فى كتابه السالف الذكر ص ٥٠٨

(٣) كقولته مثلا فى رسالته « انه يود أن يبلغ آراء اللورد بالمستون بعبارة مؤثرة »

(٤) هودجز فى ٢٠ أغسطس ١٨٤٠ - وزارة الخارجية ٤٠٦ - ٧٨

« ٥ » هودجز فى ٣٠ أغسطس ١٨٤٠ - وزارة الخارجية ٤٠٦ - ٧٨

القناصل العموميين (١) وفي الواقع لم يرح القناصل المذكورون الاسكندرية قبل يوم ٢٣ سبتمبر (٢)

ويرجح أن يكون بين الأسباب التي أخرت سفر القناصل وغبتهم في أن يرقبوا عن كثب سلوك قنصل فرنسا الجزائر وسبب آخر أنهم كانوا قليلي الثقة بعضهم ببعض مثال ذلك أن إحدى البواخر وصلت من بيروت في يوم ٧ سبتمبر وما كادت تلقى مراسيلها في ثغر الاسكندرية حتى أرسلت ما قيمته ٥ آلاف جنيه من النقود التركية في قارب ترفرف عليه الراية البريطانية لوضعه على ظهر إحدى البواخر الانجليزية التي كانت مرابطة في الثغر الاسكندري ولكن قومندان الميناء وضع يده على القارب وعلى النقود لأن القانون التركي يحظر تصدير الذهب . وهنا استولى الغضب على هودجز وتهدد من ازال الراية من على داره وأدرك ممثلا روسيا والنمسا أن هذا التصرف يحتمل أن يشير نزاعا بين الباشا وبريطانيا العظمى مما تجد معه الثانية الفرصة سانحة للافراد بالعمل دون الانتظار لتدخل حلفائها . ولهذا تدخل في النزاع بقصد تسويته (٣)

ومع أن هذا الحادث كان من أعمال التحريض فانه لم يبلغ حدود الامتنان والازلال الذي تحمله هودجز آخر أيامه في الاسكندرية . فقد كانت هناك مسألة البريد الهندي أيضا . فقد وصلت إلى هودجز قبل ذلك بأشهر عديدة تعليمات بأن يستفسر من الباشا عما ينوي اتخاذه حيال البريد المذكور فيما لو استعمل الضغط ضده (٤) وفي يوم ١٩ سبتمبر وصل البريد الهندي وهنا وقع هودجز في حيرة شديدة وقام من فوره قاصدا الديوان راجيا

(١) هودجز في ١٥ سبتمبر ١٨٤٠ — وزارة الخارجية ٤٠٦ - ٧٨

(٢) مبدىم الى نسلرود في ١٣ و ٢٥ سبتمبر ١٨٤٠

(٣) مبدىم الى نسلرود في ١٤ منه

(٤) تعليمات لهودجز في ١٤ ابريل ١٨٤٠ — وزارة الخارجية ٣٠٤ - ٧٨

ألا يعتدى أحد على البريد . فما كان من الباشا إلا أن مر رأسه علامة
الاجاب ولكن القنصل العام طلب توكيدا على ذلك فرد عليه الباشا بأنه لا
يجيبه إلى طلبه .

وهنا أبدى هودجز استغرابه ودمثته فلم يسع محمد على إلا أن يرد عليه
بعدة قائلًا : أن الدول التي تزعم أنها متقدمة قد شرعت في اتخاذ اجراءات قد
ترغنى على أن أحتذى حذوها فيها .

فلما طلب اليه هودجز أن يوضح ما يريد من هذه العبارة استطرد الباشا
فقال : ان تصرفات تلك الدول لا يمكن الارتكان إليها والثقة بها .

وهنا قال هودجز انه لا يسعه احتمال تلك الملاحظة اذا كان المقصود بها
انجلترا فابتسم الباشا ابتسامة التهمك وقال : فلنأخذ هذه الملاحظة بأنها تنى انجلترا
أو لا تعنيها ولكن ملاحظتي هذه ليست إلا صدى ما تتناقله الأقواه في
كل مكان .

وأخيرا أخبره محمد على أنه يسمح بمرور البريد هذه المرة فقط . ولما عاد
هودجز إلى دار القنصلية والغضب مستول على حواسه أبقى إلى لورد بالمرستون
وإلى حكومة بمباي بأن البريد لن يسمح بمروره في المستقبل .

وفي مساء اليوم نفسه بينما كان الحديث دائرًا بين هودجز ومدير بريد حكومة
جلالة الملك أخبر الثاني الأول : بأن انسانا ضعيفا قد أثار الفزع والرعب
السكان بلا مسوغ ، حول مسألة البريد (١) .

وفي اليوم التالي علم هودجز من قنصل روسيا العام أن محمد على قد أكد
لوكيل شركة الهند أنه طالما يبقى على عرش مصر فإن البريد سوف يكون
في أمن تام (٢) .

(١) هودجز « غلى » في ٢٢ سبتمبر ١٨٤٠ — وزارة الخارجية ٤٠٦ - ٧٨

(٢) « » في ٢٢ سبتمبر ١٨٤٠ — وزارة الخارجية ٤٠٦ - ٧٨

وهنا ثارت نائرة القنصل العام وتغلب الغضب على حواسه فأرسل إلى رؤسائه شكوى مرة من مدير البريد ووكيل الشركة قال فيها : أصبحت المسألة منحصرة فيما إذا كان يحق لمحمد على أن يجعل أحد الموظفين الساجطين يشقى مشية الجراد البطيء . ليسخر من معتمد جلالة الملكة وأن يقلل من اعتباره لوجود في مكانه سلطة انجليزية بحمولة وبالاختصار هل يحق لمحمد على أن يحول معتمد جلالته إلى كمية سياسية مهمة . ثم استطرد فقال : انه لم يتوقع الا العداء والخذلان من كافة الافراد الانجليز هنا ولكنه كان يؤمل على الأقل أن يلقى شيئاً من العطف من جانب الأشخاص الذين يشغلون مناصب عمومية على الأقل (١) ، وفي الحق أبدى بالمرستون عطفه عليه إلى حد أنه شكاً إلى رئيس لجنة المراقبة ضد وكيل الشركة ولكن الرئيس أخيره بصراحة : ان الشكوى إذا بعثت إلى رئيس الشركة فليسوف يعلم بها البلاط ومن ثم ينكشف أمرها وتصبح معلومة عند الجمهور (٢) ،

أما من ناحية محمد على فانه قد أوفى بعهده فعلى الرغم من سحب القنصل الجنرال وبالرغم مما وقع في سوريا من أعمال العدوان وما كان ينتظر أن يحدث من القلاقل في مصر فانه لم يكتف بالسماح بمرور البريد بل وضع اجراءات خاصة لحماية المسافرين عن طريق السويس (٣) . وكثيراً ما كان يقول أن الحرب ليست بينه وبين الشعب الانجليزي بل بينه وبين بالمرستون .

ومع أن محمد على هو الذى ضحك على ذقون خصومه الا أنه قد خرج مخذولاً من الميدان لأن القوات التي تجمعت ضده كانت أكثر مما كان يستطيع مكافحته ثم أن القيادة التي كان لها الإشراف على تلك القوات لم يكن ينفوذها الحزم والعزم كما أنها لم تكن تعرف التواني أو التقاعد ، ففي يوم ١١ سبتمبر

(١) هودجز « خاص » في ٢٢ سبتمبر ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٦ - ٧٨)

(٢) هوبوش إلى بالمرستون في ٩ أكتوبر ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٦ - ٧٨)

(٣) كما جاء في « الراجز الخاص بالطريق البري » بقلم يادري من ٢٥٧

نزلت إلى البر السوري بقرب بيروت قوة مركبة من البحارة الانجليز والجنود التركية . وقد حدث هذا بعد أن قضى الأعوان الأتراك الأشهر الطويلة في خض السوريين على رفع راية العصيان . وكان جيش ابراهيم وقتذاك متفرقا في أنحاء البلاد وفي حالة ضعف شديد فضلا عن حاجته إلى الذخائر والمؤن ولم يحل شهر أكتوبر حتى زفع الدروز راية العصيان . وفي ١٠ أكتوبر التقى السكولونيل ناير في جهة بيت ثاني بابراهيم على رأس شرذمة من الجند فانزل به الهزيمة واستولى على رايته . ثم سقطت بيروت وفي اليوم الرابع من شهر نوفمبر سلبت عكا بمدد ضربها بالقتال يوما واحدا وهي التي قاومت ابراهيم من قبل مدة ستة أشهر كاملة . وبسقوط عكا انهار حكم مصر في سوريا . أما في باريس فان وزارة تيير التي أوشكت أن تخرج فرنسا إلى حافة الحرب فقد سقطت قبل ذلك بأيام أي في يوم ٢٩ أكتوبر وفي يوم ١٥ نوفمبر ظهر السكولونيل ناير في مياه الاسكندرية على رأس عمارة بحرية قوية وفي اليوم السابع والعشرين من الشهر المذكور عقد مع الباشا اتفاقا بدون أن يكون له سلطة لعقد مثل ذلك الاتفاق وقد وافق الباشا على الجلاء عن سوريا وإعادة الأسطول العثماني في مقابل أن يعترف به حاكما على مصر هو وذريته من بعده وفي يوم ٢٩ نوفمبر ارسلت التعليمات لاستدعاء ابراهيم من سوريا .

وما كادت تذاع هذه الأنباء حتى دهش لها رجال السياسة في الاستانة أيما دهشة . وقد كتب هودجز بهذه المناسبة بلهجة لم يراع فيها منزلته القنصلية فقال : ان ما فعله ناير قد أثار ضجة شديدة بين رجال السالك السياسي هنا ، ولقد كان في مسلكه بعض ما عرف به الملاحون من الخروج على العرف فقد أبلغ الباشا القرار الذي وضعه بالمرستون والوزارة الانجليزية في أكتوبر مراعاة لشعور فرنسا . ويقضى القرار المذكور بالتوصية على أن يكون عرش مصر وراثيا في أسرة محمد علي في مقابل مبادرته بسحب جنوده من الأراضي التركية الأخرى وتسليم الأسطول العثماني .

ولما وصلت صورة الاتفاق الذي وضعه نابيير إلى لندن أقرتها الوزارة البريطانية في الحال على أن هواجس بونسيني وظنونه مازالت تضع العراقيل في سبيل التسوية التامة . فلقد حمل الباب العالي على أن يصدر فرمانا بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ يشتمل على عدة تحفظات غير مرغوب فيها (١) ولكن محمد علي بناء على نصيحة نابيير رفض العمل بهذا فرمان . وألحقت بالمرستون وميترنج في طلب تعديل المنحة وقد تم لها ما أرادا وصدر فرمان جديد بتاريخ أول يونية متضمن جعل العرش وراثيا للأرشد فالأرشد (٢) من المذكور من أعقاب محمد علي مباشرة . وقد حدد هذا فرمان الجزية فجعلها ٨٠ ألف كيس دراهم وجعل عدد الجيش ١٨ ألف جندي إلا في حالة الحرب أو إذا صدر تصريح خاص بزيادته وقد حذر فرمان علي مصر إنشاء سفن جديدة وهكذا أصبح حاكم مصر وليس في قدرته أن يهدد سلام أوروبا مرة أخرى ولئن قيل أن محمد علي قد أخفق في تحقيق غايته الرئيسية وهي إنشاء امبراطورية فانه توصل بلا شك الى تحقيق أشياء هامة فان مصر قد أصبحت بفضل مستقلة عن الباب العالي فيما عدا الاسم ثم ان ادارتها أصبحت ادارة منفصلة . وقد أصبح هذا الامتياز مضمونا باتفاق كلبة الدول ومع أن الباشا لم يوفق إلى تحقيق مشروعه الأكبر إلا أنه تمكن من وضع أسس دولة جديدة .

الفصل السابع

حكم محمد علي في مصر

سبق أن بينا أن من بين الأسباب التي حملت بالمرستون على المعارضة في امتداد نفوذ محمد علي عدم فهمه لحقيقة الاداة الادارية التي وضعها الباشا . وقد كانت الاداة المذكورة على التحقيق هي هدف المعاصرين يكيلون لها المديح بلا حساب أو يسلقونها بالسنة حداد لا تعرف معنى الاعتدال . فكنت إذا سمعت أنا من متحمسين من أمثال واجهرون فلا تسمع عن الاداة الادارية المذكورة إلا أنها أداة صالحة أسفرت عما فيه خير البلاد والعباد .

و أمثال هذا السكاتب لا يعترفون طبعاً بأن كثير من اصلاحات الباشا كانت اصلاحات عرضية لا جوهرية وبالعكس كنت ترى غيرهم من أمثال هولرويد مراسل بالمرستون لا ينظرون إلى المسائل الا بالعين البريطانية البحتة التي ترى لحالة الفلاحين لأنهم لا يعيشون في مساكن مبنية بالطوب الأحمر ولا يأكلون اللحم البقري (١) . ولكن لا بد للحكم بنزاهة على اصلاحات الباشا وما يلحق بها من الآراء الادارية أن يلقي الانسان باله دائماً إلى عدة نقط بحيث لا يبتأساها مطلقاً . فاولاً كان الباشا يعمل في بلد شرقي ومعنى هذا أن وظيفة الحكومة ومهمتها كانت صورة مشوهة عن مهمتها في بلاد الغرب . وقد كان من المنعذر حقاً على قوم ألفوا مبدأ « معيش » ان يقدروا قيمة نظام يضطلع بارشاد كل فرد من أفراد الرعية في كل ناحية من نواحي الحياة . وبديهي أن تشييه حالة

(١) كاميل في أول سبتمبر ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣٣٢ سنة ٧٨)

مصر بحالة حكومة الهند لم يكن له نخل مطلقا لأنه فيما عدا القليلين في إنجلترا من رجال ، أنديا هاوس ، أو النادي الشرقى ، لم يكن يعرف أحد ما يصنعه مواطنوه في الهند . لهذا لم يكن مدهشا أن الناس لم يفهموا محمد على حق الفهم وأسماء وأوائل أعماله ونواياه وفي الواقع لم يكن يسمع أحد بين حين وآخر عبارات الانتقاد المعقولة المنظورة على العطف إلا من أمثال صولت أو كامبل ممن كان لهم الملم بحالة البلاد أو من الموظفين الانجليز الأنديان الذين قامت أمامهم في الهند مشاكل كالتى قامت في وجه محمد على وحوله رعية شرقية تنظر شذرا الى أعماله .

ثم لا ننسى من الناحية الأخرى أن الباشا ورث تركة مثقلة وحكومة عاطلة من كل شيء . ويتعذر على الانسان حقا أن يبالغ في وصف ما كانت عليه الولايات التركية في بداية القرون التاسع عشر من حالة البؤس والشقاء .

ولقد حدثنا بوركنهاردت وكان في حديثه صادقا أن واليا نزهيا لا يمكن أن يعزل نفسه بالبقاء طويلا في منصبه لأن الباب العالي لا ينفك عن المطالبة بتقديم الهبات ولا شيء غير الهبات والاعانات وإذا ذلك يرى الباشا ترضية لجشع الباب العالي نفسه مسوقا الى مضايقة رعاياه وإرهاقهم وليس والى الذى يسهر على مصالح رعاياه ولا تحدته نفسه بتقديم شيء عدا الجزية المعتادة أو الذى يدع العدالة تجرى مجراها من أن ييؤ بسخط مولاه السلطان ليس اعدله ولكن لأن عدله يحول بينه وبين انتهاب الشعب وتقديم بعض الأسلاب هدية الى ديوان الاستانة وإذا باء بسخط مولاه ولا يرى له مخرجا لانقاذ حرياته إلا أحد طريقين إما تسليم رعاياه اليائسين في هدوء وسكينة الى سياط والى مستقبل يحل محله وأما أن يعلن مولاه بالثورة ويظل ينازع واحة السلطان الى أن يقنع الباب العالي باستحالة عزله فيظل صابرا على حمر الغضا الى أن تسنح له الفرصة للتخلص من ذلك والى العادل (١) ومع أن هذه الأقوال

قلت في سنة ١٨١٠ فكأنما تكهن قائلها بأنها ستطبق تماما على حالة محمد علي وكان عدم إدراك هذه الحقيقة سببا في حل بالمرستون على إساءة الظن بأعمال محمد علي والارتباب في غاياتها .

وإذا ما استثنينا العراق فإن مصر كانت أسوأ حالا من كافة الولايات العثمانية فإن الممالك كانت سياستهم قائمة على إرهاب البلاد واستلابها ولم يفكروا مطلقا في حماية الفلاح لا من أسلحة البدو الذين كانوا يهاجمونه ويقضون مضجعه ولا من عسف محصلي الضرائب وسياطهم بل لقد سولت لهم أنفسهم أن يتركوا أراضيهم بلقع بعد أن أصبحت الترع مسدودة بسبب ما تجمع فيها من الوحل والطين حتى أن الدلتا وهي أخصب أراضي العالم قد قل خصبها بنحو الثلث تقريبا . ثم أن غارات البدو في إقليم الفيوم كانت تبيجتها فرار السكان وترك الأراضي خرابا . ولم يكن أحد يعرف مبلغ ما ينتزع من الفلاح ولا مقدار ما اختلس من الأيراد العام في أثناء طريقه إلى خزانة الدولة أما أعيان الفلاحين - وكانوا يسمون روزنامجية - فقد كانوا معروفين بصلفهم وثرواتهم الطائلة (١) . أما العدالة فقد كانت مسألة رشوة لا أكثر ولا أقل . وأما الغنى واكتناز الثروة فقد كان عماده المحسوية . أما الحياة نفسها فكانت عبارة عن مجرد حظ أعمى .

ذلك كان شأن الحكومة التي ورثها محمد علي وألفها ونشأ في ظلها في ولاية ألبانيا . وليس من شك في أن استتباب الأمر له في مصر قد صيره حاكما . أو توتوقراطيا ونحسب أن أحدا لا يدهش لقبوله لتلك التركة . أو أنه سلك في بعض الأحيان نفس المسلك الذي كان لا ينتظر أن يجد عن أسلافه . ولقد قيل أن الجبرتي - صاحب التاريخ المعروف لقي حتفه خنقا وهو عائد من قصر شبرا إلى القاهرة في إحدى ليالي شهر يونية سنة ١٨٢٢ وقد ربطت جثته إلى

أقدام إمانه وتهامس الناس بأن الباشا قد ضاق ذرعا بآتات الجبرتي اللاذعة (١) كما قيل أن الذي كان يعهد اليه بنقل خطاب سرى كان يجازى بإلقائه في نهر النيل كضمان على عدم إفشاء السر إذا كان قد عرفه (٢).

ولقد ظل الباشا إلى أواخر أيامه والنزعة الأوتوقراطية متمكنة من نفسه ولم يكن لأعيان الاسكندرية ميل لإرسال أولادهم إلى باريس للتعليم فاستعاضوا عن الأولاد الذين طلبهم محمد علي منهم بأبناء البوابين وما شا كلهم من أبناء الطبقات الدنيا . ولما سمع الباشا بما فعله الأعيان قال في شيء من الغضب الممزوج بالاستغراب : إذا كان هؤلاء الأشخاص يجهلون مزايا التعليم والتجارة فليسوا أهلا لإلحاح الحمل الانتقال على ظهورهم كالشبالين والحير ، ومن ثم أصدر أمرا عاليا بأن يعمل كل إنسان بنفسه كائنا من كانت طبقته في إزالة تلال الأوساخ والقمامة المحيطة بالمدينة ومن ثم كنت ترى أصحاب الحوانيت والتجار والكتبة العموميون ورجال الدين يحملون على ظهورهم في أيام معينة سلالا مملوءة طينا وهم غارقون في لجنة لم يألفوها من العرق (٣).

ولم يكن الباشا الحاكم الشرقي الأوتوقراطي بحكم الميراث فقط بل كان كذلك بحكم البيئة أيضا . فاذا استثنينا العنصر الأوربي الضئيل العديم الحيشة ، ويدخل فيه القناصل العموميون وبعض التجار الانجليز والفرنسيون وشراذمة الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يعملون في الادارة المصرية - نقول إذا إذا استثنينا هؤلاء لآلفينا الباشا إنما يعيش في وسط شعب لم يكن يتوقع ولا يرغب في شيء عدا الادارة الأوتوقراطية . وأنت تعلم أن الحاكم الأوتوقراطي هو دائما معزول عن شعبه .

(١) الجبرتي ج ١ ص ٩

(٢) الحوادث في مصر بقلم سينور ج ٢ ص ١١٦

(٣) كما جاء في رسالة اميري في ٨ يولي ١٨٤٧ ب وزارة الخارجية ٧٠٨ - ٧٨

على أن محمد علي لم يكن تفصله عن شبه سلطته الغير محدودة فحسب بل كانت تضاف إليها سياسته ونواياه . ولهذا قال مرة للدكتور بورنج الذي هبط مصر لوضع تقرير عن سير الحركة التجارية في سوريا ومصر مامعناه : أرجو ألا تحكموا على أعمال بمقاييس المعارف عندكم بل ينبغي أن يبنى وبين ما يحجم حول من الجهل المطبق فبينما توجد لديكم طائفة من الأذكاء النابهين الذكر لا أكاد أجد حول من يفهمني ويعمل على تنفيذ أوامري . وكثيرا ما يخدعني الناس وأنا أعلم أنهم يخدعونني . ولست أعدو الحقيقة إذا صرحت انني كنت وحيدا طيلة حياتي أو على الأقل الشطر الأكبر منها (١) ، وكان ما يظهر في خلال حكم محمد علي من أعمال صالحة من صنع الباشا نفسه دائما وبالعكس كانت الأعمال السيئة في الأغلب من عمل أشخاص اضطر إلى استخدامهم لعدم وجود من يفوقهم علوا ذكاه وقد كانوا من الموظفين الذين لا يتعففون عن ارتكاب الموبقات لاشباع شهواتهم في الحصول على المال (٢) وإلى هذه الحقيقة أشار الباشا مرة في حديث له إذ قال : عند ما هبطت أرض مصر كانت البلاد بربرية وهمنجية لأقصى حد وهي لا تزال كذلك ليومنا هذا على انني برغم ذلك ما زلت أرجو أن تكون أعمال قد حولتها إلى أحسن مما كانت عليه فلا ينبغي أن تجزع إذا لم تجد في هذه الاقطار شيئا من المدينة المعروفة في الاقطار الأوربية (٣)

وليس من ريب في أن ثلاثين سنة من حكمه قد أحدثت في البلاد انقلابا سياسيا معدوم النظير ولكن لا يفوتنا ان جيلا واحدا ليس يكفي لترك آثار

(١) تقرير بورنج الاوراق البرلمانية ١٨٤٠ الجزء ٢١ ص ١٤٦

(٢) كامبل الى بدويل في ١ ديسمبر ١٨٣٧ - وزارة الخارجية ٣٢٢ - ٧٨

(٣) فودجز في ١٨ يونيو ١٨٤٠ - وزارة الخارجية ٤٠٥ - ٧٨

دائمة ونتائج ثابتة . فان مجرد عدم توفيق الباشا إلى العثور على العدد الكافي من الأشخاص الذين يعتقدون آراءه ومرايمه بالحماسة المنبثقة عن الاخلاص يضاف إلى ذلك شعوره بالهولة الحقيقية التي تفصل بين سياسته وسياسة غيره من الرجال ان هذا كله قد ادعى بطبيعة الحال إلى إيجاد عناصر الضعف وعدم الثبات في أعماله . وقد أدرك بحق أن كل تحسين يتوقف تنفيذه على سعيه وحده وان مالا يثمه هو شخصيا من الأعمال قد يظل كذلك دون أن يفكر أحد في إتمامه . ومن ثم كان هناك في بداية الأمر بعض نقص في التقدير لأعماله مزوج بجزء غير قليل من الاستعجال لرؤية نتيجة هذه الأعمال في الحال . وبينما كنت تراه منهمكا في وضع الاسس الراسخة اذا به يتحول منها إلى التعجيل باقافة أسوار قصر أحلام وهو يقول : أنا أعلم أنني رجل طاعن في السن فاذا كان هناك ما أرغب انجازاه فلا بد من انجازاه فوراً .

ولقد تضافرت مؤثرات على تقويض اصلاحاته وتجريدها من القوة الدافعة الدائمة أو لتوجيه نشاطه في غير وجهته المرغوبة وبالرغم من هذا كله يتعذر على انسان ما أن يجد حاكما شرقيا نجح نجاح محمد علي في عمل هذه الاصلاحات العظيمة مع أنه لم يكن مسوقا اليها بضغظ أجني بل عمل ما عمله مدفوعا بحب النظام والعدالة والخير وعلى الرغم من عناد كل من التفوا حوله ان لم نقل مقاومتهم السلبية .

ولم يحدث الباشا تغييراً يذكر في شكل الحكومة التي ظلت تسير طبقا للقواعد التي أظهر الزمن صلاحيتها وملاءمتها لحاجيات البلاد والتي لم نجرب نحن على البدء في تغييرها في المهد إلا من الجيل الماضي فان وحدة النظام الادارى كانت القرية وكبيرها شيخ البلد الذى يمثل حاكم البلاد في كل صفة ومن والقرى تركبت الاخطاوط ولكل منها حاكم الخط ومن هذه الاخطاوط يتركب المركز تحت حكم المأمور وقد جعل عدد المراكز ٦١ مركزا . ومن هذه المراكز

تركبت المديرية السبع ويشرف على كل منها مدير أو حاكم وتشمل دائرة اختصاص المديرين الأربع والعشرين مديرية التي كانت مصر تتركب منها في عهد المماليك . ولم يكن ثم مندوحة عن وجود هيئة متشعبة الاطراف في المدن الكبرى . وقد كان هناك القضاة ورجال الشرطة المخصوصون بالمحافظة على السكينة العامة والحيلولة دون وقوع الجرائم ومعاقبة فاعليها . وقسم الأهالي أيضا حسب مهنتهم أو حرفهم إلى طوائف ونقابات ويشرف على كل منها رئيس النقابة . ففي القاهرة مثلا كان هناك مالا يقل عن ٦٤ نقابة من هذا القبيل وكان كل رئيس مسؤولا عن سلوك أعضاء نقابته (١) وكانت هذه هي القاعدة التقليدية المألوفة في الشرق بأسره في تنظيم أرباب الحرف والصناعات

واضحان سير هذه النقابات سيرا يتمشى مع الأمانة والعدالة لم يكن ندحة عن ابقائها تحت الرقابة الدائمة اليقظة وبخاصة وان اعتقاد الجمهور في عدم أمانة الهيئات الرسمية كان متأصلا في نفوسهم وكانت الغاية المقصودة من هذا النظام الاحتفاظ برئيس مستعد للحيلولة دون ظهور مستبدين عديدين . ولم يترك مشايخ القرى الفرصة السانحة لإرهاق اخوانهم الفلاحين (٢) وحذا المدبرون وأمور المراكز حذو مشايخ القرى في ارهاق كل من وقعت أيديهم عليه . ولبت عدم الامانة كان النقص الوحيد في أخلاقهم كلا بل كان عدم الامانة مقرونا بالجهل المطبق وقد يحدث أن يكون المتعلم فيها واسع الاطلاع في كتب الفلسفة الاسلامية ملبا بدواوين شعراء العرب والفرس ولكن المدارس وقتئذ كانت تخرج علماء لارجال أعمال . وكان المدير لا يسترشد في أعماله الا بما تواضعت عليه التجربة وهذه التجربة لم يكشف

(١) كما جاء في تقرير بوننج « الاوراق البرلمانية سنة ١٨٤٠ » جزء ٢١ ص ١١٧

(٢) كما جاء في كتاب بلاد العرب بقلم « يون كيناردت » جزء أول ص ١٤٥

في أغلب الاحايين إلا عن خير الوسائل للسرقة مع استعمال اللبابة والحذر (١) ثم أن الحاجة التي تقضى الاتفاقات القائمة على عدم الأمانة بين الموظفين بعضهم وبعض كثيرا مانجم عنها تغيير هؤلاء الموظفين بغيرهم ومن ثم كنت تجد المصالح يشغلها رؤساء لا يعرفون من أعمالها وشؤونها لا كثيرا ولا قليلا . وهذه المناسبة كتب المستر بورنج في تقريره يقول : لم يكن هناك اهتمام ما بكفاءة الفرد واستعداده للقيام بهام العمل الذي عهد اليه بالتحازه ، (٢) ولم تكن لسوء الحظ ندحة من ذلك وقد شهد هذه المسألة كامبل وهو كما تعلم لم يكن شاهداً متعتا إذ قال : أن ما يصادفه تجارنا من المسائل المشيرة للغضب مرجعه عدم وجود نظام معين يضاف اليه جهل صغار الموظفين المحليين لسير الأمور اكثر مما يرجع إلى خطأ من جانب محمد علي أو ابراهيم باشا وعلّة هذا كله عدم وجود أشخاص بالكلية قادرين على السير بمختلف الشؤون في كافة المصالح المختلفة وبخاصة في الاماكن والفروع التي تمتد فيها التجارة الاوربية - يضاف الى كل هذا ان هناك نقصا طبيعيا ينطوى على الرشوة في كل شيء تركى بحيث لا بد ان يترك للزمن وحده أن يقضى على المساوىء الموجودة في الوقت الحاضر التي لا مفر من وجودها والتي نعتقد أنها آخذة في التناقص يوما فيوما (٣) وفي الواقع لم يكن يمكن ادخال أى اصلاح ثابت ما لم ينشأ جيل جديد اكثر تعليما وأدعى إلى الثقة من أبناء الجيل الحاضر ، وسدأ لما أوجده المران والتعليم والأخلاق من النقص لجأ الباشا الى وسائل الضغط والعقاب والتفتيش وأنتك إذ تقرأ كتيبه الدورية وقد كانت تتضمن وسائل الضغط المذكورة تجد أنها كتب متعة لذيدة ومفيدة وإن كانت تثير

١ جاء في كتاب بوكلاز مكاد السالف الذكر جزء أول ص ٢٤

٢ تقرير بورنج الاوراق البرلمانية ١٨٤٠ جزء ٢١ ص ١١٧

٣ كامبل ٢٢ ديسمبر ١٨٣٨ وزارة الخارجية ٣٤٣ - ٧٨

الضحك تارة والأسى تارة أخرى لأنها قد تتضمن أحيانا وعيدا خفيفا . فثلا
هناك كتاب صادر في سنة ١٨٢٦ يتضمن شكاية الباشا من أن الموظفين
لا يعنون العناية الكافية بتحسين الزراعة وقد جاء في هذا الكتاب أن الباشا
يوشك أن يقوم بنفسه بزيارة الأقاليم وتفتيش أراضيها الزراعية وقد أنذر
كل موظف يرى أثراً للاهمال في منطقته بدفنه حياً في حفرة خاصة (١) .
ولكن أمثال هذا الوعيد لم يكن يمكن أن ينظر اليه الانسان نظرة جدية
ذلك لأنه هدد بعد عام من ذلك التاريخ بمعاينة المهملين في الشؤون الزراعية
بالعصا أو بالسيف (٢) وفي بعض الكتب الأخرى التي دفع الحقد باركر
الفصل العام الى رئيسه بالمرستون بقصد تسليته ترى الباشا وقد صب جام
غضبه على الموظفين . وإنك لترى أثراً لذلك لمناسبة الاهمال في دفع الضرائب
إذ يقول للموظف المختص : من ذلك يتبين لي أنك غبي مهمل وأنه لدليل جديد
على أنك كالحمار في غباوته ، فان لم تدفع الأموال فورا ، فسكن على يقين بأنني
سأقطعك إرباً إرباً ، (٣) وكتب مرة إلى أحد الموظفين بمناسبة التباطؤ في
تقديم العدد اللازم من الأنفار للقرعة العسكرية ، وأنت أيها الحمارماذا عساک
صانع ... انني لم أضعك في هذا المركز إلا لعدم وجود من هو أقدر منك على
أن يشغله وقد جعلتك مديراً فهل يكون ذلك أن تهمل في أداء واجبك هذا
الاهمال وكل هذا الوقت . . . فبمجرد استلامك لأمرى هذا ضع عقلك في
رأسك وارسل بقية الأنفار .. وإن تباطأت في تنفيذه جعلتك مثلاً بين بقية
مديري الأقاليم (٤) . وأما حاكم السودان فقد كتب اليه بلهجة مخففة عند ما
أرسل اليه غرارة مملوءة بأذان العصاة كدليل على نشاطه في كبحهم قال الباشا

(١) كتاب دورى في ١٣ جادى الثانية ١٢٤١ (مخطوطات عابدين)

(٢) > > في شهر جاد الاول ١٢٤٣ (مخطوطات عابدين)

(٣) من رسالة لباركر ١٩ فبراير ١٨٢٣ (وزارة الخارجية ٢٣٢ - ٧٨)

(٤) من رسالة أغزى لباركر في ٢٣ يناير ١٨٢٣ (وزاره الخارجية ٢٣١ - ٧٨)

• على من يعتلون كراسى الحكم وأصحاب السلطة أن يدركوا أن فتح البلاد لا يكون إلا باقتناع الأهالى بالوسائل السلمية وبتوخى العدل فى تسيير الأمور بقصد اكتساب ثقة الأهالى ، وعلى الحاكم أن يقتدى بالقُدوة الصالحة التى ضربها الفرنسيون فى مصر وأن يقلد المسلك الذى سلكه الانجليز بعدهم ، (١) ولكن القارىء يجد فى الكتاب الدورى الصادر فى سنة ١٨٤٣ أقرب مثال للأوامر الادارية . قال الباشا الهرم - وقد أصبح كذلك بعد أن أثقلت عاتقه السنون - يناشد موظفيه بتقديم المساعدة له لأن متاعبه أصبحت فادحة بحيث ينوء بها عاتق شخص واحد . وقد ذكرهم بمركز مصر وخصبة تربتها فقال : ان من حسن الطالع أن تنعم بأرض كأرضنا لا مثيل لها بين أراضى العالم وعندى ان التقاعد عن بذل كل ما يمكن بذله من الجهود فى سبيل مضاعفة يسرها ورخائها لدليل الحقوق الذى لا يمكن أن يرضاه قلبى ويستحيل أن أفره فلا يحصى لى من أن أناشدكم فى كل حين بأن تسهروا على أداء واجباتكم لى تصل الى الغاية التى جعلناها نصب أعيننا وحذار من التكاثر والاهمال ... ان الرجل العاقل لا يباهى بأخلاقه الحميدة بل بما أصابه من النجاح فى ادارة . اعهد إليه من الأمور . فلا يفوتكم إننى سأواصل السهر على سعادة هذه البلاد ورخائها ولو ضحيت فى هذا السبيل بحياتى وحياة أقاربى . إن كل من حولى يعرفون جيد المعرفة اننى لا يطيب لى إيذاء شخص ما وقد سلخت أربعين ربيعاً لم تمتد فيها يدي بمعاينة أحد عقاباً شديداً . فإذا ما أرغمت يوماً على الخروج عن هذه القاعدة فلن يكون الذنب ذنبى بل ذنب غيرى ... ولم يكن يدور بخلدى فيما مضى أن تصل الى الحالة التى وصلناها الآن . والآن وقد سميت مطامعى واتجهت الى اتجاهها أرقى من اتجاهها الماضى فلا أقدم التضحية مهما جلت وعظمت فى سبيل رخاء بلادى وهى أقصى أمانى حتى ولو جلس على عرشها أحد أقاربى

(١) الى قومندان السودان فى ٩ ربيع الاول ١٢٣٦ (مخفوقات هابدين)

وأصبح مسلحاً لسكانها البالغ عددهم ثلاثة ملايين ، (١) .
ولم تنقض ثلاثة شهور على ذلك الكتاب حتى عمل كبار موظفيه على أن
يقسموا أمامه على أن يخدموه بأمانة وأن يرفعوا اليد عن كل ما يقع تحت
أنظارهم من الخيف أو إساءة استعمال السلطة فليس من شك في أن هذا الكتاب
الدورى يشف تماماً عن مكنونات قلب الباشا الحقيقية فلقد وجهه إلى الموظفين
خاصة ولم يدع محتوياته بين القناصل العموميين ولم يرم به إلى التأثير في الرأي
العام الأوروبى وإلى جانب هذا كله كان متلائماً تماماً مع اللهجة التى كان يستعملها
محمد على فى محادثاته الخصوصية مع أصدقائه الأوربيين . ولكنه يعلم جيد العلم
أن الاكراه كالعقوبة لا مناص منها . نعم لم يكن بطبيعته ميالاً إلى إيصال
الأذى أو الشر إلى أحد . وفى الحق أنه امتنع على العموم عن أعمال التأديب .
واسكن هذا كان بمثابة ميل عام لم تكن له حيلة فى الانحراف عنه بين آن وآخر .
مثال ذلك أن حصل الضرائب فى مديرية الجيزة ذكر كذباً فى سنة ١٨٢٢ أنه
لم يستطيع لا تحصيل العرايد العشورية ولا ضريبة المنازل . وقد كان الباشا على
حق أن يعتبر هذه المسألة فى منتهى الخطورة وقد ترجع عنده (ويستحيل البت
هنا هل كان الترجيح عادلاً أم غير عادل) أن المحصل كان كاذباً فى دعواه وأنه
مسوق إلى ذلك بطعمه فى الحصول على رشوة . فأصدر أمره الى ابراهيم باشا
وكان وقتئذ مدير الجيزة بأن يتفاهم مع الرجل وأن يقنعه - إذا استطاع - بخطأه
فان وفق إلى إقناعه فيها ونعمت والا أطاح رأسه حتى لا تعرض مصالح الدولة
للإضاياع بسبب مسلكه السيئ . ويظهر أن ابراهيم باشا نفذ الحكم بيده . وقد
جاء بعد ذلك فى كتاب إلى ابراهيم باشا أن الرجل قد لقي حتفه بسبب عناده
لا بفعل الباشا وابنه وأن مركزه لا بد أن يشغله رجل فرنسى أو شقيق

(١) كتاب دورى فى ٢ جادى الثانية ١٢٥٩ (ملاحظات هابدين)

القتيل (١) وكلما مرت الأيام وتحسنت الأخلاق العامة قلت عقوبة الاعدام تدريجياً حتى أن المخالفات الكبيرة كان يعاقب فاعلمها بالاشغال في الأعمال العمومية التي تمت في عهد الباشا . وقد صدر في سنة ١٨٣٠ أمر بحبس ٢٥ موظفاً من موظفي مصر الوسطى مع الأشغال الشاقة لمدة ستة أشهر (٢) وفي سنة ١٨٣٣ انذر الباشا مأموري المراكز بالعقاب إذا أرغموا موظفي الحكومة بحرق الأرض الواقعة في دوائر اختصاصهم (٣) وفي العام التالي نظراً لان ارهاق الدماء كان عملاً مذموماً في نفسه حظر على المديرين ومأموري المراكز اصدار حكم بالاعدام الا بعد الحصول على اذن خاص من الباشا (٤)

وقد صدر الأمر في سنة ١٨٣٦ باعدام أحد شيوخ القرى إذ قامت البيعة على أنه ضرب بلا مسوغ شخصاً ضرباً مبرحاً أفضى إلى موته (٥)

ولكن الضمان على عدم خروج الموظفين عن حدود وظائفهم لم يكن الا باسداء النصح ولا بانزال العقاب الصارم بل زيارة الاقاليم بين آن وآخر وتقصى أحوالها بدقة وعناية . ولذا لم يقصر الباشا في زيارتها زيارة منتظمة وكثيراً ما كان يزورها ويتجول في انحاءها باحثاً متنبهاً . وبخاصة عن حالة الحسابات ومسير الادارة ، ووجه عام بل كان كثيراً ما يتجول بمفرده بدون حراس حتى يتمكن أحقر الناس من الدنو منه ورفع شكواه اليه رأساً ، وقد كان من نتائج زيارة قام بها الى السودان سنة ١٨٣٩ ان أصدر أمره بعزل

(١) خطاب الى ابراهيم باشا في ٥ شعبان ١٢٥٠ هـ (مخطوطات هابدين)

(٢) كتاب الباشا الى كتيختا بك في ٥ صفر ١٣٤٦ (مخطوطات هابدين)

(٣) كتاب الباشا الى المديرين في ٩ محرم ١٢٤٩ (مخطوطات هابدين)

(٤) كتاب الباشا الى المدير في ٢٠ ربيع الثاني ١٢٥٠ (مخطوطات هابدين)

(٥) كتاب الباشا لدير طنطا في ٦ جمادى الثاني ١٢٥٢ « مخطوطات هابدين »

طائفة من الموظفين الجملاء الحربى الذمة (١)

أما الموظفون الأجانب فى الادارة العامة فيلوح أن عددهم كان ضئيلا جداً فمع أنه كان يوجد فى انحاء البلاد عدد من خوارج الفرنسيين والانجليز وغيرهم فانهم كانوا فى الترسانات والجيش (٢) . بينما العدد القليل جداً عمل فى الادارة العامة ولم أعثر على أثر لاستخدام فى الادارة المدنية الا فى الخطاب الذى أشرت اليه سالفاً والذى أرسله الباشا إلى ابراهيم باشا بتعيين محصل فرنسى فى مديرية الجيزة بدلا من المحصل القبطى الذى أعدهم

كما أن المناصب الكبيرة لم يكن يشغلها أحد من أهالى البلاد لأن الادارة العليا كانت فى أيدي الأتراك لا فى أيدي المصريين وهذه المناسبة كتب بورنج يقول : ان أحقر شخص له قليل من الدراية باللغة التركية يعد نفسه فعلا من طبقة أرقى من طبقة الوطنيين أبناء البلاد ، (٣) بل أن أحد الخدم المصريين لم يكن يمكن تكليفه بحمل رسالة إلى موظف ذى منصب كبير .

وفي الحق كان الرجل التركى فى مصر فى عهد محمد على يتمتع بشىء من المنزلة السامية التى كان يتمتع بها موظف شركة الهند الشرقية فى الهند . وقد لاحظ الأجانب بشىء من الاستغراب ما كان سائداً بين طبقات الأهالى من الشعور بالاصغار والاذلال فلقد كنت تسمعهم يقولون : لسنا إلا مجرد فلاحين . . . ولم يدر بخلدكم مرة واحدة أن يتشككوا فى حق الأجنى فى بسط حكمه عليهم . وكانوا عزلا من السلاح كلية وكان خضوعهم واستسلامهم تاما لا يطلبون أكثر من أن يسمح لهم بصب مياه النيل بسلام فوق أراضيهم الخصبه (٤) .

(١) كتابه إلى عباس باشا فى ١١ محرم ١٢٥٥ (مخطوطات طابدين)

(٢) كابل فى ١٢ يونيه سنة ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣١٩-٧٨)

(٣) تقرير بورنج (الاوراق البرلمانية سنة ١٨٤٠) جزء ٢١ ص ٧

(٤) تقرير بورنج (الاوراق البرلمانية سنة ١٨٤٠) جزء ٢١ ص ٧

ولكن الباشا لم تسول له نفسه أن تظل هذه الحال أبداً طويلاً لأن ثقته بالأتراك كانت إلى حد ما وقد كان يحس أنهم يعطفون على الاستانة وأن نفوسهم تنوق إلى وسائل الحكم القديمة القائمة على الفساد والرشوة وهى الوسائل التى كان الباشا قد عقد نيته على استئصال شأفتها .

لذلك عمل كلها مكتبته الفرصة على أن يستبدل أولئك الموظفين الأتراك بغيرهم من المصريين وكان دور فى القنصل الفرنسى أول من اقترح عليه هذه الفكرة التى أتمت وقتئذ جرئته .

وكان الباشا قد أرسل إلى المدارس الفرنسية فى سنة ١٨٢٦ ما لا يقل عن ٥٤ شاباً من أبناء مشايخ القرى وغيرهم للتعليم على نفقة الحكومة المصرية على أمل أن يصبحوا صالحين فيما بعد للوظائف العمومية (١) .

وتصادف أن الباشا فى أثناء زيارته لأقاليم الدلتا فى سنة ١٨٢٣ أن عرج وبصحبته والفلة ، على صغار الموظفين الأتراك الذين يعملون فى تحصيل الضرائب فراعهم عدم حديثهم على الأهالى الفلاحين وتشددتهم معهم فى أخذ الأموال لشؤونهم الخاصة . وهنا أعلن الباشا أن مشايخ القرى الفلاحين ينبغي من الآن فصاعداً أن يرفعوا شكاياتهم إليه رأساً (٢) وكانت إحدى نتائج هذا القرار اجتماع رهط من المشايخ فى الاسكندرية بذلك ببضعة أشهر . ويؤخذ من بيانات سكرتير الباشا للقناصل العموميين أن الباشا أراد انتهاز هذه الفرصة ليلفت أنظار المشايخ إلى ضرورة القيام بواجباتهم على الوجه الأكمل .

وقد ذكر كامبل فى تقرير له نص محادثة ودية دارت مع المشايخ المذكورين وقد أقسموا ليلذل كل جهد فى سبيل تنفيذ أوامر الباشا حرقاً (٣) على أن ما نشر من البيانات لا يدل على شئ .

(١) صولت فى ٤ أبريل سنة ١٨٢٦ - وزارة الخارجية ١٤٧ - ٧٨

(٢) كامبل فى ١٣ يونيو ١٨٣٣ - وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨

(٣) تقرير كامبل فى ٢٦ أكتوبر ١٨٢٤ - وزارة الخارجية ٢٢٨ - ٧٨

ويظهر أن محمد علي قد أدرك أنه لا يستطيع الاسترسال طويلا في سياسة استبدال الموظفين الأتراك بالموظفين المصريين . ذلك لأن الموظفين الأتراك كما لاحظ أحد الأجانب متمرنون أكثر من الموظفين المصريين على السرعة بلباقة . يضاف إلى ذلك أن الدسائين ومحبي الصيد في الماء العكر ، وهم الذين يكثرون عددهم عادة في ظل الحكم الفردي ، مهما كان ذلك الحكم نافعا وصالحا كانوا يعملون على استغلال ميول الباشا الصالحة في قضاء لبائاتهم فان مشايخ القرى - كما علم الباشا بعد ذلك - كانوا يحرضون إخوانهم على التلصؤ في تحصيل الضرائب أملا في أن يقع اللوم على عاتق الموظفين الأتراك فيطردهم محمد علي ويعين مكانهم المشايخ . فصمم الباشا على وضع حد لهذه الحالة فورا وكان من رأيه عدم إضاعة الوقت في القيام بتحقيقات عملة وغير منتجة لن تؤدي إلا إلى جلة أكاذيب ولذا قرر معاقبة كل شيخ متهم بمثل ذلك المسلك الخطير بدون إضاعة الوقت سدى (١) ويستبعد على ما يظهر أن تكون هذه المسألة قد تنوسيت في أثناء اجتماع المشايخ في الاسكندرية وهو الاجتماع الذي أسلفت الإشارة إليه ، ولو أن البيان الذي أعطاه سكرتير الباشا إلى السكولونيل كامبل لم يذكر شيئا من هذا فلم يكن ثمت مقر من أن تنتظر سياسة التوسع في توظيف المصريين لتطورات مشروعات الباشا التعليمية .

أما الأعمال في مركز الحكومة في حاضرة القطر فكانت موزعة بين سبع مصالح : الحرية والأسطول والزراعة والمالية والتجارة و(العلاقات الخارجية) والتعليم والبوليس . ومع أن الوزراء الذين كانوا يشغلون هذه المناصب كانوا يعتبرون من طبقة أرفع من طبقة مديري الأقاليم لم تكن لهم أية سلطة على هؤلاء المديرين لأن الباشا كان يحرص على أن تكون بيده كافة أعتة الحكم كما أنه لم يسمح لهذه المصالح المركزية أن تجرى في مجراها الطبيعي وتوسع

(١) كما جاء في خطابه إلى عباس باشا في ٢٨ جادى الأولى سنة ١٢٤٩ (عقوبات

دائرة أعمالها حتى تصبح وزارات كبيرة تكون أول ما تضعه نصب عينها أن تبرر وجودها بتعقيد الاجراءات العامة . وقد ألغى ٢٠٠ وظيفة من وظائف الخزنة العامة وكأنه لم يكتف بها بل راح يذكر المراقب بأنه في وسع كبار التجار الاسكندريين بأربعة من السكينة فقط أن يراقبوا حركتهم التجارية التي لا يقل إيرادها عن ثلث إيراد الخزنة . وهل تنابى جنون الباشصراف في ملء الوظائف العمومية بالأقباط . . فان لم يستطع المراقب ادارة شؤون الخزنة بطريقة أحسن من ذلك فلسوف تستند مهمة مراقبة الخزنة لشخص آخر .

ولعل أهم ناحية في حكم محمد علي هي بلا جدال حرصه على تنمية وتوسيع دائرة بحث المسائل العامة في عمل ما . فلقد أنشأ في سنة ١٨١٩ مجلسا أو ديوانا قوامه سبعة أشخاص لإدارة وبحث ما يعقد من الصفقات بين الخزينة وبين التجار الأوروبيين (١) وطبق نظام التخصيص الرسمي هذا على كافة المصالح التابعة للحكومة المركزية وأصبح من المحتم أن تقتل كل مسألة بحثا قبل عرضها على الباشا ثم حدث التوسع في تطبيق هذا المبدأ في سنة ١٨٢٩ فلقد اختير ابراهيم باشا رئيسا لاجتماع خاص مركب من ٤٠٠ شخص منهم كبار الموظفين المدنيين والضباط العسكريين والمديرون وبعض مشايخ البلاد وتناول بحسبهم خير الوسائل لاصلاح الفساد وتحسين حالة الفلاحين . واستمر هذا المجلس يعقد جلساته في كل مساء وأقسم أعضاؤه أن يتكتموا كل ما يدور فيه من المباحثات وفي سنة ١٨٣٢ جرب الباشا مشروعا من هذا القبيل في سوريا . فقد أنشئ مجلس من الأعيان (٢) وعدم ٢٢ للنظر في شؤون الرعية (٣) وفي سنة ١٨٣٤ طالب الى فضيلة شيخ الجامع الأزهر ورئيس نقابة التجار بترشيح عدد لائق من العلماء والتجار للاشتراك في أعمال المجلس الأعلى وكلف

(١) كتاب الى كتبخدا بك في ١٢ شبان ١٢٣٥ (مخطوطات عابدين)

(٢) كتاب بإركر الى غوردون في ٢٢ سبتمبر ١٨٢٩ (وزارة الخارجية ١٨٤-٧٨)

(٣) كما جاء في مشور ابراهيم باشا في ١٥ صفر ١٢٤٨ (مخطوطات عابدين)

المديرون في الوقت نفسه بأن يشكلوا في كل مديرية جمعية من الزراع ومشايخ البلاد وغيرهم لانتخاب شيوخين من مشايخ القرى لتمثيل مزارعي المديرية المذكورة في المجلس الأعلى . أما السائحون وكانت معلوماتهم عنوان الرأي العام الأوربي - فقد أساءوا فهم هذه الأمور وأساءوا تصويرها لمواطنيهم فقد كان هناك من فاحية الشاب دزرائيلي الذي صور الباشا للناس كأنه يقول أنه يود أن تكون له برلمانات عديدة كما كان لقلبيوم الرابع مع حرصه على أن ينتخب هذه البرلمانات بنفسه وكان يوجد من الناحية الأخرى بعض فلاسفة الراديكاليين ومن اليهم من أنصار سانت سيمونز وكانوا يمثلون الباشا كأنه شخص اعتق المبادئ الديمقراطية الغربية . فكان الفريق الأول لا يرى فيما يقوم به الباشا من التجارب إلا أنها مجرد حيل يراد بها التفرير بالرأي العام الأوربي وأما الفريق الثاني فكان يرى أن المقصود بها إنشاء حكومة نيابية (١) وليس من شك في أن أعمال محمد علي لم تكن هذا ولا ذاك فإن الأعمال العامة البادية العادية في الشرق يبت فيها رهط من الموظفين يقال لهم الديوان أو الديار وعلى رأسهم الباشا نفسه أو من عده من كبار الموظفين وأمام هذا الرهط المجتمع بصفة علنية يجتمع أرباب الشكاوى والمفرجون . وقد ذكر بارتل فرير بهذه المناسبة أن معرفة ميول الرأي العام في أي قطر من الأقطار الغربية مهما كان لها من الأهمية فإن أهميتها تزداد كثيرا في الأقطار الشرقية وذلك لأن الحكم الشرقي يحرص كل الحرص على معرفة ما يردده الناس في الأسواق وفي مناج القوافل نعم أنه يستطيع الاعتماد على تقارير جواسيسه - والجاسوسية في الحكومات الاسيوية من أثبت العوامل والأدوات الحكومية - ولكن

(١) كما جاء في كتاب حياة دزرائيلي بقلم موني بيني ديوكل جزء أول ص ١٧٦-١٧٧ وكتاب مصر ومحمد علي بقلم سان جون جزء ثان ص ٤٧٢ وكما ورد في مذكرة بquam (الموجودة في المتحف البريطاني تحت رقم ٢٥٦٦٣ مخطوطات)

إلى جانب الجاسوسية كان يمكن الوقوف على جانب آخر من آراء الناس بالاجتماعات التي كان يعقدها محمد على من آن الى آخر ولقد كان الياباشا أحصف من أن يفكر في نقل التقاليد الغربية بلا تمحيص أو يقلدها تقليداً أعمى. ولكنه كان في الوقت نفسه من الحصافة بحيث يرى الاضرار من نقل الصالح من التقاليد المذكورة وتحريرها حتى تتلائم مع العادات المرعية في البلاد بحيث تعود بالخير والفلاح على حكومته. ولعله كان مدفوعاً بعامل آخر. فان رجله من القوة وتقدير أهمية التعليم كما كان لمحمد على لا يمكن أن يقال أنه كان يجهل ان الجمعيات التربوية التي كان يعقدها لم تكن مجرد وسيلة من وسائل الحكم فقط بل كان كذلك إحدى وسائل التعليم السياسي. ولو كانت مصر ورثت من ورث مواهب محمد على العظيمة كما ورثت ممتلكاته لقدمت أمم الغرب من ضروب الإصلاح السياسي ما يقل في أهميته عما قدمته اليابان. ولكن عمر فرد واحد وانقضى معظمه في تأسيس ملك سياسي لا يمكن بمفرده أن يفعل أكثر من وضع الحجر الاساسي العام لمعاهد الإصلاح والترقي تاركا لمن يخلفه تسكلة البناء.

وقد كان النجاح المضطرب لحليف ادارته المانية ومن ثم خيب ظنون الذين كانوا يرقبون أعماله ويتوقعون خرابه المالى قائلين أن حروبه المتعددة يضاف اليها مشروعاته الداخلية سوف تؤدي الى إفلاسه وإفلاس خزينة البلاد العامة. ففي سنة ١٨٢٧ مثلاً بينما كان عاقبه مثقلاً بنفقات الحرب في المورة وكانت موارده المالية متعبة بسبب هبوط منسوب فيضان النيل عامين متتاليين. وكان محمد على رغم ذلك منهمكاً في تأسيس المصانع وانشاء رصيف للبحر وترسانة في الاسكندرية (١) ولم يحض على ذلك سوى سنوات أربع فقط حتى كان يضع أساس مشروعات تزيد في نفقاتها وضخامتها نحو عشرة اضعاف عن

(١) كتابا في كتاب باركر سوريا وبعمر حمزة ثان ص ٦٠-٦١

نفقات المشروعات السابقة (١) وقد نجح في الابتعاد عن اشراك الدائنين الأوربيين (٢) وقد خيل لبعض الناس في سنة ١٨٣٧ أن هبوط أسعار القطن - وكان محمد علي يحسبته - سوف يؤثر أشد تأثير في ميزانيته ومع ذلك فقد تمكن الباشا من دفع ما لجنوده من المرتبات المتأخرة (٣) وفي الواقع كانت إدارته المالية مقرونة بالنجاح حتى أن باركر نفسه كان يعتقد أن الباشا قد عثر على مضباح علاء الدين المذكور في الأفاصيص .

ولم يكن هناك أثر للسحر فيما كان يعمل محمد علي الذي جعل رائده الحكمة واليقظة . ولقد كانت الحسابات العمومية عند ما تسلم محمد علي أعنة الحكم بأيدى الكتبة الأقباط الذين جعلوا منها النموذجا للتعقيد وكانت غايتهم من ذلك التعقيد مزدوجة ذلك بأن يجعلوا خدماتهم ما لا يمكن الاستغناء عنها وثانية لأن التعقيد يسترأغلأطهم بحيث يتعذر العثور عليها . ولم تكن الحسابات العمومية مركزة في مصلحة معينة بل كانت الضرائب المختلفة توزع بين المصالح المتشعبة طبقا للطريقة التركية المتبعة (٤) فلم تكن ثمت ميزانية ولا أمل في وضع ميزانية . ولقد أظهر الباشا والحق يقال ميلا لأن يدرس وينقل عن الغربيين في هذه المسألة كغيرها من المسائل فكلف باغوص بك الأرمني وأشد الموظفين اخلاصا بأن يحصل على مشروع لضبط الحسابات كالمعمول بها في المصالح العمومية في أوروبا (٥) .

وأُسندت إلى الميسو جرمار الفرنسي مهمة وضع نظام جديد . ولكن ذلك لم يبطل العادة السيئة التي كانت متبعة وهي تخصيص إيراد مناطق معينة

- (١) كتاب باركر سواليا ومصر جزء ثان ص ٦٠ - ٦١
- (٢) كما قل كايل في تقريره في ١٢ اكتوبر ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)
- (٣) من رسالة لكاييل في ٢٥ مايو ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣٧٠-٧٨)
- (٤) مثال ذلك تخصيص الايراد الميرى المتحصل من دوشق لشؤون الحج
- (٥) كتاب الباشا الى بوغوص بك في ٢٢ ربيع أول ١٢٤٩ . (محفوظات عابدين)

لوزراء معينين لسد نفقاتهم بدلا من إرسال الايراد جميعه إلى خزانة مشتركة ولا ريب في أن سير الأمور في الأحوال الحاضرة يؤدي إلى الفساد وسوء استعمال السلطة لأن لكل وزير خزائنه الخاصة أى أن هناك سبعة أبواب مفتوحة (وهي أبواب الوزارات السبع) للغش والتدليس مع أن فتح باب واحد للفساد في بلاد كهنه هو أكثر من اللازم (١).

وعند ما زار بورنج القطر المصرى في سنة ١٨٣٨ استطلع الباشا رأيه في مسألة الحسابات، وحجى إليه بمختلف الحسابات العامة لائقاء نظرة عليها فأشار بعده توصيات لاصلاح الحسابات. وكان في طليعة هذه التوصيات وضع ميزانية في ابتداء كل سنة لبيان الايرادات والمصروفات ثم إرسال كافة الايرادات الى الخزانة الرئيسية ثم الفصل بين السلطة التي تستلم الايرادات عن السلطة التي تتصرف في الأموال العامة وتخويل وزير المالية السلطة الكافية لإقرار ما يقترح عليه من المصروفات أو رفضها وأخيرا وضع قاعدة لدفع الحسابات العامة فوراً وموازنتها وخصها (٢).

وليس فيما بين أيدينا من الأدلة المقتضية ما يكفي لاعطائنا صورة صحيحة أو صورة كاملة عن تاريخ الباشا من الناحية المالية. ولكن يلوح أنه استطاع في كل حين أن يخفض مصروفاته عن إيراداته. خذ مثلا على ذلك سنة ١٨٢٠ المتداخلة في سنة ١٨٢١ (والمعلوم أن السنة القبطية المستعملة في الحسابات المصرية تنتهى عادة في ٢٨ سبتمبر) (٣) فقد بلغت الايرادات في تلك السنة ٢٤٠ ألف كيس وبلغت المصروفات ١٩٠ ألف كيس وفي سنة ١٨٣٢ المتداخلة في سنة ١٨٣٣ زادت الايرادات قليلا عن ٥٠٠ ألف كيس على حين أن المصروفات لم تبلغ ٤١٥ ألف كيس. أما في سنة ١٨٤٦/١٨٤٧ فقد كانت

(١) تقرير كامبل في ٢٦ فبراير سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٢) تقرير بورنج «الاوراق البرغانية سنة ١٨٤٠» ٢١ من ٦٢

(٣) كما ذكر ذلك سورى في ١٧ مارس ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٧٥٧ - ٧٨)

الإيرادات أكثر من ٦٠٠ ألف كيس والمصروفات أقل من ٤٦٠ ألف كيس وليس من شك في أن الباشا كانت تصادفه سنون تكثر فيها المصروفات وإذا ذلك يلجأ إلى الرصيد المتراكم فيغترف منه ولكن كانت الوفورات أكثر غالبا من العجز .

وقد كانت إيرادات الأتبان أو الميرى كما يسمونها - أهم باب من أبواب الإيراد ولكنها قلما وصلت إلى ٥٠ ٪ من مجموع الإيرادات بينما كانت نفقات الجيش والأسطول هي أكبر باب من أبواب المصروفات فلقد كانت تبلغ نحو ٥٠ ٪ من مجموع الإيرادات .

وكانت ملكية الأتبان في مصر في بداية القرن التاسع عشر هي نفس الحالة المضطربة التي كانت سائدة في الهند عند ما بدأت شركة الهند الشرقية في إدارة أراضيها في الهند . فلقد كانت مصر في نظر المذاهب الإسلامية الأربعة بمثابة بلاد فححت بحد السيف وخاضعة لسلطة الخليفة وتوكيدا لهذا كان كل إمام مسجد في أية ناحية من نواحي القطر المصري يرتقي المنبر في يوم الجمعة حاملا سيفا خشبيا أو سيفا حقيقيا وهو بذلك يمثل خليفة المسلمين .

ولكن الحاكم كان يتخلى عن أراضي الحكومة (الجفالك) كما كان يحدث في كافة أنحاء العالم وقتئذ بما يتنازل عنه من الهبات التي يمكن استردادها عند الطلب أو يقال أحيانا أنها غير قابلة للاسترداد على أن الخلاف لم يكن كثيرا على الشكل ولكن رجال القانون الإسلامي تمسكوا بهذا المبدأ البسيط وهو أن الهبة مهما كانت ملزمة يمكن استردادها متى اقتضت ذلك مصلحة الدولة وهي مسألة لا يمكن لأحد غير الحاكم أن يبت فيها .

ولقد كان من جراء ما نشأ من ذلك الفوضى في خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر أن وجدت طائفة من الملاك وفي طليعتهم زعماء المالك والمزارعين الذين يؤدون الضرائب وكانوا وقتئذ يسمونهم الملتزمين وبديهي أن الحكومة لم تحصل على إيرادات مطلقا عما كان بأيدي الفريق الأول من الأراضي في

حين أن ما كان بأيدي الفريق الثاني اشتمل على مناطق أخذت تزداد اتساعا مع مضي الزمن دون أن تدفع عنها ضرائب ، وكانت تسعى أراضي الوسية . وكان من باكرة أعمال الباشا - كما سلفت الإشارة الى ذلك - أن استولى على أملاك أعيان المالك وقام بالتحري عن الشروط التي تمت بها ملكية الأراضي الأخرى . وقد تمكن محمد علي فيما بين سنتي ١٨٠٤ - ١٨١٤ من الاستيلاء على كافة الأراضي وكافا الملتزمين بمعاشرات عوضاً عما كان لديهم من الأراضي (١) ولا يلوح أن الباشا تجاوز في هذه الاجراءات الحدود الاسمية لحقوقه القانونية ولو أنه لا ينبغي أن يبرح الأذهان الحقوق القانونية، هنا كانت تعني شيئاً آخر عدا مانعته في أوروبا . وليس من شك في أن تصرف محمد علي ذلك كان ينطوي على شيء من الشطط الذي ربما كان في وسعه أن يبرره نظرا لحاجته القصوى وقنن الى المال . إذ لا ريب أنه لم يسعه أن يؤسس حكومة وقيمها على دعائم وطيدة إلا إذا استعاد تلك الأراضي التي تبلغ مساحتها ثلاثة أرباع أراضي القطار ولم يستول عليها الافراد إلا بسبب خرق أسلافه وإهمالهم . وبديهي أن الحاجه يمكن أن يلجأ اليها الانسان لتسوية كل شيء . على أن تصرفات محمد علي الآنفه الذكر لم تؤثر مطلقا في الفلاحين ولا أحس بضررها إلا عدد قليل من المالكين وقد كان خليقا بمن وجها الى الباشا عبارات التقيد من الانجليز أن يعودوا الى أنفسهم فيذكروا أن اللورد كوبونو ليس لم يكتف بنزع أراضي عدد قليل من الأعيان بل جاوزهم الى الكثيرين من فلاحى اقليم البنغال نعم ليس يمكن الدفاع عن الظلم ولكنه جريمة ظلم الاقلية هي أخف بكثير من ظلم الاكثرية . ذلك الظلم في الحالة الأولى لا يؤدي الا الى نوع مخفف من الشقاء يسهل تقاديه . وليس يخامرنا

(١) كما جاء في كتاب آر تين بك المسمى «الاملاك العقارية في مصر» ص ٨٤-٨٦

وكتاب سان جون الجزء الثاني ص ٤٥٦ وكتاب المسيو جومات المسمى «الامتعات» ص ١١ ورسالة ميسيت في ٢٢ مارس ١٨١٤ (وزارة الخارجية ٥ - ٢٤)

شك في أن لورد كورو نو اليس والباشا كانا يعتقدان أن سياستهما هي لصالح
البلاد عامة .

وتلا استعادة الأراضي مسجها مسحا دقيقا أولاد الباشا عنايته وتشتمل
سجلات المديرية توقعاته كدليل على اهتمامه بتلك العملية (١) ولكن عمله
هنا لم يأت كاملا لسوء الحظ بسبب رداءة موظفيه فان الذين تولوا مسح الأرض
كانت تنقصهم الخبرة والدربة بينما كان رؤسائهم تعوزهم الأمانة (٢) وفي
الواقع لم يكن لمحمد علي محيص من مواجهته كما قام أمام شركة الهند الشرقية
من المصاعب في سنيل القياس : مساحة الأراضي التي تأتي بالاراد في الأقاليم
البنغالية . ولم يكن لها في الأقاليم الهندية الأخرى من نتيجة سوى إحداث سيل
جارف من الأغلاط الأولية .

ولنتقدم لك بمثل مما قام في وجه محمد علي من المصاعب فقد اكتشف أن
كبار الأعيان وأصحاب الأملاك الواسعة يرشون موظفي المساحة ليشهدوا على
أن أراضيهم قاحلة جرداء تعوزها مياه الري هذا بينما أولئك المساحين يسدون
العجز الناشئ عن هذا التخفيض بفرض ضرائب فادحة على الأراضي التي يقوم
بحرثها صغار الفلاحين (٣) على أن عملية المساحة هذه مهما كانت مختلفة في الأمور
التفصيلية وبرغم أنها كانت في حاجة إلى مراجعة من آن لآخر كلما ظهر النقص
بأدائها للعيان . نقول برغم هذا كله فأنها قد كشفت عن مساحات زراعية كبرى
كانت الآن غير معروفة للحكومة نتيجة لأعمال الغش والتدليس المتعمد .

ومسألة أخرى كان لها أكبر نصيب من اهتمام الباشا ألا وهي مسألة الري
فلقد أدخل مالايقل عن ٣٨ ألف ساقية أو ما يزيد عن نصف ما كان يستعمل

(١) كتاب ادمين بك السالف الذكر ص ٨٨

(٢) كما جاء في رسالة هكابل في ٢٦ فبراير سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية

٣٤٢ - ٨٧)

(٣) كما ورد في كتاب ال مدير الحيزة في ٨ صفر سنة ٢٥٠ (مخطوطات طابدين)

من السواقي في سنة ١٨٤٤ (١) وقد اهتم الباشا بتطهير ترع الري القديمة وأمر بحفر ترع جديدة بجانبها ثم أنه حرص على إدخال مساحات كبيرة من الاراضى فى الصعيد ضمن الاراضى القابلة للزراعة . ولم يفت كامل بهذه المناسبة أن يشير إلى حفر ترع جديدة أريد بها أن تروى مالا يقل عن المليون من الأفدنة (٢) وقد شهد بورنج من ناحيته بأن ١٠٠ ألف من الأفدنة البور قد أصبحت فعلا داخل منطقة الاراضى القابلة للزراعة (٣) وكان ساعد الباشا الآمين فى هذه المهمة المهندس الفرنسى المسيو لينانت الذى وضع المشروع الخالد لتوسيع دائرة أعمال الري فى الدلتا وضبطها والمشروع المشار اليه طبعاً مشروع قناطر الدلتا المشهورة التى اتفق الرأى على انشائها عند تفرع رياحى النيل فيما بعد القاهرة .

وقد كان المأمول عند وضع تصميم هذا المشروع أن يكفل رى أراضى الدلتا جميعاً حتى فى أسوأ أوقات الفيضان وأن يساعد على رى مالا يقل عن ٢٠٠ الف فدان إلى ٣٠٠ الف فدان من الاراضى الواقعة وراء القناطر المذكورة (٤) على أن وجه الصعوبة فى إنشاء القناطر الخيرية كان يرجع إلى المسألة الفنية فإن لينانت لم تكن له خبرة سابقة بمثل هذا المشروع ولذا ظل البحث حول مشروع بناء القناطر وتقرر فى النهاية تحضير تصميم لعرضه على لجنة المهندسين فى فرنسا (٥) وأظهر كثيرون من الناس ارتياحهم وقتذاك فى امكان تنفيذ المشروع الهائل الذى هو من هذا القبيل يستغرق اتمامه نحو خمسة

- (١) كما جاء فى تقرير بورنج « الاوراق البرلانية سنة ١٨٤٠ » جزء ٢١ ص ١٢ وكما جاء فى رسالة من بارت فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٤٤ (وزارة الخارجية ٥٨ - ٧٨)
- (٢) كامل فى أول يناير سنة ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٤١١ - ٧٨)
- (٣) تقرير بورنج السالف الذكر .
- (٤) كامل فى أول نوفمبر ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٧ - ٧٨)
- (٥) رسالة بارت فى ٢٠ اكتوبر ١٨٤٢ (وزارة الخارجية ٥٠٢ - ٧٨)

أعوام ويتطلب من النفقات ما لا يقل عن مائون ونصف جنيه انجليزي . على أن الحجر الأساسي للقناطر لم يوضع إلا في سنة ١٢٤٧ ثم تبين بعد إتمام هذا العمل الكبير أنه لم يحقق ما كان معقودا عليه من الآمال ذلك لأن عدم أحكام الأساس ساعد على تسرب مياه النيل وهنا رفع المتشائمون عقائريهم وقاموا يدللون على صواب رأيهم ولكن المهندسين العصريين يوزعون المسؤولية بين عدم تأني محمد علي وعدم خبرة لينانت وعلى كل فإن هذه المسألة توضع أحسن توضيح قوة عزيمة محمد علي وضعفها في وقت واحد فاتها تكشف من جهة بعد نظره وفرط حبه للإصلاح والتحسين كما تكشف من الناحية الأخرى عن تعجله ونقص ما كان لديه من الوسائل .

وبالرغم من عدم تحقيق مشروع القناطر للآمال التي كانت معقودة عليها فإن الأراضي الزراعية التي كانت تحت حكم الباشا قد زادت مساحتها زيادة عظيمة وشرع الباشا في توزيع الأراضي على الأهالي كية لتشجيعهم على الاكتثار من الزراعة ولقد كانت الأراضي تعطى للأفراد من سنة ١٨٢٩ فصاعدا على شريطة زرعها وأسفرت هذه المنح في بداية الأمر عن إمكان استغلال ربع الأراضي فقط بواسطة الزراعة وورثتهم إلى أن حل عام ١٨٤٢ فتحولت الهبة من الانتفاع بغلة الأراضي إلى امتلاكها نهائيا وحوالى ذلك الوقت أخذ الباشا في توزيع الأراضي التي أصبحت بفضل مشروعات الري الجديدة الكبرى صالحة للزراعة بشكل ديمقراطي ، بشرط توسيع دائرة الأعمال الزراعية فيها . وهذه الجفالك قد وزعها الباشا على أفراد أسرته (١) وهكذا عاد حق الملكية الفردية مرة أخرى وأخذ هذا الحق ينتشر في طول البلاد وعرضها وبذا أصبح الأفراد المسجلة أسماءهم في سجلات

(١) كما جاء في كتاب ارتين بك السالف الذكر ص ٩٥ وكما جاء في الكتاب المرسى إلى رئيس الروتينية في ٢٤ ذى الحجة ١٢٥٦ (مخطوطات قصر طابدين) وكما جاء في رسالة من بارت في ١٥ يناير و ١٢ ديسمبر سنة ١٨٤٤ (وزارة الخارجية ٥٨٣ - ٥٨٢ - ٧٨)

الرى ملاكا في الواقع وأصبح للأراضي في مصر كما في الهند سعر تباع به .
وها هو بورنج نفسه يشهد بأنه لم يسمع بأحد نزع من أراضيها في العهد
الحديث إلا عقاباً له على عدم أداء الضرائب (١) وها هو ما كان ينتظر أن
يحدث في الهند مثله في ظروف تشبه الظروف المشار إليها هنا .

وكانت ضرائب الأراضي تدفع عيناً أو نقداً . فالجهاث التي كانت صالحة
لرعاية بعض محاصيل معينة كالقطن أو التيلة وهي الجهات التي احتكر الباشا
حاصلاتها ، نقول كان الباشا يفرض على تلك الجهات أن تقدم مقادير معينة
من الحاصلات التي كانت تزرع فيها . وفيما عداها كان لصاحب الأرض أن
يزرعها ما يشاء في مقابل ضريبة معينة تقدر بالنسبة لجودة الأرض وقيمة
المحصول الذي يصلح زراعته فيها . وقد جرت العادة لغاية سنة ١٨٣٤ أن
تفرض الضرائب بنسبة المساحة بقطع النظر عما اذا كانت الأرض صالحة
أو غير صالحة للزراعة متى كانت هناك مياه تسكنى لرى تلك الأرض ولو
جزئياً . ولكن الباشا رأى في تلك الساعة أن يسلك الطريقة العادلة بالأفرض
الضرائب إلا على الأراضي التي يمكن رباها جميعاً (٢) .

وأدخل الباشا حوالى ذلك الوقت اصلاحاً آخر له قيمته العظمى وذلك
بالغاء العادة التي كانت متبعة في مختلف العصور وهي الاستعاضة عن النقص
في الإيرادات الناشئة عن الضرائب على أطيان شخص معين بزيادتها على أطيان
الاشخاص الآخرين . ويظهر أن هذه العادة كانت متبعة في كافة أنحاء الشرق
وكانت معروفة في الهند بقدر ما كانت معروفة في مصر وكان يحذو هذه
العادة يدافعون عنها بقولهم انها تحول دون تمكين مشايخ البلاد وغيرهم من
أرباب النفوذ الواسع من فرض نسبة غير عادلة من الضرائب على صغار الملاك (٣) .

(١) تقرير بورنج — الاوراق البرلمانية سنة ١٨٤٠ مجلد ٢١ ص ١٢٣

(٢) كابل في ٢٧ ابريل ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٥ - ٧٨)

(٣) تقرير بورنج — الاوراق البرلمانية سنة ١٨٤٠ المجلد ٢١ ص ١٥

وتخيل البنا أن مقدار الضرائب قد زاد زيادة كبيرة لاجل التقصير وادعت
 الأسس أن الضريبة المالية قد زادت الى نحو الضعفين (١) ولكن هذه المسألة
 بمجرد ما تعتبر مهمة أو مضللة على التحقيق لأنها تتجاهل كثيرا من الضرائب
 الإضافية وبعضها معترف به والآخر غير معلوم بما كان يحصله الموظفون وهو
 ما لم يكتف الباشا بمنعه بل حظره حظرا تاما . وكذلك لا ينبغي هنا أن يأخذ
 الانسان جديا ملاحظة من نفور الفلاحين الشديد من دفع ما استحق عليهم
 من الضرائب . فلقد علمتهم التجارب القاسية في خلال قرون عديدة كما غلبت
 الفلاحين الهنود من قبل أن المبادرة بدفع الضرائب أمر غير محمود العاقبة إذ
 كثيرا ما كانت تلك المبادرة تؤول الى اعتقاد بوجود المال بكثرة ومن ثم
 أدت الى المطالبة بالمزيد . وليس من شك في أن عهد الحكم الضعيف الذي
 سبق عهد محمد علي قد ساعد على رسوخ هذه العقيدة في النفوس كما حدث
 في عهد حكومة شركة الهند الشرقية سواء بسواء . وهام الكتاب الفرنسيون
 الذين كانوا يراقبون حالة مصر في عهد نابليون يشهدون بما كان يتكبده المالك
 من الصعوبات الشديدة في سبيل جمع الضرائب فالفلاحون كما قال هؤلاء
 الكتاب لا يدفعون ما عليهم من المال إلا في آخر لحظة وحتى بعد ذلك فانهم
 يدفعون بالتي واللتيا وملها ملها . بينما تراهم يخشون أموالهم ويخفون امتعتهم
 ومنقولاتهم . . فإذا ما أحسوا باقتراب الجنود منهم أطلقوا سيقانهم للريح
 تصحبهم نسائهم وأولادهم ومواشيهم تاركين وراءهم عيشهم غاوية على عروشها
 وأما إذا أنسوا من أنفسهم قدرة على المقاومة فانهم لا يتجمعون عن القتال بعد
 أن يستقروا لمساعدتهم القرى المجاورة بل ورجال البدو أنفسهم ، ولهذا كنت
 ترى المالك ملزمين باستبقاء الجنود في كل مديرية من المديريات المصرية ولا
 عمل لهؤلاء الجنود إلا محاولة إرغام القرى على دفع المال وهي مهمة كثيرا

(١) كما ورد في كتابه سان جون المؤلف المذكور من ٤٠٠ جزء ثان

ما كان الحظ يخونهم في أدائها . تلك كانت الحالة في عهد الممالك ولكن محمد على كان أعز سلطاناً وأقوى نفوذاً من هذا . ويلوح أن المقاومة العلنية لأداء المال كانت معدومة بتاتا ولكن المقاومة السلبية كانت ما تزال متواصلة فإن الفلاح كان على ما يظهر يحسب أن الشرف منتهى الشرف ألا يؤدي حصته من المال إلا بعد أن تنهال السياط على جواربه . بل إن البطولة التي كانت تستحق التعجيد والاحترام في نظرهم هي التي كانت تدفع أجدهم إلى الاستماتة إلى النهاية في مقاومة دفع المال .

ولم تكن هذه الحالة الوحيدة التي يمكن المقارنة فيها بين الفلاح المصري والفلاح الهندي فإن الحكومات التي أرادت العناية الإلهية أن تقوم للإشراف عليهما كانت بمقتضى العادات القديمة تعتبر أن الفلاحين لم يخلقوا إلا للقيام بمهمة واحدة في حياتهم ألا وهي حرث الأرض فقط فواجب الزرع هي الزراعة فإذا ما قصر في أداء ذلك الواجب فعلى الحاكم أن يعاقبه عقاباً صارماً . وقد ذكر أحد الكتاب أخيراً مشيراً إلى النظام الزراعي في الهند الإسلامية والهندوسية فقال : « أنه نظام » عبارة عن مجموعة واجبات لا حقوق » (١) . ويلوح أن محمد علي وشركة الهند وترتا هذه العقيدة الأخيرة بدون أية محاولة لتغييرها . وكان الباشا بطبيعة الحال أشد من موظفي شركة الهند تشبثاً بهذه العقيدة . ومن ثم كنت تراه لا يميل بحال ما إلى رؤية الأراضي مهمة بلا حرث وكان إذا علم مثلاً أن الأراضي الممنوحة إلى مشايخ القرى في مقابل خدماتهم للدولة ظلت بلا رى تملوها الأعشاب الضارة أمر بأن يضرب هؤلاء المشايخ بالسياط في جانب حقولهم ليكونوا غظة لغيرهم (٢) وكان من رأيه أن الفلاح لا بد أن يبقى تحت المراقبة فذلك أكفل لمصلحته .

وكان الباشا معروفاً بحرصه على التدقيق في أسباب الشكاوى وسعيه لإزالتها

(١) كتاب مورلاند « النظام الزراعي في الهند الإسلامية » ص ١١

(٢) كما جاء في كتاب للمديرين في ٢ ربيع الأول ١٢٥٢ (ملاحظات عابدين)

وهذا ما دفع القنصل صولت لأن يقول : ان الفلاحين كانوا على الجملة في عهده يعاملون معاملة أحسن وهم أسعد حالا مما كانوا منذ سنين طويلة .. (١) وليس يخفى أن شهادة صولت لها قيمتها الخاصة لأن سياحاته العديدة وكثرة تجوله في مختلف أنحاء القطر باحثا عن العادات جعلته يمتدح مباشرة بمختلف طبقات الفلاحين في مصر .

وكان كثيرون ممن شهدوا حالة مصر على رأى الباشا في وجوب المراقبة وإليك ماقرره بيربرن في هذا الصدد إذ قال : بناء على تجربتي للأخلاق العربية كما نشاهدها اليوم لايسعنى إلا أن أسلم بأن هناك شيئا من الحقيقة في الفكرة القائلة بأن الفلاح المصرى لو ترك لنفسه ليفعل ما يشاء لقصر نفسه على الحاجيات المؤقتة التى يشتهىها . وظل أمدأ طويلا لا يلتفت إلا الى زراعة المحاصيل التى لا تقتضى زراعتها الكثير من الجهود والمال (٢) .

وعلى كل حال فإن أحوال الفلاحين تدهورت كثيرا بعد ذلك بزمان غير بعيد ولعل ذلك لا يرجع سببه الى فداحة الضرائب التى كانت تنوء بها الاراضى بقدر ما كان يرجع الى نظام القرعة العسكرية الذى سأتناوله بالبحث فيما بعد ذلك النظام الذى أثر أیما تأثير فى قوة إنتاج القرى فى حين أن المطالبة بمال الحكومة بقيت على نسبتها الاولى دون مراعاة الأحوال الجديدة .

ونسلمع ابتداء من سنة ١٨٢٩ بسلسلة شكاوى من الفلاحين الذين هجروا قراهم وعن صدور الأوامر الصادرة لا ضد هؤلاء الفلاحين الذين يغادرون قراهم لحسب بل وكذلك ضد كل من يوجد فى كنفه من أبناء القرى الأخرى (٣)

(١) صولت فى ٢٨ إبريل ١٨١٧ « وزارة العاجية ٧٨ - ٧٩ »

(٢) أقوال تيربرن كما جاء بها تقرير بورنج « الاوراق البرلمانية سنة ١٨٤٠ المجلد الحادى والعشرين ص ٦٤ »

(٣) كما جاء فى خطاب الى زكى ائندى فى ١٤ شوال ١٢٤٤ وفى النشرين الدوريتين فى ١٣ محرم ١٢٥٩ و ١٧ محرم ١٢٦٠ « محفوظات مابدين »

وقد عزا محمد على ترك الفلاحين لقرأهم الى سبين رئيسيين الاول سوء معاملة الموظفين المحليين للفلاحين والثاني الجهل . وبهذه المناسبة قال محمد على : ليس هناك إلا ميدان الاوجهما السلطان محمود والفلاح ... إذن فلا ينبغي أن ينظر للفلاح بالعين السيئة ، (١) وقال في مناسبة أخرى : لا ينبغي حبس الفلاحين لاهمالهم الزراعة لأن أول واجب على الحكومة هو أن تتكفل رعاها الشعب ورفاهيته ، (٢) ولقد خول الفلاحين أن يرفعوا شكاياتهم الى المديرين إن أساء إليهم فيغفل الموظفون المحليين لا بل وأن يرفعوا تلك الشكاوى الى الباشا رأساً إن لم ينصفهم المديرون (٣) .

وكان يصحب هذا القلق المتزايد بين كافة طبقات الشعب تكبدس الارادات المتأجرة وقد أصدر الباشا الى المديرين في سنة ١٨٣٣ إنذاراً حذوهم فيه بأنهم يكونوا مسؤولين أمامه شخصياً إن لم يعملوا على أن يسد الأهل مال الحكومة (٤)

وفي سنة ١٨٣٥ قام الباشا بزيارة الأقاليم بنفسه لبحث هذه المسألة بدقته المعروفة (٥) وهناك رأى أن الحالة تحتم عليه أن يجري تخفيضاً كبيراً في هذه الأموال (٦) .

وأخيراً التجأ الباشا إلى الطريقة المربية وهي جعل كبار ضباطه على أن

(١) كما جاء في خطاب الباشا الى مراتب عام المصالح في جادى الثانية سنة ١٢٥٢ (مخطوطات عابدين)

(٢) الخطاب الدورى في أول رجب ١٢٥٢ (مخطوطات عابدين)

(٣) كما جاء في كتاب الباشا الى ديوان الشورى في ١٧ ربيع الأول سنة ١٢٦٠ (مخطوطات عابدين)

(٤) كتاب دورى الى المديرين في ١٠ صفر ١٢٤٩ (مخطوطات عابدين)

(٥) كتاب دورى الى المديرين في ١٧ ذى القعدة ١٢٥٠ (مخطوطات عابدين)

(٦) كامبل ق ١٥ سبتمبر ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٨ - ٢٥٥)

يأخذوا لحسابهم القرى الغارقة في الدين في مقابل دفع الأموال المتأخرة بالتقسيط مع دفع الضرائب الحاضرة في مواعييدها في الوقت نفسه . ولما أظهر الضباط تذرهم من هذا التصرف لم يسع الباشا إلا أن يصاحهم بأنهم أثروا في مدة حكمه فلن يتمكنهم الآن من التخلي عنه (١) .

وعلى العموم كانت إدارة الإيرادات غرضية لما أصاب شركة الهند الشرقية في أوائل عهدها في الهند من ضروب النقص والخلل . فلفقدت كانت تعرض ضرائب فادحة لا يسع الزراع أن يؤدوها في عام واحد من الأعوام العادية يضاف الى هذا أن المرؤوسين المكلفين بجمع الضرائب كانوا على جانب عظيم من الإهمال وحب الرشوة هذا فضلا عن أن الضرائب المذكورة لم تكن متساوية في كافة القرى مما كانت نتيجة أن بعضها كان يقدر على الدفع في حين أن بعض القرى الأخرى ناء كاهلها بها .

ومع أن نظام إيرادات الأراضي كانت له أهميته الأولى بالنسبة للبلاد عامة فإن أحدا من الدول الأجنبية لم يكثر له بتاتا .

وبالعكس كان لسياسة محمد علي التجارية مساس بشؤون البلاد في الداخل والخارج وهذا ساعد على اهتمام الدول بأمرها أكبر اهتمام .

ولم يكن يخطر لأحد أن تكون للامتيازات التركية حرمة في مصر في عهد المماليك لأن الحياة كانت رخيصة ومعرضة للخطر والتجارة غير منظمة وبضطربة ويكوات المماليك في حياة تمرد وعصيان والتجارة الأوربية في مصر تافهة بحيث لم تر إنجلترا وفرنسا سببا كافيا يدفعهما إلى محاولة التمسك بحقوقهما النظرية .

وقد ظلت هذه الحالة سائدة أمدا طويلا حتى بعد أن استلم الباشا أعتة

(١) خطاب موليه الى ديليس في ٢ مارس ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣١٩ - ٧٨)

الحكم في مصر ولم يفكر أحد سنوات عديدة في أن يرفع عقيرته بالشكوى الرسمية من القواعد الموضوعة لتنظيم الشؤون التجارية مهما بلغت الشكوى في الخفاء .

مع أن المتاعب الجديدة لم تبدأ إلا في خلال العقد الثالث من القرن الغابر وقد وجه وقتذاك كامبل حملة من اللوم والنقد ضد من سبقه من القناصل لما أظهره من عدم الاكتراث وروح الإهمال . فإن الكثيرين منهم كان لهم ضلع في الأعمال التجارية أو مدينين لمحمد على شخصيا وهذا ما جعلهم يخشونه في التسك بما لمواطنيهم من حقوق عادلة ، أما القنصل مولييه فقد كتب الى ديلبس بعد ذلك بعامين خطابا يأسف فيه على ما أظهره الممثلون السابقون من شدة التسامح مما أدى الى تقييد الأمور وجعل الشكوى متعذرة (١) .

ولقد كانت سياسة الباشا التجارية مدفوعة في منشأها وفي مراحلها الأولى بحاجته الى العثري على المال وبما في الاحتكار من مزايا ظاهرة كثيرا ما خلبت أنظار الحكام الشرقيين بعد ما خلبت أنظار التجار في الغرب . وكثيرا ما رفع صولت عقيرته بالشكوى في سنة ١٨٢٠ ثم في سنة ١٨٢٧ من المساوى التجارية الناشئة عن مركز محمد على بصفته التاجر الرئيسى في البلاد التى يحكمها (٢) فانه لم يكتف بارغام الفلاح على الزراعة بل كثيرا ما جدد نوع المحاصيل التى ينبغى زراعتها في بعض الجهات وأمر بتسليم المحاصيل الى شون الحكومة في مقابل سعر معين . وبديهي أن مساوى ذلك النظام أظهر من أن يحتاج الى بيان . ولكن كان للمسألة وجه آخر ذلك أن موارد البلاد كان يجرى استغلالها

(١) كما ورد في خطاب مولييه الى ديلبس بتاريخ ٣ مارس سنة ١٨٢٧ (وزارة

الخارجية ٣١٩ - ٧٨)

(٢) كما ذكر صولت بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٨٢٠ وبتاريخ ٤ ابريل سنة ١٨٢٦

(وزارة الخارجية ١٦ - ٧٨ و ١٤٧ - ٧٨)

بشكل لاعدها لها به من قبل . وبهذه المناسبة كتب صوت يقول : ولا ينبغي أن يفوتنا أن الباشا الى حد معين قد أنشأ كافة مواد الانتاج الطبية التي أصبحت الآن أهم مواد التصدير كالقطن والنيلة والسكر وباستعمال الحسكة في تخصيص مبالغ كثيرة لاصلاح كثير من نواحي الصناعة وهي تلك النواحي التي كان الفلاحون لا يجدوا الوسائل الكافية ولا الرغبة اللازمة لاصلاحها (١) .

وَأدخلت كذلك زراعة الخشخاش فيما بعد في كثير من نواحي الصعيد كما غرست أشجار التوت وأنشئت المصانع لتكرير السكر وتقطير الروم .

وأنشئت في رشيد مدبغة لصد حاجة الجيش من الأحزمة والأحذية والسروج (٢) وقد أسست المصانع لحياكة الاقشة القطنية . ولقد كان الباشا بأعماله هذه على كل حال يحقق المثل الاشتراكي الأعلى في ناحية من النواحي .

ولقد قامت معظم مظاهر النشاط هذه على أساس فكرة سقيمة مخجلة . ولذلك سرعان ما دب ديب الفشل في المصانع الدقيقة فأهملت آلاتها وتركزت أجزاءها المتحركة في حاجة الى الزيت هذا بينما كانت الادارة جاهلة مهملة وكانت التيران هي مصدر القوة المحركة مع أنه كان من الطبيعي تسخير بحرى ومساقطه لهذه الغاية وأظهر الفلاحون كراهيتهم لما لم يألفوه من نظام ساعات العمل . ومن ثم لم يكن ندحة عن جمعهم بالقوة كما كان يجمع أنفار القرعة العسكرية . وقد لاحظ بورنج ، ان الباشا كان يسحب من الحقول الأيدي العاملة حيث كانت تعمل لاجراج الثروة لاستخدامها في المصانع ... حيث تبدو تلك الثروة بلا حساب (٣) .

(١) صوت في ٢٠ مايو ١٨٢٥ (وزارة الخارجية ١٣٥ - ٧٨)

(١) كما جاء في كتاب باركر سوريا ومصر جزء ثان ص ١٥٧ - ١٥٨

(٢) من بورنج إلى كامبل في ٧ ديسمبر ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٤٢٣ - ٧٨)

ويقال أن الباشا أنفق ما لا يقل عن اثني عشر مليوناً من الجنيهات على هذه المصانع وعلى الآلات التي جهزت بها ، وقد ذهبت كل هذه الأموال سدى . ومع أن هذه الجهود قد بذلت في غير طائل فإنها تستحق الذم المقرون بالاجترام لأنها دليل على تحول في فهم الباشا لواجباته . فلقد بدأ حكمه بالسعي لاجتاد المال ولم يلبث أن اختتمه بالسعي - مهما كان مجاطنا - بتحسين البلاد وتعدينها .

ولعله كان مسبقاً في هذا العمل بمغالاته في تقليد الغرب ولكنه ما لبث أن أصبح أنبل وأشرف خليفاً من هذا المخاطر الشره الذي لا غاية له إلا تعزيز مركزه وجميع المال والثروة . بل إن ما فرضه محمد علي على نفسه من ضروب الإحتكار لم يخل من جانبه الطيب فإذا قيل أنه ضايق الفلاحين فلا جدال في أن مضايقته لهم كانت أهون بكثير مما كانت مضايقة التجار الأجانب التي تسكون لهم فيما لو ترك لهم محمد علي الجبل على الغارب . ولكن عبء القروض التجارية أفدح بكثير من المبالغ المتأخرة في جدول إيرادات الباشا وهذه حقيقة كان محمد علي يؤمن بها (١) .

ويبدو أن اتباع تلك السياسة كان يثير غضب الحكومة البريطانية ويستفزها لأن مصر بصفتها جزءاً من الإمبراطورية العثمانية كان يتعين أن تكون خاضعة لنظام الامتيازات التركية وهي - كما يفهمها التجار الانجليز - تتضمن الحق في اطلاق حرية التجارة .

فلقد نصت المادة الثالثة والخمسون على أن للتجار مطلق الحرية في أن يبيعوا أو يبتاعوا أو يصدروا مختلف السلع التجارية دون أن يكون لأحد ما الحق في منعهم أو التعدي عليهم . ولكن يوجد أولاً ما يقيد هذا الحق الظاهر في اطلاق حرية التجارة فإن هناك عبارة غامضة غموضاً يبعث على الريب وهي

(١) كاميل في ٢٤ مارس ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧ - ٧٨)

تفرض باستثناء السلع الممنوعة ، من الأحكام السابقة . وقد لاحظ صولت بحق أن هذه العبارة تترك تقريرا كل شيء خاضعا لثروات حكم الأقاليم ومديرى البوليس فقد يستغلون تلك العبارة فيضيفون إلى قائمة السلع الممنوعة أى سلع أخرى يختارونها . وهو رأى وضعه ستراتفورد كانتنج فى تريبل لاحق بأنه رأى حكيم وقائم على أساس ثابت (١) .

ومن هنا بدأت المفاوضات التى قام بها بالمرستون بواسطة بونسنى لمراجعة قواعد التجارة الانجليزية فى داخل بلاد الامبراطورية العثمانية وهى المفاوضات التى أدت الى الاتفاقية التجارية التى أمضيت فى سنة ١٨٣٨ وقد نصت هذه الاتفاقية بصراحة على إلغاء نظام الاحتكار وهو ما أصر بالمرستون على تطبيقه فى مصر مدافعا عن رأيه بقوله : ولله يتبين لكل انسان له اللام بالمبادئ التى تقوم عليها أسس رخاء الأمم ويسرها . . . ان النظام الذى يتبعه الباشا خاصا بالاحتكار ... سوف يؤدى حتما الى جعل مصر وسوريا فى حالة فقر مدقع (٢) وما كاد يتم توقيع الاتفاقية حتى طلب بونسنى الى القناصل فى سوريا أن يوافقوه بقائمة ما احتكرته حكومة الباشا من الامتيازات فأبلغه قنصلا حلب ودمشق بأنه لا توجد لتلك الامتيازات قائمة . أما قنصل بيروت فقد بعث بقائمة طويلة دلت عند الفحص على أن الرجل يخلط بين الامتيازات وبين إيراد الضرائب (٣) .

أما فى مصر فقد كانت الحالة أوضح مما كانت فى سوريا . نعم كان الباشا يحتكر بعض الامتيازات ولكن الأمر لم ينظر فيه جديا إلا بعد تسوية أزمة سنة ١٩٤٠ وذلك للسبب الرئيسى الخاص بتأخير ابلاغ فرمانات اللازمة

(١) صولت فى ٢٠ مايو ١٨٢٥ (وزارة الخارجية ١٣٥ - ٧٨)

(٢) مذكرة بالمرستون فى ١٣ سبتمبر ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ١٩٩ - ٩٦)

(٣) كامبل فى ٢٠ مايو ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ١٣٥ - ٧٨)

الواردة من الاستانة . وقد ظهر وقشذ مبلغ الصعوبة في مصر مدى هذه الامتيازات لأن المقادير الهائلة من محصول القطن أو السكر أو غير ذلك من التاج الذى كان تحت إشراف الباشا كانت هذه المقادير تسلم إليه إما لأنه صاحب جفلك أو كأنها جزء من اراد أطيان الدولة .

وقد ظل بالمرستون يبعث برسائل (١) غاضبة تنطوى على التهديد والوعيد ولكن آراء رجال التجارة في كل من الاسكندرية والقاهرة كانت قلقة ومتزمرة من جراء سياسته السالفة التى ربما لم تسكن تعلم تماما ما هى المبادئ التى تنظم ثروة الأمم ، ولذا فإن التجار المذكورين لا يسعهم مساعدة الفئصل برفع الشكاوى إليه (٢) .

وكان يوجد الى جانب ذلك سبب آخر جعلهم ينظرون الى الاتفاق التجارى بعين السخط ويتقززون من تطبيقه على مصر - لأن الاتفاق من حيث علاقته بمصر قد أعد لا لتفيع التجارة الانجليزية بل لنقص إرادات الباشا بتجريدته من امتيازاته العديدة . ومهما كان الاتفاق مفيد ونافعا فى الاستانة أو فى أزمير أو فى ماعدا ذلك من الموانى الخاضعة لحكم السلطان فإنه كان على العكس من ذلك فى مصر لأن المصدر الانجليزى كان مطالبا بمقتضى الاتفاق المذكور بأن يدفع ١٢ ٪ بدلا من ٣ ٪ كما أن المحاصيل فى سوريا إذا صدرها التجار الانجليز جميعا فإنها تأتى بشمرة قدرها ٢ ٪ بدلا من ١٢ ٪ أما التجار الأجانب فإنهم طبعاً يظلون يدفعون على حساب الأسعار القديمة ولهذا كان يوجد مبرر قوى لسخط التجار على سياسة بالمرستون (٣) .

(١) كرسالة لبارنت فى ٢٦ أغسطس ١٨٤١ (وزارة الخارجية ٤٥١ - ٧٨)

(٢) من بارت الى ستراتفورد كاتيج فى اول ديسمبر ١٨٤١ (وزارة الخارجية ٤٥١ - ٧٨)

(٣) كاسبل فى ٣ سبتمبر ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٦ - ٧٨)

وليت البلوى وقتت عند هذا الحد . فان الاتفاق عين الاسعار وخصدها ولم يتركها تتراوح على حسب تقلبات السوق ولهذا تبين عند ما بدأ العمل بهذه الاسعار في سنة ١٨٤١ أنها ٢٢ ٪ على حسب قيمة القطن وبين ٢٠ - ٢٥ ٪ على حسب سعر الصوف وأكثر بكثير من ٢ ٪ على حسب سعر الحبوب . أما الضريبة على الواردات التي أريد بها ألا تزيد عن ٥ في المائة فقد بلغت فعلا ٩ في المائة وكانت نتيجة ذلك كله أن الباشا وافق في النهاية أن يفرض ضريبة قدرها ١٢ في المائة على حسب سعر الصادرات و ٥ في المائة على حسب سعر الواردات تدفع بالعملة المصرية (١) أما فيما يخص بما احتكره من الامتيازات فقد وجد الباشا بأن يبيع حاصلاته في المستقبل بالمزاد العام (٢) .

ويتعذر على المرء ألا يعرض لهذه الأخطاء وما صاحبها من المفاوضات الدالة على الغباء دون أن يحس بحرج للعزة القومية .

ولقد كان في طليعة الأمور التي دعمت مركز الباشا أن تتجمع كافة القوى القادرة على مناهضة قوات مولاه السلطان ومقاومتها . فسيه إذن لإنشاء جيش كبير كما تسمح بذلك موارده كان أمراً طبيعياً ومعقولاً : أما كونه يسعى لإنشاء أسطول فدليل على نشاط عقله وعلى الهدف الذي يرمى إلى تحقيقه . فلقد كان إنشاء ذلك الأسطول عاملاً رئيسياً في مشاريع محمد علي فيما لو انتهت آماله يوماً ما إلى السيطرة على شؤون الامبراطورية العثمانية . ولكن كان لابد لإنشاء ذلك الأسطول من الابتداء بأول حجر في الأساس وذلك في بلاد بلا تقاليد بحرية بتاتا وتحت إشراف حاكم لا يدري شيئاً من المسائل الفنية الخاصة بالأساطيل . على أن الباشا قد بدأ إنشاء الأسطول بالتوصية في الخارج على بناء السفن كما فعل في بمباي وليجورن ومرسيليا ثم ما لبث أن طلب إلى

(١) بارت في ٢٠ مايو ١٨٤٢ (وزارة الخارجية ٥٠٢ - ٧٨)

(٢) د ١٥ د ١٨٤٢ د ٥٠٢ - ٧٨

الحكومتين الإنجليزية والفرنسية في سنة ١٨٢١ أن تبني له عددا من الفرقاطات ثم لم يمض على ذلك زمن طويل حتى أنشأ حوضاً كبيراً في الاسكندرية ومن ثم بدأ يبنى السفن لحسابه مستعيناً بخدمات بنائى السفن الفرنسيين للإشراف على سير العمل وفي سنة ١٨٢٨ بدأ الباشا بإنشاء ترسانة بحرية لتزويد القوات البحرية بما تحتاجه من المهمات والعتاد . ولم يلبث أن شرع في إنشاء أسطول يحمل محل الأسطول الذي دمر في موقعة نافارين . وكان على يقين بأن سفنه سوف تكون أحدث عهداً وأحكم رعاية مما عسى أن ينشئه السلطان من السفن وبدلاً من أن يكتفى بالفرقاطات وجه عنايته إلى إنشاء بوارج كبيرة تحمل كل منها مائة مدفع أو أكثر (١) .

وفي سنة ١٨٢٩ جاء الباشا بالقومندان البحرى (سيريسى) من الأحواض الملكية في طولون وعهد إليه الإشراف على أحواض الاسكندرية . وفي سنة ١٨٣١ أزيلت أول بارجة الى البحر تحمل مائة مدفع وقد سميت باسمه (٢) . وفي سنة ١٨٣٣ كان لدى الباشا ست بوارج يتراوح ما تجمله من المدافع بين ٨٤ و ١١٠ مدفع هذا الى جانب سبع فرقاطات . ولم يحمل عام ١٨٣٧ حتى بلغ ماله من النوع الأول ثمانية يضاف اليها بارجة تاسعة كان العمل ما يزال جارياً فيها (٣) أما الترسانة فقد بلغ عدد العمال فيها ٣٠٠٠ تحت إشراف ٦٠ موظفاً أجنبياً . ولحق بهذه الترسانة المدرسة البحرية الكائنة برأس التين . وقد بلغ مجموع تلاميذها ١٢٠٠ طالب .

(١) كما يمت بدلو وبأذكر الى غوردون في ٢٦ مايو ١٨٢٩ (وزارة الخارجية ١٨٤ - ٧٨)

(٢) كما يكتب بذلك باركر الى السير مالكولم في ١٥ يناير ١٨٣١ (وزارة الخارجية ٢٠٢ - ٧٨)

(٣) كما يمت في ٢٤ ابريل سنة ١٨٣٤ و ١٤ يولييه سنة ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣٢٦ - ٧٨)

وواجه الباشا هذه التحسينات تحت إشرافه الشخصى بدفعه الجاس الشديد الذى حمله أنه يسوق رعاياه الى معاوتته فى العمل بالرغم منهم . وكان يلذ له أحيانا أن يتجول على ظهر إحدى سفنه فى المياه المحيطة بالاسكندرية .

وقد مر بك ماقلناه عن محاولته مطاردة الأسطول اليونانى بأحدى البوارج المصرية . وقد وضع الباشا قانونا للأسطول مستمدا من القواعد المعمول بها فى الأسطولين البريطانى والفرنسى ورأى فى هذا القانون التمشى مع القانون التركى (١) ولكن الباشا بينما كان فى وسعه بمحض همته ونشاطه أن يجد حاجته من السفن الجيدة الصنع فإنه لم يستطع الحصول على الملاحين فى بلاد لم يكن لها أسطول تجارى من قبل . وبهذه المناسبة كتب قنصلنا الجزائر فى سنة ١٨٣٢ فقال : ان هناك حركة متسعة النطاق ليس للحصول على رجال تعودوا عبور البحار . بل للحصول على الأفراد بدون تمييز أو تثبت من صلاحيتهم للعمل الذى يناط بهم . وقد جمعت الحكومة فى الاسكندرية فى خلال ثمان وأربعين ساعة ما لا يقل ١٠٠٠ شخص لتكملة العدد المطلوب (٢) وقد كان فى الامكان عمل شئ نافع حتى لطائفة من الملاحين من هذا القبيل لو أضيف اليه عدد معين من الملاحين الحقيقيين تحت إرشاد ضباط بحريين ماهرين ومدربين . ولكن هؤلاء الملاحين الخام الذين جمعهم الباشا كما لاحظ قنصلنا الجزائر العام للسائف المذكور لم يكن يوجد بينهم لاضباط مدربون وطنيون ولا حتى البحارة العاديون ، (٣) .

وقد علل الباشا نفسه فى سنة ١٨٣١ بأن يسد هذا النقص باستخدام الضباط

(١) كما كتب بذلك باركر الى السير مالكو لم

(٢) من باركر الى ستراتفورد كاتيج فى ٢٠ فبراير ١٨٣٩ (وزارة الخارجية

٢٠٣ - ٧٨)

(٣) من باركر الى مندافيل فى ٢٠ يناير ١٨٣٢ (وزارة الخارجية ٢٠٣ - ٧٨)

والملاحين الانجليز وعهد الى الكولونيل لايت ابن حاكم بنياح على ما اظن
أن يختارهم له . وكان محمد علي في حاجة الى اثنين من درجة قطان واثنين من
درجة كوموندور وإلى عدد من الضباط ونحو ٤٠ أو ٥٠ صف ضابط عدا
من يلحق بهم من الملاحين القادرين (١) ولكن المسألة ظلت معقدة ردحا من
الزمن لأن الحكومة البريطانية لم توافق إلا في سنة ١٨٣٤ فقط على السماح
للضباط البحريين المتقاعدين في الاستقداع بالخدمة في أسطول مصر (٢) .
وكان الباشا وقتذاك قد تمكن من استخدام بعض الضباط الفرنسيين وكان
الفيس أميرال هوبيسون بك يعاونه بوظيفة رير أميرال حسن بك وهو ضابط
تركي تلقى علومه في جامعات أوروبا .

ولكيما يظهر الباشا مبلغ اهتمامه بالأسطول الذي وضعه تحت رعايته
الشخصية قرر أن ينشأ أحد أنجاله وهو سعيد بك نشأة بحرية وتنفيذا لهذا
القرار التحق الأمير الشاب وهو في سن الثالثة عشرة بأحدى السفن بدرجة
صف ضابط اسما فقط ووقع الاختيار على ضابط فرنسي خبير لتدريبه على
الشؤون الفنية . وبعد مرور خمس سنوات تولى الأمير قيادة إحدى الحراقات
ولكن الأمير كان مصدر متاعب لآبيه نظرا لما بدا عليه من علامات الكسل
والافراط في السمن قبل الأوان وكان الأمير يوزن من حين الى آخر وكلما
بدأ عليه ميل الى زيادة السمن أرسل إليه والده خطابا يشدد عليه فيه بالتميز
بين (الغث والسمين) وبتنمية صفات الرجولة وبتخليص جسمه من آثار
الترهل البغيض في عيون الناس جميعا (٣) .

(١) من باركر الى بنداقيل في ١١ أغسطس ١٨٣١ (وزارة الخارجية ٢٠٢ - ٧٨)

(٢) كابل في ٢٥ أكتوبر (وزارة الخارجية ٢٤٧ - ٧٨)

(٣) كابل في ١٩ أغسطس ١٨٣٤ و ٧ أكتوبر ١٨٣٦ و ١٤ مايو ١٨٣٩ (وزارة
الخارجية ٢٨٤ - ٢٤٦ - ٧٨) وأيضا ككتاب عهد علي الى سعيد بك في ٩ رمضان
سنة ١٢٥٣ (محرقات هاتين)

أما أسطول الباشا فكان شأنه كشأن مصانعه سواء بسواء أى أنه كان ينقصه الأساس المتين بمعنى أنه لم يكن فى الاستطاعة الاحتفاظ به فى حالة الاستعداد إلا إذا سهر^١ منشئه على مراقبته ورعايته بنفسه لأن الأسطول لم يرق فى أعين طبقة من طبقات الشعب ولم يكن له ماض طبيعى أو تقاليد مرمية قديمة بل كان أبغض الى الشعب من الجيش وقد وقف هذا الأسطول مكتوف اليدين فى مياه الاسكندرية طيلة فترة الحرب السورية القصيرة الاجل . وقد حرمه القبطان باشا من فرصة أداء المهمة التى لم ينشأ الأسطول إلا لأدائها . وما كاد الباشا ينتقل الى عالم الخلود حتى بيعت السفن الصالحة الباقية الى الباب العالي وكان ذلك دليلا على فشل التجربة التى حاولها الباشا فى إنشاء الأسطول .

أما نشاط الباشا وما بذله من الجهود فى إنشاء الجيش وتوسيع نطاق أعماله فقد كان أدنى الى التوفيق من جهوده البحرية ولقد سبق لى أن بينت أن محمد على بعد أن كان جيشه فى بداية الأمر عبارة عن خليط من فرق أجنبية من الجنود المأجورين قد تحول تدريجيا الى جيش عظيم يتبع الجيوش الأوربية من حيث النظام والاستعداد وقد تم انشاؤه على النمط الأوربى كما أنه تكون بادخال نظام الفرقة العسكرية فى البلاد .

فلم يحل عام ١٨٣٢ حتى كان الباشا قد تمكن من جمع قوة نظامية كبيرة وكان جيشه وقتذاك مركبا من ٢٠ أشرطة من المشاة و ١٠ أشرطة من السوارى هذا عدا شُرذمة صغيرة من الجنود الأتراك الغير نظاميين تصحبها قوة أكبر من البدو الغير نظاميين أيضا وقد بلغ مجموع هذه القوة ٣٨ الف جندى .

وبعد مرور ثلاثة أعوام ازداد عدد هؤلاء الجنود فبلغ فى سوريا وحدها ٥٩ الف أى أن معدل الزيادة بلغ ٥٠ ٪ (١) ويغلب على الظن أن مجموع

(١) كابل فى ١٢ ديسمبر ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٨ - ٧٨)

ما كان لدى الباشا تحت السلاح بلغ ١٠٠ ألف جندى وكانت هذه الجنود مجهزة في بداية الأمر ببنادق استوردها الباشا من فرنسا وانجلترا ولكن لما كانت البنادق المذكورة من نوع ردى فقد أنشأ مصنعاً خاصاً لصنع البنادق في مصر وقد حصل الباشا من لندن على ٣٠٠٠ عينة من أمقن وأحدث البنادق وجرى تدريب الجنود وتمريضهم أولاً تحت إشراف ومراقبة ضباط فرنسيين وغيرهم من ضباط القارة الأوروبية مثل الكولونيل سيف . أما الضباط الذين فتحت لهم مدارس خاصة في الجزيرة وغيرها من الجهات فكانوا من أمر تركية أو أسر أجنبية (١) . وكان أكثرهم من موالى الباشا وقد وقع عليهم اختياره نظراً لما لاحظته فيهم من حسن الاستعداد للخدمة العسكرية . أما الجنود (الأنفار) فكانوا جميعاً من الأسر المصرية وبينهم بعض السوريين طالما كانت سوريا تحت حكم محمد على .

ويقول البعض إن ما التجأ إليه الباشا من الوسائل لجمع الأنفار للخدمة العسكرية يعتبر من أسوأ ما ارتكبه إدارته من الأغلط . فلقد أراد الباشا احصاء عدد السكان ولكنه اضطر إلى العدول عن ذلك الرأى بسبب المعارضة العامة التي اشترك فيها بعض الموظفين التابعين للباشا (٢) فلم يكن له ندحة من الالتجاء إلى مديري الأقاليم ليقوم كل بتوريد عدد معين من الأنفار . وقد قسم هذا العدد طبعاً بين القرى والبنساكر المختلفة .

ومن ثم راح مشايخ القرى يضعون أيديهم على أكثر عدد من الرجال تاركين أولئك الذين يقدمون لهم أكبر رشوة لاطلاق سراحمهم واعفائهم أما من قعد عن دفع الأتارة فقد أرسلهم المشايخ كل اثنين مصفدين في الاغلال كأنهم مجرمون (٣) ولما كان الباشا في أوج عزه كان عدد من يطلبهم للخدمة

(١) يظهر أن باركر كان غلطاً عند ما قرر أن هذه المدارس كانت لأسر مصرية .

(٢) كما ذكره كامبل في تقريره ٤٠٨ - ٧٨

(٣) رسالة من كامبل إلى الكولم في ٨ يولييه ١٨٢٩ .

العسكرية واحد من كل ستة أشخاص أى بمعدل ١٧ ٪ تقريبا .
ولم يكن بين مصالح الحكومة ما يخصه الأهالى ويكرهونه كالخدمة العسكرية . وقد يدخل فى باب المبالغات ما كان يرويه معشر السياج عن وجود كثيرين من الأهالى كانوا يفرون من الخدمة العسكرية بقطع سبابة اليد اليمنى (١) وقد ذكر كامل أن السائحين ربما يكونون قد علوا خطأ بأن بعض الأهالى كان يعتمد للقرار من العسكرية قطع أحد الأصابع وخلع الأسنان وعى العينين (٢) .

نعم قد يكون هذا من قبيل المبالغات ولكن هذه الروايات قد قامت الأدلة على صحتها ولم يعد ثمة مجال للشك فيها كما تشهد مكاتبات الباشا نفسه بذلك فقد كتب بقوله ليس من يضعون سم الفار فى أعينهم سوى حيوانات فى صورة آدميين وينبغى الحكم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة (٣) وإذا ظهرت إدانة قريبة الحلاق التى ساعدتهم على وضع ذلك السم فى أعينهم فلا بد من إعدامها وترك جثتها فى العراء مدة ثلاثة أيام (٤) واتهمت امرأة بتهمة من هذا القبيل فألقيت فى النيل حية (٥) .

وقد أصدر الباشا تحذيرا للافتقن للاقتراع العسكرى بأن من يعتمد تشويه عضو من أعضائه فلن يكون جزاءه السجن والأشغال الشاقة المؤبدة فقط بل لابد أن يؤخذ مكانه عضو آخر من أعضاء أسرته (٦) .

(١) كامل فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٢) كامل فى ٢٦ فبراير ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٣) كتاب الباشا الى كتيختا فى ١٧ شبان سنة ١٢٤٥ (مخطوطات هابدين)

(٤) » » الى مأمور الفيوم فى أول رمضان ١٢٤٥ » »

(٥) » » الى مأمور طنطا فى ١٣ ذى القعدة ١٢٤٥ » »

(٦) » » الدورى فى ٢١ شوال ١٢٤٨ » »

وقد حذر الباشا الموظفين بأن استمرار هذا التشويه دليل على تراخيهم في مراقبة الأنفار وأنه إذا استمر هذا العمل فليسوف يجازون بنفس العقوبة التي يعاقب بها الأنفار سواء بسواء (١) ولما تبين أن الأشغال الشاقة لم تكن رادعة لجأ الباشا الى عقوبة الاعدام (٢).

فهذه الأعمال كانت كلها ملبوسة بحيث أنها تبرر امتعاض المستوطنين من حكم الباشا وتقوى الضرورات السياسية بالاعتبارات الانسانية .

كما أنه لا يمكن عدل أن يلقي اللوم كله على عاتق السلطان بسبب عناده وعدائه للباشا فان الاقتراع للعسكرية كان يمكن أن يراعى فيه جانب العدل فيما لو خفف الموظفون من وطأة جشعهم وهيلهم إلى الاضطهاد والظلم . ولا ندحة عن القول هنا بأن الباشا فيما يتعلق بهذه المسألة قد ورطته أحلامه السياسية إلى اتباع سياسة تذكر الانسان بأنه حاكم تركي أولاً ثم هو بعد ذلك مستبد عادل ولكننا اذا تركنا جانباً قوة ما لجأ اليه من الوسائل فلا يمكن القول بأن المقصود والغاية من تجميع الجيوش كانت كلها سيئة إذ لم يكن من سبيل آخر لانهاض عزيمة رجال ظلوا يرسفون في قيود العبودية قبل انشاء الهرم الاول . ولم يخطر لأحد منذ الفتح العربي أن يستخدمهم في أعمال القتال . بل لقد ظلوا قانعين طيلة تلك القرون بحرق الاراضي والحقول وحمل الانتقال وتحمل الضرب وإطاعة الأمر والتنازل تاركين لإعقابهم هذا الميراث المؤلم . وكذا بلغ هلعهم من أن يخطفهم مشايخ القرى ويسحبهم للانخراط في سلك جيوش الباشا الى حد أنهم كانوا يستهينون بقطع أحد الأصابع وخلع الأسنان ورمد الأعين . ولكن امتناعهم عن التشبه بالرجال لا يمكن أن يحمل الانسان على توجيه اللوم للباشا لانه أكرههم على ذلك التشبه .

(١) كتاب دورى المديرين في ١٤ ذى الحجة ١٢٤٨ (مخطوطات عابدين)

(٢) كتاب الى وزير البحرية في ٣ ربيع الاول ١٢٥١ (مخطوطات عابدين)

ولم يقف الإصلاح عند هذا الحد . فلقد أجمعت كلمة من شهدوا الحالة في مصر على أن النظام الجديد كان أقل عتاً للاهالى عن نظام الجنود الأجانب المأجورين بمعنى أنهم لم يتركوا وراءهم أى أثر من آثار التخريب ولم يكن زحفهم بالبلاد مصحوباً بآثار التدمير لأنهم لم يحتازوا الأقاليم المصرية كما لو كانوا يخترقون بلاد العدو على نحو ما كان يفعله الجنود الأجانب المأجورين . وبالمجمل لم يكن ما أوجده الباشا من التأسيسات العسكرية مجرد مظهر من مظاهر السلطة مضى في تنفيذها بلا مبالاة لرغبات رعاياه . كلا بل كانت والحق يقال وسيلة من وسائل التعليم وضرباً من ضروب الإصلاح الإدارى .

ومع أن القضاء كان فى حاجة ماسة الى الإصلاح إلا أنه كثيراً ما عرض الى مسائل لم يكن من المستطاع مداراتها بالعنت العاجل .

بل كان أشد ما يكون ارتباطاً بالشرعية الغراء بحيث لم يستطع الباشا مسامحه أو التعرض له إلا بمنتهى الحذر .

ولقد كان المفتى هو المرجع الأعلى فى كل ما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق وبالأخص مسألة الميراث .

وكان تعيين هذا المفتى سنوياً بواسطة الباب العالى أحد بقايا مظاهر السيادة العثمانية على مصر . ولما كان هذا الموظف الكبير يبتاع منصبه هذا من الباب العالى نفسه فلم يكن ينتظر من المفتى أن يكون نزهاً فى تطبيق العدالة ولا حريصاً فى اختيار من يشغلون مناصب القضاء تحت إشرافه . ولذا كيان محمد على شديد الارتياح فى ذمة هؤلاء القضاة ونزاهتهم . وقد نصح إحدى الأسر بعد أن دب ديب الخلاف بين أعضائها بأن يعقدوا الصلح فيما بينهم وألا يلتجئوا الى القاضى خيفة أن يقعوا فى برائته فلن يقتصر الضرر على أحدهم فقط بل سيلحقهم جميعاً وتدور عليهم الدائرة ويخرجون من التحكيم بصفة المغبون بينما يفوز القاضى بنصيب الأسد .

على أن الباشا وإن لم يسعه التدخل مباشرة في دائرة أولئك القضاة إلا أنه بذل ما في وسعه لتحديد نتائج أعمالهم . فلقد أنشأ في كل من الإسكندرية والقاهرة محكمة جديدة لاتتقيد بقيود الشريعة الإسلامية وقد جعل أعضاء هاتين المحكمتين من رجال التجارة بدلا من رجال الدين وعهد إليهما بقض المشاكل التجارية وبخاصة ما يجد منها بين المسلمين والمسيحيين على أن هذا الأمر الذي استلقت الأنظار في تكوين هاتين المحكمتين أن الأعضاء المسلمين فيهما لم تكن لهم الأغلبية فثلا كانت محكمة الإسكندرية مركبة من تسعة أعضاء بينهم أربعة مسلمين والخامس فرنسي والسادس يهودي والسابع والثامن من المسيحيين السوريين والتاسع من الرعايا اليونانيين (١) .

أما فيما يتعلق بأحكام الجنايات فكانت من اختصاص الهيئة التنفيذية عادة ولم يدخر الباشا وسعا منذ جلوسه على الأريكة المصرية لوقف أو تقليل كافة الجنايات المنطوية على استعمال العنف . وقد علق ميسيت في سنة ١٨١٣ على هذه الحقيقة الباهرة بأن سكان القاهرة صاروا لأول مرة منذ أجيال عديدة يتمتعون بنعم الطمأنينة على النفس والمال (٢) . إن هذا الشعور بالطمأنينة لم يتوطد إلا بعد استعمال مختلف ضروب الشدة واعداد كثير من الأشرار . وكثيرا ما كانت بوابة زويلة مثلا - وهي التي كانت ينفذ في ساحتها الشنق العلاني تعلق على جذرائها جثث المشاغبين وكانت أحكام الباشا عرفية لا نقض لها فكانت الأحكام مما لا يمكن التوفيق بينه وبين ما يجري في القارة الأوروبية . مثال ذلك أنه لو اتهم شخص بالسرقة من مصنع البنادق فإنه يحكم عليه إذا كان شابا بالأشغال الشاقة المؤبدة وهو مصفد بالأغلال أما إذا كان شيخا فيصدر الحكم باعدامه ليكون عبرة لغيره (٣) .

(١) تقرير كابيل من سوريا في ٢٣ أغسطس ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٨٣-٧٨)

(٢) ميسيت في ٩ نوفمبر ١٨١٣ (وزارة الخارجية ٤ - ٢٤)

(٣) كتاب الباشا الحبيب اندي في ٢٦ ذي الحجة ١٢٥٣ (محفوظات حابدين)

ولكن ليس ثمت مايدل على أن تطبيق الباشا لقانون الجنابات كان أشد صرامة مما كان متبعاً في إنجلترا لغاية ظهور الاصلاحات التي وضعها ميل ، وهي التي خفت وطأتها على كل حال بمرور الزمن .

وكثيراً ما كانت عقوبة الاعدام تستبدل بالشغل في الجبال وهذا ما حمله عثمانى ، الحكومة المصرية في القاهرة يصرح لبورنيج أن عمله غدا محدوداً أو ضئيلاً (١) .

أما الرق والنخاسة فقد كانا من الأنظمة المتأصلة بحيث لم يكن في وسع محمد علي إلغائهما مهما كانت رغبته في ذلك شديدة .

وكان عهد محمد علي بهما يرجع إلى زمن الصبا بل زمن الطفولة فقد كانا القاعدة المعمول بها في الشرق من عهد بعيد ولم يكن فيها ما يتفرز منه العواطف الأدبية في العقيدة الشرقية . لا بل أن ضمير الغرب وهو أكثر تألفاً من ضمير الشرق لم يضق ذرعاً من مسألة الرقيق ويطلب وقفها إلا منذ عهد قريب فقط وقبل ذلك لم يعمل شيء بل ولم يكن في الاستطاعة عمل شيء لتقييد سوق النخاسة في القاهرة أو التأثير في السلطة التي منحها الشريعة الإسلامية للسيد على مولاه وقد لفت الميسو دى هامل قنصل روسيا الجنرال نظر الباشا في سنة ١٨٢٦ إلى الموضوع وسأله إذا كان في استطاعته أن يشل قدرة السادة على إنزال عقوبة الموت بمواليهم أو إلحاق الأذى بهم ومعاملتهم أسوأ معاملة . فأئتم محمد علي النظر ملياً وخيل إليه أنه قد يستطيع أن يصنع شيئاً في صدد الذكور من الرقيق ولسكنه لم يعمل القنصل بشيء من الأمل فيما يتعلق بالنساء الرقيق بل قال أنه لا يمكنه التدخل في شؤونهن لأن الحریم مكان مقدس ولا يسمح لقريب - كائناً من كان بالدخول فيه (٢) . ثم وقفت المسألة عند هذا الحد .

(١) كما جاء في تقرير بورنيج « الاوراق البرلانية سنة ١٨٤٠ » جزء ١ ص ١٢٣

(١) كابل في ٢٤ ديسمبر ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٨٣ - ٧٨)

ولابد أن ما قام بينه وبين الدول الأوربية من النزاع حول الشؤون الخارجية قد حول نظره عن الدخول في مسألة شائكة كمسألة الرقيق لم تكن له شخصيا أية رغبة في اجراء الاصلاح فيها أو تحسين شأنها .

وكانت النخاسة من أهم أركان التجارة في كافة البلاد والتي كانت تهم الباشا وقد كانت الغارات تشن من آن لآخر على الرقيق في السودان وفي المناطق الأخرى الواقعة جنوبي السودان . ومن هناك كان الأسرى يرسلون الى القاهرة في شكل قوافل كبيرة . وبالطبع كان من أصعب الأمور أن يحصل الانسان على معلومات صحيحة في هذا الصدد ولكن أحد الفرنسيين في عهد الاحتلال الفرنسى سأل قبطيا ظل مدة ثلاثين عاما يحصى عدد العبيد الذين يرسلون إلى القاهرة فلم أن عددهم لم يكن يتجاوز الأربعة آلاف سنويا (١) ومن المحتمل أن يكون هذا العدد قد ازداد وتضاعف لأمر ما بعد أن توطد حكم محمد علي في السودان . فان القارىء يذكر أن الباشا علل نفسه بانشاء جيش كبير من هؤلاء السودانيين وقد كان أعوان الحكومة يقومون في فصل الخريف من كل سنة للحصول على العبيد وهكذا ظلت للنخاسة في السودان امتيازاً قاصراً على الحكومة وحدها (٢) .

ولم تكن فتوحات محمد علي في جنوب السودان هي وحدها التي كانت السبب في انتشار تجارة النخاسة . بل لقد ساعد احتلال روسيا لبلاد الكرج والحرث على تقليل عدد الرقيق الأبيض الذي كان يرسل منها الى الاستانة وازداد الاقبال على الرقيق الاسود الموجود في سوق القاهرة . ومن هنا انكشف سر المسألة فان ما أوجدته الحكومة الجديدة من حسن النظام قد ساعد فريق الأجانب على التجول في أنحاء السودان بمأمن من الخطر .

(١) كتاب المسير فرانك « تجارة النخاسة في القاهرة » ص ١٩

(٢) كما جاء في كتاب الباشا الى المصاري عسكر في كردفان في ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٣٧ (مخطوطات مايدن)

ولقد تمكن أحدهم وهو الدكتور هولويد من الحصول على تفاصيل ضافية للأماكن التي يقطنها الرقيق وللغارات التي كانت تشن عليهم وما كان ينظر الأسرى من المعاملة ولئن لم تكن هذه التفاصيل قد بلغت وصف فظائع هذه التجارة إلا أن بالمستون قد استغلها لاستثارة الرأي العام في إنجلترا ضد حكومة محمد علي (١) على أن الباشا بعد زيارته الطويلة لربوع السودان في سنة ١٨٣٨ قد اتخذ الاجراءات الفعالة لتضييق دائرة النخاسة . فبعد أن كانت الضرائب تدفع بتقديم عدد معين من الرقيق قرر الباشا أن تدفع في المستقبل بتقديم مقادير معينة من الحبوب وما إليها من المحاصيل ، ومع أن قراره هذا كانت له نتائجه الفعالة طبعاً ، فإن هذه العادة الوحشية المتأصلة في البلاد عادة شن الغارة على الرقيق قد قدر لها أن تظل وقتاً طويلاً دون أن تستأصل شأفتها بتاتاً .

وكان على النقيض من تراخي الباشا حيال النخاسة والرق موقفة فيما له تماس بالشؤون الصحية أو شؤون التعليم في مسألة الرقيق لم يكن الباشا كثير الايمان بنظريات رجال الغرب في صدد اطلاق الحرية للجميع . أما في المسائل الأخرى فقد كان على يقين بأن أطباء الغرب أعلى كعباً من الحكماء المصريين وان شعبه يفيد أكبر فائدة من التمايم الغربية وقد وضع محمد علي ثقته التامة في كل ما يتعلق بالشؤون الصحية أو التنظيم الطبي في شخص كلوت بك وهو أحد أطباء الفرنسيين وقد بنيت تحت إشرافه مدرسة للطب في جهة أبي زعل على أن هذه المحاولة مالبثت أن أعقبتها الفشل وتبين أنها محاولة جاءت قبل أوانها وذلك بسبب ضعف مستوى التعليم العام .

وقد كان كبار المعلمين الفرنسيين ممن لا يعرفون التكلم بالعربية بينما كان الطلبة

(١) تقرير بونج « الاوراق البرلانية سنة ١٨٤٠ المجلد الحادى والعشرين من ٨٣ »
وكما ذكره كامبل في رسالته الى بدويل في ١٩ ديسمبر ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٢٢٢-٧٨)

مصريين ممن لا يفقهون الفرنسية . فلم يكن يمكن في هذه الحالة أن تسفر النتيجة الحتمية إلا عن اخراج بعض « جراحين » لادرياء لهم بالطب الغربى وليس من شك فى أنه كان يكون أصوب لو أن الباشا بدأ تنفيذ فكرته بارسال عدد محدود من رجاله الى الخارج للحصول على ما هم فى حاجة اليه من أنواع الخبرة والدراية . ولكنه كان راغبا فى أن تكون الوحدات المختلفة التابعة لجيشه مزودة بالجراحين ومساعدتهم وهذا ما جعله يصر على الحصول عليهم فورا على أنه كان ميالا لتشجيع الماهرين بين الزوار الذين يهبطون القطر المصرى فمن ذلك أن الدكتور شارل تيلور حكيم العربون زار الاسكندرية فى سنة ١٨٣٦ وقد أجرى عدة عمليات كان النجاح حليفه فيها كلها مما دفع الناس من كافة الطبقات أن يقصدوه أفواجا وقد كان يذهل لمحاصرة داره يوميا نحو ٧٠ الى ٨٠ شخصا على أمل استلفات نظره والاستفادة مما خيل اليهم أنها مهارة فوق مهارة البشر . وقد طمع الباشا فى أن يستبقه فى مصر لينتفع الناس بعلمه فعرض عليه مرتبا قدره ١٢٠٠ جنيه فى العام (١)

وكان مستشفى البيارستان من أفضح المناظر التى تصطدم بها أعين السائحين فقد كانت داراً من دور الاحسان والبر ملحقة بأحد المساجد وكان الانسان إذا زارها وجد جيشا من المرضى تنبعث منهم روائح كريهة ويرى القمل فى أجسادهم أو أن يجد بعض مسلوبى العقل وهم عرايا الأجسام مصفدين فى الأغلال تنظرهم من خلال نوافذ ذات قضبان حديدية تحول دون فرارهم . وكان هؤلاء المساكين الذين هم أشد الآدميين بؤسا فى حراسة أحد المصريين المسنين فكان يستعرضهم أمام السائحين على أمل أن يتحفوه بالهدايا ويتفحوه بالبقيش . وسرعان ماوافق الباشا على مشورة كلوت بك بالقاء هذا الأثر المتخلف عن العصور المظلمة وأمر أن يقام بدلا عنها مستشفى فى ميدان

(١) كابل فى ٥ اكتوبر ١٨٣٦ . (وزارة الخارجية ٢٨٤ - ٧٨)

الأوبئة الشاسع (١) .

ومثل آخر يدلك على مبلغ حرص محمد على واستعداده للأخذ بأهداب التحسين والاصلاح وهذا المثل يتجلى في مبادرته الى انشاء ادارة الشؤون الصحية . فلقد أصيبت مصر في سنة ١٨٣٠ بوباء الكوليرا وكان شديد الوطأة وقد نقل الحجاج جرائم هذا الوباء عند عودتهم من الحجاز الى السويس وسرعان ما سقط ضحية له نحو ١٥٠ شخصا في خلال يومين .

وفي خلال الاسبوعين التاليين إذا بالوباء يظهر فجأة في القاهرة وطعما في منع الوباء من الوصول الى الاسكندرية استعان محمد على بالقناصل العموميين واضعا تحت تصرفهم كل من كان من جنوده على مقربة من النهر وأطلق الحرية الكاملة في صدد النفقات .

وقد لبي القناصل نداء الباشا وإن كان يلوح أنهم قد داخلهم اليأس عن وقف انتشار الوباء أو كبح وطأته فأنشأ القناصل كردونين من الجنود في القاهرة والاسكندرية .

ولكن حدث ما كان ينتظر وهو أن أعراض الوباء ظهرت بين الجنود وما هو إلا أقل من أسبوع حتى كان ٨٠٠ منهم في المستشفى . أما الأطباء والصيدالة فالبعض منهم قد فر من البلاد والبعض الآخر لحق بربه .

وهكذا دب الخلل في كافة المصالح العمومية وأغفلت جميع وسائل الوقاية وقبل أن يتم التغلب على هذا الوباء الفتاك كان قد ذهب ضحية له ٩٠٠٠ شخص في القاهرة وما يزيد عن ١٥٠٠ شخص في الاسكندرية . وكان تعداد المدينيتين وقتئذ يقدر على التوالى بنحو ٣٠٠ ألف و ٩٠ ألف (٢) .

(١) كتاب سان جون السالف الذكر ص ٣٠٩ جزء ثان وتقرير بودنج «الاوراق البرلمانية سنة ١٨٤٠ الجزء ٢١ ص ١٤٢»
(٢) رسالة باركر الى غوردون في ٢٩ سبتمبر ١٨٣١ (وزارة الخارجية ٢٠٢-٧٨)

ولم تنتشر الكوليرا هذا الانتشار إلا في النادر القليل ولم تصبح وباء مرة أخرى إلا في سنة ١٨٤٩ . ولكن التهاب الأبط وتورمها أصبح وباء يثير الذعر في قلوب الأهالي . ولعل من قرأ قصة « أبوتن » ، يذكر كيف كان من عادة الفرنسيين عند سماعهم بانتشار الأوبئة في الخارج يحبسون أنفسهم في أماكن منعزلة عزلاً تاماً عن باقي الناس هذا بينما كان المسلمون يحاولون بشئ من الغموض أن يتجاهلوا الخطر المحدق بهم . على أن الذين كانوا يخترقون الشوارع مستهترين بالخطر في مثل هذه الأوقات لم يكونوا المسلمون على اختلاف طبقاتهم . كلا فإن قليلاً منهم ماعدا طبقة الفقراء الذين كانوا يؤمنون بأن قضاء الله لا مرد له . ولما كانت طبقة الفقراء في فقر مدقع فإن ذلك جعلها أقل حرصاً على حياة البؤس واستمرارها .

أما من ساعدتهم الرخاء والثروة على تذوق النعيم فقد كانوا أشبه في حرصهم على الحياة بالفرنسيين الغير مؤمنين . ولم يكن يسبح لأحد طلاق حتى ولا الفناصل العموميين بزيارة الباشا أو الدخول الى مخبأه وأغلقت أبواب المصانع العامة ووقف دولا ب العمل وقفاً تاماً (١) .

ولعل أسوأ وباء وأشدّه فتكاً بالأرواح هو الذي أصاب الوجه البحرى سنة ١٨٣٥ فلقد كان في رأى البعض أسوأ بكثير من الطاعون الذى أصيبت به مصر قبل ذلك التاريخ بأربعين عاماً . وقد بلغت ضحايا وباء سنة ١٨٣٥ في القاهرة وحدها ٣١ ألف وذلك في خلال ٣ أشهر فقط . ولكن كاميل كان يعتقد أن العدد الحقيقى أكثر من ذلك وفي رأيه أن أكثر الضحايا كان من المسلمين .

وحدث أن الوباء اختطف أرواح ١٣٥ فرداً من أعضاء إحدى الأسر

(١) كما ذكره صولت في ١٥ يونيو ١٨١٦ « وزارة الخارجية ٦-٢٤ » وكما ذكره كاهيل في ٢٩ مارس و ١٥ أبريل سنة ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٧-٢٨)

الكبيرة فأقفلت أبواب دورها كما أقفلت أبواب ٢٠٠ داراً من دور المسلمين لا لسبب إلا لأن السكان قد حصدتهم الطاعون على بكرة أبيهم فلم يبق منهم أحد وقد هلك من الأقباط نحو ربع عددهم وهكذا زاد عدد الضحايا بنحو ٢٠ ألف (١).

ولما كانت القورنتينة هي الوقاية الوحيدة التي كانت معروفة وقتئذ ضد الطاعون فإن الباشا قد لجأ إلى القناصل مرة أخرى يشد معوتهم إذ لولاها ولولا موافقتهم لتعذر إن لم نقل يستحيل تنفيذ لوائح القورنتينات وتطبيقها على عدد كبير من السفن والملاحين الأوروبيين. ومن ثم اجتمع القناصل وشكلوا منهم لجنة كانت تعرف في أوقات مختلفة باسم مصلحة الصحة أو اللجنة الصحية. وأثنى بحجر صحي بالقرب من الموضع الذي كانت تقوم فيه وقتئذ سكة كبرى بآترة على شاطئ البحر عند الميناء الجديد أو الميناء الشرقية بالاسكندرية وعند هذا الحجر كانت السفن الداخلة في القورنتينة تلقى مراسيها (٢).

وقد نبه على حكمدار بوليس الاسكندرية بأن يسهر على تنفيذ كل ما عسى أن يشير به القناصل من الاجراءات الصحية ولم يكن هذا لعمرك بالأمر الهين. ذلك لأن الأهالي لم يكونوا مبالين إلى إطاعة الأوامر في هذا الصدد لأنهم لم يفهموا الغاية المقصودة بها من جهة ولأن معظمهم كان يعتقد أنها مما لا يتلاءم مع أصول دينهم وقد أعلن الباشا في طول البلاد وعرضها أن اجتتاب العدوى لا يتنافى مع الشريعة ووعده باستصدار فتوى من العلماء لتدعيم دعواه وقد ختم الباشا رسالته الى رئيس الديوان بقوله : ان الأهالي هم أشبه شيء بالعجاوات لا يميزون الطبيب من الخبيث (٣).

(١) كابل في ٢٥ يونيو ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٧ - ٧٨)

(٢) كابل في ٢٦ أكتوبر ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٦٠ - ٧٨)

(٣) كاجاء في رسالة / ١٥٠ (مخطوطات عابدين)

ثم تشكلت بعد ذلك بقليل لجنة أخرى برئاسة الكولونيل كامبل نفسه للسهر على تحسين الحالة الصحية العامة في منطقة الاسكندرية وكانت باكورة أعمال هذه اللجنة إزالة عدد من العشش القذرة التابعة لأصغار المصريين هذا الى سد الخندق القديم الذى كان ملوئاً بالماء الآسن الذى يحمل جراثيم مختلف الأمراض . ثم تقرر نقل مدبغة الجلود الأميرية من وسط المدينة الى طرفها وأنشئت طريق واسعة لتفصل ما بين الحى الأوروبى والجرك (١).

وقد تمكن كامبل فى سنة ١٨٣٧ وبالرغم من مجىء الحجاج بلا انقطاع من الجهات المصابة بالوباء أن يعلن أن الوباء قد انقطع وعزا نجاحه فى وقف الوباء إلى نظام القورنتينة الذى طبق تطبيقاً تاماً على الجميع . وقد كتب كامبل بهذه المناسبة فقال : ان الباشا قد ترك مسألة القورنتينة كلية الى عناية لجنة القناصل الصحية . ثم انه لا يكتفى بتنفيذ كل ماتصدرة اللجنة من الأوامر ولكنه فضلاً عن ذلك يقدم بلا صعوبة كل ما تشير به من النفقات للعناية يشؤون الحجر الصحى الذى أصبحت نفقاته باهظة بسبب توظيف عدد كبير من الموظفين الأوربيين فيه ، (٢) .

وقد تفرقت هذه اللجنة وانهد كيانهما بعد استدعاء كامبل ووقوع حوادث سنق ١٨٣٩ و ١٨٤٠ وكان أكبر ما شغل اهتمام هودجز خليفة الكولونيل الحصول على كافة المعلومات النافعة عن حصون الاسكندرية ولعل اهتمامه بذلك كان أشد من اهتمامه بمساعدة الادارة المصرية فى مختلف الشؤون الصحية . فشكلت لجنة صحية جديدة رشح محمد على ثلاثة من القناصل العموميين للاشتراك فى أعمالها ولكن لم يكن له حق الاشراف عليها باعتبار وظيفتهم . ثم نشأ الخلاف حول تشكيل اللجنة تشكيلاً صحيحاً وكذلك بدأ الأطباء أنفسهم

(١) كامبل فى ١٦ اكتوبر ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٦٠ - ٧٨)

(٢) كامبل فى ٧ نوفمبر ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣٢١ - ٧٨)

يتشككون في كفاية القورنتية كوسيلة لمنع العدوى ويرجعون أن الطاعون قد يمكن انتقاله بوسائل أخرى عدا الاحتكاك الشخصي . ولهذا رؤى تخفيف وطأة النظام الصارم القديم تدريجيا إلى أن عدل عنه نهائيا ولكن هذا يعتبر بمثابة دليل لاسيبل إلى إنكاره على رغبة الباشا لاقتباس الأساليب الأوروبية واتباع الارشادات الاجنية متى اقتنع أنها نافعة حقا .

على أن قينا اتخذ من الوسائل لتشجيع التعليم وتعميمه المثل الباهر والبرهان القاطع على سياسته الإصلاحية . فلقد كانت القاهرة تعتبر أحد المراكز الكبرى للثقافة الاسلامية وكان يهرع الطلبة من كافة العالم الاسلامى إلى الاغتراف من علوم جامعتها القديمة العظمى الممثلة في الجامع الازهر . ولكن هذه الجامعة كانت متأخرة لا في نظامها فقط بل وفي علومها أيضا . فلقد كان كل همها إخراج علماء دينيين ومحامين شرعيين أى لم تكن بتخريج رجال الاعمال أو الادارة .

وبينما ظن الباشا بولى الجامعة الازهرية القديمة عطفه ويرعاها بعنايته إذا به قد أنشأ بجانبها سلسلة من المعاهد وقد رمى من ورائها الى تغيير طريقة تفكير الجماهير وجعلها تتمشى مع مقتضيات الحضارة العصرية وقد لخص أحد المعاصرين الانجليز نيات محمد على وخططه فقال أنه بينما تمهل السلطان محمود بما أدخله نجاة من الإصلاحات العنيفة قد أضعف ولاء الانراك له فان محمد على قد ظل على العكس من مولاه محتفظا بالخلق السامى بين مختلف الامم الاسلامية باتباعه الطريق الرشيدة الوحيدة التى لم يكن يحصى عن اتباعها مع شعب كالشعب المصرى لم يعترف من أصول المدنية إلا القليل .

فان الباشا بما سنه من ضروب الإصلاحات التدريجية التى لاتمس الاحساسات الدينية ولا تصدم بها وقد وضع أساس الإصلاح الدائم لمعاهد الامة متيقنا بأن التعليم سيزداد انتشارا بواسطة ما أنشأه من المدارس العمومية في مختلف

أنحاء مما سكته لتحقيق ما يرى إليه من ضروب الإصلاح (١).
ويلاحظ أن تاريخ هذه السياسة يرجع إلى سنة ١٨٢٠ وكانت في منشأها
تعتبر بمثابة نتيجة طبيعية لما أدخله الباشا من ضروب الإصلاح في الجيش .
لأن الاتجاه إلى اقتباس الأساليب الأوروبية الخاصة بطرق التنظيم والتدريب
اقتضى طبعاً الحصول على ضباط قادرين على دراسة العلوم الأوروبية العسكرية
والهندسية والحسابية . وكان أول دليل على أن الباشا مسلم بصحة هذا الرأي
أنه استخدم في القلعة في القاهرة معلماً إيطاليا يدعى كوشى وعهد إليه بتعليم الرسم
والرياضيات ثم صدرت الأوامر بعد ذلك بتعليم اللغة الإيطالية ولغات البلاد
الواقعة شرقي حوض البحر المتوسط . ثم طلب الباشا بعد ذلك معلمين لتعليم
اللغة الفرنسية واللغة التركية هذا عدا استخدام أحد مهرة المهندسين (٢).
فمن هذه البداية البسيطة نشأت المدارس لتدريب الضباط وإعدادهم للقروع
الخمس في خدمة الباشا . وهي الطوبجية والهندسة والسوارى والمشاة والبحرية
تحت إشراف المعلمين الأوروبيين .

ولتوسيع أساس التعليم أرسل الباشا طائفة كبيرة من الثبائن المصريين إلى
فرنسا ولقيفا منهم إلى إنجلترا لإتمام دروسهم على حساب الباشا . وقد أتيحت
ثمارة هذه السياسة الرشيدة في سنة ١٨٣٣ عند ما أنشأ الباشا مدرسة الفنون
والصناعات لتكون بمثابة مدرسة لتدريب كليات الضباط . وكان بين أساتذة
هذه المدرسة معلمان أوروبيان فقط أحدهما لتدريس الكيمياء والآخر لتدريس
الرياضيات وإلى جانب هذين المعلمين كان هناك أربعة من المعلمين الأرمن
قضى أحدهما عشر سنوات في مدينة ستوتن هيرت بإنجلترا . هذا عدا ستة
معلمين مسلمين تلقى ثلاثة منهم علومهم في جامعة باريس والثلاثة الباقون في

(١) مذكرة تيربون في ١٤ أكتوبر ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٩٥ - ٧٨)

(٢) كامبل في ١٤ نوفمبر ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨ - ٧٨)

جامعات إنجلترا (١) وتلا هذا التوسع انشاء عدد من المدارس الابتدائية في كل مديرية وأنشأ مدرستين ، تحضيريتين ، كبيرتين إحداهما في القاهرة والأخرى في الاسكندرية لتغذية مدرسة الفنون والصنائع . وكان دخول الطالب في هذه المدارس بمثابة قبوله في خدمة الباشا . وكنت ترى الطلبة وقتئذ يتناولون عجانا الطعام والملبس والمسكن هذا عدا مرتبات شهرية قليلة تزداد تدريجيا كلما انتقل الطالب من أحد الفصول الى الفصل الذى يليه .

أما مستقبل أولئك الطلبة ونوع الخدمة التى يعلون لها وما يتلقاه كل منهم من التعليم الفنى فهذه كلها مسائل لا رأى للطلبة فيها بل الأمر متروك فيها للباشا ولموظفيه . ولقد كانت مصر أول دولة شرعية أدخل فيها التعليم الغربى على ما يشبه القواعد المنظمة .

ولم يعد بورنج جانب الحقيقة عند ما وجه انتقاده الى المشروع قائلا : ان التعليم الابتدائى فيه قد وضع على أساس ضيق وانه يرى الى تعليم الأقلية تعليما عاليا بدلا من إيجاد نظام عام للأكثرية .

على أن الباشا ما كان يمكن عدلا أن يلام لأنه لم يتبع النظام الذى لم تكن قد اتبعته بعد أمم أوربية أعلى كعما من مصر فى المدينة الحديثة .

ولقد كان إنشاء هذه الكليات والمدارس مصحوبا بانشاء مطبعة وجريدة وغازية . ولم ينته عام ١٨٣٧ حتى كانت مطبعة بولاق . وكانت وقتئذ من ضواحي القاهرة وتمتد الى داخل نهر النيل . وقد أنجز طبع ما لا يقل عن ٧٣ من أمهات الكتب العربية . وكان بين هذه عدد من تراجم الكتب الفقهية لاستعمالها فى المدارس الجديدة (٢) ووضع الباشا مشروع جريدة تنشر باللغتين العربية

(١) تقرير بورنج د الاوراق البرلمانية سنة ١٩٤٠ المجلد ٢١ ص ١٢٥ .

(٢) كما ذكره ميديم الى نلروود فى ١٢ و ٢٤ يناير ١٨٣٨ .

والفرنسية (١) وكانت هناك صحف أوربية في الاسكندرية في سنة ١٨٢٤ وفي هذه السنة نفسها نشر صولت القنصل البريطاني العام قصيدة وصفية من الشعر (٢) وفي ذلك الوقت تحسن أيضا مركز الأوربيين والمسيحيين عامة فان الأقباط كانوا قبل ارتقاء محمد علي الأريكة المصرية عرضة لكثير من اشتاب والقيود . مثال ذلك أنهم كانوا ملزمين بتميز أنفسهم عن بقية السكان المسلمين بلون ثيابهم وكان محظورا عليهم ركوب الخيل وكانوا ممنوعين بتاتا في أثناء شهر رمضان ان يأكلوا او يشربوا او يدخنوا في النهار علنا في الطرق العامة وذلك لكيلا يذكروا المؤمنين بهذا الصوم الاجباري .

وكان الأجانب من سكان الاسكندرية والقاهرة يقطنون في أحياء متفرقة ويحصى الحراس مداخليا وكانوا كلما أرادوا السفر الى الخارج لبسوا الزي التركي ليتفادوا الامانات . وقد وردت هذه العبارات في منشور اعلان تركيا الحرب على روسيا في سنة ١٨٢٧ وهو ان كل عاقل يعلم حتى العلم أن كل مسلم هو بطبيعته العدو الألد للكفار وأن كل كافر عدو لدود للمسلمين ، ولكن روح الحكومة في عهد الباشا تغيرت تغيراً محسوساً كما تغير لذلك إحساس الأهالي حيال المسيحيين وقد أسر الروس في الحرب التركية اثنين من أقارب محمد علي في سنة ١٨٢٧ فلما عادا من الأسر في سنة ١٨٢٩ إذا بهما يلتهجان بالثناء على ما لقياهما وغيرهما من الأسرى من حسن المعاملة في السجون الروسية وعند ما خيف في إحدى السنوات أن لا يبلغ فيضان النيل المنسوب المقرر إذ بالدعوات الحارة والصلاة لله لا يقوم بها مشايخ المذاهب الاسلامية وحدهم على ضفتي النيل بل شاركهم فيها حاخام اليهود والقسس المسيحية (٣) . بل أنه سمح للودائف المبشر المسلموب العقل بأن يخطب في الشوارع بلغة غربية لم

(١) كما جاء في كتاب سان جون السالف الذكر جزء أول ص ٥٤

(٢) وقد سماه مصر في القصيدة « وصفية »

(٣) كما ذكره كروت بك في كتابه ص ١٤٢

يستطع أحد فهمها ولكنه لما ملا جدران القاهرة فيما بعد باعلاناته وملاحظاته بلغة يفهمها الجميع لم يسع الباشا إلا أن يسأله مغادرة القطر خيفة أن يعتدي عليه أحد الناس صدقة فلا يجد من يقيه شر العدوان (١).

وقد ظل كثيرين من رعايا الانجليز يقطنون القاهرة والاسكندرية دون أن يصيبهم مكروه في أثناء الحوادث المشهورة التي وقعت في سنتي ١٨٣٩ و ١٨٤٠ وبديهي أن لا تصادف سياسة الباشا هذه قبول لدى مشايخ الأزهر وكان أحد خطبائهم وكان اسمه الشيخ ابراهيم أشدهم وطأة في نقد هذه السياسة وكان مما انتقد عليه هذا الشيخ أن الباشا أعطى لليهود امتياز صناعة القصاين في الاسكندرية وهكذا عرض للخطر إيمان المؤمنين ذلك لأن اليهود لم يراعوا تلاوة الصيغة المقدسة الاسلامية المألوفة عند القيام بعملية الذبح كما أنهم لم يحرصوا على توجيه رأس الحيوان المذبوح في اتجاه مكة ثم أنهم بدلا من أن يقبضوا على المدينة بالأصابع الخمسة كانوا يقبضون عليها بثلاثة أصابع (٢) على أن الباشا لم يصبر على لغو هذا الشيخ بل أبعده الى تونس.

وهكذا كان الباشا في كافة هذه المسائل وأضرابها مثل ادغام رعاياه على التسامح الديني والسهر على ترقية الوسائل الصحية ونشر التعليم والثقافة وإقامة العدل بين الناس وتنظيم جيشة وإنشاء أسطول قوى وتحديد الضرائب وتشجيع زراعة الحاصلات الجديدة ومراقبة سلوك موظفيه عن كثب.

نقول ان الباشا كان يعمل في هذه المسائل كلها ضد إرادة رعاياه كلهم تقريبا . ولهذا رأينا المشروعات التي كانت نفسه تطمح إلى تحقيقها يهملها أو يعدل عنها بتاتا . ومن بين هذه المشروعات ومشروعات - كالبناء الأسطول

(١) كما ذكره باركر في كتابه « سوريا ومصر » الجزء الثاني ص ١٤٢

(٢) كما جاء في كتاب سان جون السالف الذكر ج ١ ص ٣٥

مثلا - كانت محاطة بمصاعب لا يسهل تذليلها وقد أصبحت معظم مشروعاته بالضعف وتولاها الفشل لا لشيء إلا لعدم ثقته بالمستقبل وشعوره بأن ما يعمل ينبغي أن يعمل شخصيا أو يتجز في حالة حياته المحدودة الأجل ولهذا يمكن الحكم على أعماله بأنها كانت أعمال قائمة على العجلة ولم تنضج تماما وإما أنها جاءت غير كاملة ولكن بالرغم من ذلك كله وبالرغم مما حدث من رد الفعل بعد اختفائه من على مسرح سياسة مصر فإن ما يتنافى مع العدالة وواجب الانصاف أن يقال أن أعمال محمد علي ذهبت أو أنها بمثابة نفخة في زمامد . فإن ما أوجده من الاندفاع الى الأمام يضاف إليه ما أحكم من الصلات مع الغرب كل هذا قد استمر بعد انتقاله الى الدار الأخرى حتى أن مصر عند ما بدأت فيما بعد أن تنفض عنها غبار الكسل وأن تسير مرة أخرى الى الأمام وجدت أنها تبدأ من نقطة تتقدم كثيرا عن النقطة التي بدأ بها الباشا العظيم . ويرجع الفضل في ذلك كله وقيل كل شيء إلى آثار الثقافة التي تفتحت في عهده البلاد لها من أقصاها إلى أقصاها .

الفصل الثامن

آثار حكم محمد علي في جزيرة كريت وسوريا

في أثناء الحرب اليونانية وضع جلالة السلطان جزيرتي قبرص وكريت تحت رعاية محمد علي ظناً من جلالة بأن الباشا هو الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يصد عنهما حملات اليونانيين وفي سنة ١٨٣٠ عهد السلطان الى الباشا بصفة رسمية بأن يباشر الحكم في جزيرة كريت . على أن محمد علي اشترط لقبول هذا العبء أن يسمح له بإبعاد الجنود العثمانيين المقيمين في الجزيرة وأن يحل محلهم بعض الأورط المصرية (١) وقد بدأ محمد علي بتنفيذ خطته فولى على الجزيرة قومنداناً اسمه عثمان بك كان قد أرسله من قبل لتلقي العلوم في فرنسا وإيطاليا (٢) . أما أهالي الجزيرة فكانوا خليطاً ويغلب فيهم العنصر اليوناني الذي كان عدده نصف السكان . وقد قدر سافاري عدد سكان الجزيرة قبل ذلك بخمسين سنة بنحو ٣٨٠ ألف ولكن هذا العدد قد نقص بسبب الحروب والطاعون والبؤس المخيم على الجزيرة الى نحو ١٠٠ ألف نسمة وهو عدد السكان عند ما عهد الى والى مصر بالاشراف على شؤون الجزيرة وكان يديها أن يندر اختلاط الأجناس في الجزيرة يندر بذور الشرور والمتاعب واستفحال الخلاف . كما أنه لم يكن ينتظر عاقل أن تصير مهمة الحكم سهلة مريحة . وحسبك أن مجموع الإيراد لم يتجاوز الأربعة ملايين قرش صاغ بينما كانت النفقات تتجاوز إحدى عشر مليوناً من القروش وأغلب الظن أن الباشا لم يقبل الاضطلاع بشؤون الجزيرة إلا لأنها تكون له بمثابة محطة بحرية تقع على

(١) باركر الى السير مالكولم في ٣١ اغسطس ١٨٣٠ (وزارة الخارجية ١٩٢-٧٨)

(٢) » » » » في ١٧-بتمبر ١٨٣٠ » » » » (١٩٢-٧٨)

مسافة بعيدة في شمال الاسكندرية . وقد حذرت الحكومة البريطانية دفعتين بأن أية محاولة لارهاق السكان المسيحيين واضطهادهم أو استعمال العنف معهم قد يؤدي الى تدخل الدول العظمى (١) .

ونحسب أن مثل هذا التحذير لم يكن هناك ما يقتضى صدوره لأنه إذا كان الوالى المصرى قد عهد فيه عن الأقلية المسيحية في مصر فن باب أولى أنه لن يفكر في اضطهاد الأغلبية المسيحية في جزيرة كريت . وكانت با كورة أعماله بعد صدور فرمان الشاهانى بترايته حاكما على الجزيرة أنه أذاع منشورا موجهها إلى الشعب الكريدى فقد طمأنهم فيه على أنفسهم وبين لهم أنه ليس ثمة ما يخشونه وأنه لن يتوانى في القصاص من يحاول ارهاقهم وأنه سينشئ مجلسين إحداهما في «خانية» والأخرى في «كنديا» وأن الأعضاء المسلمين والمسيحيين سيشترون في أعمال هذين المجلسين اللذين يحول لهما البت في كل الأمور ما عدا ما كان له مساس بالشؤون القانونية البحتة كمسألة الموارث وكان في نيته إدخال عدة اصلاحات إلى الجزيرة كأنشاء رصيف لميناء خانية وتغطية التلال بالغابات ونشر الزراعة وتعميمها (٢) وثمت مشروع آخر صحت عزيمته على تنفيذه وهو تحسين ميناء «سودا» لتسكون صالحة من ناحية لتخزين التجارة الواردة من سوريا ولتكون قاعدة للأسطول المصرى (٣) .

وفى سنة ١٨٣٣ شخص الباشا بنفسه لزيارة كريت . وقد ذهب في صحبته الكولونيل كامبل إجابة لدعوة الباشا . ومن هناك أرسل الكولونيل إلى إنجلترا عدة ملاحظات مهمة عن شؤون الجزيرة وطريقة إدارتها فقد بين أن الجزيرة

(١) تملأيات ألى باركر فى ١٥ اكتوبر و ٣١ ديسمبر ١٨٢٨ (وزارة الخارجية

١٧٠ - ٧٨)

(٢) كما ذكره باركر فى رسالته إلى غوردون فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٣٠ ومعه مرفقات

(وزارة الخارجية ١٩٢ - ٧٨)

(٣) كما ذكره كامبل فى ٢٦ مايو سنة ١٨٤٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

في إبان الفترة التي كانت خاضعة فيها لحكم السلطان تولى أمرها من قبله ثلاثة باشوات أساءوا الحكم فيها واستبدلوا جميعا على عجل وكانوا جميعا سيوا في ظلم الرعية واضطهادها وليس من شك في أن الحامية التركية العسكرية في الجزيرة كادت تطرد إبان الحرب اليونانية لولا مساعدة الجيوش المصرية لها . فلما انتقل أمر الجزيرة إلى الباشا ولي عليها مصطفى باشا وهو رجل كان يخشي الترك بأسه بقدر ما كان السكان الأروام يعظمونه ويمجرونه .

وقام الباشا المذكور بإنشاء المجلسين المختلطين الموعودين كما أنشأ محكمتين ابتدائيتين إحداهما في صفكيا ، وكان أعضاؤها جميعا يونانيين إذ لم يكن هناك أثر للجنس التركي في تلك الجهة . وقدمت الحكومة إلى الفلاحين البؤساء ما أرادوه من القروض والمواشي ليستعينوا به على زراعة أراضيهم من جديد وصدر منشور للأروام الذين نزحوا عن ديارهم بدعوتهم إلى العودة إلى بلادهم واستعادة أراضيهم بشرط أن يدفعوا لأصحابها الحاليين نفس الثمن الذي ابتاع به هؤلاء الأراضي المذكورة . وقد لبى الكثيرون نداء الباشا وعادوا إلى ديارهم واستوطنوا فيها باعتبارهم كتايين يعيشون في ظل الباشا وحكمته (١) ، ويدفعون الجزية لها .

على أنه برغم هذه الإدارة المعتدلة قد نشأت المتاعب ووجد مجال للتذمر فمن ذلك أن كثيرا من اللاجئين اليونانيين أبوا العودة إلى الجزيرة إلا بمجوزات يونانية باعتبارهم رعايا يونانيين كما أن بعضهم دخل الجزيرة بطريقة سرية بمجولة بقصد إثارة الفلاقل من جديد . ثم أن اللاجئين من سكان كنديا شرعوا ينشرون صحيفة اسمها « مينرفا » تنطق بلسانهم . وقد وقفوها على إثارة السخط واشعال نار الاحقاد والفتن في الجزيرة (٢) وقد أصر الباشا على ألا يسمح للاجئين بالعودة إلى الجزيرة إلا باعتبارهم كتايين يدفعون الجزية قائلا أنه لو

(١) كما ذكره كابل في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)

(٢) « » « » ٢٠ أغسطس سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)

سلك غير ذلك المسلك لأنارسطو المسيحيين السابقين في الجزيرة وعدددهم ٦٠
أما والذين لم يخطر لهم على بال أن يطالبوا بتغيير مركزهم أو أن يعاملوا إلا باعتبارهم
رعايا عثمانيين (١)

على أنه إذا كانت أعمال ابتزاز الأموال بالطرق الغير نظامية قد أوقف
فإن الضرائب المنتظمة قد أخذت تزداد ويشدد عبؤها على الأهليين فإن
« الخراج » أو الجزية المفروضة على كافة الرعايا المسيحيين التابعين للباب العالي
كانت تحصل بمنتهى الشدة والقسوة (٢) ولم يقلت من ضرورها إلا القليل النادر
وقد فرضت ضريبة على النبيذ بقطع النظر إذا كان مصنوعا بقصد البيع أو
لشؤون الصناعات المنزلية . ثم أن امتياز بيع التبغ والخمرة والجلود في المدن
كان من الأمور التي احتكرتها الإدارة المحلية فأدى هذا كله إلى زيادة الصخب
وجاءت الأنباء تترى من كل صوب وحذب بحصول بعض المعجزات في
مختلف الأديرة فشرع الناس يتجهضون في أنحاء متفرقة . وليس من شك في
أن هذه المتاعب كانت كلها نتيجة ما كان ينشره اللاجئون من الدعاية السيئة .
ولما ظن أن الساعة الملائمة لاحتداث الانفجار قد حانت هجم أحد الأشرار
على أحد السائحين الاتراك وأوسعه ضربا إلى أن فاضت روحه . - وقد قبض
على الفاعل - وهو من اللاجئين العائدين وأعدم فعلا . ولكن حكم الإعدام
هذا كان أول وآخر حكم . ومن ثم شرعت الإدارة في إبعاد اللاجئين العائدين
أو السماح لهم بالبقاء باعتبارهم كتابيين يدفعون الجزية بشرط أن تدفع القرى
التي ينتسبون إليها كغالة عن حسن سلوكهم (٣) ثم عاد البابا إلى الاسكندرية
بعد أن أصدر الأوامر التي من شأنها زيادة الاراضي المنزرعة .

(١) كما ذكره كامبل في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)

(٢) المعنى الحقيقي لكلمة « خراج » هو الإيراد المتحصل من ضرائب الاراضي
ولكن يلوح أن الاتراك عدلوا عن هذا المعنى وطبقوه على ما كان يسمى بالجزية في
البلاد الأخرى .

(٣) كما ذكره كامبل في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)

ولكن هذه الأوامر هيأت لسوء الحظ الفرصة لحدوث القلاقل من جديد فلقد كان من بين أوامره المذكورة أمر يقضى بأن يعين في كل منطقة شخصان لها دراية بقوانين مصر وأن يقوموا بزيارة كل قرية واستشارة أغنيائها عن خير الوسائل للبر بالفقراء ومساعدتهم وتوحيد الاجراءات لنقل الأيدي العاملة من القرى الغاصة بالسكان إلى الجهات غير المنزرعة التي يقل فيها العمال ومع أن هذا الأمر كان مقرونا بأوامر أخرى لا سبيل إلى إنكار فوائدها لأنها كانت ترمى إلى خير الشعب عامة كانشاء المدارس ودفع مربات طليقة للطلبة نقول برغم هذا كله فإن أهالي كنديا قد دخل في روعهم أن الباشا كان يرعى إلى فرض نظام مراقبة الأراضي كالذي كان متبعاً في مصر . ولهذا هاج هاتجهم ورفع علم الثورة على الرغم من أن النظام الذي أدخله محمد علي في كنديا مهما افترضنا نقصه في بعض نواحيه فإنه كان بلا جدال يشتم منه روح الخير وعدم التنطع في الدين وحب العدالة ورغبة ظاهرة محسوسة في سعادة الشعب ورغائه مما يشهد له أطيب شهادة (١) .

وتهيج الباشا واشتد غضبه لكفران الأهالي بما ينتظر أن تدره عليهم وعلى جزيرتهم هذه المشروعات من الخير وعقد نيته على التمثيل بالمستولين عن إثارة المشاغب فاصدر أمره بإعدام عدد معين من الأفراد إذ ضبطوا بجرمة الحض على الثورة . ولم يكتف الباشا رأيه عن كامل بانه يتوقع أن يضبط بعض الأتراك متلبسين بالجرمة المذكورة ك بعض الأروام وإن ضبطوا فلا مفر من إعدامهم أيضا أسوة بالآخرين (٢) .

وأخيرا ضبط ولاية الأمور ٣١ شخصا بينهم خمسة من الأتراك وقد اعدموا جميعا . ولقد زعم القنصل الفرنسي (وكان مشهورا بعطفه على اليونانيين

(١) كما شهد كامل بذلك في ١٠ أكتوبر سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)

(٢) كما أورده كامل في ١٠ أكتوبر ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)

وتحزبه لهم) أن المتهمين قد اعدموا بدون محاكمة (١) وأغلب الظن أن الباشا كان مقتنعا بأن هذه المناعب كانت جميعا من عمل عصابة من المبهجين ولذا استقرت نيته على أن ينزل بهم عقابا لا تستطيع احتجاجات الدول العظمى الحيلولة دون تنفيذه ؛ وهو عقاب أن كان محدودا بحيث لا يسوغ تدخل أية دولة من الدول الأوروبية إلا أنه كان من الفداحة والشدة بحيث يلقى على سكان كثنديا درسا قاسيا فإن كان هذا ما حسب الباشا فإن التوفيق لم يخنه لأنه لم يعد يسمع بعد ذلك بحدوث أية مشاغب أو قلاقل في جزيرة كريت .

وعهد إدارة شئون الجزيرة إلى مصطفى باشا الذى ظل يشرف عليها طيلة سيطرة محمد على على الجزيرة . وقد اجمعت كلمة قناصل إنجلترا وفرنسا وروسيا على أن إدارة محمد على الجزيرة كانت ادارة سداها الاعتدال والعدل ولحمها الانصاف وانها كانت محبوبة من الشعب كما كان النجاح طيفها إلى أبعد مدى . نعم أن الباشا لم يتمكن من القضاء على التذمر السياسى قضاء مبرما لأن جزيرة كريت كانت ما تزال تعتبر في نظر المهاجرين من الأروام جزءا من اليونان ولذا كانت هناك جمعيات عديدة في الامارة اليونانية تتعطش دائما إلى ضم الجزيرة إلى أرض الوطن القومى كما كان يوجد في نفس الجزيرة عدد كبير من الأشخاص يحملون باقتراب اليوم الذى تتضمن فيه الجزيرة إلى بلاد اليونان أو على الأقل أن تتمكن الجزيرة من الحصول على نوع من الاستقلال .

كل هذا كان مسلما به ولكن الجزيرة ظلت هادئة وراضية من وجود مصطفى باشا في منصة الحكم . ولقد كتب القنصل الروسى يقول « أن الضرائب كانت تدفع بدون إبداء أية مقاومة أو معارضة . وأن الهدوء العام كان يحيا على الجزيرة وأن المجالس البلدية كانت على استعداد في كل وقت أن تعمل طبقا لرغبات الحاكم مصطفى باشا » (٢) . ولقد نقل الحاكم في سنة ١٨٣٨ إلى

(١) كما ذكره كامبل في ٣١ ديسمبر ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)

(٢) كما أوردته فوربون في ٣١ ديسمبر ١٨٤٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)

بعض أنحاء سوريا لتولى قيادة الجيش الذى أرسل لقمع الفتنة التى نشبت فى تلك الجهات . وقد شهد القنصل الانجليزى بأن سفر مصطفى باشا كان أشبه يوم حداد عام لسكان الجزيرة فلقد أظهر سوادهم من تلقاء أنفسهم علامات الود الخالص المنزه عن الغاية والهووى ، ولما غادر (خانبا) هرع الى وداعه السكان جميعا شبوخهم وشبابهم والعبوات تخنقهم وكلهم أسفأ على فراقه ويتوسلون إليه أن يعود إليهم بعد إتمام مهمته فى سوريا (١) إلا أنه لا جدال فى أن مصطفى باشا قد تمكن مدة حكمه فى الجزيرة من حماية الأروام وتهدة عواطف المسلمين وإرضائهم .

ولما كان بالمرستون قد اعتاد ألا ينظر إلى حكم محمد على فى الجزيرة أو الى مشروعاته فيها إلا بعين الارتياب والشك فانه لم يشأ أن يتركها وشأنها . فلقد انتقد حكم الاعدام الصادر على ٢٦ من الأروام وخمسة من الأتراك قائلا : « إذا صحت الأنباء فانه حكم يدل على القسوة والرغبة فى إزهاق أرواح العباد ، ثم اقترح اللورد أن يتنازل الباشا عن الجزيرة لحكم السلطان الصالح وقال أنه يمكن حمل جلالته على أن يسن لها دستورا كالذى تتمتع به جزيرة ساءوس (٢) ثم دارت محادثات عديدة بين كامل بين ناحية وكبير وزراء الباشا باغوص بك من ناحية أخرى ولكن محمد على رفض بتاتا الاقتراحات المعروضة عليه وأعلن الباشا - بحق - أن كريت يختلف شأنها عن شأن جزيرة ساموس فينبأ أن سكان الجزيرة الثانية كلها أروام فان جزيرة كريت يسكنها شعب من مختلف الأجناس . ثم أن فيها عددا كبيرا من الرعايا المسلمين الذين لا يمكن وضعهم عقلا تحت الادارة اليونانية . يضاف الى هذا كله أن حالة الأروام فى الجزيرة تشهد بالبرهان القاطع أن حكم الباشا ليس قاسيا ولا يتناقى مع

(١) كما ذكره كابل فى ٢٤ ابريل ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٢) كتاب بالمرستون إلى كابل فى ٣ مارس ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٣٤٤ - ٧٨)
بان سكان جزيرة ساموس كلهم أروام ويدرف على شؤونها حاكم رومى يولى السلطان

قواعد التسامح الديني أو العدالة . وعلى ذلك ظلت الأمور تجري مجراها الطبيعي لغاية سنة ١٨٤٠ عند ما أضع الباشا جزيرة كريت كما أضع سوريا . ولم يتوان بالمستون لحظة في العودة الى مشروعه السابق بسن دستور لجزيرة كريت شيه بالدستور المعمول به في جزيرة ساموس وهو المشروع الذي يلوح أن اللورد كان متعلقا به كل التعليق . ولعل الخطر في هذا أن كامبل لما بسط المشروع للباشا لم يبسطه له على وجه الصحيح . ومهما سلمنا بأن كامبل لما عرض المشروع لم يستعمل اللباقة الكافية بل وكان يعوزه الاقتناع فلا جدال في أن الباشا لم يكن ميسالا الى إدخال الاصلاحات الحقيقية على أن بونسيني لم يستطع أن يصنع مع الباب العالي أكثر مما صنعه كامبل مع محمد علي فان دوائر الاستانة كانت تعتقد كما اعتقدت دوائر القاهرة بأن دستور ساموس غير صالح بالمرّة لجزيرة كريت وقد أقر بونسيني هذا الرأي وأيده . ومن ثم بعث الى رئيسه يقول : ان السكان الأتراك في الجزيرة لا يمكن وضعهم تحت الادارة اليونانية كما لا يمكن التفسير في وضع حاميات يونانية في القلاع وإلا كان معنى ذلك استمرار الفتن وتكون النتيجة أن تصبح الجزيرة تحت حكم اليونان أو فرنسا أو روسيا . ومن ثم تقرر ارجاع الجزيرة الى السلطان دون منحها ذلك الدستور الذي ظن أنه لاغنى عنه لخير الجزيرة ويسرها .

وكان التسامح الديني معمولاً به في سوريا كما كان في مصر بطريقة لم تكن معروفة حق المعرفة الى ذلك الحين . ولقد ذهب وفد من العلماء ورجال الدين في دمشق لمقابلة ابراهيم باشا لاثبت شكواهم من أن المسيحيين صار يسمح لهم بانتظام الجياد وأن الفوارق والمميزات بين الكفار وبين المسلمين قد زالت . فأعرب لهم مع شيء من التهمك عن موافقته على وجوب الاحتفاظ ببعض المميزات ، واقترح أن يركب المسلمون في المستقبل الهجين أو الابل وهكذا يحلون مكانا أرفع من مكان المسيحيين (١) . ولقد سجل روبرت كيرزون

مناسبة محزنة حضر فيها ابراهيم باشا نفسه الاحتفال بمعجزة النار المقدسة في القدس (١) ولقد كان من جراء هاتين المسألتين : الخدمة العسكرية والتسامح الديني أن ثارت ثائرة الأهالي المسلمين كافة وازداد حنقهم على الحكومة الجديدة . وقد أشرنا الى ذلك فيما مر من فصول هذا الكتاب . وقد أشار الى هذه الحقيقة (مارمونت) عند زيارته لسوريا في سنة ١٨٣٤ إذ ألقى كافة الأتراك فيها ساخطين على ابراهيم باشا أشد سخط وأن سخط الأتراك على السلطان في الولايات العثمانية التي مر بها كان لا يقل عن سخط مواطنيهم الآخرين على ابراهيم . ولقد وصف القنصل الانجليزي في حلب شعور أهل سوريا بأنه شعور سخط وتذمر لا بل شعور كراهية أيضا (٢) .

وليس من شك في أن هذا الشعور قد استفحل أمره من جراء تجديد آخر كان يدعو الى القلق ألا وهو السعي لقطع دابر الرشوة في الأعمال الخاصة بتسيير العدالة وهذه المسألة قد أجمع عليها كافة القناصل الانجليز في سنة ١٨٣٦ . وهم الذين لا يمكن بحال ما أن يستشهد بهم الانسان لتجديد ادارة ابراهيم باشا في سوريا والأشادة بها . ولعل أكبر خصوم ابراهيم بين أولئك القناصل يسلم على الأقل بأن دائرة الرشوة قد ضيقت كثيرا بينما يسلم غيره بأنها ما تزال موجودة وإن كان هذا داخل حدود ضيقة جدا فضلا عن أنها لا تزال إلا خفية عن علم ولاية الأمور . ويقرر قنصل ثالث بأن الرشوة قد زال استعمالها زوالا تاما (٣) فأنت ترى أن كل القناصل قد أجمعوا . وإن كان إجماعهم ذلك لم يأت من تلقاء نفسه . بأن العدل لم يعد المثل الأعلى الذي لا يطبق على

(١) كما ذكره كيرزون في كتابه (الاديرة والصراع في شرق البحر المتوسط)

النصل ١٦

(٢) كما ذكره القنصل يشيرونو في رسالته الى كابل في ٣ مارس ١٨٣٥ (وزارة

الخارجية ٢٥٧ - ٧٨)

(٣) كما جاء في الجواب عن سؤال رقم ٦٠ كما أورده كابل في ٣١ يولي ١٨٣٦

(وزارة الخارجية ٢٨٣ - ٧٨)

المسلمين وحدهم . ولقد أسف أحد أولئك القناصل لعدم وجود قانون مكتوب ولكن هو نفسه يعلم بأنه كانت توجد في المدن الكبرى محاكم كالتى أنشئت حديثا في مصر يجلس فيها اليهود والمسيحيون القضاة للفصل فى شؤون العباد . وليس من شك فى أن المرونة كانت إحدى مزايا النظام الجديد وقد كان من حق صاحب الشكوى أن يتقدم بشكواه على حد سواء إما إلى المفتى أو إلى الموظف الإدارى الرئيسى فان اختار الطريق الأول فان الحكم لا ينفذ الا بعد عرضه على الهيئة التنفيذية ولها أن تقره أو ترفضه . واما إن اختار الطريق الثانى فن حق الموظف الإدارى - ان كانت القضية من القضايا البسيطة العادية - أن ينظرها ويصدر حكمه فيها . اما إذا كانت القضية من قضايا الحسابات المعقدة أو خاصة بالشؤون التجارية حالتها إلى المحاكم الجديدة . فأنت ترى أن نظام العدالة كان يتضمن عنصرا جديدا له أهميته الكبرى هذا العنصر هو أن الخصم الغير مسلم اتسع أمامه باب الرجاء عن ذى قبل فى أن تسمع شكايته ببراءة ويفصل فيها بما يطابق العدالة . ولعله مما يستحق الذكر هنا أن شهادة الغير مسلم كانت بمقتضى النظام القديم الذى حل محله النظام الجديد لا تسمع ولا تقبلها المحكمة ضد شهادة أحد من المؤمنين الصادقين (١) .

ولقد اجمل أحد القناصل نتائج حكم محمد على فى تلك البلاد فقال انها تضمنت بين ما تضمنته تأمين الناس من الأعمال العرفية ويستثنى من هذا القرعة العسكرية وحماية أملاكهم ووجود نوع جديد من الحرية الدينية وحرية الحياة والمسليات والملاهى وتوزيع الضرائب توزيعا عادلا ، وبالجملة كانت الحالة فى سوريا أقرب إلى الحرية بقدر ما كان يمكن التمتع به فى مثل أية حكومة حرة . وفى رأى القنصل المشار اليه أن الإدارة قد تحسنت من عدة وجوه إلى أبعد من

(١) . كما ورد فى الاجابة من البنىوال للعائنه وقد ذكره كامبل فى ٢٠ يولية ١٨٣٦

المدى الذى كان يفتظه الانسان على أن القنصل اضاف إلى ملاحظته السابقة قوله ، أن الناس لا يقدرّون انتظام الإدارة وتحسّنها بل تراهم بسبب شعورهم وعواطفهم السابقة أو عاداتهم أو أفكارهم القديمة على استعداد دائما لأن يحولوا تلك الإدارة وتسخيرها في خدمة مصالحهم الخاصة (١) ، ولا حظ فنصل آخر ، أن الرأسماليين الوطنيين لا يحجمون الآن عن توظيف أموالهم في المغامرات التجارية مع أنهم في الماضي ما كانوا يجرؤون على الدخول في مضمارها .

ولقد نشطت حركة التجارة وانتشرت التجارة انتشارا هائلا . نعم أن ضريبة الأراضي قد بلغت الثلاثة أضعاف في بعض الجهات ولكن هذا التغيير كان منشأه زيادة المنافسة على ما قبل . ففي الجهات القريبة من حلب ارتفعت الضريبة لأن الأراضي لم تعد تزرع على أساس المحسوية وقوة النفوذ كما كانت الحال من قبل وهذا على الرغم من أن الأراضي التي هجرها أصحابها بسبب غارات البدو قد تقرر زرعها من جديد (٢) . وبذلك المساعي لخل البدو الرجل على إنشاء صلات تجارة ثابتة مع بقية السكان المستوطنين وزحزحة خط الحدود الذي يفصل الصحراء ومنطقة العمران شرقا واقتناع البدو أنفسهم من الاهتمام بالزراعة وقد كتب (وبرى) بهذه المناسبة فقال : إذا استمر العمل بهذا النظام فإنه كفيل بأن يؤدي إلى أجزل الفوائد وبذا يتم ربط الشعبين السوري والعربي في غاية سلبية واحدة .

ولقد أمكن حمل رعاة البدو أن يقضوا جانباً من العام في الزراعة في سهل أطنة الغنى المترامى الأطراف وهو السهل الذى يقطنه مشلا خليط من الأناضوليين والتركان والأكراد والذى كانت الفوضى منتشرة في أنحاءه

(١) كما ذكره (وبرى) في الإجابة عن السؤال السابع والعشرين وكما اثبت كابل في

٣١ يولييه سنة ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٨٣-٢٨٤)

(٢) كما ورد في جواب (وبرى) عن السؤال رقم ٩ واثبت كابل في ٣٢ يولييه

سنة ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٨٣-٢٨٤)

من قبل (١). ويستحيل على المرء أن يذكر بالضبط الى أى مدى تمكن المقارنة بين ما جمع في عهد ابراهيم من الضرائب وبين ما جمع منها في العصور التى سبقتة .

وليس من شك فى أن الخزانة العمومية قد تضخمت وأصبحت عامرة بما دخلها من صنوف الإيراد وكان جمع الضرائب بانتظام وتحت المراقبة الدقيقة . وقد فرضت على الأقل ضريبة واحدة جديدة هى ضريبة الفردية . وكانت عبارة عن ضريبة شخصية (وتشبه ضريبة الاراد فى إنجلترا) وقد أريد بها بادية ذى بده تحصيل إيراد وافر فى خلال الحرب .

ولسكن محمد على جعلها بمثابة مورد دائم . وكانت فى بده الأمر بنسبة ٥٠ قرشا عن كل شخص ولسكن ما لبثت أن خففت هذه النسبة وجعلت تتراوح بين ٣٠ و ٥٠ بحسب ثروة الفرد المعين . وعلى هذا الأساس كان يفرض مبلغ معين على كل أسرة مع ترك الحرية لأعضائها لتوزيع المبلغ المطلوب بين أفرادها كل على حسب مقدرة . ويقال أنه كان من شأن هذا الترتيب أن الفقراء كانوا يعافون من الدفع فى حين أن الأغنياء كانوا يؤدون ما يزيد عن الغاية القصوى لقيمة الضريبة (٢) .

أما الضريبة المفروضة على السكتانيين وكانت تسمى الخراج خطأ فى سوريا وكريت فقد كان تحصيلها يجرى بمقتضى فرمانات خاصة يصدرها الباب العالي وترسل بعد جمعها الى الاستانة يستعملها الخليفة فى شؤونه الخاصة . وكان معدل الضريبة المذكورة ١٥ - ٣٠ قرشا حسب ثروة الشخص المفروض عليه الضريبة . بيد أن الموظفين المكلفين بجمع هذه الضريبة كانوا يتخذبونها دائما

(١) كما ورد فى جواب (وبرى) من السؤال رقم ٢١ واثبت كابل فى ٣١ يولية سنة ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٧٨-٢٨٢)

(٢) كما ورد فى كتاب وبرى من السؤال رقم ٨ واثبت كابل فى ٣١ يولية سنة ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٧٨-١٨٣)

لحل هؤلاء الكتابيين على دفع حصة اضافية لهم لاستعمالها في شؤونهم العائلية ولكن وضعت اجراءات خاصة في سنة ١٨٣٥ لوقف هذه الاعانات الشاذة المخالفة للقانون (١).

وكانت الاموال الأميرية او ضريبة الاراضى هي المورد المالى الاساسى فى سوريا كما فى البلاد الاخرى . ولكنها لم يراعى فى تطبيقها قاعدة معينة كما أن تحديد لها لم يكن بناء على مساحة الاراضى مساحة حقيقية بل كانت الوحدة الاسمية المستخدمة فى مسح الاراضى هي أقصى ما يستطيع (ثوران) حرثه من الاراضى فى خلال يوم واحد وهو نظام كان كفيلا بأن يفتح الباب على مصراعيه أمام التهرب والتحايل . ولم تبذل أية محاولة لوضع ضريبة على العقارات العينية ولكن كان يطلب الى مدير الاقليم أن يجد أموالا قيمتها المبلغ المطلوب فيختصر الطريق بأن يفرض المبلغ المذكور على القرى الواقعة فى مديريته فيعمل الاشخاص على تقاسم المبلغ فيما بينهم وبالجمله فان أساس الادارة الصحيحة - وهو مسح الاراضى بطريقة منظمة - كان معدوما بالمرءة . على أنه كان ينتظر . أن حكم محمد على لو استمر لسكان الامل عظيما فى أن ينتقل الاصلاح من مصر الى سوريا (٢).

ولا يلوح أنه كان فى ادارة إيرادات الاطيان ما يثير الشكوى ويدعو الى التذمر أو إيجاد الضغائن والأحقاد . وليكن المقتضيات العسكرية التى كثيرأ ما أشار إليها القناصل فى تقاريرهم كانت بطبيعة الحال موضع استياء الأهلى فقد كانت السلطات العسكرية تستولى على الحبوب والأرزاق بأثمان هى دون أثمان السوق لتزويد الكتاب الزاحفة . هذا بينما الأشجار الباسقة كانت تقطع لاستعمالها فى الوقود وتؤخذ الدواب من أصحابها لاستخدامها فى

(١) كما ورد فى كتاب ويرى عن السؤال رقم ٨ واجبت كامبل فى ٣١ يولية سنة

١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٨٢-٧٨)

(٢) كما شهد بذلك كامبل فى تقريره من سوريا (وزارة الخارجية ٢٨٣-٧٨)

النقل الى مسافات بعيدة . نعم كانت السلطات العسكرية تدفع الى أصحابها أجورا ولكن هذه الأجور قلما كانت كافية للقيام بأود الفلاح لتعويضه عما تجشم من المتاعب في سبيل تتبع ماشيته والعودة بها الى داره بعد أن تفرغ حاجة السلطة العسكرية ويضاف الى ماسبق تسخير العمال في بناء القلاع التي كان ينشئها ابراهيم باشا . فقد كانت أجور العمال دون نصف ما كان يحصل عليه في الأعمال العادية . هذا عدا أن السلطات كان في وسعها اجتجازه للعمل الى أجل غير مسمى (١) .

وقد سارت ادارة ابراهيم في سوريا من وجوه عديدة ولأسباب كثيرة سيرا هو أبعد من الهدوء والنجاح من ادارة أبيه في مصر . فليس من ريب في أن انهماكها في حركة التجنيد قد نفر منه الطبقات الاسلامية لأن المجندين لم يؤخذوا إلا منها وحدها بينما أدى ما أظهره من التسامح الديني الى قلق كل متعصب في أنحاء البلاد وشغل باله . أما الفلاحين والعمال فقد ضايقهم محاولات ابراهيم للاستيلاء على الأقوات والمحاصيل . هذا في حين أن صرامته وشدة قد أدخلتا الرهبة على قلوب الموظفين ورجال الاقضاء وجعلهم يفرقون رعباً حرصاً على مرتباتهم الفادحة التي كانوا يتناولونها منذ زمن بعيد . وفوق هذه الاعتبارات جميعها كان يوجد اعتبار آخر ألا وهو أن الأهالي يعتبرونه حاكماً غريباً هبط الى ديارهم بأصril في الحكم ومبادئ في الادارة اقتبسها من مصر . ولقد كان مسلمو سوريا منذ زمن طويل يعتبرون مسالمى مصر دونهم في الثقافة بكثير لبقاء ابراهيم للبلاد السورية بمثابة فرصة أتاحت للصوريين أن يرفعوا عنهم ذلك الازدراء والاحتقار الذي كان ينظر السوريون به إليهم . ثم تبين أن الجندي الفلاح لم يكن يبدى من سعة الصدر نحو السوريين مثل ما كان يبدىه نحو مواطنيه (٢) نعم لقد ارتأى ابراهيم بأن ينشئ سلسلة مخافر

(١) كما جاء في تقرير كابل عن سوريا (وزارة الخارجية ٢٨٣ - ٧٨)

(٢) كما جاء في مكتاب دوران السالف الذكر ص ٢٤٠

بين المدن الرئيسية بعضها وبعض لسكن لم يكن للناس ثقة بهذه المخاطر واستمروا
يرسلون بريدهم بواسطة سعاة يستأجرونهم لهذه الغاية (١).

وثمة مسألة أخرى كانت ماثرا للخلاف ومنشأ للصعوبات وهي خاصة
بآراء ابراهيم السياسية فانه كان أشد من أبيه تعلقا بفكرة إحياء الخلافة
العربية . ولم يكن محمد على ممن يفكرون جديا في هذه المسألة وان كان قد
عرف عنه أنه كان يداعب هذه الفكرة من آن لآخر وقد كانت ميول محمد
على روح الاستقلال السياسى وبين اصلاح الامبراطورية العثمانية وهذه الغاية
الآخيرة كانت أهم ما تطمح اليه نفسه وكان يلوح له أن العرب عنصر أخط
من العنصر التركى وأنه في حاجة إلى تعليم طويل وشاق . ولذا لم يكن يسمح
في عهده بأن يشغل أحد من العنصر العربى مركزا خطيرا لافى الإدارة ولا فى
الجيش . أما ابنه ابراهيم فكان على التقيض من ذلك ولذا رأيناه يسرف فى
تشجيع العنصر العربى وقد ذكر كاتب فرنسى هو (بوالى كومب) أن خطة
ابراهيم هذه قد أدت به إلى متاعب فى الادارة العسكرية وأنه كان يطنه شغفا
بالمعيشة فى وسط جنوده مع رفع الكلفة بينهم وبينه بل أنه كثيرا ما كان
يقوم بالألعاب الرياضية معهم ويتغنى بالعنصر الذى نشأوا من سلالته ويقارنه
بالعنصر التركى البليد الساقط . ولقد سأله أحد الجنود العرب يوما كيف يتفوه
بامثال هذه العبارات مع أنه تركى صميم فاجابه ابراهيم من فوره بحرارة (كلا
لست تركيا . فلقد هبطت أرض مصر وأنا طفل رضيع ومنذ ذلك الحين قد
غيرت شمس مصر الدم الذى يجرى فى عروقى وصيرتني هريا صميا) وكانت
حاشيته تردد هذه الآراء . مثال ذلك أن مختار بك كان يجاهر بأنه هو وأمثاله
جئى بهم إلى مصر وهم فى المهد وعليه فلا تربطهم بالعنصر التركى أية رابطة وهم

(١) كما ورد فى اجابة ويرى على السؤال رقم ١٢ واثبت كامل فى ٣١ يولية سنة

١٩٣٩ (وزارة الفلاحيية ٣٨٤-٧٨)

تابعون لا للجنس الذي لا يترك الا الحزب ورامة اينما حل بل لذلك الجنس النبيل الذي اضاء طريق العالم في العلوم والاختراعات وغطى أنحاء المسكونة بالمدن الناضرة والتماثيل البديعة التي أقامها على طول المسافة بين بلاد العجم إلى بلاد أسبانيا (١) على أن التغي بتلك السلالة الوهمية لم يكن من شأنه اقتناع الجنود من الجنس العربي الذين كانوا يحرمون من التزيينات لينعم بها رجال يزعمون أنهم (من الناحية الروحية فقط) من سلالة الجنس الذي انحدروا منهم أنفسهم وما ضاعف شعور السخط هذا وزاد انتشاره التشريع الذي اقتبسه ابراهيم من القانون الفرنسي بمنع العقوبات العرفية فان أقل توبيخ كان يؤدي في الحال إلى المطالبة بعقد الديوان (أى اجراء التحقيق بواسطة المحكمة) وكثيرا ما كان الجنود يتوعدون ضباطهم برفع شكايتهن إلى ابراهيم نفسه (٢) .

ولم يك تدهور النظام العسكري وتضعفه بالبلاد الوحيد الذي ترتب على تحمس ابراهيم للجامعة العربية وأخذه بمناصرتها . فانه لم يكن يقتصر نحو ابداء ميوله نحو تلك الجامعة سرا كلاً بل كان يتكلم علناً عن انعاش القومية العربية والسعى إلى نظم كل من يتكلمون بلغة الضاد تحت حكم واحد وفتح أبواب وظائف الدولة على مصاريحها أمام أبناء العرب وكذلك تقليدهم اسمى المناصب في الجيش واشتراكهم معه في التمتع بنعيم الإيرادات العامة وإبهة الحكم وعظمته على أن هذه الآراء والنوايا مهما كانت محبوبة في مصر كانت تقابل في سوريا بمقاولة أخرى لأن التمييز لم يكن بين الأهالي باعتبارهم أنراكا أو عربا كلاً بل كانوا يميزون بعقيدتهم الدينية فقط أى أن أهالي سوريا كانوا منقسمين إلى مسلمين ومسيحيين فحسب وعليه فان نظريات ابراهيم لم يكن

(۱) كما ذكر دوران في كتابه المسمى (مہمۃ ہوالی کومب) ص ۲۴۹-۲۵۰

• — • • (• • •) • D D • • • (r)

من شأنها أن تطمع السوريين في شيء كانوا محرومين منه في حين أنهم كانوا يكادون يوضعون في مستوى المسلمين الذين كانوا موضع ازدراء السوريين واحتقارهم أو بعبارة أخرى أن هذه الآراء بدلا من أن تفرس حب ابراهيم في قلوب الأهالي قد جعلته هو وسياسته موضع ارتياب الشعب السوري .

وفي الحق لم يرزق ابراهيم ما كان لأبيه من هيئة حكم الناس واسلاس قادمه فان الباشا الكبير كان يعرف بالضبط مواضع الندى ومواضع السيف ومتى يترقب في القول ومتى يتوعد ومتى يضرب ضربه الحاسمة . فكانت ملاحظته أشبه شيء بالقטיפه المخيفة التي تنكسر برائن النمر ، ولم يكن تعوزه الحيلة أو يخونه ذكاؤه لابتكار مختلف المعاذير والتعللات المتعددة لتنفيذ إرادته .

أما ابراهيم فكانت له موهبة واحدة فقد كان جنديا باسلا موفقا وكان مبدؤه أن القوة وحدها هي الكفيلة بتذليل المصاعب ولو كان ابراهيم تركه وشأنه لما تردد في تحدى كلمة أوروبا المتحدة ولهدم في ساعة واحدة ما تبشم أبوه نحو من ثلاثين عاما في انشائه وبنائه وإذا كان ابراهيم قد فشل في اكتساب السوريين إلى جانبه فانه قد نجح في نشر لواء الأمن والسلام والتسامح الديني كما أنه وفق في تقليم أظافر المغيرين وتنشيط الزراعة وتطهير العدالة مما كان عالق بها من الشوائب والادران كما ساعد على توسيع دائرة التجارة . ولكن مسلمي سوريا لم يذعنوا لابراهيم الا رهبة من جبروته وخشية من سطوته ولذا كانوا يتربصون به الفرص الملائمة لخلع يده والتخلص من حكمه والعودة من جديد الى ولائهم السابق واستعادة ما كان لهم من السيطرة التقليدية على المسيحي المكروه وغسل عار ذكرى غلبة المصريين وقتحهم لسوريا .

الخاتمة

كانت أزمة سنتي ١٨٣٩-١٨٤٠ خاتمة النشاط في حياة الباشا الكبير وإن كان قد سلخ بعد ذلك حقبة زمنية بأكملها وهو يحكم مصر. فإن العبد كان ثقيلًا وخيبة الأمل من الفداحة بحيث لم يستطع أن يضمن ذلك الشيخ الهرم الذي جاوز السبعين فعلى عاتقه وحده كان عبء المسؤولية وبذل الجهود واتخاذ القرارات الحاسمة وتدير الرأي ولم يكن يعرف طعم الكرى. كما أن أعصابه قد أصبحت متعبة إلى حد أنه كان كثيرًا ما كانت تنتابه سورة الغضب الشديد على أنه حتى بعد أن مرت الأزمة وضعفت مرارة خيبة الأمل فإن أعصابه قد ظلت متعبة برغم ما كان يدو عليه من علامات الصحة الجسدية (١) وفي منتصف عام ١٨٤٤ ثقل عبء السنين على عاتقه بكل مزيج وكان من نتيجته هذا الحادث المرعب.

في إحدى الليالي وهو في الاسكندرية بعد أن فرغ محمد علي من المجلس الذي دارت فيه مناقشات حادة بينه وبين كبار رجال دولته آوى إلى مخدعه ولكن الأرق قد تملكه ولم تذق عينه النوم مطلقًا.

وفي الصباح الباكر غادر فراشه وولى وجهه شطر قاعة الاستقبال وكانت خالية طبعًا لأن أحدًا من الوزراء لم يكن موجودًا في مثل تلك الساعة المبكرة وإذا ذلك استلقى محمد علي على «السكنية» وأجش في السكاه والعويل بهالة غصبية مسموعة.

وبعد برهة قصيرة أرسل في احضار طعام الإفطار ولكنه لم يتناول منه شيئًا عندما أحضر إليه.

(١) كما ذكره (بارث) في ١٨ أكتوبر سنة ١٨٤١ (وزارة الخارجية

وقد رفض تناول قدح القهوة كإفرض تدخين و الشبك ، وبعدما يقرب من الساعة طلب الباشا المركية وبدأ ينزل درج السلم وكان الوزراء قد حضروا جميعا على عجل وقد ظلوا واقفين أمام مولاهم دون أن يجزأ أحد على الدنو منه .

فما كاد بصره يقع عليهم حتى صاح فيهم بانهم قد خانوه جميعا وأنه قد عقد النية على أن يغسل يديه من كل شيء وأن يغادر الديار لحج بيت الله الحرام . ثم تولى عنهم قاصدا البيت الخلوى بقرب الترعة المحمودية الذى كان يقصده كلما أراد أن يستقل الباخرة ذاهبا إلى القاهرة . ولما لم تكن الباخرة قد أعدت له أغلق الدار وبقي فيها بنفسه . وكان كل جوابه على القنصل الفرنسى عندما حضر مستفسرا عن الخبر الذى يمكن أن يعث به إلى حكومته هو « ما تقات فات والمقدر لا بد من تفاذه » وفى اليوم التالى استقل الباخرة وعند وصوله القاهرة حبس نفسه فى قصره بشبرا بقرب النيل وهرع اليه كلوت بك ليسهر على راحته ولكن الباشا كان ما يزال فى حالة هيجان عصبى حتى أنه لما كان يستطيع أن يذق قدح القهوة من فمه كما كان لم يكن يسعه التنقل من حجرة إلى أخرى بدون أن يتكى على ذراع أحد من رجال الحاشية (١) .

ومع ذلك فى الوقت الذى توقع فيه الناس أن تنشب المنية أظفارها فى الباشا أو يصبح على الأقل عاجزا عن إدارة دفة الأمور فإن ما ناله من الراحة وعناية كلوت بك ومولاته السهر على راحة مولاه و فوق ذلك كله قوة بنية الباشا الحارقة للعادة كل ذلك قد مكنته من استعادة صحته وقد فارقه الهم والوسواس وعاد ذهنه إلى سابق صفائه . ومن ثم عدل عن مشروع الحج إلى بيت الله الحرام وقضى بالغرامة على كل وزير يثير حفيظته وغضبه (٢) .

(١) ستودا فى ٦ أغسطس سنة ١٨٤٤ (وزارة الخارجية ٥٧٢ ٧٨٠)

(٢) ستودا فى ٧ أغسطس ١٨٤٤ (وزارة الخارجية ٥٨٣ ٧٨٠)

وفي الوقت نفسه أخذت صلات الباشا ببريطانيا العظمى في التحسن
تحسنا محسوسا ويرجع سر ذلك إلى سقوط وزارة الأحرار في سنة ١٨٤١ وقد
أبدى كل من (بيل) و (أبردين) رغبتهما في تسوية العلاقات وتحسين الصلات
ولم يحجم عن الاعراب عن استمجانها لسياسة الوزارة السابقة . وفي سنة ١٨٤٣
عقدت الحكومة الانجليزية العزم على أن تهدي محمد على بسفينة بخارية كدليل
على شكر الشعب الانجليزي وتقديره له (١) واهدته شركة الهند الشرقية
بنافورة من الفضة الخالصة (٢) وبعثت له جلالة الملكة بصورتها في اطار
رصع بالأحجار الكريمة (٣) وأنعم عليه حوالى الوقت نفسه ملك فرنسا
بنشان جوقه الشرف (الاجيون دوزير) (٤) وذهب ابراهيم باشا في زيارة
فرنسا وانجلترا حيث استقبل فيهما استقبالا حافلا وقد أظهر أنه لا يتأخر عن
نحج أى انسان وقد صرح محمد على أنه سيحتذى حذو ولده ابراهيم . وقد
أكد له عدوه الالاد القديم لورد بالمستون الذى عاد إلى منصب وزارة
الخارجية بأنه إذا حضر لانجلترا فلسوف تقابله جلالة الملكة المقابلة الحافلة
التي يستحقها وأنه يمكنه أن يعتمد على حسن الاستقبال من حكومة جلالة
الملك له (٥).

وشامت المقادير الاتق هذه الزيارة ولكن الباشا شد رحال السفر فعلا
الى الاستانة سنة ١٨٤٦ حيث قوبل بمقابلة حارة ثم (بعد زيارة قصيرة إلى
مسقط رأسه في مدينة قوله) وهو يتمتع بصحة جيدة ومفشرح الصدر انشراحا

(١) يوردنج الى بوغوس بك في ١٥ يونية سنة ١٨٤٣ (مخوفات مابدين)

(٢) بارت في ١٧ اغسطس ١٨٤٥ (وزارة الخارجية ٦٢٣-٧٨)

(٣) » » » » ٢٣ سبتمبر

(٤) » » » » ٤ نوفمبر

(٥) كما جاء في كتاب الى مرى في ١٧ نوفمبر ١٨٤٧ (وزارة الخارجية ٧٠٦-٧٨)

لم يتمتع به منذ سنة ١٨٤٠ وقد تواترت الاشاعات بأنه وزع على كبار الناس في الاستانة ما يقرب من ربع مليون جنيه (١) على أن هذا كان غايمة أعماله لأن إدارة البلاد ابتداء من سنة ١٨٤٧ فصاعدا أصبحت فعلا في يدي ولده ابراهيم لأن الباشا نفسه كان قد تغلبت عليه الشيخوخة الحقيقية . ولقد انتقل ابراهيم باشا الى العالم الآخر في نهاية سنة ١٨٤٨ أى بعد أسابيع قليلة من تلاوته (الحظ الشريف) بتعيينه واليا على مصر بعد أن أقعد المرض والشيخوخة والده عن ادارة البلاد (٢) ثم خلف ابراهيم عباس الأول . وهنا لا بد أن نقول أن ابراهيم احتفظ بجميع تقاليد أبيه ولكن سرعان ما تغيرت الأمور بجلوس عباس على الأريكة وتحولت الدنيا الى دنيا جديدة تختلف كل الاختلاف عما كانت عليه في عهد سلفه الكبير فان محمد علي كان حريصا كل الحرص على الاعتدال في نفقاته الخصوصية ولكن عباس كان لا يرى أن هناك ما يستحق الاتفاق أو اضاءة الأموال عليه ، وقد كتب القنصل البريطاني العام وقتئذ بمناسبة ذلك فقال : ان عباس أصبح يشيح بوجهه عن المشروعات التي بدأها الباشا الكبير واحدا تلو الأخرى فقد أغلق المدارس واستغنى عن المصانع وأنى اتوقع الآن أن أسمع أنه سيعدل قريبا عن مشروع القناطر الخيرية الذى أثار لغطا كبيرا في أوروبا فلقد كلف المشروع الخزانة إلى الآن ما يقرب من المليون جنيه ولا يحتاج إلى اتمامه أكثر من نصف مليون وبينما يرضن عباس بالأموال على أمثال هذه المشروعات الحيوية نراه يبذرهما يمينا وشمالا في تأثيث القصور وتقديم الهدايا الثمينة الى أقارب السلطان في الاستانة هذا الى انه شرع يتكلم عن ابتياع عدد من البواخر كانت في زعمه

(١) ستودارات تحت رقمي ٨٧ في ٢٩ اغسطس سنة ١٨٤٦ (وزارة الخارجية

ب ٧٨-٦٦١)

(٢) أنيته مرى في ٤ اكتوبر والمرقات في ١٥ نوفمبر ١٨٤٨ (وزارة الخارجية

(٧٨ - ٧٥٧)

عديدة وزهيدة الثمن كشمس التين (١).

ولحسن الحظ لم يكن محمد علي يعرف ماهو جار خلف الستار ولا يدري أن عباس الأول قد أ طرح كل مشروعاته النفيسة لترقية البلاد ظهراً بالواحد تلو الآخر . وأحسب أنه لو كان علم بذلك لصدم صدمة دونها صدمة الشيخوخة وما ينتابها من الألم الجثمانى . وأخيراً . بعد حياة حافلة لحق بربه وهو فى سن الثمانين . وكانت وفاته فى اليوم الثانى من شهر أغسطس سنة ١٨٤٩ ثم نقلت جثته من القصر الى الطريق الذى سلكه من قبل فى سنة ١٨٤٤ وهو مشوش الفكر ثم بترعة المحمودية فنهى النيل الى بولاق بالقاهرة وكان فى استقبال الجثة كافة أفراد الأسرة الباقيين على قيد الحياة ولم يتخلف سوى عباس .

وسار موكب الجنائزة البسيط . فيما شطر المكان . الذى اختاره محمد على منذ سنوات ليكون عشواه الأخير فى المسجد الجديد الذى بناه بالقلعة حيث يطل الانسان على العاصمة الكبيرة . ويجرى النيل . ومن خلفها الاهرامات . وبهذه المناسبة كتب الفصل الانجليزى العام بعبارة بلغة وبتأثر غير مألوف فقال : "إن ما نظره كافة طبقات السكان فى مصر من الحب والتعجيد لاسم محمد على يسع فى روعته عن أى موكب جنازة اجتمع خلفه فلا يزال الشيوخ من السكان يذكرون فضيل محمد على فى تخليص البلاد بما كان فيها من الفوضى والاضطرابات . أما الشبان منهم فانهم ما فتوا يقارنون بين عهده النشط وعهد خلفه القائم على التردد والتذبذب وأخيراً فان سائر الطبقات بما فيها الأتراك والعرب لا يحسون فقط بل يحشون الصريح علانية بأن مصر ورجالها قد انقضت بوفاته محمد على .. وفى الحقيقة ليس من سبيل الى إنكار أن محمد على كان برغم غلطاته رجلاً عظيماً .

فلقد استطاع دون أن تكون له مزية رفعة الحسب أو الثروة المدخرة

(١) كما ذكره مرسى فى كتبه خاصين الى بلبرستون فى ١٦ ابريل سنة ١٨٤٦ وزارة

أن يشق طريقه إلى السلطان والشهرة العالمية لا معتمداً إلا على عزيمته التي لا تقل وقوة مثابته وفرط ذكائه . ومع أن محمد على كان يخفي أعمال القسوة بين آن وآخر فإنه لم يكن قاسياً بطبعه وكان يحب الشهرة والسلطان حباً عظيماً وفيما عدا ذلك لم يحفل بالمسائل إلا باعتباره وسيلة لتحقيق الأمانى العظيمة . وكثيراً ما سمع القنصل العام أكثر من واحد يتنقّى في خلال مرض محمد على الأخير ، وإن لو اقتطع الله جل وعلا عشر سنوات من عمره عن حبيب خاطر إلى عمر الباشا الكبير ، ولما هبط إلى حلب أو دمشق أو أى من المدن التي كانت تحت تير السلطان مباشرة حيث لم يكن الفرد المسيحي مطمئناً على نفسه من الأذى أو الاهانة أصدر محمد على أمره بأن يسمع لآى مسيحي أو أوروبى بأن يسير في شوارع القاهرة بلا سلاح وبدون أن يتعرض لآى خطر كما كان يفعل لو كان في لندن وقد ختم القنصل العام رسالته باعتذار لا لزوم له عن تحمسه لمحمد على فقال : وأغلب الظن اننى لم أستطع أن أقاوم كلية ما كان للباشا من التأثير في نفوس الذين كانوا على اتصال به بفضل تربيته السامية وأخلاقه الجذابة .

ثم ماذا يكون حقه في ذكرنا إليه .. لقد كتبت على الصفحة الأولى من هذا الكتاب كلمة من كلمات محمد على قارن فيها بين ماعمله في مصر وبين ماعمله مواطنو الهند . وعندى أن وجه المقارنة غير تام ولكن هذه الكلمة تنطوى برغم ذلك على جزء من الحقيقة أكبر بكثير من ما يورد الانسان التسليم به بادية ذى بدء ولكن ثمة وجوه كثيرة للشبه بينه وبين رجال الادارة الانجليز الذين أسسوا تلك الشركة في الهند . وقد رأى نفسه مثلاً كما رأى أنفسهم يحكم ولايات ثابته لامبراطورية بائنة تعيش في ظلال مجد قد انقضى العهد الذى يبرر وجوده اللهم ماعدا ذكرىات العظمة البالية ثم أنه كشلم كان يضيق ذرعاً بخرق الرأى المبنى على الرشوة السائدة في البلاط الامبراطورى الذى بصر على ألا يرى إلى أبعد من الظروف الحالية المحيطة به وقد سعى كما سعوا فى نيل

الاستقلال إرضاء لمطامع شخصية بلا جدال ورغبة منه في أن يبقى اسمه تردده
الأجيال المقبلة جيلا بعد جيل ولكن أهم باعث على السعى لنيل هذا
الاستقلال هو كرهه للقوضى والرشوة وفساد الحكم .

وقد طمح الباشا كما طمح رجال الادارة في الهند إلى أن يتمتع بالحرية
ليتسنى له إيجاد نظام جديد للادارة خير من النظام السابق ولكن ما كان عليه
وهو يسعى لتحقيق هذا أن يواجه كثيراً من المصاعب التي تعترض طريقه
وهي مصاعب تختلف بكل الاختلاف عما كان يواجهه حكام الأقاليم في الهند
لأن ما كان على الآخرين أن يواجهوه لم تزد عن المعارضة التي كانت تأتي من
ناحية هيئات ضعيفة في داخل حدود الهند نفسها أو من ناحية منافسين أوروبيين
لم يمكن في استطاعتهم اختراق نطاق المراقبة البحرية القوية المبثوثة في
المياه الشرقية .

ولكن سياسة محمد علي كانت تسير في اتجاه مضاد لرغبات الدول العظمى
التي كانت نار الحسد مشتتة بين بعضها وبعض بحيث لا يمكنها الاتفاق أو
جمع كلمتها على هدم الامبراطورية العثمانية لا على أيدي إحدى هاتئ الدول ولا
على يدى دولة أخرى عداها . ثم أن الفرصة الوحيدة التي كان يمكن حقا أن
تحقق للباشا الحصول على حريته وهي فرصة وجود حزب أوربية عامة لم تسنخ
مطلقا . فاذا كان محمد علي قد أخفق في إنشاء امبراطورية عظيمة كما فعلت
شركة الهند الشرقية فليس ذلك مرجعه عدم مهارة الباشا ولا عدم مثابرته . كلا
لأن الحظ والقوة اللذين كانا من نصيب الشركة قد أخطأه . فلم يكن له سبيل
إلى الفرار من الضغط الهائل الذي وضعت الدول الأوربية العظمى .

على أن وجه المقارنة في هذه المسألة - أى مسألة السياسة الخارجية -
ليس مما يلفت النظر كما هو الحال في شئون الادارة الداخلية والخارجية فان
المهمة التي اضطلع بها الباشا كانت تشبه من وجوه متعددة المهمة التي اضطلعت
بها الشركة فان حكومة مصر كحكومة البنغال أو حكومة الكارناتك لم يعد في

استطاعتها أن تزعم أنها تعمل للصالح العام ذلك لأن الحكام والأعوان لم تعد لهم مهمة إلا اقتناص المصالح الشخصية . ونظراً لأن الرعية لم تكن منتظمة التنظيم الكافي فإنها كانت تقاوم مطالب الحكام مقاومة صامتة منفردة وعلى غير طائل وقد أصبحت العدالة مجرد صدقة من الصدقات السعيدة . وتلاشت الحماية ولم يك ثمت ما يراقب حركة الشاهدين . وبديهي أن إنشاء إدارة على أساس عفن ومتداع كهذا الأساس كان من أشد المهام السياسية . على أن هذا الانشاء لم يتم إلا بعد ارتكاب عدة غلطات .

يضاف إلى كل هذا أن أنواع ما قام من النظام الإداري في مصر أو في الهند كانت متشابهة وقرية بعضها من بعض . فلقد كان النظام في كلا البلدين نظاماً أو توتوقراطياً مستنداً إلى الحكم الفردي المطلق المحدود فقط بما يتجلى به الحاكم المفرد من المبادئ الأدبية بمعنى أنه كان كما يشاء السيد المطاع والمالك لزام كافة الأراضي والتاجر الأكبر . وعليه كانت المسائل الأساسية التي واجهت محمد علي وموظفي الشركة الأولين وهي إلى أي حد يتفق مع العدل وخير البلاد يمكن تحديد هذه السلطة الواسعة وإلى أي مدى يمكن تطبيق دروس التجارب الغربية على الأحوال السائدة في الشرق والتي تختلف كل الاختلاف عن أحوال الغرب . ولعمري لقد كان البت في بعض هذه المسائل لا فيها كلها أسهل على الباشا منه على الشركة الهندية هذا بينما كان يعتبر سكانها من جنس واحد تقريباً إذا قيسوا بالأجناس المختلفة في الهند ثم أن نظامها الاجتماعي كان بعيداً عن التعقيدات الناشئة عن الأنظمة الطائفية الهندية . وفوق هذا كله لم يكن سكان مصر منقسمين إلى مذهبين دينيين متنافسين كما هي الحال في الهند ولكن يذكر في مقابل هذه المزايا الكبيرة التي تتمتع بها مصر نقص كبير وهو عدم وجود معين لا ينضب من الرجال يعتمد عليهم في تنفيذ ما يصدر إليهم من الأوامر . وفي الواقع أن نظام الإدارة في عهد الباشا كان يختلف عن نظام الشركة في الهند بعدم وجود هيئة الخدمة المدنية كما هي

الحال في الهند وأحسب أنه لا يمكن عدلا تشبيه مصر في عهده بالهند في عهد
بتنك . ولكن قد يمكن المقارنة بينهما في أوائل عهد الشركة بحكم الهند أى
الوقت الذى لم يكن تطورت فيه مزايا موظفى الشركة في التثقال مثلا أثناء حكم
« كليف » أو « هاستنجز » .

هذه الحقيقة وحدها كانت كافية في إيجاد الفوارق بين نظام إدارة إيراد
الأراضي لدى حكومة الباشا ولدى الشركة الهندية فان محمد على لم يخطر له طبعاً
أن يعمل على وضع تسوية دائمة للموضوع ولكن سياسة كورنواليس الخاصة
بالإيرادات لم تكن أكثر من مجرد سياسة محلية مشوشة لم يلبث أن ظرحت
ظهيراً في جميع الجهات ماعدا الجهة التى نشأت فيها تلك السياسة وإذا ما استثنينا
تعيينه المحاصيل التى ينبغى زرعها في بعض الجهات فان أساليبه كانت كثيرة
الشبه بما كان متبعاً في مقاطعة مدراس مثلاً . فتجديد ضرائب فادحة موضوعة
على نسبة ما يمكن دفعه في السنوات التى تكثر فيها غلة الأراضي لا في السنوات
العادية وعجز المزارعين عن دفع الضرائب المختلفة عليهم واستعمال الكرياج
لحمل المزارعين على الدفع ، كل هذه الأساليب كانت مستعملة في بعض
المقاطعات الهندية لا قبل بداية الحكم البريطانى فقط بل وفي أوائله أيضاً لا بل
أن المبدأ القائل بملكية الأراضي للدولة نادت به الشركة وطبقته منذ زمن بعيد
قبل ظهور الحكم البريطانى .

نعم لم يكن في وسع الهند البريطانية أن تقدم ما يشبه نظام التجنيد الذى
سنه محمد على في مصر ولكن هذا التجنيد لم يكن ما يقتضيه في الهند وهذا فضلاً
عن أن أحداً لم يسهه أن يتصوره أو يدركه . أولاً أنه لم يكن ضرورياً لأن
عدد كبيراً لهذا كان يحمل السلاح مكرهاً ، وثانياً كان غير مفهوم لأن العادة
والنظام الاجتماعى كانا يحتمان ألا يحمل السلاح إلا طبقات معينة فقط من
الاهالى . ولعل الفائدة لم تكن كلها الى جانب الهند في مسألة كهذه .
ومسألة أخرى هى أن موقف الباشا كان أشد أو توفيقاً في الظاهر من

الحكام الذين كانوا يعملون باسم الشركة الهندية بمعنى أنه لم يكن يتردد في تنفيذ إرادته ولو بأقصى الوسائل إذا اقتضى الأمر ذلك ومن جهة أخرى لم تكن تفرق بينه وبين شعبه تلك الفوارق الدينية أو الثقافية التي كانت تفرق حكام الشركة عن أمراء الهند ولم يكن يقتصر على إرغام رجاله على الانخراط في سلك جيشه بحسب بل كان يحملهم أيضا على زراعة القطن وقصب السكر وشجر التوت وأن يبعثوا بأولادهم إلى المدارس وأن يقوموا بكل ما يظننه صالحا لخير الدولة وليس يسع أحد أن يوجه إليه شيئا من اللوم في ذلك إذ لم يكن ثمة سبيل للقيام بالأصلاحات التي كان ينشدها .

ثم انه كثير الحذر والتأني : ولعل ذلك كان من أهم مزاياه في طبع النظام الإداري بالطابع الغربي لأن المزايا المادية متى أدركت مرة فليس يسع الانسان إلا التسليم بها .

أما المزايا الأدبية فقد كان يعرف أنها مما لا يدركه الانسان إلا تدريجيا لذلك لم يكن الباشا مستعجلا لحكم البلاد بالأساليب الغربية فلم يحاول ، كما فعل كورونواليس في الهند ، أن يعطل بين الهيئة القضائية والهيئة التنفيذية أو أن يسن قانونا جديدا قد لا يستطيع الشعب تفهمه . كما أنه لم يحاول البتة أن يغير أساس الادارة من تنفيذى إلى قضائى ولكنه لم يسكت عن عمل كل ما أمكن عمله لتطهير العدالة مما كان عالقا بها من الأدران والاشراف على المحاكم القديمة وإدخال محاكم جديدة أكثر انطباقا على روح العصر . ثم أنه لم يحاول شيئا في سبيل انشاء معاهد تشريعية ولكنه لم يتوان عن بذل كل ما في سعيه لتحسين تصريف الأعمال العامة عن طريق النقاش وأن يجمع في صعيد واحد ممثلي الطبقات المختلفة الذين يساعد تبادلهم الرأى على تسهيل الأعمال العامة وأخيرا عني بانشاء المدارس وإرسال البعثات المختلفة إلى أوروبا على أن يجعل شعبه على اتصال بالآراء والثقافة الغربية وأن ينشئ جيلا جديدا قد أشربت نفسه حب الآراء الصحيحة والمبادئ السامية من الواجبات السياسية

أكثر من الجيل الذى كان يعمل معه .

ولعل الباشا فى ذلك كله كان ملهماً تمام الالهام أكثر بكثير من الانجليز الذين كانوا يعملون على تلقين الهنود عامة الآراء الانجليزية والثقافة الغربية ولعل سوء حظه الحقيقى انحصر فى انه كان فردا بعينه لا نظاما معيناً . وإذا كان الجيل بعينه أن يضع الأسس فلا غنى عن أجيال أخرى لرفع واجهة البناء ورفعها عالياً ولقد أمعن خلفاؤه الأولون فى التمسك بعهدہ وتجاهل أعماله وإطراحها ظهرياً لا بل لقد كانوا فى كثير من الأحوال يعملون على فشل الغاية من هذه الأعمال وإذا كان الخلاف بين عهدہ وبينك ، وعهد خلفائه فى الهند كان نافهاً فإنه على العكس من ذلك بين محمد على وعباس الأول مثلاً فقد كان الخلاف لا يتناول فى الحالة الثانية الغاية وحدها بل والخطئة أيضاً وفى الحق أن أعمال محمد على قد تعرضت لهزة عنيفة كما لم تتعرض لها أعمال أحد الحكام العموميين فى الهند لذلك لم يكن عجيباً أن نرى الكثير منها قد اندثر وراح هباء . وبالرغم من ذلك كله فإن من الواضح أنه هو الذى أنشأ مصر الحديثة وجعلها على اتصال جديد . نافع بالغرب ، وليس من ريب فى أن هذه الناحية من عمله لا يمكن لأحد أن يغيرها ؛ وإذا كان قد كتب له النجاح والتوفيق ، ذلك لأنه طبع الشعب الذى يحكمه بطابع الغاية النبيلة التى يشدها ويعمل على تحقيقها ولا تزال تقاليد حية إلى الآن رغم مرور نحو قرن كامل !!

فهرس

صفحة

كلمة الترجمة	(ب)
مقدمة المؤلف	(د)
الفصل الأول - محمد على وارتفاع شأنه	(و)
الفصل الثاني - عماد الامبراطورية . مصر والسودان	٤٣
الفصل الثالث - عماد الامبراطورية . الحرب اليونانية	٧٧
الفصل الرابع - مسألة الجزائر وفتح سوريا	١٠٦
الفصل الخامس - فكرة إنشاء امبراطورية والطرق البرية	١٤٠
الفصل السادس - الحرب السورية الثانية وجبوت تدابير محمد على	١٧٢
الفصل السابع - حكم محمد على في مصر	٢١٥
الفصل الثامن - آثار حكم محمد على في جزيرة كريت وسوريا	٢٧٥
الخاتمة	٢٩٢

المركز القومي للترجمة

المشروع القومي للترجمة



الإشراف اللغوي : عبد الرحمن حجازي

الإشراف الفني : حسن كامل

تصميم الغلاف : عمرو الكفراوي

تم طبع هذا الكتاب من نسخة قديمة مطبوعة